نادر موءمني

القوّات اللبنانيّة

نشأة المقاومة المسيحيّة وتطوّرها



دار سائر المشرق

نادر مومني

القوّات اللبنانيّة

نشأة المقاومة المسيحيّة وتطوّرها

ترجمة: رومي رحمه



الطبعة الأولى ٢٠١٤

جديدة المتن - نهر الموت
سنتر بايلايان - الطابق السابع
هاتف وفاكس: ٩٠٠٦٢٤-٠١
info@entire-east.com
www.entire-east.com

تصميم وتنفيذ: جوني كارليتش

ISBN 978-9953-569-65-9

شكر وتقدير

لم يكن من الممكن إنجاز هذا العمل من دون مناقشات مطوّلة أجريت مع العديد من قادة القوّات اللبنانيّة، وهم مشكورون فردًا فردًا. قبل كل شيء، أنا مدين للدكتور سمير جعجع، والسيّدة ستريدا جعجع، والدكتور جوزيف جبيلي، والدكتور إيلي سمعان، والدكتور توفيق هندي، وكريم بقرادوني، والراحل زاهي بستاني، الذين قدموا لي رؤى عميقة عن الأحداث من وراء الكواليس.

علاوة على ذلك، أنا ممتن للأستاذ جوزيف مايلا للقيمة التي أضافها على العمل ككلّ من خلال المقدّمة التي خطّها بقلمه. وأنا مدين أيضاً للدكتور فريد الخازن للنصائح المهمّة التي قدّمها في إطار إشرافه على أطروحتي للماجستير حول القوّات اللبنانيّة في الجامعة الأميركية في بيروت خلال الفترة الممتدّة من العام 1993 إلى العام 1996. وأنا مدين أيضًا لنديم شحادة لتقديمه نسخة مبكرة من الكتاب (1996-1999) إلى الناشرين، وللدكتور جورج م. عيد لاستعراضه الشامل لعملي، ولوليد معلوف لدراسته الدقيقة لقرار مجلس الأمن

الدولي رقم 1559، وللدكتور سيمون حداد لدعمه الفعليّ لي خلال الأعوام العشرين الماضية، وللراحل جبران تويني لتشجيعه الحار.

كما أودّ أن أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان لكل الأشخاص الذين قابلتهم، وهم: الدكتور فؤاد أبو ناضر، وفادي افرام، وانطوان نجم، ونعوم فرح، وروبير فرح، وألفرد ماضي، وريشار جريصاتي، وحنا صفتلي، وبوب باسيل، ودوري شمعون، وجوني عبده، وفوزي محفوظ، وفؤاد مالك، وشارل غسطين، وايلي أسود، وجان عساف، وسيريل بسترس، وجورج أنطون، وروجيه ديب، وطوني شدياق، ونيك شحود، وكلّ من أكون قد نسيت عن غير قصد. فالوقت والمعلومات التي زودوني بها لا تقدّر بثمن. وأخيراً، أودّ أن أشكر عائلتي على الدعم الكبير الذي قدّمته لي على مرّ السنين.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

نادر مومني

مقدّمة

كانت الحرب في لبنان تشكّل أكثر من حلقة إقليميّة في تاريخ الشرق الأوسط لنشأةٍ طَبَعتها العديد من المآسي الأخرى، وأكثر من حرب أثّرت في المصير الوحيد لدولة وأودَت بها إلى الاضمحلال التدريجيّ، بل إلى شبه نهايتها من خلال ضربات مستمرّة وجّهت إليها. صحافيّون ومثقّفون وجامعيّون، وصولاً الى السياسيّين: لم يخطئ المراقبون عندما اعتبروا هذه الحرب نموذجًا. فلقد أصبحت «اللبننة»، وهي عبارة بشعة لكلّ لبنانيّ، نموذجًا لتفكك دولة حيث الشعب عبارة عن تركيبة وجهات النظر العرقيّة أو الطائفيّة المتباينة، وحيث يلجأ إلى العنف كوسيلة لحلّ نزاعاته. فتكون «اللبننة» عندها بمثابة الحدّ من كيان سياسيّ معقّد وتحويله إلى سلسلة من مكوّنات لا تربط بينها وبين الدولة أيّ صلة، وتكون أيضاً نتيجة حرب تخوضها وحدات منقسمة ومتفرّعة باتجاه عداوة لا نهاية لها.

في الحالة اللبنانيّة، في المعنى الدقيق للكلمة، تجدر الإشارة إلى أنّ الأحداث حوّلت نموذج البلاد من الفسيفساء إلى التجزئة. ويبرز من هذا الانحدار اختفاء قاعدة المجتمع السياسيّ، ألا وهي الرغبة في العيش

المشترك. وتظهر في الوقت عينه أهميّة التوافق السياسيّ في حياة الشعب اللبنانيّ والاختلافات القاسية التي تفرّق بين مجتمع التوافق السياسيّ والمجتمع، حيث تمّ مواجهة هذا التوافق وسحقه وإنكاره. بالتالي، ووفقاً لنموذج توماس هوبز، إنّ «التحالف» هو الذي يرسم الحدود بين عنف حالة الطبيعة ومجتمع تحكمه معايير محدّدة. ولكن، خلافاً للنموذج النظريّ لهوبز، تبقى حالة الطبيعة، في إطار الحروب الفعليّة، حالة اجتماعيّة.

فعندما تعصف هذه الحروب بالبلاد، لا تُعتبر المجتمعات البشريّة «الغابة» حيث يتنازع أفراد منعزلون ومنقسمون، ولكن تُعتبر مجموعة بشريّة، بدءًا من العائلة والحيّ وصولاً إلى المنطقة والمجتمع، وهي موحّدة ومجتمعة لمواجهةٍ أفضل على أساس انتماء وتضامن غريزيّ، بل قبليّ. في هذه الحالة، لـ«العصبيّة» كل الحقوق، وهي حقوق مستقلّة عن أيّ مؤسسة أو قانون. وهذا الوضع بمثابة المجتمعات من دون دولة، بدلاً من الدولة والمجتمعات، أو حتى دولة المجتمعات... إنّه مزيج خلّاب من القضايا غير التعاقديّة وعنف هوبز من جهة، واللجوء إلى تضامن العلاقات البدائيّة من نوع خلدونيّ من جهة أخرى، على غرار الصراع اللبنانيّ.

ولّد المنطق المدنيّ للحياة التوافقية، التي أضحت مجنونة، نقيض هذا المزيج بشكل ما: تكتّلات غريبة لا يجمع بينها سوى رابط الانضباط الدينيّ، أو ما يمكن تسميته «المجتمع المدنيّ». ومع ذلك، وحتى في هذه الحالة، يعلّمنا تاريخ لبنان أنّ الصراع بين المجتمعات ليس بضمانة ضد نزاع على السلطة داخل المجتمعات، وكل مجتمع، على نحو أفضل. وهذه بلا شك إحدى الدروس العظيمة التي استخلصت من حرب لبنان، أنّ المواجهة ما بين الطوائف والمجتمعات تستدعي مقاومة داخل هذه المجتمعات. ومردّ هذا لأنه، وكما هو كل منطق للسلطة، لا يزال اختيار من يتخذ القرارات، ويتحدث بالنيابة عن المجتمع بأسره وعن «مصالح»، يشكّل مسألة حاسمة. وحتى الآن، لم يتم تصوّر أيّ إجراء

داخليّ في المجتمع لاختيار الممثّل عن المجتمعات في أوقات الأزمات بصورة ديموقراطيّة. ومن هنا يبرز هذا «الفكر الخاص بالقرار» البريّ الذي أدّى إلى نشوب حروب دموية داخل الحرب، وإلى القتال بين «القوّات اللبنانية» و«المردة» في شمال لبنان، وإلى اشتباكات بين الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، أو إلى اشتباكات بين أطراف «الحركة الوطنيّة» أو الأحزاب الشيعيّة في ما بينها. في سياق الحرب في لبنان، من المهمّ النظر في المصير البطيء، ولكن المحتّم، لحربٍ نشبت داخل المجتمع نفسه.

ومع ذلك، وحتى الآن، ركّزت الدراسات اللبنانيّة التي أجريَت على الانقسامات بين الطوائف الدينيّة، وسعت إلى إظهار هشاشة عيشها المشترك. وبالتالي، ضعف النموذج اللبنانيّ المنبثق عن الميثاق الوطنيّ لعام 1943 الذي كان من المفترض به أن يداوي هذا الضعف. فعلى العكس تماماً، برز اتجاه بحثيّ جديد ركّز عن حق على دراسة الاضطرابات الخاصة ببيئةٍ حيث سيكون من الصعب على دولةٍ صغيرة - وخصوصًا دولة صغيرة مثل لبنان - مقاومتها. وعند إدراك وزن الاستراتيجيّة الفلسطينية التي اختارت الأراضي اللبنانيّة منذ أواخر الستينات ساحةً لسياستها، وعند الأخذ بعين الاعتبار الأهداف السياسيّة والأمنيّة لجارَي لبنان، إسرائيل وسوريا، وهما قوّتان كبيرتان، يمكن عندها فهم أن الحرب في لبنان، التي اندلعت بصورة تعسفيّة وغير عقلانيّة في نيسان/أبريل 1975، اعتمدت إلى حدّ كبير على التطوّرات المرتبطة بالصراع العربي الإسرائيلي، وبغيرها من النزاعات الإقليميّة الأخرى. ولكن، لا تكمن المشكلة على الصعيد الفكريّ في خلق حرب بين أنصار «حرب لبنان - الحرب الأهلية» وأنصار «حرب لبنان - حرب الآخرين». باختصار، لا تكمن المشكلة في إحداث مواجهة بين مبدأ الحرب «الباطنيّة» والحرب الخارجيّة المستوردة، ولكن، وبالتحديد، في ربط هذين المبدأين جدليًا.

منذ إنشاء لبنان ومرحلة المتصرّفيّة (1861-1914)، لطالما كان التوازن الداخليّ اللبنانيّ عاملاً لتوازن أكبر بين القوى المهيمنة. وفي الوقت نفسه، كانت البيئة اللبنانيّة مصدرًا مستمرًّا لإعادة تطوير التصوّرات السياسيّة والثقافيّة للأطراف اللبنانيين، بالتماشي مع استراتيجيات التلاعب بموازين القوى المجاورة بهدف زيادة الهيمنة والحصول على بعض الضمانات والحماية، لا بتخريب النظام القائم. وصحيح أنّ الفصل بين السياقات أو عزل الثوابت قد يفسّر إحدى جوانب الحرب من الناحية التحليليّة، بيد أنّ وحدة التعقيد اللبنانيّ هي التي تعقّد الأزمات اللبنانيّة، وهو تعقيد كان يستدعي حكمة النُخَب التي غابت عنهم في وجه مآرب الهيمنة لجيران لبنان.

ويقدّم كتاب نادر مومني دراسة تأمّلية وتحليليّة للجوانب المختلفة للواقع اللبناني، فعن طريق اختيار عمل أكاديميّ، سرعان ما أصبح كتابًا عن حرب لبنان. فالمؤلف الشاب لكتاب «القوّات اللبنانية: نشأة المقاومة المسيحيّة وتطوّرها»، كرّس نفسه لدراسة إحدى الأطراف الفاعلة في حرب لبنان، وركّز الكاتب تحليله على «القوّات اللبنانية»، الميليشيا المنشقّة عن الأحزاب المسيحيّة التي شاركت بصورة ناشطة وحاسمة في العمليّات الحربيّة وفي محادثات «المصالحة الوطنيّة» بدءًا من العام 1976 عندما أُنشئت القوّات اللبنانيّة، وصولاً إلى العام 1994 عندما تمّ حلّها رسميًا. وأصبح مومني المحلّل، مراقب نموّ سياسيّ عجيب.

في الواقع، شهدت القوّات اللبنانيّة مسيرة استثنائية مقارنةً بالقوّات شبه العسكريّة اللبنانيّة الأخرى التي تواجهت معها، من ناحية مدّة عملها والأراضي التي استطاعت السيطرة عليها، وتعقيد تنظيمها، وإنشاء نظام فعّال للضرائب الماليّة، وشبكتها الإعلاميّة ذات الأداء الجيّد، وإنشاء سياسة «خارجيّة» ومكاتب تمثيليّة في الخارج، ولا سيّما من ناحية حكمها الذاتي إزاء الأحزاب السياسيّة التي كانت قد ولّدتها، لدرجة

أنه يحق لنا أن نتساءل عمّا إذا كانت قصتها هي القصة الكلاسيكيّة وقصّة البنادق التي تفرض نفسها في نهاية المطاف على الحزب (في هذه الحال على الأحزاب). ويمكن أيضًا التساؤل إذا كان يجدر بنا منذ البداية أن نقوم بترجمة سياسيّة لبعض التطلّعات المسيحيّة التي قمعها إنشاء «لبنان الكبير» عام 1920، وإعلان الاستقلال عام 1943 الذي ترافق مع ايديولوجيّة التسوية الوطنية، فضلاً عن التعريب التدريجي لبلد «ذي الوجه العربي» بحسب الميثاق الوطنيّ، وكل ذلك من خلال المقاومة التي جسّدتها «القوّات اللبنانية» والحشد المسيحيّ الذي أثارته.

وهناك فرضيّة تعتبر أنّ «القوات اللبنانيّة» مثّلت تيّارًا سياسيًّا مسيحيًّا توراتيًّا ملتزمًا بالدفاع عن هويّة ثقافيّة محددة، وهو يُعادي أيّ عضوية عربيّة على نطاق واسع، وتيّارًا «أيقظته» التهديدات التي، بنظر أعضائها الأكثر تشدّدًا، ألقت بظلالها على المجتمع المسيحيّ بدءًا من السبعينات. وقد تكون معارضة الوجود الفلسطيني والسوري، ورفض العروبة والتحالف مع إسرائيل، والانفتاح المستمرّ نحو غرب يُفترض أنه يؤدي دور «الحامي» (والذي ما برح يتجاهل في معظم الأحيان نداءات القوّات اللبنانيّة ودعواتها وطروحاتها) كفيلة بتبرير هذه الفرضيّة وبدعمها. وقد يكون غير عادل وجزئيّ النظر إلى الهويّة السياسيّة للحركة التي تمثّلها «القوّات اللبنانيّة» من الناحية الإيديولوجية. بالتالي، لا ينبغي الاستهانة بالطابع «الثوري» الاحتجاجيّ والاجتماعيّ للميليشيا المسيحيّة. فهذه الميزة هي ميزة تتشاطرها «القوّات اللبنانيّة» مع الميليشيات الأخرى للحرب اللبنانيّة. فأمام انهيار الطبقة السياسيّة التقليديّة، وضعت الميليشيات اللبنانيّة جميعها مشروع إصلاح إجتماعيّ، وطالبت بضرورة تحقيق تنمية أكثر انسجامًا وعدلاً. وهذا يعني أن وصف حرب لبنان بحرب المجتمع لا يخفي الفشل المأساوي والذريع، أي الفشل في تحديث البلاد. ويمكن لدراسة أحد

الأطراف المشاركة الأساسيّة في الحرب، وهي «القوات اللبنانية»، أن تلتقط هذه الجوانب المتعددة والمتناقضة للصراع اللبنانيّ.

في الواقع، أدّت «القوّات اللبنانية» دورًا بارزًا في الحرب التي عصفت بلبنان. تشكّلت «القوّات اللبنانيّة» بسرعة كبيرة كمعارضة للفدائيين بما أنها كانت منشقّة عن وسط الأحزاب السياسيّة المسيحيّة المعادية للوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. وفي وجه المنظمات الفلسطينية، ومن ثمّ سوريا والأحزاب السياسيّة اللبنانيّة التي أضحت بدورها حليفة لسوريا، كانت تخفي هذه المعارضة رفضًا إيديولوجيًا مزدوجًا:

أولًا، رفض العدول عن سيادةٍ سرعان ما تختفي تحت ذريعة الدفاع عن القضيّة الفلسطينيّة وباسم التضامن العربي غير المحتمل، ولكن الشديد الإيديولوجيّة. فالمفارقة التاريخيّة التي سرعان ما طبقت على جميع الجماعات المسلّحة في الحرب، هي أن رغبة السيادة والاستقلاليّة في القرار دفعت بالجماعات المسلّحة، على غرار «القوّات اللبنانيّة»، إلى الالتفات إلى الخارج للدفاع بشكل أفضل عن القضية اللبنانيّة. وفي إطار صدمة العواطف السياسيّة، أدّى حبّ الوطن وانتصار القضايا الوطنيّة والإقليميّة إلى جميع التحالفات والانتكاسات. ومع ذلك، لا شكّ في أنّ العاطفة الأقوى في الحرب اللبنانيّة كانت حبّ الذات.

ثانيًا، رفض التشكيك على الصعيد الداخليّ للإيديولوجيات المتنافسة، المستوحاة من القوميّة العربية والبرامج غير الطائفيّة، بالنموذج اللبناني المعروف بالتعدّدية من حيث الاعتراف المباشر بحقوق المجتمعات المختلفة ودورها، وبالتسوية والتوافق في الإدارة المشتركة للسلطة، وبالليبراليّة على الصعيد الاقتصاديّ، وبالدفاع عن «لبننة» تشوبها عروبة إسميّة على الصعيد الإيديولوجيّ. في هذا المنظور، كانت «القوّات اللبنانيّة» في الأصل تندرج في خط الفكر السياسي الذي وضعته الأحزاب المسيحية، والذي انعكس في الميثاق الوطنيّ.

ومع ذلك، كان قرار اللجوء إلى السلاح في حد ذاته تحديًا لهذا الميثاق. واعتبرت الأحزاب السياسيّة المسيحيّة، على غرار الكتائب أو حزب الوطنيين الأحرار، التي تجمّعت تحت مظلة «الجبهة اللبنانية»، أنّ عدم احترام الجهة المسلمة للميثاق الوطنيّ وتضامنها مع حزب «الغرّابة»، أي الفلسطينيين، كان بمثابة تبرير لهذا القرار وانعكاس لاستقلال اللبنانيين وحبّهم للعيش المشترك في وجه أعظم المخاطر. في الاتجاه المعاكس، برّرت الأحزاب المسلمة وأحزاب اليسار اللبناني، المجموعة تحت شعار «الحركة الوطنية» معارضتها المسلّحة، ومعارضتها لأيّ إصلاح، وغياب التضامن مع وسطها الإقليميّ والرغبة في الانفصاليّة، من خلال تقدّم الطائفة المارونيّة في السلطة التنفيذيّة. بالتالي، ليس بغافلٍ علينا انفجار فلسفة التوافق اللبنانيّ. فلقد كان من المستحيل المحافظة على الانسجام الصعب للرؤى المختلفة حول لبنان التي كان من المفترض أن يؤمّنها الميثاق الوطنيّ. وكان الراحل ألبرت حوراني قد أنشأ فكرة الانقسام الإيديولوجي على الساحة السياسيّة اللبنانيّة. وكانت هذه الفكرة تقضي بتقسيمها الطيف الايديولوجي اللبنانيّ إلى جزءين منفصلين: إيديولوجيا الجبل وإيديولوجيا المدينة. وكان الجزء الأوّل يمثّل اللبننة ذات الأصل الريفي والمتمحورة حول الدفاع عن الوجود الطائفي، وخصوصًا المسيحيّ، والحذر من بيئة يعتبرها خطرًا على بقاء هويّة محددة. وفي المقابل، كانت ايديولوجيا المدن الساحليّة تشجّع على الانفتاح إلى الديناميكيات القوميّة الحيويّة الإقليميّة العربيّة أو السورية، وتعتبر العلمانيّة كأفق تجاوز الطائفيّة. في حين لم يكن للميثاق الوطني دور في تنظيم هاتين الرؤيتين حيث كان يبدو حلاً وسطًا، أصبح العنف ممكنًا. بالتالي، أدّت المعارضة بين الذين عرفوا على أنّهم أنصار «الغرباء» والذين عوملوا كأنّهم «إنعزاليّون» مباشرةً إلى الحرب المعروفة بحرب السنتين وإلى تراجع الدولة ومؤسساتها وجيشها.

وفي موجة الصراع الذي كان ينشب، كان اللافت للاهتمام في الوسط المسيحيّ التمكين التدريجي لـ«القوّات اللبنانيّة» مقارنةً بالقوى السياسيّة التي كان من المفترض بها أن تكون فقط يدها المسلّحة. ومع بروز بشير الجميّل، ارتأت «القوّات اللبنانيّة» ضرورة تشكيل حزب «على حِدة». فعلى رغم العلاقة الوطيدة التي بقيت تربط بين «القوّات اللبنانيّة» وأطراف «الجبهة اللبنانيّة» والكتائب، لم يشكلّ استقلالها، الذي تأكّد لاحقًا تدريجيًا، ثورة بريتوريّة بقدر ما شكّل انقسامًا.

ما يسمّيه نادر مومني «تحوّل المقاومة المسيحيّة» يكمن في إنشاء ايديولوجيّة جذريّة تبتعد عن الميثاق الوطنيّ وتقترح إشكاليّة التمييز الإسلاميّ المسيحيّ وميزات تتعلّق بهويّة الأفراد، بعيدًا عن الدفاع الإجباريّ عن عيش مشترك يعود إلى لغة الخطاب السياسي اللبنانيّ.

وواكب فكر «القوّات اللبنانيّة» إيديولوجيّين كانوا على خلافٍ فكريّ مع حزبهم الخاص. كما وسيتمّ دعم هذا الفكر من قبل ايديولوجيّي مجموعات صغيرة نشأت في وقت الحرب، وأفكار بعض الأوساط الدينيّة، ما أدّى إلى وضع مشاريع فدراليّة، واللامركزية السياسيّة التي سعت «القوات اللبنانية» إلى تطويرها بشكل واضح من خلال تبوّء سمير جعجع القيادة. بيد أنّه على رغم المظاهر وحدّة بعض المعارك، لم يبلغ الانقسام أوجّه، وذلك لسببين رئيسيين:

أولًا، لم تكن الخيارات السياسيّة لميليشيا مسيحيّة بجديدة من ناحية المحافظة على الطابع الجذريّ في التعبير. إضافةً إلى أنّ هذه الخيارات منتشرة في صميم الدوائر المسيحيّة منذ العام 1975، كان قادة الجبهة اللبنانية أنفسهم يلمّحون في أصعب الأحداث، إلى إمكانية إنشاء فدراليّة إقليميّة بدلاً من الفدراليّة الشخصيّة للصيغة اللبنانيّة للدولة. وعلى رغم أنّ هذه المشاريع كانت تنطوي على قدرٍ كبير من اقتراحات تكتيكيّة، لم يتردّد قادة الأحزاب المسيحيّة فيٍ طرحها. وكان كل

شيء كما لو أنّ ترددًا عميقًا ما برح يؤرق الوسط المسيحيّ اللبنانيّ حول الصيغة السياسيّة الأفضل لاندراج المسيحيين في منطقة هي لهم. وجاءت الحرب لتبرز أنّه قد تمّ التغلّب على هذا التردد الذي خالج أيضًا المؤيّدين المسيحيين لصيغة 1943، والذين اجتمعوا تحت مظلّة الجبهة اللبنانيّة، من خلال طوعيّة «القوّات اللبنانيّة». بدءًا من العام 1986، وخصوصًا بعد رحيل الرئيس أمين الجميل، أصبح من الجليّ أنّ الخيار الفدراليّ كان الهدف الفعليّ لـ«القوّات اللبنانيّة». وحتى لو لم يكن الحلّ الفدراليّ في حد ذاته يشكّل نظام التقسيم الإقليميّ على الصعيد الدستوريّ، كان النقّاد في الأحزاب المسيحيّة يشكّون في أنّه يحتوي على بذور الانفصال وتمهيد أنصاره للتقسيم، لا بل لتقسيم متنكّر. وجاء اتفاق الطائف ليبرهن هذه الشكوك، فلقد منعت إحدى موادّه بشكل رسميّ، والتي وردت بصورة رسميّة في ديباجة الدستور اللبنانيّ المعدّل، اللجوء إلى هذا النوع من الدولة اللبنانية.

ثانيًا، لم يكن الانقسام أبدًا بين «القوّات اللبنانيّة» والكتائب نهائيًا لأنّ الفريقين لم يتخلّيا عن الأمل في استعادة الآخر. وبين المنظّمتين، دفعَت كثرة المحاربين والكوادر بممثلي «القوّات اللبنانيّة» إلى اتّخاذ مقرّ لها في الهيئات السياسيّة للحزب-الأم، أي حزب الكتائب. وبالتالي، استعاد هذا الحزب الأمل في عودته إلى واجهة المعارضة. ومن جهتها، كانت «القوّات اللبنانيّة» تعتبر نفسها قادرة على فرض إرادتها على الحزب الآخر من خلال إحكام السيطرة عليه. بعد وفاة بشير الجميّل، اشتدّت وتيرة العنف في النزاع على السلطة الذي كان أولًا خَفيًا وكتومًا بين خليفَتيه، فادي افرام وفؤاد أبو ناضر، ورئيس الجمهوريّة وهو من حزب الكتائب، أمين الجميّل، مع إيلي حبيقة وسمير جعجع. هذان الأخيران، اللذان اتحدا أوّلًا، سرعان ما عارضا سياسة الرئيس الجميّل محليًّا ودوليًا وأعلنا معارضتهما خلال انتفاضة عام 1985. ومع ذلك، وجد سمير جعجع

نفسه في عام 1986 جنبًا إلى جنب مع الرئيس أمين الجميّل في إطار معارضة عسكريّة لسياسة التقارب مع سوريا، والتي اقترحها إيلي حبيقة. لكنّه ما لبث أن انضمّ إلى ميشال عون عام 1988 لنفي أمين الجميّل الذي كان سيصبح مجدّدًا زعيم حزب الكتائب بعد انتهاء ولايته.

وبين التحالفات التكتيكيّة والانتكاسات المفاجئة، لم يتوقّف الصراع، بل استمرّ حتى بعد اتفاق الطائف وعودة البلاد إلى وضع طبيعيّ بما أنّ سمير جعجع كان المرشح الرئاسيّ لحزب الكتائب. لكنّه خسر في الانتخابات. وكان الخطأ الفادح في هذا الترشيح اعتبار سوريا له علامة طموح مستمرّ إلى السلطة من قبل أحد أعدائها الأكثر تشبّثًا. فوقّعت على خسارة جعجع للميليشيا وعلى إدانة حركته، وهي الحركة الوحيدة ذات النطاق الواسع التي تمّ حلّها في الحرب اللبنانيّة. بالتالي، لم يعد من داعٍ لصراع بين الكتائب ومنافسها في الداخل وعلى الصعيد القانونيّ والرسميّ. ومع ذلك، كانت العلاقات بين «القوّات اللبنانية» والمجموعة الأم، أي حزب الكتائب، معقّدة ومحمومة على مرّ السنين. فمنذ تبوّء نجل مؤسس حزب الكتائب أمين الجميّل رئاسة الجمهوريّة، تنازعت «القوّات اللبنانية» ورئيس الجمهورية على الحزب. وكان هذا التوتر لصالح قوّة ثالثة بقيادة جورج سعادة، والتي استطاعت الهرب نوعًا ما من تأثير مرشديها الاثنين، أحدهما يمثّل التراث التاريخيّ والآخر التمرّد البريتوريّ خلال الحرب. فخلال مفاوضات اتفاق الطائف، مثّل جورج سعادة حزب الكتائب، ووافق، نيابة عن الطرف المسيحي الأكبر، بالتناغم مع «القوّات اللبنانيّة»، على «وثيقة التفاهم الوطنيّ» التي تنهي رسميًّا الحرب في لبنان.

في نهاية المطاف، كانت العلاقة التي ربطت بين الحزبين غريبة، بما أنّهما كانا في الواقع عبارة عن حزب واحد من ناحية الانتماء الأغلبيّ لقادتهما وأعضائهما في حزب الكتائب، والأصل الاجتماعيّ للمحاربين

وحسّهم السياسيّ المشترك. وبعيدًا عن خلافات الناس والأفكار، لا بدّ من تفسير طول الصراع ومرارته عبر حقيقة أن «القوّات اللبنانيّة» أصبحت، مع مرور الوقت، كيانًا مستقلاً حقيقيًا وبيروقراطيّة تحرّكها أهدافها السياسيّة والداخليّة على قدم المساواة. أحد هذه الأهداف كان تأمين إنتاجها الخاص، أي إدارة أقسامها وتأمين استمراريّة الرجال والنساء في خدمتها، ورفاههم. لذا، لم يكن من المستغرب بعد ذلك توسّع نطاق الصراع في إطار اشتباكات دموية ووحشيّة، حيث تقوم بيروقراطيّة أخرى، وهي أيضًا عسكريّة، بالتشكيك بالطابع الشرعيّ للميليشيات، لا سيّما الميليشيا المسيحيّة. وكانت الحرب التي اندلعت بين الجيش اللبنانيّ بقيادة عون والميليشيا بقيادة سمير جعجع في عامي 1989 و1990، خير دليلٍ على فعاليّة الميليشيا في استخدام السلاح وتحضّر رجالها الكامل للقتال والمستوى الاستراتيجيّ واللوجستيّ المدهش لرجالٍ كانوا في البداية مجرّد محاربين يفتقرون إلى السلاح والتدريب المناسبَين. وكانت الدراما العبثيّة هي التي أدّت إلى مواجهة كانت من أشدّ معارك الحرب اللبنانيّة بين الذين كانوا يدّعون محاربة الأعداء أنفسهم. وسُجّل في التاريخ أنّه، وفي عزلة استراتيجيّة مخيفة، خُرّب المعسكر المسيحيّ المنقسم حول الآفاق السياسيّة لمستقبله بتأثير من الخصومات الشخصيّة لقادته، داخل القلعة التي بناها على مرّ سنوات الحرب، والتي كان من الممكن أن تكون بمثابة نقطة انطلاق في أذهان قادته، لإعادة التفاوض التاريخيّ بشأن مكانه في الحَفل اللبنانيّ. في هذا الصدد، يندهش القارئ، عند مطالعته كتاب نادر مومني، من الميكانيكيّة القاسية التي أدّت إلى الانقسام النهائي وإلى الضربة القاضية التي وجّهتها سوريا إلى ما بقي من القلعة التي أنشأتها «القوّات اللبنانيّة» عبر النزاعات والهزائم. فمن أنصار اتفاق الطائف، أصبحت ضحاياه. وبحكم ارتباطها بالعماد عون عندما تمّ تعيينه رئيس مجلس الوزراء، اضطرت «القوّات اللبنانيّة» إلى مواجهته بشدّة. وبتحالف مع

الرئيس الهراوي ضد عون، تمّ حلّ «القوّات اللبنانيّة» وسجن قائدها من قبل الرئيس الأول للجمهوريّة المنبثقة عن اتفاق الطائف. وكانت قوّتها العسكريّة مصدر خوف للسوريين وحلفائهم اللبنانيين، وظلّت نواياها الفعليّة مصدر شكّ للجميع نظراً إلى أهميّة دورها في نجاح اتفاق الطائف وتطبيقه. باختصار، دفعت «القوّات اللبنانيّة» ثمناً باهظاً لتحقيق النصر السياسيّ ومساهمتها الحيويّة في تنفيذ اتفاق الطائف، البعيد عن طموحاتها للبنان. في نهاية المطاف، لم تكن «القوات اللبنانية» ضحية الخوف الذي تولّده بقدر ما كانت وما زالت، بنظر سوريا، ضحيّة غموض السياسة التي كان يمكن أن تعتمدها تحت ستار قبولها باتفاق الطائف.

لا شك أنه إذا كانت الهزيمة التي منيت بها القوّات اللبنانيّة في السنوات ما بعد الطائف نتيجةً لضعف المعسكر المسيحيّ وتناقضاته، تبقى الاستراتيجية السورية إحدى الحِرفيّين الأكثر استفادة من هزيمتها والمستفيدة الرئيسية من اختفائها. فمن خلال اللعب على الأقسام والمجموعات وتهميش رموز من «القوّات اللبنانية» أو استعادتها، وبصورة خاصّة رموز المعسكر المسيحي المعارض لها، قامت سوريا بصبرٍ مطلق بتفكيك الشبكة المسلّحة للقوّات المسيحيّة. ولم يكن بمقدور الميليشيا المسيحية أن تستفيد مطوّلاً من المواجهة الدائرة بين إسرائيل وسوريا. فكان تحالفها الغامض والقصير مع إسرائيل غير قادر على تغيير حالة دولية معقّدة، في حين أنّ صراعها مع سوريا كان سيكون غير عادل ومنعزل لإيقاف التقدّم المُهيمن لسوريا أو وضع حدّ له. وكانت «القوات اللبنانية»، المقرّبة من اسرائيل، لا سيما في أوج تحالفها معها، بعيدة في نهاية المطاف عن الدولة العبريّة ومقاصدها، كما أشارت إليه بصورة رمزيّة المقابلة الفاشلة بين مناحيم بيغن والرئيس المنتخب بشير الجميّل. وعلى العكس، عندما أُجبرَت «القوات اللبنانيّة» على الانفتاح على سوريا، لم تكن علاقتها بدمشق كفيلة بتبديد شكّ حافظ

الأسد وريبته. فالمفارقة كانت في التعلّق الشديد للميليشيا «بسيادة» لبنان العقيديّة والمتصلّبة التي دفعت «القوات اللبنانيّة» إلى التقرّب من الذين كانوا يغضّون الطرف عن سيادة لبنان: اسرائيل، لمواجهة الذين يعتبرونها من جهتهم ادّعاء غير مقبول: سوريا.

إذا وضعنا جانبًا مزايا التقارب بين «القوات اللبنانيّة» وإسرائيل، تبدو مأساتها نموذجيّة عن مأساة لبنان برمّته: دولة صغيرة حيث استراتيجيّة المحاذاة مع من هو أكبر منها قد تزرع في نفسها وهم المساهمة في «توسّعها» الخاص، في حين أنّها لا تقوم سوى بحفر مساحة عبوديّتها. فلا يمكن لقوّة الدول الصغيرة أن تعتمد على قوّة الدول «العظمى» من حولها، ولكن على قوّتها الداخليّة وتضامن مواطنيها، لمعارضة مآرب القوى الخارجيّة. كما لا يزال من الضروري في هذه الحال، أن يكون المجتمع الدولي يقظًا إزاء مصير الدولة الصغيرة. وفي حال لبنان، وهو بلد صغير يفتقر إلى الحصانة الداخليّة وإلى حماية دولية واحدة، وحده تدخّل حاسم من قبل طرف ثالث قادر، في إطار سيناريو خاص بالدولة العازلة، على إبعاد الدولتين الجارَتين المتصارعتين على أراضيها. وكان من الممكن لتعريب حقيقي للأزمة وإرسال قوّات حفظ السلام المحايدة، أو تدويل الصراع وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، أو حتى تدخّل القوّة المتعددة الجنسيّات في عام 1982، أن تمثّل فرَص حلّ تاريخيّة. ونحن على يقين أن كل هذه المشاريع لم تكن، خلال الحرب في لبنان، سوى سراب ديبلوماسيّ أو إخفاق عسكريّ.

لكن ما هو الوضع اليوم، بما أنّ لبنان، وفي ظلّ مصيرٍ عجيب، وجد نفسه، في أعقاب اغتيال رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، في حال من العصيان؟ كان اللبنانيّون الذين اعتراهم الغيظ والسخط، وبعد أن سئموا من احتلالٍ وَضعَ البلاد في حال متطوّرة من التبعيّة والإخضاع، قد تمكنوا، من خلال حسّهم الوطنيّ، من إجبار الجيش السوري على

الانسحاب. وعكسَ تشكّل 14 آذار الرغبة في استعادة السيادة اللبنانيّة. صحيح أنّ سياسة التشديد السوري كانت ظاهرة على نحو من الحساسيّة المرهفة، فالرحيل القسري، جرّاء ضربات المقاومة الجنوبية، للجيش الإسرائيليّ عام 2000، جَرّد سوريا من أيّ عذرٍ يمكن أن يستبقيها على الأراضي اللبنانيّة. بيد أنّ دمشق وسلطتها التعسّفيّة استمرّت بإلقاء ثقلها بعزم على لبنان، من خلال مخابراتها، على حياته الاقتصاديّة والسياسيّة. في الواقع، إنّ تجديد ولاية الرئيس اميل لحود، المدعوم من الرئيس السوري بشار الأسد، شكّل مخالفةً للدستور اللبناني، وسَدّد ضربة قوية للرأي العام غير مفهومة وغير مقبولة. وكانت ردّة فعل اللبنانيين إزاء هذا التجديد، مع أنه كان مسموحًا عندئذٍ، في إطار ولاية الرئيس الياس الهراوي، خير دليل على حال السخط التي توصّل إليها اللبنانيون. ولم يُماثِل العناد السوريّ وإصراره على التشبّث باحتلال لبنان، كما لو كان أبديًا، سوى مسارعة جيش دمشق إلى مغادرة الأراضي اللبنانيّة بذعر. وتغيّرت عندها المعطيات اللبنانيّة على نحوٍ غير منتظر وعنيف ومفاجئ. فأصبحت الانتخابات والحياة السياسية الحرّة واقعًا ملموسًا في لبنان. كما أدّى رحيل سوريا إلى عودة العماد عون من المنفى الفرنسي، وإلى الإفراج عن قائد «القوّات اللبنانية» من السجن. وكان التغيير أيضًا لحزب «القوّات اللبنانيّة» المحظور والمراقب والمهمّش مفاجئًا وراديكاليًا. فلقد قُدّمت إلى الحزب حياة سياسيّة جديدة من خلال قائده الذي استرجع حياته المدنيّة والسياسية. وكان من السابق لأوانه التنبّؤ بمسار استراتيجية «القوّات اللبنانّية». مع ذلك، لا شكّ أنّ التمثيل التشريعيّ والحكوميّ للحزب، ومشاركة قادته إلى جانب غيرهم من الزعماء السياسيين في البلاد، هو عودة عن حقّ. فوجود الأطراف الثلاثة الأساسيّين لمرحلة مضطربة في حياة لبنان وحربه معًا في المعسكر المسيحيّ، وهم: أمين الجميل وسمير جعجع وميشال عون، هو علامة على

استمرارية الخيارات والتعايش بين مختلف المشاريع، ولا سيّما التصوّرات المختلفة حول دور المسيحيين ومكانتهم في الحياة الوطنيّة. كما فُرضت حتمًا على «القوّات اللبنانية» طبيعة علاقتها أوّلاً ومن ثمّ ارتباطها بالكتائب. واعتبرت «القوات اللبنانية» أنّه حان وقت القرار السياسيّ. فستشكّل خياراتها صورة حزب، إمّا سيحصد فرقًا واضحًا على صعيد الهويّة، ما سيجعله ملاذًا حزبيًا لمجتمع يتخوّف من مستقبله، أو حزب انفتاح وطليعة، يحتلّ مكانه في النقاش حول التجديد السياسيّ، متغلّبًا على ممانعات قاعدته الطائفيّة. ومن المهمّ التشديد على أنّ هذا الخيار لا يعود إلى «القوّات اللبنانيّة» فحسب، بل، وبصفةٍ عامة، إلى جميع القوى السياسيّة المسيحية. ففي النهاية، تتشاطر اليوم المجتمعات اللبنانيّة كافةً أفكار الاستقلال والسيادة والرغبة في البقاء سادة لبنانيّين على مصير لبنان. وحتى لو استمرّت المنافسات الطائفية، والتطلّعات نحو تحالفات إقليميّة متضاربة التي تستهوي مجتمعات تحلم، كما كانت حال «القوات اللبنانيّة» سابقًا، بالتفوّق، لا تنوي أي طائفة أو مجتمع اليوم التشكيك في رغبة العيش المشترك للبنانيّين. ولا ينبغي أن يكون هذا الوقت، الذي لا يزال هشًا ومهددًا، وهو وقت تقاسم التطلّعات المشتركة، وقت الانطواء وتأكيد الذات وحده.

ويندرج كتاب نادر مومني في إطار تحليل متناسق وموثّق ومدعوم بالحجج والبراهين، متناولاً موضوع نشأة «القوّات اللبنانية» وتطوّرها. بالإضافة إلى ذلك، أعاد مومني بشكلٍ واضح مختلف مراحل التحوّل السياسي للميليشيا المسيحيّة وحَلّلها. وتساعد هذه المراحل على فهم اتجاهات الحركة وخياراتها وتردّدها وفشلها واستراتيجيّة معارضتها لسياسة النخب المسيحيّة التي كانت تعتمدها سابقًا. ولكن، أليس التحوّل اليوم هو مُلك هذا النظام، إلى حدّ بعيد أو قريب، والذي كان لا يزال البارحة عُرضة لمعارضته؟

في نهاية المطاف، إذا كان تاريخ «القوّات اللبنانية» في الأصل تاريخ مقاومة عسكريّة في وجه الاحتلالين الفلسطينيّ والسوري، فلقد تحوّل تدريجيًّا إلى سياسة مقاومة واحتجاج على القيادة المسيحية التاريخيّة. وها هو كتاب نادر مومني يأتي لتجسيد هذه القصة المتمرّدة في إطارٍ مُعاد. وسيشعر القارئ عند قراءته الكتاب، بصدى المشاعر، غير المخفّف، وبالمواقف الحادّة، وحتى بالإجراءات الصلبة والمتأصّلة للحرب، وخصوصًا تلك التي تشهد مواجهة أعضاء مجتمع أو طائفة واحدة. ولا يهدف هذا الكتاب إلى إعادة بناء تاريخ حرب لبنان، أو إلى جمع سلسلةٍ من الآراء والمقابلات مع جميع الذين شاركوا في الحرب. فمعالم هذا الكتاب، في الواقع، واضحة، بما أنّه يتناول عاملاً محدّدًا تابع الكاتب تطوّر استراتيجيّته، وولادة أفكاره، واتخاذه لقراراته، ومصيره الدراماتيكي. وإذا كان مومني، كما سيلاحظ القارئ، قد كسب ثقة أعضاء قدامى وحاليّين في «القوّات اللبنانيّة»، وحصل على شروحاتهم وتفسيراتهم، فذلك لم يكن بغية استغلال وجهات نظرهم أو تمجيدها، ولكن بغية السماح للقارئ كي يفهم، من خلال نواياهم وأسبابهم وتبريراتهم، سلوك الفاعل نفسه. بهذا المعنى، يظهر هذا الكتاب بمثابة وثيقة ضروريّة لقراءة المجتمع اللبنانيّ، وهي قراءة لا مهرب منها، للحرب التي دارت على أراضيه. ومن خلال تعرية الصراع من أدواته، ومن الميكانيكيّة المروّعة لأعمال العنف، ومن الانحطاط الذي لا يصدّق الناتج عن تفكّك أمّة، يجبر التحليل الذي يقدّمه كتاب مومني كلّ لبنانيّ، من دون أيّ استثناء، على أن ينظر في عيني تاريخه الخاص، وعلى أن يرى فيه صورة مأساةٍ مرتبطة بكل الأسباب القاضية بتجاوزها، وذلك فقط إذا استطاع استخلاص العبَر من المأساة عينها.

جوزيف مايلا
بروفسور في العلوم السياسيّة
رئيس سابق للجامعة الكاثوليكيّة في باريس

الجزء الأول

الفصل الأوّل

تطوّر النظام الحزبيّ في لبنان المنقسم دينيًّا

النظام الحزبيّ اللبنانيّ

وفقًا لسارتوري، تتسِم المجتمعات، التي تسعى الدوَل الجديدة إلى حكمها، بهيكليّة أكثر عمقًا ودقّة من المجتمعات الأوروبيّة. «إنّها المجتمعات الخلويّة، أو مجتمعات الفسيفساء التابعة لتجمّعات أوّليّة تعتمد على العلاقات والضرورات البدائيّة»[1].

ويعتبر ليجفارت أنّ هذه المجتمعات التعدّدية هي «شديدة الانقسام، في إطار الخطوط الدّينية، والايديولوجيّة، واللغويّة، والثقافيّة، والإثنيّة، والعرقيّة، إلى شبه مجتمعات منفصلة وَهمية ومعها أحزابها السياسيّة الخاصّة ومجموعات المصالح ووسائل الإعلام والتواصل»[2].

وتقع مهام التحديث وبناء الوطن في دول إفريقيا وآسيا الناشئة على عاتق الحكومة والسياسيّين. بالتالي، يتعيّن على الأحزاب السياسيّة

1 جيوفاني سارتوري، **Parties and Party Systems**، New York: Cambridge University Press، 1976، ص 247.

2 أرند ليجفارت، **Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus government in Twenty-one Countries**، New Haven: Yale University Press، 1984، ص 22.

في هذه الدول أن تؤدي دورًا أساسيًّا في إطار حشد الشعب. ففي معظم الحالات، تجسّد أهداف هذه الأحزاب السياسيّة وبرامجها الحاجات الإقتصاديّة الرّاهنة للدولة.

في المرحلة التي سبقت الحرب التي عصفت بلبنان، وُجدت عشرة أحزاب سياسيّة لبنانيّة حصرًا وستّة أحزاب عابرة للوطن[3].

ويعتبر دوفرجيه، من جهته، أنّه يمكن لنظام متعدّد الأحزاب أن يشمل أربعة أحزاب. بالتالي، فإنّ تخطّي هذا العدد يؤدّي إلى نظام متعدّد الأحزاب ناتج عن عداوة عرقيّة أو إثنيّة[4]. «فالدولة حيث تنقسم وجهات النظر بين مجموعات متعدّدة غير مستقرّة وقصيرة الأجل لا تعطي المعنى الحقيقيّ لتعدّديّة الأحزاب، بل لا تزال عالقة في المرحلة التي شهدتها الأحزاب قبل التاريخ. فعوضًا عن ذلك، على هذه الدولة أن تدخل في مرحلة تطوّر عام حيث لا يزال من الصعب التمييز بين الحزبيّة الثنائيّة والحزبيّة المتعدّدة لعدم كون الأحزاب السياسيّة أحزابًا فعليّة»[5].

وفي هذه الروحيّة، يعتبر سارتوري أنّ الدول الناشئة تشهد نموًّا حزبيًّا حيث يصعب التمييز بوضوح بين الأحزاب والفصائل[6]. «الأحزاب السياسيّة عبارة عن فوائد جماعيّة، ولا تهدف بالتالي إلى تحقيق مصالح خاصّة محظًا للأطراف المعنيّة. وفي حين تربط الأحزاب بين الشعب والحكومة، فالأمر ليس سيّانًا عند الفصائل. فلمّا كانت الأحزاب تسعى إلى خدمة مصالح المجموعة كاملة، لم تكن الفصائل إلا لتعبّر عن مصالحها الخاصّة»[7].

---

3 مايكل سليمان، **Political Parties in Lebanon**، New York: Cornell University Press، 1967، ص 297.

4 موريس دوفرجيه، **Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State**، Paris: Armand Colin، 1951، ص 229.

5 **المرجع نفسه**، ص 228.

6 جيوفانيسارتوري، **Parties and Party Systems**، ص 254.

7 **المرجع نفسه**، ص 25.

يصعب التمييز بين الأحزاب والفصائل في لبنان. ومع ذلك، يمكن القول إنّ الأحزاب السياسيّة اللبنانيّة تشبه الفصائل إلى حدّ ما أكثر ممّا تشبه الأحزاب السياسيّة. ويُعزى ذلك بشكل رئيسيّ إلى حقيقة أنّ الشعب اللبنانيّ ملتزم ووفيّ على الصعيد المذهبيّ، وضعيف على صعيد الالتزام الإيديولوجيّ.

حدّد سارتوري نوعين من التعدّديّة الحزبيّة التي تُعتبر غريبة على الدول الجديدة إلى حدّ ما. ويشمل النوع الأوّل نسبيًّا بعض الأحزاب التي توازن بعضها البعض، بينما يضمّ النوع الثاني أحزابًا فوضويّة «مشرذمة» تفتقر إلى قاعدة اجتماعيّة صلبة[8].

النظام الطائفيّ اللبنانيّ

حصل لبنان على دستور في أيار/مايو 1926، وانشأ واضعو الدستور اللّبنانيّ مفهوم الطائفيّة بغية تخفيف الطابع المركزيّ لهذا الدستور. وتجدر الإشارة إلى أنّ المجتمع اللبنانيّ طائفيّ، على رغم أنّ النظام السياسيّ اللبنانيّ موحّد ومركزيّ. واعترف الدستور اللبنانيّ بوجود 17 طائفة دينيّة. بالتالي، نصّت المادّة 95 من الدستور على تحديد «فترة مؤقّتة حيث تنظّم حصّةٌ ما في المجتمع توزيع المناصب الإداريّة للحكومة».

في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1943، نال لبنان استقلاله، وتم اعتماد عهد سياسي غير مكتوب عُرف بالميثاق الوطنيّ. وكان هذا العهد يقضي باعتبار لبنان دولة متعددة الطوائف، وشكّل حجر الأساس للوفاق الداخلي بين مختلف الطوائف اللبنانيّة. وتم تقسيم المراكز السياسيّة الرئيسية بين الطوائف الدينيّة الرئيسية بموجب الميثاق الوطني لعام

8 جيوفاني سارتوري، **Parties and Party Systems**، ص 258.

1943. وأعطي منصب رئاسة الجمهوريّة إلى الموارنة، ومنصب رئاسة الوزراء إلى السنّة، ومنصب رئيس مجلس النواب إلى الشيعة. كما تم تخصيص مقاعد برلمانية للطوائف المسيحيّة والمسلمة، وفقًا لنسبة 5/6 لمصلحة المسيحيين[9]. وكان البرلمان ينتخب الرئيس الذي كان بدوره يختار وزراء الحكومة ورئيسها، بعد التشاور مع النواب. وأعطي الرئيس أيضًا صلاحيّة إقالة الوزراء والمجلس، في حين أنه لم يكن من صلاحيّات رئيس الوزراء أن يقيل قانونيًّا أيّ عضو من أعضاء مجلس وزرائه.

باختصار، كان الرئيس يتمتع بصلاحيّات دستوريّة واسعة النطاق، لا سيما دعوة مجلس النواب وحلّه، في حين أن سلطة رئيس الوزراء كانت محدودة. فلم يكن باستطاعة هذا الأخير اتخاذ أي قرار مهمّ من دون حصوله على موافقة مسبقة من الرئيس.

ووفقًا للميثاق الوطنيّ لعام 1943، كان مجلس الوزراء بمثابة صِلة وَصل بين رئاسة الجمهوريّة ومجلس النوّاب. فلقد كانت هيكليّته الفسيفسائية تساعده على تحقيق مطالب مختلف الطوائف[10]. واعتبر ليجفارت أنّ النظام الطائفيّ اللبنانيّ هو نموذج ناجح عن الديموقراطيّة التوافقيّة التي «تفضّل التوافق على المعارضة، وتضمّ بدل أن تستثني، وتحاول أن تزيد حجم الأغلبيّة الحاكمة إلى الحدّ الأقصى بدل أن تكتفي بالأغلبيّة الأساسيّة»[11].

ونجح النموذج اللبنانيّ للديموقراطيّة التوافقيّة لحوالى ثلث قرن، أي من العام 1943 إلى العام 1975. واعتبر ليجفارت أنّ هذا الضعف سببه التصلّب المؤسسيّ والجمود، فهو يرى أنّ الحرب اللبنانيّة لم تبرهن أنّ

---

9 أنفر خوري، **The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos**، Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1976، ص 21.

10 **المرجع نفسه**، ص 21.

11 أرند ليجفارت، **Democracies: Pattern of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries**، ص 23.

نظام التوافق قد فشل وأنّه يتوجّب على لبنان اعتماد نظام سياسيّ مختلف، بل على العكس، «نظام التوافق هو الحلّ الوحيد الكفيل بإعادة إرساء الديموقراطيّة والاستقرار في لبنان»، بما أنّ النموذج الأغلبيّ لا يمكن أن يطبّق بأيّ شكل من الأشكال في مجتمع تعدّديّ كلبنان، وفي مجتمع تسوده الانقسامات الحادّة على الخطوط الدّينيّة والطائفيّة[12].

الأحزاب السياسيّة والطائفيّة

تأثّرت الأحزاب السياسية اللبنانيّة بالطائفية بقدر ما تأثّر النظام السياسي نفسه[13]. في الواقع، أعاق تعدّد الطوائف وتنوّعها باستمرار تطوّر الأحزاب السياسية الرئيسية، وبالتالي، لم يكن باستطاعة أي حزب سياسيّ أن يحصل على تأييد الطوائف الأخرى[14]. في لبنان، لا يوجد نظام حزبيّ بحد ذاته ولكن بدلاً منه، هناك عدد كبير من الأحزاب السياسيّة التي تؤدي دورًا أصغر من أحزاب الأغلبيّة والتجمّعات. في الواقع، جميع الأحزاب السياسية اللبنانية هي أحزاب صغيرة وأقليّة عاجزة عن تمثيل أغلبيّة مطلقة في البرلمان»[15].

وفقًا لدوفرجيه، «تقود طبيعة النظام الحزبيّ في لبنان هذه الأحزاب إلى غوغائية»[16]. بمعنى آخر، إن حقيقة أنها لا تستطيع الحصول على الأكثرية التي تُمكّنها من الإمساك بزمام المبادرة في الحكم يجعلها غير واقعيّة، ما يؤدّي إلى بروز مطالب قصوى وغير قابلة للتحقيق، حفاظًا

---

12 أرند ليجفارت، **Democracies in Plural Societies: A Comparative Exploration**، New Haven: Yale University Press, 1977، ص 317.

13 أنفر خوري، **The Operational Capability of the Lebanese Political System**، Beirut: Catholic Press, 1972، ص 199.

14 أنفر خوري، **The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos**، ص 16.

15 موريس دوفرجيه، **Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State**، ص 283.

16 **المرجع نفسه**، ص 285.

على تراجع ممكن للتوصّل إلى حلّ وسط. ويصنّف دوفرجيه الأحزاب الصغرى إلى فئتين: الأحزاب الخاصة بالشخصيّة والأحزاب الصغيرة الدائمة. لم تحظ الفئة الأولى بتنظيم حزبيّ حقيقي، ولا بهيكليّة اجتماعيّة حقيقية. هي بشكلٍ عام «متنقّلة وغير ثابتة مع درجة عالية من اللامركزيّة وغياب شبه كامل للانضباط. وهي لا تعتمد عادةً على عقيدة معيّنة، بما أنّها أُنشِئت تحت مظلّة الانتهازيّة أو ظلال الرأي»[17]. أما الفئة الثانية من الأحزاب، فهي تتمتّع بتنظيم في الدولة، على الصعيد الوطنيّ والمحليّ. وانطلاقًا من هيكليّتها، تشكّل هذه الأحزاب أحزابًا جماهيريّة تمثل النوع الحديث من أحزاب الأقليّة وفقًا لنوع المقارنة. وهي تعتمد على ما دون الهيكليّة الاجتماعية أو السياسية، وتتوافق مع قسم من الرأي العام، خصوصًا الأقليّات في التفكير، ولكن المستقرّة نسبيًا»[18]. كما ميّز دوفرجيه بين الأحزاب التي تعتمد على الأقليات الإثنية أو الجغرافيّة، والتي تعتمد على الأقليات الدّينيّة والطائفيّة، وعلى الأقليات السياسيّة[19].

وفي دراسته حول الأحزاب السياسية اللبنانية، عرّف مايكل سليمان حزبين حول الشخصيّة حصرًا: الكتلة الوطنيّة والكتلة الدستورية، وهما كانا يمثلان مصالح عائلة إده بالنسبة إلى الكتلة الأولى ومصالح آل الصلح والرئيس بشارة الخوري بالنسبة إلى الكتلة الثانية[20]. وبعد وفاة زعمائهما، اختفى كلا الحزبين. وتعتبر المجموعات الأرمنيّة الثلاثة، أي الطاشناق والهنشاق ورمغفار أزدزغان من أحزاب الأقليّة الإثنيّة. ويعتبر الشيوعيون والبعثيون والقوميّون السوريون الاجتماعيون والقوميّون العرب كتجمّعات للأقليّة السياسية، في حين تندرج جميع

17 موريس دوفرجيه، **Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State**، ص 291.
18 الموضع عينه.
19 الموضع عينه.
20 مايكل سليمان، **Political Parties in Lebanon**، ص 299.

الأحزاب السياسيّة اللبنانية المتبقيّة، على غرار التكتّل الوطنيّ وحزب الوطنيين الأحرار وحزب الكتائب والحزب التقدمي الإشتراكي، في إطار فئة من أحزاب الأقلية الدينيّة والطائفيّة[21].

وبالإضافة إلى ذلك، ينتهي بالأحزاب السياسيّة الأمر إلى التحوّل إلى أحزاب قطاعيّة وطائفية، نظرًا إلى تجمّع المجموعات الطائفيّة المختلفة في لبنان بأعداد كبيرة في مناطق معيّنة من البلد. وبعيدًا عن بيروت حيث يتم تمثيل تقريبًا كل المجموعات الدينيّة والإثنيّة، لكلّ حزبٍ معقله الخاص[22]. ومع ذلك، فرّق سليمان بين الطابع الطائفي للأحزاب العابرة للطوائف، مثل الحزب السوري القومي الاجتماعي والحزب الشيوعيّ اللبنانيّ وحزب البعث والأحزاب اللبنانية حصرًا. وصحيح أنه في كلّ من الفئتين الأحزاب هي طائفية إلى حدّ كبير، لكنها تختلف من حيث التركيبة الطائفية والقطاعيّة لأعضائها. وتميل تركيبة عضوية الأحزاب العابرة للوطنيّة إلى أن تكون أقلّ طائفية من الأحزاب اللبنانية حصرًا[23].

وأعاقت التجمعات القياديّة البدائيّة النمو الفعّال لنظام متعدد الأحزاب في لبنان، وكانت الأحزاب السياسية الطائفية أكثر نجاحًا في بناء قاعدة سلطتها من الأحزاب السياسيّة العلمانية العابرة للوطنيّة. بالتالي، تم تصنيف هذه الأخيرة على أنها غير قانونيّة، بما أنها دعت إلى دمج لبنان في كيانٍ عربيّ قوميّ أكبر. وعلى رغم أنّه تمّ حظر هذه الأحزاب بصورةٍ رسميّة حتى العام 1970، سُمح لها بشكل غير رسمي بالعمل وبالمشاركة في الانتخابات وبنشر صحفها الخاصة. واتخذت الحكومة اللبنانية تدابير تنظيمية ضدها فقط في وقت الأزمات، أو عندما كانت تشكّل تهديدًا رئيسيًا للسلطات اللبنانيّة[24].

21 مايكل سليمان، **Political Parties in Lebanon**، ص 299.
22 **المرجع نفسه**، ص 301.
23 **المرجع نفسه**، ص 302.
24 **المرجع نفسه**، ص 303.

وعلى سبيل المثال، تمّ إصدار مرسوم المفوّض الأعلى في 29 كانون الأوّل/ ديسمبر 1929، والذي كان يقضي بحلّ الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ للمرة الأولى. ومن ثم تمّ حلّه مرة أخرى بموجب مرسوم الحكومة اللبنانية الصادر في 6 كانون الثاني/ يناير 1948. ووفقًا لهذا القرار، تمّ إغلاق مكاتب الحزب ومصادرة ممتلكاته وملاحقة أعضائه قانونيًّا[25]. كما تمّ حلّ الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ مرتين بعد الانقلابين الفاشلين اللذين حدثا في أيار / مايو 1949 وكانون الثاني/ يناير 1962 [26]. وفي هاتين المناسبتين، اتُّهم الحزب السوري القومي الاجتماعي بتهديد أمن لبنان الوطنيّ. ومع ذلك، واصل الحزب عمله السريّ، وبقي يشكّل تهديدًا رئيسيًّا للنظام السياسي اللبناني. وفي وقت سابق، لم تكن الأحزاب العابرة للوطن في لبنان تتأثر بمكانتها غير القانونية لأنها كانت «ترفض الانتصارات الجزئية وتنتظر اليوم الذي ستصبح فيه الحاكم الوحيد»[27]. فهي كانت تمقت النظام السياسيّ الطائفيّ اللبنانيّ التي كانت تصنّفه «بالسيّئ والانتهازيّ وغير الأخلاقيّ»[28]. وكانت الأحزاب السياسيّة العابرة للوطنيّة قد طالبت مرارًا وتكرارًا بإلغاء النظام الرأسمالي للديموقراطية والاستعاضة عنه بنظام اشتراكيّ أو شيوعيّ. واشتبكت أهدافها مع الأحزاب اللبنانيّة حصرًا، والتي كانت تؤيد بقوّة نظام المؤسسة الحرّ الموجود، باستثناء الحزب التقدمي الاشتراكيّ.

في 16 آب/ أغسطس 1970، سمح وزير الداخليّة كمال جنبلاط للأحزاب المحظورة أن تعمل قانونيًّا في البلد. نتيجة لذلك، استُنكر قرار جنبلاط، ووصفه القادة المسيحيّون البارزون وهم: بيار الجميل وكميل شمعون وريمون إدّه وقادة التكتّل الوطنيّ على التوالي، بغير الدّستوريّ.

25 جوزيف أبو جوده، **Les Partis Politiques au Liban,** Kaslik: Université Saint Esprit، 1985، ص 204.
26 **الموضع عينه.**
27 مايكل سليمان، **Political Parties in Lebanon**، ص 204.
28 **الموضع عينه.**

وازدادت المسألة حدة في الأسابيع التالية، الأمر الذي دفع الحكومة اللبنانية إلى تقديم مشروع قانون إلى مجلس النواب. وكان هذا المشروع ينصّ على إعادة تنظيم الأحزاب السياسيّة والجمعيّات في لبنان. وتألّف مشروع القانون من 47 مادّة موزّعة على سبعة فصول[29]. وتناول الفصل الخامس تنظيم أنشطة الأحزاب السياسية. وبناءً عليه، لا يجوز لأيّ حزبٍ أن يباشر بأنشطته من دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة اللبنانيّة. وفي هذا السياق، مُنعت الأحزاب السياسيّة التي كانت على اتصالٍ مباشر بحزبٍ غير لبنانيّ من العمل، وتمّ محاكمة أعضائها قانونياً. ولم يؤذن لموظفي الإدارة الرسمية والجنود ورجال الشرطة بالإنضمام إلى أي حزب سياسيّ. كما حُظرت الأنشطة السياسية والتظاهرات في المدارس والجامعات، ولم يُسمح للأفراد العاملين في الخدمة المدنية ورجال الشرطة والضبّاط بالانضمام الى حزب سياسي أو بتشكيل أيّ حزب سياسي تحت أيّ ظرف[30].

ورفضت الأحزاب العابرة للوطن، من جهتها، مشروع القانون رفضًا قاطعًا، وتحدّت علنًا قراره بحلّها. ونظّمت حركة القوميّين العرب والحزب الشيوعيّ اللبناني والحزب السوري القومي الاجتماعي وحزب البعث وغيرها من المجموعات اليسارية، بدعمٍ من حركة المقاومة الفلسطينيّة والأطراف الخارجية التي كانت تنتمي إليها، تظاهرات عنيفة على نطاق واسع في الجامعة اللبنانية، احتجاجًا على مشروع القانون. كما استمرّ التحدي للسلطات اللبنانية من خلال إضراب الطلاب أثناء ولاية الرئيس سليمان فرنجية، والذي أدّى تدريجيًا إلى استقطاب السياسة اللبنانية على أساس مفاهيم خاطئة من اليمين واليسار، وهي مفاهيم لا تتطابق مع تلك التي تسود في الدول الغربية[31].

29 جوزيف أبو جوده، **Les Partis Politiques au Liban,** Kaslik: Université Saint Esprit، 1985، ص 203.
30 **المرجع نفسه**، ص 206.
31 **المرجع نفسه**، ص 209.

ووُصفت التجمّعات المسيحيّة ذات الجناح اليمينيّ «بالرّجعيّة والإمبرياليّة والانعزاليّة»، بينما اعتبرت الفصائل التي رفضت النظام ذات الهيمنة المسيحيّة نفسها «قوميّة ومحبّة للسّلام ومعادية للإمبرياليّة»[32]. وأدّت المواجهات المسلّحة بين الجيش اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية في أيّار / مايو 1973 إلى تفاقم الصراع بين مختلف المجموعات اللبنانيّة. فلقد دانت الأحزاب السياسية ذات الهيمنة المسلمة محاولة الجيش «تدمير» حركة المقاومة الفلسطينية، ودعت إلى إنشاء نظام علماني لبناني وإلى مشاركة فعّالة في الصراع العربي-الإسرائيلي وإلى توثيق التعاون مع العالم العربي. ومن جهتها، أيّدت الأحزاب السياسيّة ذات الأغلبية المسيحية بقوّة التدابير التي اتّخذها الجيش اللبناني ضد حركة المقاومة الفلسطينية، ودعت إلى انتشار عناصر الجيش في مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين وعلى طول الحدود اللبنانيّة الجنوبية. وبالإضافة إلى ذلك، حثّ حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار الحكومة اللبنانيّة على الحدّ من الوجود الفلسطيني المسلّح في البلد. وكان بيار الجميل والرئيس السابق كميل شمعون حريصين على الحفاظ على موقف لبنان المحايد في المنطقة، وعارَضَا بالتالي بشدّة اي تعاون إضافيّ مع الدول العربية. باختصار، منذ أوائل السبعينات، لم تعد الطوائف اللبنانية تتّفق على هويّة بلدها. ففي حين كانت تعتبر التجمّعات المسلمة لبنان دولة عربية، وكانت تدعو إلى تعزيز العلاقات مع «الإخوان» الفلسطينيّين والعالم العربي، كانت الأحزاب المسيحيّة من ناحيتها حريصة على الحفاظ على دور لبنان «الخاص» في المنطقة. ولم تكن تنظر إلى لبنان كبلدٍ عربي، وإنما «كالحدود الشرقيّة للغرب المسيحيّ»[33]. إنّه «الجيب الميدانيّ الذي

32 جوزيف أبو جوده، **Les Partis Politiques au Liban,** Kaslik: Université Saint Esprit، 1985، ص 203

33 جون إنتليس، **Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kata 1936-1970**، The Netherlands: Brill، 1974، ص 35.

يؤمّن حماية المسيحيين الشرقيّين من محاولات المسلمين لإخضاعهم وتفريقهم»[34]. وكان المسيحيون يعترضون بشدة على دعوات الجماعات اليسارية المتكرّرة إلى تغيير طبيعة النظام اللبنانيّ.

مهّد هذان الرأيان، غير المتوافقين حول هويّة لبنان، الطريق أمام حرب الـ 16 سنة. ففي الواقع، لم يعد تعريف الميثاق الوطني التسووي للهويّة اللبنانيّة على أنها دولة ذات «وجه عربي» يحقّق تطلعات المجتمعات المسلمة والمسيحيّة. في وقت لاحق، إلتحقت الأحزاب اليساريّة ذات الأغلبيّة المسلمة، والمتجمّعة تحت مظلّة «الحركة الوطنية» بصفوف حركة المقاومة الفلسطينية، ودعت إلى تعديل الدستور اللبناني. ومن جهتها، شعرت التجمّعات المسيحيّة بتهديدٍ ناجم عن عجز الحكومة اللبنانيّة المنقسمة طائفيًّا، في وجه القوة العسكريّة المتنامية لحركة المقاومة الفلسطينية، وقرّرت أن تواجه الأمر.

تجدر الإشارة إلى أنّ الحزب السياسيّ المسيحيّ الأكثر تأثيرًا في فترة ما بعد الاستقلال كان حزب الكتائب. فمنذ نشأته، أدى هذا الحزب دورًا فعّالاً في تعبئة المجتمع المسيحي ضد التهديد القوميّ العربي الواضح، وفي وقت لاحق، ضد الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. وأقامت الكتائب مخيّمات التدريب العسكريّ المشدّد لمقاتلي الحزب، وشددت، من خلال قنواتها الإعلاميّة، على ضرورة الدفاع عن سيادة لبنان واستقلاله. ويتطرّق الفصل الآتي إلى دراسة معمّقة حول تشكّل حزب الكتائب وتطوّره في مرحلة ما قبل الحرب.

---

34 جون إنتليس، **Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kataeb 1936-1970**، The Netherlands: Brill، 1974، ص 35.

الفصل الثاني

حزب الكتائب في مرحلة ما قبل الحرب

اعتُبر حزب الكتائب اللبنانيّة، على نطاق واسع، من أكبر الأحزاب السياسية وأكثرها تنظيمًا في لبنان. ووفقًا لجون إنتليس، كان حزب الكتائب «المنظمة السياسيّة الأكثر أهمية والأكثر تأثيرًا في البلد، مكرسةً نفسها للحفاظ على الملامح الرئيسيّة للنظام، في وقتٍ كانت تشجّع الأشكال ذات المعنى الحقيقيّ للتغيير الاجتماعي المتطوّر أو القادر على التكيّف»[35]. والتزمت الكتائب بمهام البناء، والتغيير، والتعاون. وبالتالي، حاولت أن تؤدي دورًا أساسيًّا في بناء الدولة والوطن[36]. في مرحلة ما قبل حرب لبنان، كان حزب الكتائب الحزب السياسيّ الوحيد الذي اعتمد مع تجانس هيكلي، والتزامٍ إيديولوجي، وقدرةٍ على التأثير في سياسة الحكومة[37].

35 جون إنتليس، **Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kataeb 1936-1970**، ص 9.

36 فرانك ستوكس، **The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the State**، Middle Eastern Studies 11, October 1975، ص 215.

37 جون إنتليس، **المرجع نفسه**، ص 10.

ينظر هذا الفصل في تحوّل حركة «الكشافة» المسيحيّة إلى منظمة سياسية حديثة وفعالة، ويسلّط الضوء على الاحتلال التدريجي للصدارة الذي حققه حزب الكتائب، كما أظهرت انتصاراته الانتخابية ومشاركته المتتالية في الحكومات اللبنانية طوال مرحلة ما قبل الحرب.

الكتائب اللبنانيّة

شهدت الثلاثينات ظهور المنظمات الشبابيّة شبه العسكرية في العالم العربي. وفي معظم الحالات، اعتمدت هذه المنظمات، في إطار تشكيلها، على نماذج إيطاليا الفاشية، وألمانيا النازية، والكتائب في إسبانيا. وعلى رغم نقاط التشابه السطحية العديدة الموجودة بينها وبين هذه الأنظمة: الزيّ الرسمي، والتحيّة، والمسيرات، واللياقة البدنية، والانضباط، لم تشبه الحركات الشبابيّة في العالم العربي الأحزاب الفاشية في أوروبا الا شبهًا ضئيلاً. ففي الواقع، كانت هذه الحركات «تستجيب إلى الظروف المحلية والحاجات الخاصّة: عدم الرضى حيال الهيكليات الهرمية القائمة للسلطة السياسية والاقتصادية، وردّة فعل إزاء الأنانية وعقلية رجل الأعمال السائدة لدى السياسيين المحترفين»[38].

كما ارتبط ظهور المنظمات الشبابيّة شبه العسكرية ببروز الأحزاب القومية العربية التي كانت تهدف إلى بناء كيانٍ مستقلّ في المنطقة العربية. وكان الهدف الرئيسي لهذه المنظمات الشبابية يقضي بإنهاء الحكم الاستعماري. وقد أعجبت في الواقع بكفاءة الأنظمة الفاشيّة، وقوّتها، وثقتها بنفسها، وتحديها الفعّال للهيمنة الغربية في أوروبا، والشرق الأوسط، وأفريقيا[39].

38 جون إنتليس، **Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kataeb 1936-1970**، ص 44.
39 **المرجع نفسه**، ص 45.

وحاولت الحركات القومية العربية تقليد الأنظمة الفاشية، ولكن فقط على صعيد الشكل. وقد توجهت الجهود الأوّليّة للمنظمات الشبابيّة شبه العسكرية نحو تظاهرات واسعة النطاق، وإضرابٍ ضد القوى الاستعمارية. وعند بلوغ هذه الأهداف ذات المدى القصير، كانوا يُجبرون على حلّ الحركة، أو كانوا يُدمجون بالنهاية مع الأحزاب السياسية القومية الأكبر[40].

ويشبه ظهور الحركة الشبابيّة الكتائبية إلى حدّ كبير المنظمات الشبابيّة شبه العسكرية في العالم العربي. ولكنها تختلف أيضًا من حيث التوجّه الإيديولوجي، والمعتقد، والتطلعات القومية. وظهرت فكرة إنشاء حركة شبابيّة «قومية لبنانية» في البلد للمرّة الأولى في أوروبا، حيث قام الرياضي المارونيّ، المولود في مصر، بيار الجميّل وزميله المسلم حسين سجعان بتمثيل الاتّحاد اللبنانيّ لكرة القدم في الالعاب الأولمبية في برلين عام 1936. وقد أعجب كلّ من الرجلين بانضباط ألمانيا النازية وكفاءتها التنظيمية. بعد ذلك زار الجميّل تشيكوسلوفاكيا، حيث استوحى من حركة سوكول إلمامها باللياقة البدنية وتركيزها على التصوّر العلمي للشباب التشيكيّين[41]. ولدى عودة الجميّل إلى لبنان، حظي بتشجيع عمّه الشيخ يوسف الجميّل، قائد حزب الجبهة الشعبية، على تنظيم المنظّمة الرياضيّة للشباب الموارنة. وكانت هذه المنظمة بمثابة بصيص أملٍ في إطار مواجهة نظيرتها المسلمة، النجّادة. وتأسست هذه الأخيرة عام 1933 على يد محي الدين نصولي. واعتمدت برنامجًا للمطالبة بإنهاء الحكم الإلزامي على لبنان والاتحاد مع سوريا. في البداية، كانت منظّمة النجّادة صغيرة، ولكن بحلول العام 1935، أعلنت أنها تتألّف من ألفي عضو أغلبيّتهم من المسلمين السنّة[42].

40 جون إنتليس، **Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kataeb 1936-1970**، ص 44.

41 **المرجع نفسه**، ص 46.

42 هانس لورسن، **Al Kataeb: A comprehensive Study of a Lebanese Political Party**، أطروحة غير منشورة، الجامعة الأميركية في بيروت، 1951، ص 43.

رحّبت السلطات الفرنسيّة بفكرة الجميّل، على أمل أن تتمكّن هذه الحركة الجديدة من حشد شريحة كبيرة من المجتمع المسيحي ضدّ الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي أسّسه أنطون سعادة عام 1932[43]. وكان هذا الأخير أستاذاً في الفلسفة الألمانية في الجامعة الأميركية في بيروت. واستطاع، بفضل تصميمه واجتهاده، ولا سيّما بفضل شخصيّته الجذابة، تحويل الحزب السوري القومي الاجتماعي إلى حزب سياسي على درجة عالية من التنظيم والانضباط، يدعو إلى إنشاء سوريا الكبرى، وممثّلاً، بالتالي، تحدّيًا مباشرًا للسلطات الفرنسية.

في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1936، أقرّ البرلمان اللبناني المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي أكدت استقلال لبنان الإسميّ في إطار حدوده الحالية. ودان اللبنانيّون المسلمون بشدّة المعاهدة، بما أنّهم كانوا يفضّلون دمج المناطق التي سكنها المسلمون سابقًا، والتي ضُمّت إلى لبنان الكبير في أيلول/سبتمبر 1920، بالدولة السورية.

ونتيجةً لذلك، اندلعت اشتباكات دامية بين جماعات مسيحية ومسلمة في بيروت في الأيام التي أعقبت التصديق على المعاهدة[44]. وفي هذه الأجواء المحمومة والمتوترة، قام خمسة مسيحيين لبنانيين، وأربعة منهم من الموارنة، في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1936، وهم: بيار الجميل وشفيق ناصيف وشارل حلو وجورج نقاش وإميل يارد، بإنشاء الكتائب اللبنانيّة، والتي عرفت في البداية تحت اسم «Les Phalanges Libanaises».

وكان مؤسسو الحزب صغار السن نسبيًا ومحترفين ويتمتعون بثقافة فرنسيّة، وملتزمين بشدّة لبنان المستقلّ الموالي للغرب. وفي وقت لاحق، تمّ توزيع إعلان حول تأسيس «حركة القوميين اللبنانيين» في جميع أنحاء بيروت وجبل لبنان. وطالب هذا الإعلان بالحصول على توقيع كل

43 هانس لورسن، **مرجع سابق ذكره**، ص 44.
44 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 48.

من يطمح إلى الانضمام إلى الحزب[45]. وكانت الاستجابة للنداء كبيرة، فأصبح لحزب «الكتائب اللبنانيّة»، خلال فترة قصيرة من الوقت، آلاف المنتسبين إليه[46].

وعلى الرغم من ترؤس خمسة رجال للمجلس التنفيذي، تمّ الاعتراف بقيادة الجميّل وزعامته للحركة. فقد ساهمت، في الواقع، عوامل عدة في ترشيح الجميّل لزعامة الحزب. أولاً، اتّخذ مؤسّسو الحزب مواقف حزبيّة في إطار العداوة التقليدية بين السياسيّين الموارنة البارزَين في لبنان، وهما بشارة الخوري وإميل إدّه. وساعد الموقف المحايد للجميّل على تعزيز قيادته لهذه الحركة غير السياسية. ثانياً، ارتأى المجلس التنفيذي أنّ الجميّل «كان لديه الوقت والاستعداد لتولّي القيادة الفعلية للحركة. وأخيراً، تم الاتفاق على أنّ الصيدليّ الشاب المولع بكرة القدم يمتلك الصفات الكاريزماتيّة الضروريّة للقائد»[47].

ولم يتمّ تحديد أهداف الحركة بشكل واضح، على رغم التركيز، وبصورةٍ رسميّة، على الوعي القومي، والانضباط الذاتي، والمسؤولية المدنية، والتدريب الأخلاقي البارز، وكانت هذه الصفات تعتبر من المكوّنات الأساسيّة من أجل لبنان موحد وتقدمي"[48]. ووفقًا لعضوٍ بارزٍ في المكتب السياسي للحزب، أرادت الحركة الشبابيّة أن تغرس في أذهان الشباب اللبنانيين «مبادئ الصدق، والوعي المدني والوطني، والمسؤولية المهنية، وحسّ الواجب والشرف»[49]. وفي هذا الإطار، لم يتمّ التركيز على التغيير الهيكلي، والتكيّف الاجتماعي، أو التنمية السياسية، بقدر ما كان على استقرار الحياة السياسية في لبنان، وحماية مصالح المسيحيين. ووجدت هذه المبادئ والأهداف صدىً مهمًا لدى

45 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 49.
46 هانس لورسن، **مرجع سابق ذكره**، ص 45.
47 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 50.
48 الموضع عينه.
49 أنطوان معربس، **Le Parti et le Pouvoir**، Action، تشرين الثاني/ نوفمبر، 1956، ص 509.

تلامذة المدارس المسيحية، وطلاب الجامعات، والموظفين الشباب، فكان المسؤولون الكبار في الحزب في سنّ الشباب[50].

في صراع ما قبل الاستقلال، سَعت حركة الكتائب إلى تطوير عقيدة قوميّة من شأنها أن تطبّق على الطوائف المسلمة والمسيحيّة على حدّ سواء. وهكذا، وخلال السنوات التأسيسيّة للحزب، كانت الحركة الشبابيّة منشغلة باعتبارات غير سياسية. بالتالي، تجَنّب قادتها أي شكل من أشكال المشاركة السياسية في شؤون الدولة، وشدّدوا على الأهداف القومية لحركتهم. وعلى سبيل المثال، حدّدت المادة 1 من مرسوم الكتائب لعام 1936، أهداف الحركة على أنّها تقضي «بتجنيد الشباب اللبنانيّين وتثقيفهم وتنظيمهم من أجل الحفاظ على الوعي الوطني فيهم وتطويره، وإعدادهم لتلبية كافّة الالتزامات المدنية الناتجة عن حصول لبنان على استقلاله»[51].

وتجَنّب معظم قادة حركة الكتائب أي شكل من أشكال المشاركة السياسية المباشرة في شؤون الدولة، علمًا أنّ أيّ ارتباط لها بأنشطة سياسية محددة من شأنه أن يضعف أهدافها القومية. وفي 12 تشرين الثاني/يناير 1937، أعلن الجميّل أنّ «حزب الكتائب اللبنانية لا يشكل حزبًا سياسيًا. وهو ليس لأحدٍ أو ضدّ آخر، وإنما للبنان»[52]. بيد أنّ إعلان الجميّل فشل في حصوله على دعم المجتمع المسلم.

في أواخر الثلاثينات، برزت أهميّة التطلعات القوميّة المحليّة والإقليمية، وازدادت حدّة الصراعات بين القوى الاستعمارية والنخَب المحليّة بشكلٍ ملحوظ. وعلى رغم العلاقة الوطيدة التي كانت تربط بين المسيحيين اللبنانيين، والموارنة على وجه الخصوص بفرنسا،

---

50 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 51.

51 جون إنتليس، **المرجع نفسه**، ص 52.

52 بيار الجميّل، **Connaissance des Kataëb**: Leur doctrine et leur politique nationales. Dans les déclarations, messages, articles et lettres officielles depuis 1936 (Beyrouth: Imprimerie Jeanne d'Arc, 1949) ص 79.

تدهورت العلاقات الوديّة بين فرنسا وقادة الكتائب مؤقتًا، عندما اتخذت الحركة شبه العسكرية موقفًا قوميًا. فتعاونت عندها حركة الكتائب مع منظمات شبابية أخرى، وبصورة خاصّة مع النجّادة، من أجل تحقيق الاستقلال. لكنّ التعاون مع النجّادة لم يدم طويلاً لأنّ هذه الأخيرة كانت تطمح لاستقلال سوريا ولبنان، الأمر الذي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى اتحادهما، في حين أن الكتائب كانت تدعو إلى دولة لبنانية مستقلة[53].

في أواخر العام 1937، ازدادت وتيرة استياء السلطات الفرنسية والرئيس إميل إده إزاء التظاهرات التي كانت تنظّمها الكتائب والنجّادة. وفي 18 تشرين الثاني/نوفمبر، صدر مرسوم حكومي يقضي بحلّ كلّ المنظمات شبه العسكرية، متّهمًا إيّاها بعدم الانسجام مع المصلحة الوطنية. وبعد أن استولت الشرطة على مقرّ الكتائب، تظاهرت هذه الأخيرة في ساحة المدافع، حيث أصيب عدد من أعضائها، بمن فيهم بيار الجميّل، إثر محاولات الشرطة تفريق المتظاهرين. وتمّ اعتقال الجميّل مع عدد كبير من أتباعه، ولكن سرعان ما أطلق سراحهم بعد بضعة أيام[54]. وكان هذا الحادث المدخل الرسميّ للحركة في نضالها من أجل الاستقلال.

وعلى رغم الحظر الرسمي الذي عاناه حزب «الكتائب اللبنانيّة» من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 1937 إلى 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1943، استمرّ الحزب يعمل من دون انقطاع كمنظمةٍ شبه عسكرية. وخلال تلك الفترة، نقّحت «الكتائب اللبنانيّة» نظامها الأساسيّ، وعرّفت عن نفسها على أنّها «مؤسسة وطنيّة لبنانيّة بحتة، خالية من الخصائص المذهبية أو العنصرية، ومكافحة لجميع المذاهب المعادية للقومية، والتي تسعى إلى تدمير لبنان». وكان شعارها «الله، الوطن، والعائلة»[55].

53 هانس لورسن، **مرجع سابق ذكره**، ص 46.
54 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 54.
55 **القانون الأساسيّ**، (بيروت: مطبعة عازار، 1 تموز/يوليو، 1938)، المواد 1 و4 و5.

ومع ذلك، اتخذ حزب الكتائب اللبنانية موقفًا غامضًا إزاء فرنسا. فلقد دعا، من جهة، إلى استقلال لبنان وإلى تعاون مع الحركات القومية المعادية لفرنسا. ومن جهةٍ أخرى، اعتبر التعاون الفرنسي- اللبناني شرطًا مسبقًا أساسيًّا لإعادة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي، وللتنمية السياسية للبنان[56].

وفي شهر كانون الثاني/يناير 1941 شهد لبنان أزمة اقتصادية كبرى، أدّت إلى نقصٍ حاد في المواد الغذائية، وإلى انتشار البطالة على نطاق واسع. وقد دعتً الكتائب، بالتعاون مع النجّادة، وبشكلٍ مستمرّ، إلى تحسين ظروف عمل المجموعات ذات الدخل المنخفض. ومع تجاهل دعواتها، نظمت الحركتان شبه العسكريتين إضرابًا على الخبز ضد حكومة الجنرال دانتز والرئيس إميل إده. وفي وقتٍ لاحق، أدّت الكتائب دورًا حاسمًا في إجبار الرئيس إميل إده وحكومته على الاستقالة. وردًّا على ذلك، قامت السلطات الفرنسية في 3 نيسان/أبريل 1941 بحلّ الحركة مرّة ثانية، وقامت بإقفال مقرّها، وهدّدت بنفي الجميّل وأتباعه إلى بالميرا في سوريا.

وفي 25 آذار/مارس 1943، قام الجنرال الفرنسي كاترو، بعد تعرّضه لضغط هائل من اللواء البريطاني سبيرز، بإعادة العمل بدستور لبنان، ودعا إلى إجراء انتخابات نيابية. وانعقد البرلمان الجديد يوم 21 أيلول/ سبتمبر 1943، وانتخب بشارة الخوري رئيسًا للجمهورية اللبنانية[57].

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1943، أقرّ المجلس التشريعيّ اللبناني مشروع قانون من طرف واحد ينصّ على إزالة القيود الإلزامية من خلال التعديلات الدستورية. ووقّعها الرئيس الخوري فور صدور مشروع القانون. وبعد ذلك، اعترض المبعوث العام الفرنسيّ هلّو على الإجراء

56 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 55.
57 **المرجع نفسه**، ص 57.

الأحاديّ للحكومة اللبنانية، وأمر قوّاته باعتقال الرئيس بشارة الخوري، ورئيس الوزراء رياض الصلح، وأربعة أعضاء آخرين في حكومته. وفي الوقت نفسه، أصدر هلّو مراسيم متزامنة تعلن إلغاء التعديلات الدستورية، وتعليق الدستور في حد ذاته، وحلّ البرلمان، وإعادة تعيين إميل إده رئيسًا للجمهورية[58].

كانت ردّة فعل الرأي العام اللبناني عفويّة وعنيفة. فقامت الكتائب والنجّادة وغيرهما من المجموعات القومية الأقل أهمية، كالغساسنة، بتنظيم تظاهرات وإضرابات قمعتها القوات الفرنسية بشراسة. وفي اليوم الثاني على إضراب الكتائب، تمّ القبض على الجميّل وعشرين من أتباعه. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، مارست بريطانيا العظمى ضغوطًا مكثّفة على السلطات الفرنسية لوقف تدابيرها التعسفيّة.

وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1943، أطلق سراح الرئيس بشارة الخوري وحكومته، إضافةً إلى أعضاء الكتائب المعتقلين. بعد خمسة أيّام، ونظرًا إلى دور الكتائب في النضال من أجل الاستقلال، تمّ إصدار مرسوم رئاسي يقضي بإلغاء المرسوم السابق الذي كان ينصّ على حلّ حزب الكتائب اللبنانيّة. بالتالي، عاد حزب الكتائب ليصبح حركة شبه عسكريّة معترف بها رسميًّا[59].

الكتائب بعد الاستقلال

في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، واجهت الكتائب اللبنانيّة أزمة رئيسيّة على صعيد هويّتها. فلقد اعتقد العديد من أعضائها أنّ وجود الحركة لم يعد مبرّرًا بحدّ ذاته، في حين رأى آخرون أنّه من الضروريّ الحفاظ على هذا الإطار شبه العسكريّ ذات الدرجة العالية

58 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 55.
59 **الموضع عينه.**

من الانضباط، وذلك للحفاظ على سلامة أراضي لبنان. بالتالي، وجد قادة الكتائب أنفسهم أمام ثلاثة حلول: (1) حلّ الحزب، (2) إعادة تنظيم التشكيل شبه العسكري لصَدّ أيّ تهديد لاستقلال لبنان، أو (3) تحويل الكتائب اللبنانيّة إلى حزب سياسي"[60].

بعد مداولات مطوّلة، اختار قادة الكتائب الحلّ الثالث. وقرّروا، في هذا الإطار، تقديم مرشّح من قبلهم للانتخابات الفرعية في 4 آذار / مارس 1945. وكانت الكتائب اللبنانيّة، تسعى، في الواقع، إلى الحصول على تمثيلٍ في البرلمان لسببين: (1) كي يحصلوا على صوت رسميّ في المناقشات الدائرة حول جامعة الدول العربية، و(2) خشية أن يسعى الرئيس بشارة الخوري إلى توثيق الروابط مع سوريا.

واعتبر العديد أنّ المدخل الرسميّ لحزب الكتائب اللبنانية إلى الساحة السياسية هو بمثابة نقطة تحوّل في إطار تطوّر الحزب[61]. وحافظت الكتائب اللبنانيّة على هيكليّتها شبه العسكريّة. ولكن اعتبارًا من العام 1946 أطلقت على نفسها اسم «حزب الكتائب اللبنانية». وكان السبب وراء تغيير اسمها هو كلمة «كتائب» المرتبطة بصفة عامة بالفاشية، وبوجهٍ خاصّ بالمنظمة الفاشية الإسبانية. وقرّر حزب الكتائب اللبنانية، بالتالي، تغيير اسمه وصورته. وفي وقت لاحق، غيّر بيار الجميّل تدريجيًّا تحية رفع اليد المشابهة لتلك التي كانت تستخدمها المجموعات الفاشية لتحيّة الجيش البريطاني[62].

وخلال الفترة الإنتقالية، واصل حزب الكتائب سعيه إلى بلوغ أهداف متنوعة على الصعيد السياسيّ والعسكريّ. وفي أيار/مايو 1949، حاول الحزب الحفاظ على موقفه الذي يحمي لبنان، واشتبك مع الحزب السوري القومي الاجتماعي. وبعد ذلك بوقت قصير، حظّرت الحكومة

60 جون انتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 58.
61 **الموضع عينه**.
62 هانس لورسن، **مرجع سابق ذكره**، ص 55.

اللبنانية الحزبين. وكان حَظر الكتائب موقتًا، وسَمّت الحكومة، بعد بضعة أسابيع، حزب الكتائب باسم «حزب الاتحاد اللبنانيّ»[63]. وبقي الحزب السوري القومي الاجتماعي، من جهته، تحت حظر رسميّ حتى العام 1970. ويسود الاعتقاد، وعلى نطاق واسع، أنّ الاشتباكات التي دارت بين الكتائب والسوريين القوميين، كانت قد خطّطت لها الحكومة من أجل التخلّص من حزب شعبيّ وخطير، وكانت الكتائب الأداة المناسبة لبلوغ هذه الغاية.

عام 1951، رشّح حزب الكتائب مجدّدًا عددًا من الأشخاص للانتخابات النيابية، بمن فيهم، وللمرة الأولى، زعيمه بيار الجميّل. وعلى رغم هزيمته، شكّلت مشاركة الجميّل في الانتخابات نقطة تحوّل أخرى على صعيد تطوّر الحزب. فلقد قامت الكتائب باقتراح قوانين جديدة، وبتقديم برنامج مفصّل حول الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية[64]. وأدركت قيادة الحزب أنّ الدفاع عن وحدة لبنان الوطنية وسيادته السياسية في بيئة متزايدة العداوة كان يتطلب دعمًا شعبيًّا أوسع، وشرعيّة سياسيّة. وهدف الحزب إلى تعزيز موقفه الداعم لسيادة الدولة اللبنانية واستقلالها من خلال الحفاظ على أجهزته شبه العسكرية وتوسيعها، وفي الوقت نفسه من خلال الانضمام إلى النظام السياسي عبر مشاركته في العمليّة الانتخابيّة، وعبر المراجعة المستمرّة لبرامجه السياسية والاجتماعية والاقتصادية[65].

وفي شهر أيّار/مايو 1952، أعادت الكتائب النظر في نظامها الأساسيّ، وعرّفت عن نفسها على أنّها حزب ديموقراطي إجتماعي لبنانيّ. وقامت بصياغة مدوّنة تنظيميّة مفصّلة تحدد العضويّة، والهياكل الوطنيّة والمحليّة، وأنماط السّلطة، والإجراءات التأديبية، والقضاء الإداري

63 هانس لورسن، **مرجع سابق ذكره**، ص 52.
64 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 63.
65 **المرجع نفسه**، ص 64.

لأجهزة الحزب المختلفة. ومن أهمّ أحكامه، نقل السلطة التنفيذيّة من زعيم الحزب إلى المكتب السياسي المتعدد الأعضاء، والذي يُعتبر «صانع القرار في الحزب»، وإنشاء المجلس المركزي للحزب[66]. وبعد انقضاء عامين، وضع حزب الكتائب برنامجه الشامل الأوّل الذي كان يهدف إلى «إصلاح المجتمع اللبناني، وتعزيز الانضباط والعدالة والرفاه». وتناول البرنامج إلى حدّ كبير المشاكل السياسية الداخلية والإصلاحات الإدارية، وخُصّص قسمٌ مختصرٌ للسياسة الخارجية، ودعا البرنامج إلى «حلّ القضيّة الفلسطينيّة وفقًا لشروط العدالة... وذلك في إطار العمل مع الأمم المتحدة»[67].

وشاركت الكتائب بنشاط في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عامي 1953 و1957. وعلى رغم الهزيمة التي مُني بها معظم مرشّحي الحزب، ظل هذا الأخير على قناعة بأنّ أفضل وسيلة للوصول إلى السلطة السياسية كانت من خلال الانضمام إلى المؤسسات التمثيلية للدولة اللبنانية.

وفي غضون ذلك، عانى لبنان أزمة سياسية حادّة. ففي عام 1956، رفض الرئيس كميل شمعون قطع العلاقات الديبلوماسية مع الدوَل الغربيّة التي هاجمت مصر خلال أزمة قناة السويس، ما أثار غضب الرئيس المصري جمال عبد الناصر. ولم يدّخر هذا الأخير جهدًا لإقناع دول عربية أخرى، وهي: الأردن وسوريا ولبنان، بعدم الانضمام إلى حلف بغداد، وهو اتفاق أمني معادٍ للسوفيات برعاية بريطانيا العظمى والولايات المتحدة. واتّخذ الحلف من بغداد مقرًّا له، وضمّ الدول الأعضاء التالية: تركيا والعراق وإيران والباكستان وبريطانيا العظمى. وشكلت هذه الدوَل تحالفًا يَجهَد إلى احتواء النفوذ السوفياتي المتزايد.

66 **النظام الأساسيّ في الكتائب اللبنانيّة**، (Party mimeograph,1952).
67 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 64.

في 2 كانون الأوّل/ ديسمبر 1956 أصدرت إدارة أيزنهاور إنذارًا لا لبس فيه يقضي باعتبار أيّ إجراء عسكريّ ضد دوَل الشرق الأوسط في حلف بغداد «بالغ الخطورة» في الولايات المتحدة[68]. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، ازداد التوتر بين لبنان ومصر نوعًا ما عندما قام الرئيس كميل شمعون بتأييد حلف بغداد، ما أدّى إلى خوف شريحة كبيرة من المجتمع اللبناني. واعتبر عبد الناصر حلف بغداد شكلاً جديدًا من أشكال الإمبرياليّة الغربيّة وتهديدًا خطيرًا للقومية العربية. وبناءً على ذلك، اندمجت مصر وسوريا لتشكيل الجمهورية العربية المتحدة، وأيّد رئيس الوزراء اللبناني رشيد كرامي هذا الاتحاد بقوّة.

ومن جهتهم، ضغط المسلمون اللبنانيّون على الحكومة للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، في حين عارض المسيحيّون بشدة خطوةً مماثلة. وأصبحوا أكثر تصميمًا على الحفاظ على ترسيخ التحالف بين لبنان والقوى الغربية. وفي أوائل شهر تموز/يوليو 1958، شنّ الائتلاف ذات الأغلبيّة المسلمة، والمؤلّف من العناصر المسلحة الناصريّة والقوميّة العربيّة، انتفاضة ضد حكومة كميل شمعون الموالية للغرب. وقد واجه ناشطو الكتائب والفصائل المسيحيّة بشجاعة عنف المتمرّدين الذين من المفترض أن تكون سلّحتهم الجمهوريّة العربيّة المتّحدة عبر سوريا.

ورفض قائد الجيش اللبناني الجنرال فؤاد شهاب رفضًا قاطعًا إدخال القوات المسلحة في الصّراع. فأصدر تعليماته بوضوح للجيش لحماية القصر الرئاسي، ومنع المتحاربين من محاصرة أي منطقة استراتيجية. ومن جهته، ازداد قلق الرئيس كميل شمعون إزاء خطورة الوضع، وطلب المساعدة من الولايات المتحدة. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، ردّ الرئيس الأميركي دوايت د. أيزنهاور بشكل إيجابي على استنجاد شمعون وسمح بعملية العصا الزرقاء في 15 تموز / يوليو 1958.

68 نيويورك تايمز، 2 كانون الأوّل/ديسمبر 1956:
http://select.nytimes.com/gst/abstract.html?res=F40C11FA3B5C14738DDDAB0894DA415B8689F1D3

كان الهدف من العمليّة دعم الحكومة اللبنانيّة الموالية للغرب ضدّ القوى اليساريّة، ومنع الجمهوريّة العربيّة المتحدة من غزو لبنان. وشارك في العملية حوالى 14،000 جندي، وتمكّنوا من لجم المعارضة القوميّة العربيّة بنجاح تامّ. كما أرسل الرئيس أيزنهاور الديبلوماسي روبرت د. مورفي كممثّلٍ شخصيّ له في لبنان. وأدى هذا الأخير دورًا أساسيًّا في إقناع الرئيس كميل شمعون الذي كانت ولايته تقترب من نهايتها، والذي كان يحظى بتأييد أغلبية أعضاء البرلمان، بتأمين انتخاب المرشح التوافقي لرئاسة الجمهورية الجنرال فؤاد شهاب.

نتيجةً لذلك، هدأت التوترات بين الأطراف العربية القوميّة والمسيحيين تدريجيًّا، وسحبت بالتالي الولايات المتحدة قواتها من لبنان في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1958.

كشفت الحرب الأهلية لعام 1958 القدرة الفعليّة للكتائب على التعبئة، وفعالية كوادرها شبه العسكرية، والدعم الذي حصلت عليه من المسيحيين، لا سيما الموارنة منهم. كما سلّطت الحرب الضوء على عزم حزب الكتائب على إحباط محاولات القوى اليساريّة والقوى القوميّة العربيّة لتجاوز النظام السياسي القائم لمصلحة آخر أكثر اشتراكية وثوريّة. بذلك، اكتسبَ الحزب شعبية واسعة النطاق في صفوف المسيحيين، واعتُبر بالتالي كمنظمة سياسية قومية لبنانيّة. وكانت مشاركة الجميّل في الحكومة الرباعية في عهد الرئيس فؤاد شهاب اعترافًا بالدور الذي أدّته الكتائب في الحرب الأهلية.

مهّدت أزمة عام 1958 الطريق أمام الكتائب «للوصول إلى السلطة والمشاركة الناشطة في المجال السياسي»[69]. وبالتالي، تمّ تطهير الهيكليّة التنظيميّة الداخليّة للحزب، وتوسيع برنامجها. وفي عام 1963، وضعت الكتائب برنامجها الأكثر شموليّة والمتعلق بموقف الحزب من

69 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 64.

احتياجات لبنان الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، إضافة إلى اقتراح بعض المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية اللبنانية[70]. ودعا البرنامج، بين أمورٍ أخرى، إلى اعتماد سياسة خارجيّة موالية للغرب، مفضّلاً الاستثماراتِ الأجنبية في القطاع الخاص.

خلال الستينات، تولّى بيار الجميّل مناصب وزارية عدة، في حين نجح مرشّحو الكتائب في أربع حملات انتخابية متتالية. وفي أوائل السبعينات، تطورت الكتائب لتصبح من الأحزاب السياسية الأكثر فعالية داخل النظام السياسي اللبناني.

النظام العقائدي وتطوّر الايديولوجيّة

في بداية تطوره، تألف نظام الكتائب العقائديّ ممّا يزيد قليلاً عن إعادة التأكيد على المبادئ المنادى بها عالميًا: الإيمان بالله والعائلة. ففي المرحلة ما قبل الميثاق الوطني لعام 1943، كان الحزب يعتبر أنّ «الايمان بالله وبالأسرة هو حجر الأساس للأمة اللبنانية»[71]، وأن شعاره المثلث: «الله، الوطن، والعائلة»، يشكّل إدانة «للمفاهيم المادية البحتة للحياة والأمة»[72]. ووفقًا لـ ج. ج الأشقر، الإيمان بالله هو «أحد مقوّمات استمرار أمةٍ ما»[73]. أمّا العائلة، فهي بمثابة «حجر الزاوية لجميع الإجراءات الاجتماعية». فالعائلة هي حيث يتمّ تطوير «القداسة، والحب، والإخلاص». فبدلاً من «إعاقة المشاعر الوطنية والقومية، وتأخير تطوّر المجتمع، تساعد العائلة على تنميتها بطريقة طبيعية، وتعزّز في وقتٍ لاحق تماسك الأمة»[74]. أمّا الوطن، «فهو يشكّل الرابط الأساسيّ بين

---

70 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 64.

71 **The Kataeb National Charter**، بيروت: وثيقة غير منشورة، 1943، ص 1.

72 جميل جبر الأشقر، **الحركة الكتائبيّة: مفهوم عقيدتها، تاريخها، وأهدافها**، (بيروت: مطبعة الأمل، 1949)، ص 115.

73 **المرجع نفسه**، ص 116.

74 **الموضع عينه**.

العائلة والأمة، والوسيط بين المجتمع الخاص الذي هو ملكٌ للأسرة والمجتمع العام الذي تمثله الأمة. فهو يجمع بين انغلاق الأوّل وانفتاح الثاني». وأضاف الأشقر أنّ «المشاعر التي تولد بين الأطفال داخل الأسرة سرعان ما تنتقل إلى قلب الأمة، لتصبح بالتالي وسيطًا بين محبة العائلة والمحبّة بين المواطنين»[75].

وشكّل اللفظ الأولي للمبادئ المقبولة في جميع أنحاء العالم محاولة بدائية لمطابقة الأصولية المسيحية للحركة في بداية تشكيلها مع المطالب الحديثة للدولة القومية الناشئة. وفي حين ظلّ جوهر هذه العقيدة ثابتًا طوال فترة تطوّر الحزب، تمّ إدخال تعديلات بارزة بشكلٍ تدريجيّ لتلبية مطالب ناجمة عن مجتمع سريع التجدّد وعن المشاركة المتنامية للكتائب في النظام السياسيّ اللبنانيّ. ففي الواقع، نَمت قاعدة سلطة الحزب بسرعة في الستينات نتيجة للانتصارات البرلمانيّة المتتالية التي حققها في البرلمان، ومشاركته الفعّالة في الحكومة. وبعد ذلك، اعتمدت الكتائب تدريجيًا سياسات أكثر ليبرالية.

وارتأى الحزب ضرورة إعادة تفسير وجهة نظره حول الإنسان والمجتمع في ضوء الظروف المتغيّرة. وقد أعاد انطوان نجم صياغة هذا التفسير بشكلٍ رسميّ في كتابه المُعَنون «فلسفة عقيدة الكتائب». وفي هذا الإطار، تمّ استبدال العائلة بالفرد باعتباره الوحدة الأساسية في المجتمع. فكونه «كائنًا اجتماعيًا» يعطيه المزيد من الحقوق، على غرار الحرية الفكرية، والدينية، والاجتماعية، والسياسية، ولكن في الوقت نفسه، المزيد من الالتزامات تجاه الدولة التي يعيش فيها. كما تمّ التركيز على كرامة الإنسان، الفردية والجماعية، وعلى تطوير الإنسان أيضاً. وأصبحت، بالتالي، إحدى المصالح الأساسيّة للكتائب تأمين رفاه الفرد، على الصعيدين الروحيّ والماديّ. وبما أنّه من غير الممكن إنشاء أي مجتمع متناغم في

75 جميل جبر الأشقر، **مرجع سابق ذكره**، ص 116.

غياب الوعي الفردي للمسؤولية الاجتماعية، والكرامة الإنسانية، والتضامن الإنساني، لا بدّ من التوفيق بين كلّ من النزعات الفردية والاجتماعية، بحيث يمكن للمجتمع وللأمة وللدولة أن تتطوّر «بشكلٍ تدريجيّ»[76]. ويعتبر نجم أنّه لا يمكن للكتائب أن توفّق بين «وجهة نظر شاملة حول الحياة مع حرية الفرد. ففي حين يُعتبر الإنسان جزءًا لا يتجزأ من المجتمع، يبقى الإنسان كيانًا بحدّ ذاته. إن الفرد هو خلية اجتماعية في الجسم العضويّ للمجتمع، و لا يحقّ لجسمٍ موقّت المطالبة بالوصاية على مجمل كيانه»[77].

كما يحتلّ الدّين مكانة هامة في تسلسل القيم الاجتماعية للحزب. في الواقع، ينسجم المنظور الأخلاقيّ للكتائب «انسجامًا تامًا مع الديانات السماوية». ويذكر نجم ستّة أمثلة:

1- كلّ منهما «يعلّم أنّ الإنسان هو كائن مع روح وجسد». تعتبر الكتائب أنّ الإنسان على علاقةٍ خاصّة بالطبيعة. وفي الوقت نفسه، هو جزء من هذه الطبيعة التي يتخطّاها. «ولديه في نفسه شيء أعلى من الطبيعة: لديه روح»[78]. وبهذا المعنى، عقيدة الكتائب هي «فلسفة روحيّة ولكن واقعية تبشّر بوجود الروح والمادة».

2- كلّ منهما يتعامل مع الإنسان على أنّه فرد.

3- تبشّر عقيدة الحزب «بأولوية الروح. وهذا يعني أننا نعارض أي تشريع، وتنظيم، أو تدبير من شأنه المساس بقيم الإنسان الروحية أو الشخصيّة». و لا يمكن لهذه القيم أن «تتحقّق في غياب الروح البشرية».

---

76 **منهاج الأمل الكتائبي**، (بيروت، 1963)، ص 20.

77 أمين ناجي، **فلسفة العقيدة الكتائبيّة**، بيروت، 1966، ص 26.

78 **المرجع نفسه**، ص 22.

4- كلّ منهما يشدّد على «الأهمية الكبرى للأخوّة الإنسانية والمساواة بين جميع الأفراد».

5- «يؤمن النظام العقائديّ للحزب إيمانًا قويًّا بالدين كونه بمثابة دعم ضروريّ لتنظيم حياة اجتماعية على نحوٍ أفضل لأنه يحثّ المؤمن على أداء واجباته المدنيّة بشكلٍ جيّد. وترفع المبادئ الأخلاقية للدين المعايير الأخلاقية للمواطن لأنها تعلّم الصدق، وعدم الأنانيّة، والمحبة، والسلام».

6- «القاعدة المشتركة بين النظام العقائديّ لحزب الكتائب والدين هي إيماننا بالله»[79].

وأضاف نجم أنّ «العقيدة الدينيّة هي مسألة خاصّة ولا تنفي بالضرورة التوجّه العلماني للكتائب». ففي حين كان يرفض فكرة الدين الرسمي للدولة، يعارض نجم أيضًا الفصل التام بين الدين والدولة بما أنّهما يسعيان إلى تحقيق الهدف نفسه: تشكيل المواطن-الإنسان. ولهذا الأخير حاجات كثيرة ومعقدة لدرجة أنّه من المستحيل للسلطة الزمنية أو الروحية وحدها أن تلبّيها. وهكذا، وعلى الرغم من ضرورة التمييز بين واجبات كلّ من السلطتين بوضوح، يجب أن تعملا معًا من أجل تنمية الفرد[80]. بيد أنّ نجم لم يحدّد أيًّا من هاتين السلطتين قد تسود في حال نشوب صراع بينهما.

كما أشار نجم الى أنه لا يوجد تناقض بين نظام عقائديّ متّسِم بالتوجهات الدينية والحداثة لأنّ «الأوّل هو مجال الفرد والثانية هي مجال الدولة»[81]. وفقًا لذلك، وعلى رغم أنّه يمكن للحداثة أن تتطوّر ببطءٍ أكثر، سيقوم تحقيقها على قاعدة قوية من المحتمل أن تؤدّي إلى انسجام أفضل بين الاحتياجات الفردية للإنسان والمطالب الاجتماعية

79 أمين ناجي، **مرجع سابق ذكره**، ص 75-73.
80 **المرجع نفسه**، ص 86.
81 **المرجع نفسه**، ص 132.

للدولة القومية. وإلى جانب التركيز على «أولويّة الفرد البشريّ»، شدّد نظام الكتائب العقائديّ على أهمية مبدأين آخرين، هما النشاط، وهو العمل، والملكية الخاصة.

وفقًا لنجم، يربط العمل الناس سويًّا، فضلاً عن أنه يربط الفرد بالطبيعة. فللعمل وظيفة مزدوجة: شخصية واجتماعية. على الصعيد الشخصيّ، يشكّل العمل وسيلة لكسب المال، وبالتالي، العمل واجبٌ لأنه يساعد الفرد على تنمية شخصيّته وقدراته. وعلى الصعيد الاجتماعي، يهدف العمل إلى تحقيق رفاه الفرد والمجتمع معًا. وبناءً عليه، ينبغي تنظيم العمل وتنسيقه بشكل جيد، وينبغي تنظيم العلاقات بين صاحب العمل والموظف على نحوٍ يساعد على تحقيق تطلعات كلا الطرفين.

كما ركّز نجم في كتابه على مبدأ الملكية الخاصة، والتي اعتبرها بمثابة حق شخصي والمحرّك الأساسي للعمل الجادّ والإنتاجية. فالنظام السياسي الذي لا يعترف بحق الملكية الخاصة للمواطنين ولا يحترمه، لا يحترم، بالتالي، الحرية. وأشار نجم إلى أنه يجب على توجّه الملكية الخاصة ألا يضرب رفاه المجتمع. لذلك، يجب تنظيمها بطريقةٍ لا تؤثر في رفاهية المجتمع ككلّ[82].

ويمكن إدراج التطوّر الإيديولوجيّ لحزب الكتائب في إطار ثلاث مراحل. تميزت المرحلة الأولى الممتدّة من العام 1936 إلى العام 1943 بتعلّق قويّ، لا بل متعصّب، بمفهوم استقلال لبنان حيث كانت القومية اللبنانية القوة الدافعة الوحيدة. فخلال فترة ما قبل الاستقلال، اعتُبر حزب الكتائب كحركة شبابيّة قومية تناضل من أجل تحقيق استقلال لبنان. ولم تبد الحركة أي تحيّز طائفيّ معين، ولكن معظم قادتها وأتباعها كانوا من المسيحيين الموارنة. ومنع التفاني المهووس بقضيّة معيّنة، وهي استقلال لبنان، الحزب من تطوير إيديولوجيّة متماسكة[83].

82 أمين ناجي، **فلسفة العقيدة الكتائبيّة**، ص 90-93.
83 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 74.

تميزت المرحلة الثانية الممتدّة من العام 1943 إلى العام 1958 باعتماد الحزب عقيدة القومية اللبنانية أو اللبننة. وعلى رغم أنّ اللبننة أيّدت العديد من حجج القوميّة المارونيّة، وأماكن عملها، وتبريراتها، واستنتاجاتها، وعلى رغم أنّه كان لها العديد من المناصرين في هذه المرحلة، كان حزب الكتائب هو الذي قام «بإضفاء الطابع المؤسسي على المفهوم كوسيلة لتعميق الوحدة الوطنية والتصدّي للتأثير المدمّر للقومية العربية»[84].

وشهدت المرحلة الثالثة الممتدّة من العام 1958 إلى العام 1975، التطوّر الإيديولوجي الأكثر أهميّة في تاريخ حزب الكتائب. فلم يعد ينظر إلى لبنان من حيث ماضيه، بما أنّ اللبننة نظرت إليه من منظورٍ خاصّ بالمستقبل. وأصبح التعدّد الطائفيّ جزءاً لا يتجزأ من مفهوم القومية اللبنانية. ومع ذلك، ظلت اللبننة بالنسبة للأغلبيّة مفهومًا مسيحيًا «أنشأه المسيحيّون ونشروه»[85].

كما احتلت الكتائب مناصب وزارية بارزة في أعقاب الحرب الأهلية عام 1958، وبدأت باتّخاذ موقف سياسيّ أكثر انفتاحًا وليبرالية. وبالتالي، أصبح من الضروري إجراء نوع من التكيّف الإيديولوجي، ما أدّى إلى جعل اللبننة «علمانية، وموسّعة، وشائعة بين الناس»[86].

وكانت الأهداف الرئيسيّة للبننة «المعاصرة» ما يلي:

1- حلّ معضلة هوية لبنان من خلال إدخال الإيديولوجية القومية على نطاق واسع.

2- إضفاء الشرعيّة على مجتمع متعدّد الطوائف في البلد وعلى نظام الحكم الديموقراطي الخاصّ به.

84 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 74.
85 **الموضع عينه**.
86 **الموضع عينه**.

3- إنشاء توازن إيديولوجيّ فعّال للانتشار الشعبيّ والموسّع للعروبة والقومية العربية بين الجماهير اللبنانية»[87].

ووجّهت اللبننة نفسها تجاه جانبين مترابطين من المجتمع اللبناني: تفرّد التجربة التاريخية اللبنانية التي تبرّر النظام المستقلّ للبلاد، وتميز الشعب اللبناني الذي يبرر اختلافه عن الشعوب الأخرى، والأجناس، والمجموعات الإثنيّة في المنطقة. وفقًا لديفيد ابتر، سعت اللبننة إلى «تركيز السلطة على جوانب معينة من التقاليد، والتأكيد على استمرارية المجتمع، والربط بين الحاضر والماضي. وبذلك، تؤكد خلود المجتمع، وخصائص الحياة واستمراريّتها»[88]. وأعطت اللبننة للبنان تجربة تاريخية فريدة من نوعها، واجتماعية، وثقافية، ودينية، تحدّده كدولة متميزة. فلبنان هو «واقع جسدي وتاريخي يشكل كيانًا غير قابل للاختزال»[89].

آمنت اللبننة بالحدود الإقليمية التاريخية للبنان. وهذه الحدود الطبيعية التي حدّدت منذ ستّة قرون هي تلك التي لطالما رسمت حدود هذه الأمّة. ونتيجة لذلك، «تمّ ضمان الواقع اللبناني خلال ستة قرون من خلال البحث المستمر والمنهجي عن الاستقلال التام للبنان وعن سلامة أراضيه والدفاع عنهما». وعلى رغم الإنتهاكات والتغييرات التي تعرّض لها لبنان، إلى درجة أنّه كاد يُمحى تقريبًا على مرّ القرون، تمّ «إعادة تأسيس لبنان في إطار حدوده الطبيعية» عام 1932[43].

لبنان هو أيضًا «واقع تاريخي» وُهب مهمّة خاصة. ويجد هذا الواقع جذوره في الحضارة الفينيقية التي ورثها لبنان الحديث. وأكّدت اللبننة على الاستمرارية التاريخية لتراث غير عربيّ. ويُنظر إلى تراث الحضارة

87 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 76.
88 **الموضع عينه**.
89 **الموضع عينه**.
90 **Connaissance des Kataëb**، ص 6.

الفينيقية من حيث الثقافة بدلاً من السياسة. ولذلك، ثمّة مَن يعتبر أنّ وجود لبنان الوطني «ليس لديه صلة مباشرة بفينيقيا منذ أن بدأ لبنان الحديث بالتشكّل قرابة القرن الرابع عشر، سبعة عشر قرنًا بعد سقوط فينيقيا». ووفقًا لأنطوان نجم، القومية اللبنانية ليست فينيقية، ولكن هي ثمرة هذا التراث؛ فلقد تأسست شخصيتها الخاصة عبر التاريخ. ومع ذلك، فإنّ اللبنانيين هم «خلفاء الفينيقيين»، وورثوا منهم «الصفات الليبرالية، والسلمية، والتجارية، والحضارية»[91].

من هذا المنطلق، إعتقد قادة الكتائب عن حقّ أنّ لبنان كان بمثابة قوّة ليبرالية، وحضارية، وديموقراطية في العالم الشرقيّ المتوسطيّ. ووصف بيار الجميّل دور لبنان ورسالته الحضارية كما يلي: «حتى وعندما كانوا فينيقيين فقط، كان اللبنانيون قد أظهروا بالفعل حسّهم العالميّ، وتمسّكهم بالتقاليد الليبرالية، وسخاء الروح والقلب الكبير، الأمر الذي مكّنهم من أن يحبّوا حتى الشعوب الأكثر بعدًا ويتفهّموها. وبالتالي، لقد أسهموا في ازدهار الحضارة المتوسطيّة في مجال الفن، والعلم، والدين، والتقدم المادي. وتدين الإنسانية الغربية لهم بأولى أسسها. ولطالما كان إخلاص لبنان وولاؤه لمهمته وتراثه جَليًّا على مدى الستة آلاف سنة الأخيرة من التاريخ. أرضٌ صغيرة... لا تزال على مفترق طرق من الحضارة الإنسانية التي كانت دائمًا تسعى إلى معرفتها واستيعابها»[92].

كما صمّم لبنان كملاذٍ آمنٍ للأقليات، وللذين واجهوا الاضطهاد نتيجة معتقداتهم الدينيّة. ومع ذلك، هذا لا يعني أنّ لبنان بلد اللجوء حيث قامت الجماعات العرقية المنفصلة بتطوير الولاءات غير اللبنانيّة والمتميّزة. بل على العكس تماماً، «يعرّف على القومية اللبنانية أنها تنبُع من ماضٍ مشترك، وتستخدم لغة وثقافة مشتركتين»[93].

91 Action ، نيسان/أبريل، 1960، ص 945.
92 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 78.
93 **Connaissance des Kataëb**، ص 62-61.

سعى مفهوم الكتائب القاضي باعتبار لبنان ملاذًا آمنًا للأقليات المضطهدة في الشرق الأوسط ضمنيًا إلى التأكيد على هيمنة المسيحيّين على شؤون الدولة. وكانت عقيدة القومية اللبنانية أيضًا ردًّا جزئيًّا على الحركات القومية السورية والعربية. وفي حين كان يبدو مبدأ القومية الاجتماعية السورية تهديديًّا في الثلاثينات والأربعينات، إلا أنه ظلّ متمركزًا، وبالتالي ضعيفًا. وكان البروز والتطوّر السّريع للقومية العربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية أكثر تأثيرًا، وبالتالي أكثر قوّة. وكانت اللبننة قد وجّهت انتقاداتها الرئيسية ضد مفهوم العروبة الذي نشرته مصر على نحو فعّال. «القومية العربيّة لا تحيي مخاوف الماضي، وتهدد المصالح الذاتية الحيويّة، وتتحدّى فعاليّة العلاقات المسيحيّة الغربيّة المتطوّرة على المدى الطويل فحسب، بل تقوم بذلك مع إفلات من العقاب ناجم عن النجاح المستمرّ عبر الحدود الوطنية، والتي تغطي ما يقارب نصف قرن»[94].

لم تنظر اللبننة إلى اللبنانيين على أنهم ينتمون إلى العرق العربي، فلقد أعلن بيار الجميل، في مقابلة أجريت معه، أنّ «لبنان لديه اللسان العربي وهو عربي من ناحية الجوار والاهتمام، ولكنّ اللبنانيين لا ينتمون إلى العرق العربي. نحن نؤمن بوجود القوميّة اللبنانية التي تساوي القومية العربية. إنّ تعلّقنا الإيديولوجيّ بالقوميّة اللبنانيّة هو مصدر صراعنا مع القوميين العرب، وهو صراع إيديولوجي محض تحوّل إلى نقاش بيزنطي. ونحن نؤمن أنّ العرق اللبنانيّ هو موجود على غرار الأعراق الأخرى الموجودة في أوروبا، ونحن نشبه الأعراق الإيطالية والإنجليزية. ويتّسم عرقنا بالخصائص الأساسية التي تجعله مساويًا للآخرين»[95].

ووفقًا لنجم، إنّ «انتماء لبنان إلى العالم العربي ليس قوميًا. فللّبنانيين شخصيتهم الخاصة بهم، وهذه هي قوميتهم المتميزة. اللبنانيون هم عرب

94 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 78.
95 **مقابلة مع بيار الجميل**، دايلي ستار، بيروت، 2 آذار/مارس، 1969.

كما الدنماركيون سكندنافيون، والرومانيون سلاف...»[96]. وهكذا، لا تنطبق العروبة على لبنان بما أنّها وحدها اللغة المشتركة هي التي تربط لبنان بالعالم العربي. ومن جهته، لاحظ بيار الجميّل أنّ «لغة مماثلة لا تمثّل أمّة واحدة، ومثالاً أعلى مشتركًا»[97].

ركّزت اللّبننة على التقليل من أهميّة العروبة كونها واقعًا تاريخيًا ثقافيًا ذات الصلة بتجربة لبنان «المميّزة»، كما تمّ رفض العروبة لأسباب دينيّة. ففي حين تعتبر اللبننة وسيلة للتعبير عن القوميّة، من ناحية تنوّع المجتمع المتعدد الطوائف حيث من المفترض الا يُهيمن أي مجتمع على آخر، ثمة من يعتبر أنّ العروبة مرتبطة بشكل مباشر بالإسلام. «لا يمكن أن نقبل العروبة»، كتب الجميّل، «لأنّ الدين المعيّن الذي نحترمه ونجلّه، يشكّل جوهر العروبة كقوميّة. أمّا لبنان، فهو خليط من الأديان والأعراق». وأضاف: «العروبة هي تعبير عن أقليّة في لبنان تلومنا على عدم استجابتنا لندائها. فهم يتهموننا بالانطواء، والانعزالية، والطائفية»[98]. وكان زعيم الكتائب يعتقد اعتقادًا راسخًا أنّ «الحركة القوميّة العربيّة هي أولًا وقبل كلّ شيء حركة إسلامية قوميّة، فوراء الفكرة العربيّة، هناك الواقع الإسلامي». وبالتالي، «العروبة هي الإسلام»[99].

وكان أعضاء حزب الكتائب قد اندمجوا بقوّة في هذه الإيديولوجيّة. فعلى سبيل المثال، أكّد انطوان نجم أنّه لا يمكن للعالم العربي أن يشكّل بيئة للكنيسة ولمسيحيّي لبنان «ما لم تكن هذه البيئة بيئة قومية للبنانيين». ولهذه البيئة القومية طابعها الخاص والمميّز: اللبننة، وهي لن تتماشى مع العروبة. ووفقًا لنجم، لا يمكن للمسيحيين اللبنانيين أن يكونوا جزءًا من العالم العربي «طالما أنّ بيئتهم

96 جريدة العمل، بيروت، 7 آذار/مارس، 1969.
97 **Connaissance des Kataëb**، ص 113.
98 **المرجع نفسه**، ص 165.
99 جريدة العمل، بيروت، 15 تموز/يوليو، 1943.

الوطنية هي لبنانية». وأكّد ايديولوجيّ الحزب أنّه «على كل كنيسة في كل بلد عربي أن تعتبر أنّ حدود الدولة هي حدود تجسّدها»[100]. باختصار، اعتبرت اللبننة، على نطاق واسع، أنّها نقطة تعارُض إيديولوجيّة مع القومية العربية، فلقد أعطت معنىً متماسكًا للهويّة الوطنيّة عند المسيحيين، ولكنّها عانت نقطة ضعف رئيسيّة: تحيّز مسيحيّ ضمنيّ. ونتيجةً لذلك، فشلت اللبننة، كما عرّفت بها الكتائب، في اجتذاب دعم المسلمين وظلّت عقيدة مسيحية.

هيكليّة الحزب وتطوّره التنظيميّ

من أهمّ الخصائص المميّزة لحزب الكتائب في فترة ما قبل الحرب، تنظيمه االهرمي المفصّل تحت حكم المركزية الديموقراطية والانضباط الحزبي الصارم. مرّ التطور التنظيمي للحزب بثلاث مراحل:

1- حركة شبه عسكرية على أساس المركزية المستبدّة (1936-1942).

2- صورة مخفّضة عن المركزية المستبدة مع كلّ من الميليشيات والفروع التي تشكّل المكوّن الأساسي لمنظمة الحزب (1942-1952).

3- إعتماد المركزية الديموقراطية القائمة في آنٍ واحدٍ على ثلاث وحدات تنظيميّة: الميليشيا، والفرع، والخلية (1952-1976)[101].

كانت الهيكلية التنظيمية الأوّلية لحزب الكتائب، بكونه منظمة شبابيّة مكرّسة للتدريب الرياضي لأغراض القتال أكثر ممّا هو لأغراض

100 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 82.
101 **المرجع نفسه**، ص 84.

السلطة السياسية في حد ذاتها، تعتمد على الميليشيا[102]. وفقًا لدوفرجيه، تشكّل الميليشيا بشكل عام، إضافةً إلى اجتماعات المرشّحين، والفرع، والخلية، «عنصرًا أساسيًا» لهيكليّة الحزب التنظيميّة. إنّه «... نوع من الجيش الخاص حيث ينخرط أعضاؤه في الخطوط العسكرية، ويحصلون على نفس التدريب والانضباط كالجنود، ويرتدون مثلهم الزيّ والشارات، وهم على استعداد مثلهم للمشي بخطوات ثابتة أمام الفرقة الموسيقيّة والأعلام، ولمواجهة العدو مع الأسلحة في القتال الجسديّ. ومع ذلك، لا يزال هؤلاء الأعضاء مدنيين»[103].

في فترة ما قبل الاستقلال، اعتمدت الهيكليّة شبه العسكرية لحزب الكتائب على مجموعات صغيرة جداً اجتمعت مع مجموعات أخرى لتشكيل وحدات أكبر. وكانت هذه الهيكليّة تشبه إلى حدّ بعيد هيكليّة الحزب الفاشي، وتألّفت من كتائب عدة مؤلّفة بدورها من ستمئة رجل في كلّ كتيبة. وقسّمت كلّ كتيبة إلى مجموعتين مؤلفتين من ثلاثمئة رجل في كلّ منهما، وقسّمت كلّ مجموعة إلى قسمين، وكل قسم إلى ست فرق تألفت كلّ منها من خمسة وعشرين رجلاً، وكل فرقة إلى أربع دوريات مؤلّفة من ستة رجال[104]. وكانت العضوية مفتوحة لجميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 عامًا، والذين كانوا يتمتّعون «بالشروط الأخلاقية والاستعدادات الجسديّة» المطلوبة. وكان على الكتائب كلها ارتداء زيّ موحد للتدريب وفي المسيرات. وكان تجنيد الأعضاء من مسؤولية منظمات الجامعات والمدارس حيث كانت تجري التدريبات على الأقلّ مرة واحدة في الأسبوع[105]. وكانت الهيكليّة شبه العسكريّة تعمل في إطار المركزية المستبدّة حيث كانت جميع القرارات تأتي من فوق،

102 **القانون الأساسيّ**، بيروت، 1 أيار/مايو، 1937، مادة 18.
103 موريس دوفرجيه، **Political Parties**، ص 36.
104 **القانون الأساسيّ**، المادة 18.
105 لوريان، بيروت، 16 كانون الأول/ديسمبر، 1936.

وكان تطبيقها يحصل على نطاق محليّ من قبل ممثّلي المركز. وسمّى زعيم الحزب جميع الممثّلين، في حين كانت الوحدات الأدنى تخضع للوحدات الأعلى منها[106].

وعلى الصعيد الإداريّ، كانت قيادة الحزب تعود إلى زعيمه، وأمينه العام، واللجان الفنية المختلفة. وكان الزعيم، وفقًا لسلطاته، يسمّي الأمين العام ورؤساء اللجان كافّة، التي كان وحده يتمتع بحق تشكيلها[107]. وتماشت الهيكليّة شبه العسكرية مع الأهداف الأوّليّة للحركة، وانسجمَت مع المرحلة القومية لوجودها، وتكيّفت مع أنشطتها شبه السرية أثناء فترات مختلفة من حلّها. والأهم من ذلك، أنّها شكلت الكوادر اللازمة ودرّبتها كي تتمكّن من تأدية دور ناشط في النظام السياسي اللبناني.

في فترة ما بعد الاستقلال، جذبت الكتائب أتباعًا مخلصين. ولم يعد جهاز الميليشيا عندها كافيًا لاستيعاب هذا العدد المتزايد وحشده. وبالنتيجة، عكست القوانين التنظيميّة لعام 1942 المرحلة الانتقالية للتطوّر التنظيمي للحزب، وأعادت تحديد مسؤوليات رئيس الحزب البيروقراطية، ومهّدت الطريق لإنشاء منظمة عابرة للطوائف[108].

بدأت عملية التحوّل التنظيمي مع إدخال سمتين مميزتين على النظام الأساسي لـ1942: الأولى، إنشاء مجلس إستشاري حول القائد. والثانية، إنشاء ما عُرف بالقسم، واعتباره العنصر الأساسيّ لهيكليّة الحزب[109]. من الناحية النظريّة، أعادت الأنظمة الجديدة للحزب التأكيد على سلطة الرئيس المطلقة: «يسيطر زعيم الحزب على كل التعيينات والتسريحات،

106 **القانون الأساسيّ**، المادّة 19.
107 **المرجع السابق ذكره**، المواد من 24 إلى 30.
108 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 86.
109 الكتائب اللبنانيّة، **النظام العام والقانون التأديبي**، بيروت، مطبعة الكتائب اللبنانيّة، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1942، المادّة 5.

ووحده يتخذ القرارات الخاصّة بمصلحة حزب الكتائب»[110]. في الواقع، ومع ذلك، ومنذ العام 1937، كان زعيم الحزب يقوم بأخذ رأي مجموعات إستشارية قبل اتخاذ أيّ قرار، وكان تحديث النظام الأساسي لعام 1942 على الأرجح إنشاء القسم كوحدة جزئيّة من منظمة الحزب.

تزامن هذا القسم مع «فَرع» دوفرجيه الذي تأثّر به شباب الكتائب «على نطاق واسع ...»[111]. وعلى هذا النحو، كان القسم بمثابة محاولة لتوسيع القاعدة الجغرافيّة للحزب وقدرته على التعبئة، مع الإبقاء على الفرقة كعنصر من عناصر الميليشيا التابعة لها. ويختلف هذا القسم، كوحدة سياسية لا عسكرية، عن الفرقة من حيث العدد والجغرافيا. وكان يتمّ تحديد عدد أعضاء الفرقة مسبقًا وبشكلٍ محدودٍ عمدًا. وكانت عضوية الفرقة تعتمد على اللياقة البدنية كإحدى المعايير الأساسية. وسهّل القسم العضويّة في الفرقة ووسّعها؛ وكان هدفه الأساسي زيادة عدد الأعضاء باستمرار. وفي حين لم تكن الفرقة تمثّل منطقة معينة وكانت تفتقر إلى مقرّ إقليميّ محدّد، تم تأسيس القسم في مناطق محددة، وتمّ تقسيم كلّ إقليم إلى أقسام معيّنة[112].

وظل الجهاز التنفيذي الآخر، ألا وهو الأمانة، من دون تغيير، باستثناء إضافة أربعة «مكاتب» إليه. وتحولت اللجان الفنية الى اثني عشر قسمًا يمثّلون وزارات في حكومة وطنية. وكان كلّ قسم من الأقسام تحت إدارة مدير يعاونه مساعد. وضمّت الأقسام الإثني عشر جميع الأنشطة الحزبية التي كانت تشمل «الكوادر»، والشؤون المالية، والانضباط، والخدمة الإقليميّة، والهجرة، والشؤون الاجتماعية، والتربية الوطنية، والشباب، والاقتصاد، والقوانين والأنظمة، والدعاية، والصحافة، والشرطة

110 الكتائب اللبنانيّة، **النظام العام والقانون التأديبي**، المادة 21.
111 موريس دوفرجيه، **مرجع سابق ذكره**، ص 23.
112 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 87.

الحزبيّة[113]. وتختلف هذه الأخيرة عن منظمة «الكوادر»، وكانت وظيفتها الرئيسية تقضي بالمحافظة على الأمن الداخليّ وإحالة التقارير إلى الأمين العام للحزب.

كانت لكلّ من الأقسام الإثني عشر وظيفة محددة، وجرى تحديد مهامها بدقة في النظام الأساسي لعام 1942. وشكّل القسم الثالث عشر قسمًا مخصصًا لمساعدة النساء. وكان لهذا القسم نظامه الأساسي الخاص بتحديد الأهداف، والبرامج، والالتزامات، والعضوية[114]. وكان المنطق وراء إنشاء منظّمة أو قسم نسائيّ يقضي بزيادة عضوية الحزب وتحسين مشاركة المرأة اللبنانية في الشؤون السياسية. وباختصار، عكس التطور التنظيمي لحزب الكتائب التركيز على السياسة بدلاً من النمو شبه العسكريّ، أملاً بزيادة قدرة الحزب على المشاركة في الانتخابات وعلى تحقيق أهدافه السياسية الجديدة، وإلى حدّ أقلّ، دوره شبه العسكريّ المستمر.

في فترة ما بعد العام 1952، احتاج الحزب إلى مكوّنات مؤسسيّة مناسبة لتنفيذ برامجه الإجتماعية والإقتصادية الشاملة. وفي حين كان الحزب يسعى إلى الحصول على السلطة السياسية، كان بحاجةٍ إلى إعادة تكيّف هيكلي لآليته من أجل الفوز في الإنتخابات البرلمانية. وأخيرًا، احتاجت عضويته الواسعة النطاق إلى تعبئة أكثر فعاليّة وإلى نَفضة وتدريب، وذلك لتلبية مختلف المهامّ التي يضطلع بها[115].

تحولت القيادة التنفيذية للحزب تدريجيًا من المركزية الإستبدادية إلى المركزية الأوليغارشيّة. ووفقًا للمادة 13 من النظام الأساسي العام، إنّ المكتب السياسي هو «الجهاز الخاص بصنع القرارات للحزب. فهو يقوم بصياغة جميع السياسات والبرامج، ويعيّن جميع المسؤولين، ويتّخذ

113 الكتائب اللبنانيّة، **مرجع سابق ذكره**، المادة 31.
114 **القانون الأساسيّ في المنظمة النسائيّة الكتائبيّة**،بيروت، 1 آذار/مارس، 1941، المادّة 14.
115 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 88.

جميع قراراته»[116]. ويعود إنشاء المكتب السياسي للحزب للنظام الأساسي لعام 1952. وفي حين عيّن قائد الحزب كلّ المناصب التنفيذية السابقة، توزّعت عضوية المكتب السياسي إلى ثلاث فئات:

1- الأعضاء حُكماً: الوزراء والنواب الحاليون والسابقون.

2- المعيّنون: وهم أعضاء يختارهم المكتب السياسي.

3- المنتخبون: زعيم الحزب ونائبه اللذان ينتخبان لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد إلى أجل غير مسمّى، من قبل المجلس المركزي، وخمسة أعضاء آخرين تنتخبهم الهيئة نفسها لمدة سنتين قابلتين أيضًا للتجديد إلى أجل غير مسمّى[117].

وقد تمّ تفويض السلطة المركزية التي كانت في السابق بين يدي القائد، بعد عام 1956، إلى المكتب السياسي. وترأس زعيم الحزب المكتب السياسي والمجلس المركزي، ومثّل الحزب أمام السلطات والهيئات الرسميّة. كما سهر على تنفيذ قرارات المكتب السياسي وتمتع بجميع الصلاحيات اللازمة لهذا الغرض[118].

واعتُمدت القرارات السياسية على أساس أغلبية واحدة لأعضاء المكتب الحالي، مع تمتّع الزعيم بالصوت المرجّح لكسر أيّ جمود قائم[119].

يمثّل المجلس المركزي الهيئة الإشرافيّة والاستشاريّة للحزب[120]. ويتألف المجلس من جميع أعضاء المكتب السياسي، ورؤساء الأقسام، ورؤساء ونوّاب رؤساء المناطق، وقادة مناطق بيروت، بالإضافة إلى نواب

116 **نظام عام**، بيروت، 1952، المادّة 5.
117 **المرجع نفسه**، المادة 14.
118 **المرجع نفسه**، المواد 15 و16.
119 **"نظام المكتب"** في عقيدة نظام عام أنظمة المصالح- ملحق، بيروت، 1959، المادة 4.
120 **نظام عام**، المادة 44.

رؤساء أقسام الحزب الذين يمكنهم المشاركة في المناقشات، من دون تمتّعهم بحقّ التصويت. ويشرف المجلس المركزي على أنشطة جميع الأقسام، ويدعو المكتب السياسي إلى اجتماع حيث يقوم بطرح الاقتراحات، ويختار الرئيس ونائب الرئيس للحزب، إلى جانب خمسة أعضاء من المكتب السياسي[121].

بالإضافة إلى ذلك، أدرج حزب الكتائب عنصرين تكميليّين أساسيّين في هيكليّته التنظيميّة: الفرقة والخلية. وكانت الفرقة العنصر الأساسي لقوات الحزب العادية التي تم إنشاؤها في أعقاب الحرب الأهلية لعام 1958. وكان لكلّ قسم إقليميّ فرقة مرتبطة به مع رئيس القسم بصفته قائدًا محليًا. وازداد التدريب العسكري بشكل ملحوظ خلال فترات الأزمات. وهكذا، خلال مواجهات 1969 و1973 التي وقعت بين الجيش اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية، خضعت فرق الأقسام المختلفة إلى تدريب مكثّف، وأعدّت نفسها لحرب مستقبلية ضدّ «أعداء» لبنان.

وكانت الخلية، من جهتها، مكان عملٍ كان له دور مهنيّ بدلاً من الدور الجغرافيّ. فلقد أنشئت الخلية كأداة «لمكافحة جميع العقبات المعادية للدولة والإقطاعيّة، والاستغلال في أماكن العمل... ولتوجيه الأنشطة النقابيّة، بعيدًا عن الاعتبارات السياسية، نحو «الوعي الاجتماعي»، وكانت الخلية الإجتماعية تشكّل الوحدة التنظيميّة الأساسيّة التكميليّة الثانية للحزب[122]، وكان الفارق الرئيسيّ بين خلية الحزب وتلك التي عند الحزب الشيوعي هو أن خلية الكتائب «لم تكن الوحدة الأساسية للحزب، كما أنها لم تحاول السيطرة على النقابات العمالية لغرض التحريض على الحرب الطبقية»[123]. وباختصار، تطوّر حزب الكتائب في بداية السبعينات إلى حزب شديد التنظيم، يمتلك كل

121 لوريان، 30 تشرين الثاني/نوفمبر، 1958.
122 المكتب السياسي، **قرار رقم 542**، 26 تموز/يوليو، 1955.
123 **بنية حزب الكتائب**، بيروت، 1962، ص 7.

جهاز فيه نظامه الأساسي الداخلي الذي كان يحدد نطاق عمله. وكانت الأجهزة المحليّة مستقلة نسبيًا، إلا أنها التزمت السياسة الوطنيّة للحزب.

نموذج العضويّة

كانت الكتائب في فترة ما قبل الحرب حزبًا «جماعيًا» يضمّ العديد من الأعضاء. وقد اعتمد الحزب على أرقام جمّة لتشكيل قيادته واختيارها، في حين كان يعتمد ماليًا على رسوم العضوية لتأمين القوت السياسيّ، الأمر الذي ميّزه عن غيره من أحزاب «الكوادر» التي تتضمّن عادةً «الوجاهات لإعداد الإنتخابات، وإجراء الحملات، والحفاظ على الاتصال بالمرشحين»[124]. ومن الناحية النظريّة، تعتمد المقارنة بين الإثنين على هيكليّتهما، لا على عضويّتهما. بشكلٍ عام، تقتصر أحزاب الكوادر إلى حدّ كبير على النشطاء والمحاربين، وتتكوّن من ناحية هيكليّتها من الجماعات غير الرسمية. وفي حين أنّ الأحزاب «الجماعيّة» تخضع للمراقبة الداخلية والأنشطة الدورية، تخضع أحزاب «الكوادر» لسيطرة غير محدّدة وتهتمّ بالنشاط الدوري، أمّا الوظائف الأساسية لأحزابها فهي انتخابية إلى حدّ كبير، مع وظائف إيديولوجية قليلة أو معدومة[125].

وفقًا لكريم بقرادوني، اعتُبر حزب الكتائب على أنّه «حزب جماعيّ محبط». والأمر هو انّه «بدلاً من تجنيد الأعضاء، ركّز الحزب على عدد محدود، وبالتالي أصبح حزب جماعةٍ محدّدة»[126]. وخلال ما قبل مرحلته السياسية في أواخر الثلاثينات وبداية الأربعينات، كانت الكتائب منظمة حصرية، وشبيهة بالكوادر، وكانت عضويتها مقتصرة على المواطنين

124 موريس دوفرجيه، **Political Parties**، ص 64.
125 **المرجع نفسه**، ص 63.
126 كريم بقرادوني، **Structure des Kataëb**، (أطروحة غير منشورة لديبلوم في الدراسات العليا في العلوم السياسيّة، جامعة القديس يوسف، بيروت، لبنان، 27 أيلول/سبتمبر، 1967)، ص 72.

الذكور الذين يتمتعون بلياقة بدنيّة، والذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والخامسة والثلاثين[127]. وعندما لم تستجب سوى أعداد صغيرة، تمّ توسيع الفئة العمرية لتشمل جميع من هم بين العاشرة والخامسة والأربعين[128]. وحدّدت موجبات القبول الرسمي للعضوية الفاعلة ثلاثة شروط أساسية:

1- تقديم صاحب العلاقة طلبًا رسميًا مكتوبًا مرفقًا بتأييد موقّع من اثنين من أعضاء حزب الكتائب.

2- الخضوع لبرنامج تدريبي صارم لمدة شهرين.

3- التعهد بالولاء للدولة اللبنانية والكتائب مع واجب خدمتها بنشاط[129].

كان الهدف من التركيز على الانضباط والتدريب شبه العسكريّ والرياضة، هو خَلق جيل جديد من الشباب الواعي إجتماعيًّا والمستوحي وطنيًّا، وتطوير الكوادر من أجل تنظيم سياسي ذات هيكليّة أفضل على وجه الاحتمال. ونشد بيار الجميّل القومية التي «تجمع بين الإيمان، والتضحية، والشجاعة في إطار سعيها لتحقيق استقلال لبنان. لقد فكرنا كلبنانيين، وعشنا كلبنانيين، وعملنا من أجل لبنان»[130]، هذا ما أعلنه بيار الجميّل، مشيرًا إلى أنّ «هدفنا الرئيسي هو تحقيق الاستقلال الأخلاقيّ، والثقافيّ، والاقتصاديّ من خلال الاستقلال السياسي»[131].

وأبلت «الكوادر» حسنًا في إطار قيامها بهذه الوظيفة، ولكنّ ذلك لم يكن كافيًا من حيث العدد والتدريب الخاص بالمهام الأكثر تطلبًا على صعيد بناء الدولة في فترة ما بعد الاستقلال. فلقد برزت خلال

127 **القانون الأساسيّ**، المادة 5.
128 **الموضع عينه**.
129 **المرجع نفسه**، المواد 11و12 و13 على التوالي.
130 جريدة العمل، 21 تشرين الثاني/ نوفمبر، 1944.
131 الكتائب اللبنانيّة، **Adresse aux Jeunes**، بيروت، مطبعة دار الفنون، 1940، ص 11.

هذه الفترة الحاجة لإجراء التعديلات المناسبة لتلبية الشروط الجديدة التي ظهرت في البلد[132]. وحدّد النظام الأساسي لعام 1942 ثلاثة أنواع من الأعضاء: النشيطون، والداعمون، والفخريون. وتمّت إضافة الأعضاء الداعمين بغية تعزيز التعاون مع الكتائب من دون الحاجة إلى مشاركة سياسية فعّالة. ومع ذلك، ظلّت العضويّة مقتصرة بشكلٍ أساسيّ على الشبّان الذكور اللبنانيين. ولكن، وبحلول العام 1952، تمّ توسيع شروط القبول بشكلٍ ملحوظ، بالسماح لأيّ رجل أو امرأة لبنانية بلغ أو بلغت الواحد والعشرين من العمر وأكثر بتقديم طلب عضوية كعضو فاعل[133]. وعلاوةً على ذلك، كان «يمكن لأيّ رجل أو امرأة لبنانية أن تصبح عضواً داعماً للحزب بعد تقديم طلب خطيّ إلى المكتب السياسي وتلقّي الموافقة عليه»[134]. واستندت معايير التمييز على درجة مشاركة الحزب في الاجتماعات المحلية والإقليمية المعلن عنها، والتوظيف والحملة الانتخابية[135].

بالإضافة إلى هاتين الفئتين الرسميتين للعضوية، أنشأ الحزب «أصدقاء الكتائب»، وهي مجموعة لجمعية غير رسمية تساعد الحزب على الصعيد الماليّ وخلال الحملات الإنتخابية، وللناخبين الذين لا ينتمون مباشرة إلى الحزب، ويصوتون بانتظام لمرشّحيه[136]. وضمن مجموعة الأعضاء الفاعلين، وجدت مجموعة فرعية غير محددة من «المحاربين»، تضمّ أعضاءً يحضرون اجتماعات الحزب بانتظام، ويدفعون اشتراكاتهم الشهرية في الوقت المحدد، ويشاركون بنشاط في الأنشطة اليوميّة للحزب. وخلال فترات الهدوء النسبيّ، شكلت هذه المجموعة بين ثلاثين وخمسة وثلاثين في المئة من العضوية الناشطة

132 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 102.
133 **نظام عام**، بيروت، 1952، المادة 3.
134 **المرجع نفسه**، المادّة 5.
135 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 103.
136 **الموضع عينه**.

للحزب، ولكنها ازدادت بشكل دراماتيكيّ في وقت الأزمات الوطنية الخطيرة، أو حتى أثناء الانتخابات البرلمانية[137].

من حيث العدد، أشار إنتليس الى أنّه نظرًا إلى أنّ الكتائب هي منظمة قومية لبنانيّة، كانت عضويتها تميل إلى التقلب وفقًا لوتيرة الإضطرابات السياسية الداخلية، أو أثناء الانتخابات البرلمانية والرئاسية. وهذا ما يحصل عادةً عندما يكون «النظام السياسي على وشك التعرض للتحدي، أو التهديد، أو التغيير»[138].

واستندت فرضيّة إنتليس بصورةٍ أساسيّة الى تحليل جوزيف أبو خليل لعام 1968، والذي كشف عن تحوّل كبير في عضوية الحزب، حيث ثلاثة أرباع أعضائه انتسبوا الى الحزب لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات[139]. واستنتج إنتليس من هذا التحليل أنّه في ظلّ التهديدات التي تعرّض لها النظام السياسي اللبناني، تلقى الحزب عددًا كبيرًا من المنتسبين. ومع التحسّن التدريجي للأزمة، ترك الأعضاء ببطء وبشكل غير رسمي صفوف الحزب[140]. واعتبر أيضًا أنّ ارتفاع معدل التحوّل هذا يثبت أنّ أعضاء الحزب كانوا من الشباب طوال فترة ما قبل الحرب. فوفقًا للأرقام الإحصائية، كان معدّل عمر أعضاء الكتائب قبل عام 1975 اثنين وعشرين عامًا[141].

من حيث التوزيع الإقليمي، تركّز ما يقارب خمسين في المئة من عضوية الكتائب في المحافظة ذات الأغلبية المسيحية في جبل لبنان[142]. ففي مرحلة ما بعد 1958، حاول الحزب تجنيد مجموعات غير مسيحيّة، ولكنّه فشل بقوّة في القيام بذلك. حتى الآن، وعلى رغم غالبيته

137 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 103.
138 **المرجع نفسه**، ص 104.
139 **المرجع نفسه**، ص 107.
140 **الموضع عينه**.
141 **تقرير**، بيروت، 1970، ص 11.
142 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 108.

المسيحية، نفت الكتائب أيّ تحيز طائفيّ معيّن. وبرّر بقرادوني، من جهته، العضوية المسيحية الراجحة للحزب بالإشارة إلى موقف الكتائب القوميّ. وكتب: «إن فكرة الأمة اللبنانية تزامنت عام 1936، ولا تزال تتزامن، مع تطلعات المجتمع المسيحي. بشكلٍ عام، يمكن القول إن المسيحيين هم لبنانيون أكثر ممّا هم عرب، في حين أنّ المسلمين هم عرب أكثر ممّا هم لبنانيون. ولذا، كان من الطبيعي أن يجد المجتمع المسيحي تعبيره السياسي في حزب الكتائب الذي لا يزال شعاره «لبنان أوّلاً، والدول العربية ثانيًا»[143].

من حيث الطبقة الاجتماعية والتجمّع المهني، وضعت الكتائب في فترة ما قبل الحرب استراتيجيات التوظيف والانضمام إلى الحزب بين الطلاب، وملاك الأراضي الصغيرة، والبيروقراطيين من المستوى المتوسط، وكذلك من المحامين، والمجموعات المهنية الأخرى. ومع ذلك، وفي أوائل السبعينات، ناشدت برامج الكتائب الإجتماعية بشكل كبير الطبقة العاملة. وكان الهدف وراء إنشاء خلايا إجتماعية زيادة مشاركة الطبقة العاملة. بيد أنّ الحزب ظلّ تحت سيطرة شريحة الطبقة الوسطى[144]. «إذ كان يتمّ تمثيل ذوي دخل الطبقة الوسطى في الحزب بأغلبية ساحقة، لأنّ أغلبيّة اللبنانيين هم من فئة الدخل المتوسط، ولأنّ الطبقة الغنية تعتبر أنّه من غير الضروري الانخراط في الأحزاب المنظّمة والإيديولوجية»[145]، على حد اعتبار الأمين العام لحزب الكتائب جوزف سعادة عام 1969.

143 كريم بقرادوني، **Structure des Kataëb**، ص 137.
144 جون إنتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 112.
145 **المرجع نفسه**، ص 113.

قيادة الحزب

في فترة ما قبل الحرب، شكّل قادة الكتائب مجموعة متجانسة. وولّدت هذه المجموعة الطويلة المدى والشخصية في الحركة «حسًا قويًا من الهويّة»[146]. وحتى في مختلف المراحل التي مرّ بها التطور التنفيذي للحزب، بدءًا من حكم الرجل الواحد في إطار المركزية الإستبدادية، مرورًا بمجلس الشورى، ووصولاً إلى المكتب السياسي، ظلت دائمًا تلك المجموعة الأساسية من الأصدقاء المقربين والمستشارين تحاوط زعيم الحزب.

وقد حافظ المؤسّسون الأصليّون لهيكليّة الحزب وإيديولوجيّته حتى العام 1975 على نفوذهم الأوليغارشيّ وعلى مجمل التنظيم السياسي لحزب الكتائب. ففي أوائل السبعينات، كان ثلاثة أرباع أعضاء الحزب موجودين في المكتب السياسي منذ عشر سنوات أو أكثر (على غرار موريس الجميل، وجوزيف سعادة، وجوزيف شادر)[147]، وأظهر ذلك النسبة المتدنية جدًا في تغيير أعضاء القيادة في المراكز العليا للحزب، مع الميل إلى «إضفاء الطابع المؤسساتي على الأوليغارشية القائمة، وجعل الوصول إلى صفوفها صعبة للغاية»[148]. وفي حين كانت الحركة السياسية داخل الوحدات المحلية والإقليمية وبينها سهلة نسبيًا، كان الدخول إلى المجلس المركزيّ صعبًا للغاية، والدخول إلى المكتب السياسي محدودًا لأقليّة مختارة[149].

كان لحزب الكتائب، منذ تأسيسه وحتى وفاة بيار الجميّل في آب/ أغسطس 1984، نوع من القيادة النخبويّة. وهكذا، وكما أشار بقرادوني، «كان حزبًا شابًا في الأساس موجّهًا من قبل قادة كبار، أو

---

146 جون انتليس، **مرجع سابق ذكره**، ص 118.
147 **المرجع نفسه**، ص 119.
148 **الموضع عينه**.
149 **الموضع عينه**.

بشكلٍ أكثر دقة، من قبل قادة تقدّموا في السنّ... ولم يتمّ استغلال الطاقةً الشبابيّة بالكامل، في حين واصلت الشيخوخة انتشارها بين القادة على المستويات كافّة»[150].

وعكس الانتماء الديني للمكتب السياسي التكوين الطائفيّ للحزب. ففي أوائل السبعينات، كان جميع أعضاء المكتب مسيحييّن، 75 في المئة منهم من الموارنة. وأكّد هذا النمط الطائفيّ على الطبيعة المتجانسة لقيادة الحزب وتوجهه المسيحي. فمنذ أوائل الخمسينات، كانت الكتائب قد أيّدت بشدّة الإجراءات الحكومية الآيلة إلى تحسين جهاز الدولة. وكان الحزب قد دعا باستمرار إلى إجراء الإصلاحات، وأشار إلى سوء المعاملة، ودعم المحاولات الرئاسية والوزارية الساعية إلى تصحيحها. وأثّرت الكتائب بشكلٍ مباشر في سلوك الحكومة اللبنانية من خلال وزرائها في الحكومة. وكان الوزراء تحت السيطرة الصارمة للحزب، منذ قيام المكتب السياسي الكتائبي بترشيحهم، وصولاً إلى اقتراح أسمائهم أمام رئيس الوزراء اللبناني. وكان الحزب يقوم بتحديد سياسات هذه الوزارات، وكانت تخضع لمطالب مجلس الوزراء، أو لمرسوم رئاسي، والتي بدورها كانت موضوع مفاوضات مع الحزب الذي كان يقوم بالتدقيق فيها وبتقييمها. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إعطاء الوزراء مهامًا تتخطى المهام التي تعيّنها عليهم مناصبهم الرسمية. وكانت جميع موارد الحزب تؤيّد وزيره: الخبرة المهنية؛ والاقناع السياسي، والنقابي، والطلاّبي، والضغط، والتدخل العسكري إذا لزم الأمر[151].

كان تأثير الحزب مشابهًا في البرلمان إلى حدّ ما، فلقد حافظ على الانضباط الصارم لنوّابه، الذين، وعلى عكس نواب المجموعات السياسية الأخرى، كانوا متماسكين ومطيعين. فهم لم يدخلوا لعبة تغيير

150 كريم بقرادوني، **Structure des Kataëb**، ص 139.
151 فرانك ستوكس، **The Supervigilantes**، ص 222.

التحالفات والانتهازية، كما أنهم لم يطالبوا خلال المرحلة الأخيرة من فترة الولاية الرئاسيّة بشغل مناصب في عهد خلف الرئيس[152]. باختصار، اتخذت الكتائب موقفًا داعمًا للغاية للنظام السياسيّ اللبنانيّ. وشكلت معارضة قوية في وجه أيّ قوة تتحدى سيادة لبنان، وأيّدت الإصلاحات التي من شأنها تحسين الأداء الحكومي والتنمية الاقتصادية للبلد.

152 فرانك ستوكس، **The Supervigilantes**، ص 223.

الفصل الثالث

الإستيطان الفلسطيني في لبنان وتأثيره في التسلّح المسيحي

الهجرة الجماعية الفلسطينية إلى لبنان

أدّى إنشاء دولة إسرائيل عام 1948 إلى مشكلة ديموغرافيّة رئيسيّة في لبنان. فبين عامي 1948 و 1952، وصل حوالى 100600 فلسطينيّ إلى لبنان، فتمّ إنشاء مخيّمات اللاجئين وازداد الضغط السكاني على لبنان جرّاء التدفّق الفلسطيني[153]. وكانت السياسة الرسمية للحكومة اللبنانية حول فلسطين والفلسطينيين تقضي بتجنّب إعطاء إسرائيل أيّ ذريعة لغزو جنوب لبنان، واحتواء تداعيات استيطان الجالية الكبيرة الفلسطينيّة ذات الأغلبيّة المسلمة السنية على التوازن الطائفي الهش في البلد.

وشارك لبنان في مختلف الترتيبات الأمنية التي توافقت الدول العربية على القيام بها، وأكّد في إطار سياسته الخارجية على ضرورة

---

153 تيرينس ه. رونغ، **The sideshow in Lebanon** SAIS Review 2:1, (شتاء 82-1981)، ص 82.

تضافر الجهود العربية المشتركة إزاء المحنة التي كان يمرّ بها الفلسطينيون. وأعرب الزعماء المسيحيون اللبنانيون مراراً عن قلقهم العميق إزاء التدفق الجماعي للاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، ودعوا القادة العرب إلى أن يستقبلوا على أراضي دوَلهم المزيد من اللاجئين، ولكن من دون جدوى.

حتى أواخر الستينيات، تعرض الفلسطينيون إلى مراقبة دائمة من قبل السلطات اللبنانية. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ قمع محاولات التنظيم، سياسية كانت أم اجتماعية. وقد دفع غياب السُبل الشرعية للانتماء الإجتماعيّ الشباب الفلسطينيين للانضمام إلى الأحزاب السياسية القوميّة العربية التي كانت قائمة في البلاد عندها، وهي حركة القوميين العرب وحزب البعث. ولم تكن الحكومة اللبنانية حينها تعترف بالأحزاب العابرة للطوائف، وتعلّم الفلسطينيون الذين انضموا إليها كيفيّة التنظيم والعمل تحت الأرض. وتألفت أنشطتها من التظاهرات الحاشدة، والاجتماعات العامة في المناسبات الوطنية. ومع ذلك، ظلت المخيمات الفلسطينية تخضع لسيطرة السلطات اللبنانية[154].

اعتبرت الحكومة اللبنانية تسييس المخيّمات وإمكاناتها الثوريّة تهديداً لأمنها. فلم يُسمح للفلسطينيين بالعمل في لبنان من دون تصريح عمل. وكان من الصعب جداً الحصول على تصريح لمزاولة العديد من المهن، وكان لا بدّ من تجديده سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تقييد حرية حركة الفلسطينيين بشدّة. ونصّت الأنظمة التي تمّ الاتفاق عليها بين وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والعمل (الأونروا) والسلطات اللبنانية على السّماح لهذه الأخيرة بنقل أيّ فلسطينيّ من مخيّمٍ إلى آخر «لأسبابٍ أمنيّة»[155].

154 هاني أ. فارس **Arab Studies Quarterly, Lebanon and the Palestinians: Brotherhood or Fratricide?**، المجلّد الثالث، العدد الرابع (خريف 1981)، ص 355.
155 **المرجع نفسه**، ص 356.

بداية المعارك

في منتصف الستينات، ظهر وعي جديد بين الفلسطينيين. فلقد دعا رؤساء الدول العربية في مؤتمر القمة الأول الذي عقد في القاهرة، مصر، عام 1964، إلى إنشاء منظمة من شأنها أن تمثل مصالح الشعب الفلسطيني. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية ثمرة هذا القرار. وشجعت هذه المنظمة بعد إنشائها تشكيل النقابات العمالية الفلسطينية المستقلة والجمعيات المهنية. كما تم تأسيس العديد من منظمات الكوماندوس خلال تلك الفترة. وفي شهر كانون الثاني/ يناير 1965 كشفت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، تحت قيادة محمد ياسر عبد الرحمن عبد الرؤوف عرفات القدوة الحسيني، والمعروف شعبيًا باسم ياسر عرفات، عن وجودها وأهدافها. وفي تموز/ يوليو 1965 اعتقلت قوات الجيش اللبناني عرفات مع تسعة فلسطينيين مسلّحين آخرين في منطقة بنت جبيل جنوب لبنان. وحاول عرفات، من جهته، إخفاء هويته الحقيقية من خلال التعريف عن نفسه بالعريف علي مصطفى. وتطلّب الأمر من وحدة استخبارات الجيش اللبناني يومين للكشف عن الأسماء الحقيقية للمجموعة الفلسطينية المسلحة التي كانت تحاول عبور الحدود اللبنانية. ومن بين أعضاء الكوماندوس الفلسطيني الذين كانوا قد شقوا طريقهم إلى إسرائيل عبر جنوب هضبة الجولان، كان هناك اثنان من كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية، وهما صلاح خلف (الملقب بـ أبو إياد) وخليل الوزير (الملقب بـ أبو جهاد)[156].

كما أعلنت منظمة سريّة أخرى، «أبطال العودة»، عن وجودها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1966. وبالإضافة إلى ذلك، شكّلت حركة القوميين العرب وحزب البعث داخل هياكل حزبها جناحًا خاصًا لأعضائها

156 سامي الخطيب، **في عين الحدث: 45 سنة من أجل لبنان**، الجزء الأوّل، بيروت: مطابع دار العربيّة للعلوم، 2008، ص 147-146.

الفلسطينيين. و دفعت الهزيمة التي منيت بها الجيوش العربية في حزيران/ يونيو 1967 بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتخاذ موقف ناشط في السياسة الإقليمية. وأصبحت بالتالي حركة المقاومة الفلسطينية رمز التحدّي الفلسطيني للوضع الراهن، وتحوّلت الأردن بدورها، مع الوجود الفلسطيني السائد فيها، إلى القاعدة الأساسيّة لعمليات منظمة التحرير الفلسطينية. وفي شهر آب/ أغسطس 1967، اندمجت «أبطال العودة» مع فصيلتين فلسطينيتين أخريين، وهما «الشباب من أجل الانتقام»، و«جبهة التحرير الفلسطينية» المدعومة من سوريا بقيادة أحمد جبريل، لتشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، وهو طبيب متخصّص في الجامعة الأميركية في بيروت.

بين عامي 1967 ونيسان/أبريل 1969، ناضلت حركة المقاومة الفلسطينية على جبهتين لتأسيس نفسها في لبنان. أوّلاً، كان عليها تعزيز وجودها في مخيمات اللاجئين على رغم الترتيبات الأمنية الصارمة التي كانت تفرضها الحكومة اللبنانية. وقد أدّت الظروف المعيشية البائسة في المخيّمات، وإخضاع السكان إلى القمع المستمرّ، إلى زيادة قدرة الفلسطينيين على تقبّل الحركة الناشئة واستيعابها. ثانيًا، كان على حركة المقاومة الفلسطينية أن تؤسس وجودًا عسكريًّا لها في جنوب لبنان. ولهذه الغاية، تعيّن عليها الدفاع عن نفسها في وجه الهجمات الإسرائيلية والقيود الوثيقة التي فرضها الجيش اللبناني. وفي وقت لاحق، اشتبكت قوات الجيش اللبناني المتمركزة في جنوب لبنان مرارًا وتكرارًا مع مقاتلي الحركة الذين إمّا كانوا يحاولون التسلل إلى إسرائيل، أو العودة من مَهامٍ أجروها داخل أراضي العدو.

وقد ساهمت الغارات الاسرائيلية المتكررة على لبنان في التدهور المتزايد للعلاقات بين الجيش اللبنانيّ والمقاتلين الفلسطينيين، ولم تكن تجهيزات قوات الجيش كافية لمواجهة الآلة العسكرية

الإسرائيلية التي كانت على درجة عالية من التطوّر، وكانوا يخشون أن تقوم إسرائيل، بحجة «إجراءات إنتقامية»، بغزو جنوب لبنان واحتلاله. وفي 26 كانون الأول/ ديسمبر 1968، قتل محاربو جبهة التحرير الفلسطينية ميكانيكي إسرائيليّ في مطار أثينا. وبعد يومين، فجّر الكوماندوس الإسرائيلي أربع عشرة طائرة في مطار بيروت الدولي. وأثارت الغارة الإسرائيلية الإنتقامية أزمة سياسية كبيرة في لبنان، فوقف الرئيس شارل حلو بحزم ضد أنشطة المقاتلين الفلسطينيين العابرة للحدود، بينما كان رئيس الوزراء رشيد كرامي مع دعم منظمة التحرير الفلسطينية.

في عام 1969، ازدادت حدّة الإشتباكات بين الجيش اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية. وأدّت الاشتباكات المتكرّرة إلى زيادة استقطاب الرأي العام عبر الخطوط الطائفية. وفي أعقاب المواجهات الدامية التي جرت في 23 نيسان/ أبريل 1969، قدّم رئيس الوزراء كرامي استقالته في ختام جلسة برلمانية مطوّلة. ومن جهته، منع الرئيس حلو الهجمات العابرة للحدود من جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، أعرب «الحلف الثلاثي» المؤلّف من الأحزاب اليمينية المسيحية، وهي: حزب الوطنيين الأحرار، وحزب الكتائب، وحزب الكتلة الوطنية، عن قلقه المتزايد إزاء خطورة الوضع، وبدأ برصّ الصفوف.

وتحدّى الائتلاف المؤلف من أغلبيّة مسلمة سنية، ومن الجماعات الوطنيّة اليسارية والراديكالية التي قدمت دعمًا غير مشروط للفلسطينيين، «الحلف الثلاثيّ» الآنف ذكره. وأدى عدم قدرة الزعماء المسيحيين على إشراك نظرائهم المسلمين في مواجهة مع الفلسطينيين إلى الأزمة الحكوميّة الأطول في تاريخ لبنان ما قبل اتفاق الطائف. وبقيت البلاد، بالتالي، من دون حكومة لمدة سبعة أشهر[157].

157 هاني أ. فارس، **Lebanon and the Palestinians**، ص 358.

وكان لازدياد عمق الاضطراب السياسي بين المسلمين والمسيحيين تأثير هائل في القوات المسلّحة اللبنانية، فلقد عجز الجيش عن تسجيل أيّ انتصار حاسم ضدّ حركة المقاومة الفلسطينيّة. وفي شهري آب/ أغسطس وأيلول/سبتمبر 1969، انتفضت مخيمات اللاجئين ضدّ السلطة الهشّة للحكومة اللبنانية، وطردت قوات الأمن المتمركزة هناك. وبعد ذلك بوقت قصير، تولّت الحركة السيطرة الكاملة على المخيّمات.

اتفاق القاهرة

أمام ازدياد الضغوطات الداخلية والعربية، وافقت الحكومة اللبنانية على الوساطة المصرية. فاجتمعت عندها الوفود اللبنانية والفلسطينية في القاهرة يوم 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1969. وفي اليوم التالي، تمّ إبرام «اتفاق القاهرة»، كما عُرف به، واضعًا بالتالي حجر الأساس للمبادئ التي كانت ستحكم العلاقات بين الطرفين لمدّة ثمانية عشر عامًا تقريبًا.

وكان الاتفاق بمثابة بداية مرحلة جديدة في العلاقات اللبنانية الفلسطينية، فقد وصلت السيطرة التامّة للمؤسسة السياسية اللبنانية على اللاجئين الفلسطينيين إلى نهاية مفاجئة، وتمكنت عندها حركة المقاومة الفلسطينية من فرض شروطها وظروفها تدريجيًا. ينقسم اتفاق القاهرة إلى جزءين: حدّد الجزء الأوّل، من جهته، العلاقة بين الحكومة اللبنانية والفلسطينيين، وأشار إلى أربعة مبادئ:

1 - يعترف الاتّفاق بحق الإقامة الموقتة للفلسطينيين وبحريّة تنقّلهم في لبنان.

2- يسمح بتشكيل لجان فلسطينيّة محليّة في مخيّمات اللاجئين والتي من شأنها أن تحمي مصالح سكانها بالتعاون مع السلطات المحلية.

3- يسمح بنشر شرطة عسكرية فلسطينيّة مسلّحة داخل المخيّمات لضمان الانضباط والحد من حمل السلاح.

4- يعترف بحق الفلسطينيين في لبنان في الانضمام إلى الكفاح المسلّح للثورة الفلسطينيّة.

عدّد الجزء الثاني من اتفاق القاهرة مختلف المظاهر العسكرية التي ينبغي أن تحكم العلاقات اللبنانية الفلسطينية. وكانت ثلاثة من بنود الاتّفاق ذات أهميّة خاصّة: نصّت الفقرة الأولى بوضوح على أنّه يجب على لبنان أن يسهّل مرور الكوماندوس الفلسطيني عبر أراضيه، والسماح له بوضع مراكز مراقبة. ودعا البند السابع إلى تعيين ممثلين عن حركة المقاومة الفلسطينيّة في مقرّ الجيش اللبنانيّ للتعامل مع حالات الطوارئ، في حين أعاد البند الرابع عشر التأكيد على التزام الطرفين المقاومة الفلسطينية المسلّحة[158].

عارض العديد من القادة المسيحيين اتفاق القاهرة بشدّة، وبخاصة زعيم حزب الكتلة الوطنية النائب ريمون إميل إدّه الذي اعتبر الاتفاق تهديدًا رئيسيًا لسيادة لبنان الوطنيّة ووحدة أراضيه، ورفض بالتالي التصديق عليه. ومن جهته، أعرب الرئيس السابق كميل شمعون عن بعض التحفظات إزاء البندين الأوّل والسابع من الاتفاق، في حين وافق بيار الجميل عليه، وهو أمرٌ أثار العجب.

في أيلول/ سبتمبر 1970، إشتبك الجيش الأردني مع مقاتلين فلسطينيين، في ما عرف لاحقاً بأيلول الأسود. ومُني المقاتلون الفلسطينيون بهزيمة ساحقة على يد الجيش الأردني، ما أدى إلى طردهم المهين من المملكة الهاشميّة الأردنية. فأصبح لبنان في نهاية المطاف المكان الوحيد للجوء الفلسطينيين. وفي وقتٍ لاحق، تسلّل آلاف

158 هاني أ. فارس، **Lebanon and the Palestinians**، ص 360.

المقاتلين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان. وبحلول آب/ أغسطس 1971، تضاعف بالتالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسلّحين في لبنان بنحوٍ دراماتيكيّ. وبدأ اللبنانيون يعتبرون وجود منظمة التحرير الفلسطينية في بلدهم بمثابة «الدولة داخل الدولة» الفلسطينيّة، نتيجةً لشبه سيطرة أتباع عرفات على منطقة العرقوب في جنوب شرق لبنان[159].

الرد المسيحي على التهديد العسكري الفلسطيني

شعرت الأحزاب اليمينية المسيحية بتهديد متزايد يحدق بها نتيجة الوجود العسكري المتنامي للفلسطينيين في لبنان، وبدأت بالتالي تحضّر ميليشياتها لمواجهة وشيكة مع حركة المقاومة الفلسطينيّة. وفي 25 آذار/مارس 1970، في أعقاب الاشتباكات الطفيفة التي وقعت بين المدنيين المسيحيين وعدد من المقاتلين الفلسطينيين في الكحّالة، وهي قرية مسيحية في ضواحي بيروت، اختطف الكوماندوس الفلسطيني بشير الجميل، وهو الإبن الأصغر لزعيم الكتائب في منطقة تل الزعتر، ولم يفرج عنه إلا بعد التدخل المباشر لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات. نتيجةً لهذا الاختطاف، سئم بشير الجميل من الوجود الفلسطينيّ المسلّح، وقرّر عندها وضع حدّ للتعدي التدريجيّ على سيادة لبنان.

في 17 آب/أغسطس 1971 أصدر المكتب السياسي للكتائب قراراً هامّاً بشأن إعادة تأهيل القوى النظاميّة في الحزب. ودعا القرار إلى إعادة تنظيم الميليشيا، وإلى تشكيل قوى نظاميّة مدرّبة تدريبًا عاليًا لمساعدة الجيش اللبناني على مواجهة «أعداء البلد»[160]. وبعد بضعة أشهر، أسّس

159 روبرت فيسك، **Pity the Nation: The Abduction of Lebanon**، New York: Nation Books، 2002، ص 74.
160 **مشروع قانون تنظيم القوى النظاميّة في الحزب**، المكتب السياسيّ للكتائب، قرار رقم 2893 (Party mimeograph, 1971)، ص 2.

بشير الجميل قوات «بيار الجميل». وخضع أعضاء «ب ج» ، كما عُرفت به، لتدريب عسكريّ صارم. وتألفت قوات «ب ج» من ثلاثين شابًّا يتمتّعون بلياقة بدنيّة عالية، احتلّوا في وقتٍ لاحق مناصب رئيسية في القوات اللبنانية. وكان من بينهم: فؤاد أبو ناضر، وفادي افرام، وإيلي حبيقة، والياس الزايك. وأدّت قوات «ب جين» دورًا محوريًّا في حرب 1975-1976، وشكّلت نواة القوات اللبنانية[161].

في غضون ذلك، تأسّست حركة «التنظيم» عام 1969، وهي ذات أغلبيّة مسيحيّة شبه عسكريّة، عقب الاشتباكات الرئيسية الأولى التي وقعت بين الجيش اللبناني والكوماندوس الفلسطيني، وذلك بهدف الدفاع عن سيادة لبنان، ودعم الجيش اللبناني في مواجهته «للمُعتدين». وكان الأعضاء المؤسّسون للمنظّمة: عباد زوين، وعزيز طربيه، وسمير ناصيف، وفوزي محفوظ، أعضاء سابقين في القسم الشبابيّ لحزب الكتائب، ومشاركين نشيطين في حرب 1958. وتحت قيادة زوين، ابتعدت المنظّمة تدريجيًّا عن الكتائب في أواخر الستينات، احتجاجًا على المعارضة الأوليّة للحزب للتدريب العسكريّ على المستوى الوطنيّ والالتزام به، ولتسليح الشعب اللبناني ضدّ التهديد الفلسطينيّ الوشيك[162].

كان الجيش اللبناني قد حظّر التدريب العسكريّ المستقلّ للمنظمات الحزبيّة، ما دفع «التنظيم» إلى إعداد تدريبات عسكرية سرية في فتقا وطبريّه (كسروان)، ومن ثمّ في بعض مرتفعات شمال لبنان، بالتعاون مع الكتائب. وبدأ بالتالي التدريب العسكري المكثّف في نيسان/ أبريل 1969، وكان مفتوحًا لجميع المدنيين اللبنانيين الذين تعهّدوا بالتكتّم حول مصدر تدريبهم، وبالاستعداد للدفاع عن لبنان في أوقات الأزمات، علمًا أنّه لا يمكن للجيش اللبناني أن يقوم بذلك بمفرده[163].

161 **مقابلة شخصيّة مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/يونيو، 1995.
162 **مقابلة شخصيّة مع فوزي محفوظ**، أيلول/سبتمبر 1995.
163 **المرجع نفسه**.

في عام 1970، انتقل قادة «التنظيم» إلى بيروت حيث أنشأوا مكتبًا في الأشرفية، وبدأوا بتجنيد الأعضاء المدنيّين، ومعظمهم من الطبقات المتوسطة العليا والمهنيّة. وبرزت شخصيات كاريزماتيّة على غرار ميلاد رزق الله، والدكتور فؤاد شمالي، ومحامٍ شاب هو جورج عدوان، وذلك بفضل مهاراتهم القيادية الرائعة وتفكيرهم الاستراتيجي[164].

كانت المشاركة الفعليّة الأولى للتنظيم في الصراع اللبناني الفلسطيني خلال اشتباكات طويلة وقعت بين الجيش اللبناني والكوماندوس الفلسطيني في برج البراجنة في شهر أيار / مايو 1973، عندما طلبت قيادة الجيش اللبناني من المنظّمة بصورة غير رسميّة مساعدة القوى النّظامية على منع المقاتلين الفلسطينيين من اختراق المناطق التي كانت تحت سيطرة الجيش[165]. ومن العام 1969 حتى العام 1975، إدّعت حركة التنظيم أنّها درّبت 14000 لبنانيّ، إلا أنّها لم تصبح منظّمة متميّزة ومحددة إلاّ في العام 1975[166]. وفي الوقت نفسه، وخلال صيف 1968، شكّل حزب الوطنيين الأحرار، تحت قيادة الرئيس السابق كميل شمعون، جناحًا عسكريًا، دُعي كتيبة النمور اللبنانية. واتخذت المجموعة المسلحة اسمها من اسم والد شمعون، نمر. وقاد الميليشيا داني، ابن شمعون، ودرّبها نعيم بردقان، وسمّت نفسها لاحقًا النمور الأحرار. وأشرف ضباط الجيش المتقاعدين على التدريبات وتنمية المهارات العسكرية الأساسية لدى المشاركين في المخيمات التدريبية التي نصبت في المدينة الساحلية للسعديات، جنوب بيروت، وفي أدما. وفي عام 1969، إتخذ أعضاء النمور على عاتقهم وضع قيود ثقيلة على الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان[167].

164 **مقابلة شخصيّة مع فوزي محفوظ**، أيلول/سبتمبر 1995.

165 لويس و. سنايدر، **The Lebanese Forces: Their Origin and Role in Lebanon's Politics**، صحيفة الشرق الأوسط، المجلّد رقم 38، العدد 1، شتاء 1984، ص 7.

166 **الموضع عينه**.

167 **مقابلة شخصيّة مع دوري شمعون**، تشرين الأول/أكتوبر، 1995.

وظهر حرّاس الأرز عام 1969، كمنظمة شبه عسكرية تحت اسم «حزب التجديد اللبناني». وفي العام 1973، حثّ مؤسّسا «حرّاس الأرز» سعيد عقل وإتيان صقر زملاءهم فى الحزب على الخضوع لتدريب عسكريّ شامل. وأثبتت المنظّمة وجودها في 13 نيسان/ أبريل 1975[168].

كان التطور الرئيسي الثاني الذي أدى إلى تفاقم الصراع بين اللبنانيين والفلسطينيين الارتفاع السريع في عدد الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان. وجاءت هذه الهجمات في أشكال مختلفة، بدءًا بقصف شرس للقرى ذات الأغلبية الشيعية في جنوب لبنان، وصولاً إلى التّدمير، وغزو المناطق الحدودية المختلفة لفترات متفاوتة واحتلالها، وإلى القصف الجويّ لمخيّمات اللاجئين الساحليّة، وأخيرًا وليس آخرًا، إلى هجمات الكوماندوس في قلب البلد[169].

سعت السياسة الإنتقامية الإسرائيلية إلى الإلقاء بظلالها على العلاقات اللبنانية الفلسطينية الهشّة، والتحريض على حركة المقاومة الفلسطينية. كما أملت إسرائيل أن يقوم القرويّون اللبنانيّون بالضغط على الحكومة لطرد المقاتلين الفلسطينيين من وسطهم. وبدأت الخطة الإسرائيلية المؤذية تؤتي ثمارها في أواخر عام 1971. وأعرب العديد من اللبنانيين الشيعة والمسيحيين عن استيائهم المطلق إزاء الهجمات العابرة للحدود من جنوب لبنان، ودعوا الجيش إلى الحدّ من المخالفات الفلسطينية. وبعد ذلك بوقت قصير، ازداد قلق القادة الفلسطينيين من التحول التدريجي في الرأي العام اللبناني تجاه حركة المقاومة الفلسطينية، وأعلنوا يوم 23 حزيران/ يونيو 1972 التّعليق الموقّت لجميع الأنشطة العسكريّة من لبنان.

168 جاكلين سعد، **قبل سنة أولى القوات اللبنانيّة**، المسيرة، رقم 220، كانون الثاني/يناير 1990، ص 23.
169 هاني أ. فارس، **Lebanon and the Palestinians**، ص 360.

ومع ذلك، لم تكن الأحزاب اللبنانية المسيحيّة راضية عن الحلول الموقتة. ودعت الحكومة مجدّدًا إلى فرض قيود صارمة على الأنشطة الفلسطينية المسلّحة في لبنان. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الكتائب، وغيرها من المجموعات المسيحية، عن قلقها المتزايد بشأن مُواءَمة المجموعات اليسارية اللبنانية والطائفة السنية مع حركة المقاومة الفلسطينية، ومارست بالتالي الضغوط على الحكومة للّجوء مرة أخرى إلى الجيش. وأعلنت الكتائب عن محاولة الأحزاب اليسارية فرض برامجها السياسية على البلد بالقوة بدعم ضمنيّ من الفلسطينيين. فأحال بيار الجميل مذكّرة إلى الرئيس سليمان فرنجية في شباط/ فبراير 1973، من أكثر المقاطع المثيرة للانتباه فيها: «نحمد الله على أن الدولة قررت اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة هذا التحدي، ونحن ندعمكم وندعم موقفكم. ولكن إذا فشلت الدولة في أداء واجبها، أو ضعفت أو ترددت، فعندها، فخامة الرئيس، يجب أن نتّخذ الإجراءات بأنفسنا. علينا بالتالي الردّ على التظاهرات بتظاهرات أكبر، وعلى الإضرابات بمزيد من الإضرابات، وعلى الصلابة بالصلابة، وعلى القوة بالقوة»[170].

بذور الحرب

بدأ الاصطدام بين الجيش اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية عقب اغتيال ثلاثة قادة فلسطينيين بارزين جرّاء عملية تسلل استخباراتية اسرائيلية الى بيروت في نيسان/ أبريل 1973. وقد ألقت الحركة والطائفة السنيّة اللبنانيّة اللوم على الجيش لفشله في إرساء الأمن، وادّعت المجموعات اليسارية أنّ الجيش كان على علمٍ مسبق بالهجوم[171].

170 فرانك ستوكس، **The Supervigilantes**، ص 222.
171 تيرينس ه. رونغ، **The Sideshow in Lebanon**، ص 83.

اندلع عندئذٍ قتال عنيف بين الجيش والفلسطينيين في أنحاء مختلفة من البلاد في 2 أيار / مايو، واستمرّ حتى 9 أيار / مايو. وعلى غرار الاشتباكات التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر 1969، انتهت اشتباكات أيار / مايو 1973 من غير أن تتمكن السلطة اللبنانية من إحكام السيطرة ميدانيًا بسبب العوامل الثلاثة الآتية:

- عدم قدرة الجيش اللبناني على تحقيق النصر العسكري السريع،
- الضغوط المتزايدة التي مارستها الدول العربية الأخرى، وخصوصًا سوريا ومصر،
- خطر اندلاع حرب أهليّة[172].

في 17 أيار / مايو 1973، وقّع ضباط لبنانيون ومسؤولون في منظمة التحرير الفلسطينيّة اتفاقًا لبنانيًا-فلسطينيًا جديدًا، عرف باسم «بروتوكول ملكارت». إلاّ أنّ هذا الاتفاق لم يغيّر مفاهيم اتفاق القاهرة، بل أكّد ثوابته[173]. وشهدت الفترة التي أعقبت اشتباكات أيار / مايو 1973 تشددًا في المواقف من قبل الطرفين. واستأنف الفلسطينيون، من جهتهم، هجماتهم على إسرائيل من جنوب لبنان، وردّت إسرائيل بشراسة لا سابق لها، فانعكس ذلك تكثيفًا للتدريب العسكري في أوساط الميليشيات المسيحية.

تسبّبت التطوّرات العسكريّة الدراماتيكية بانشقاقات بارزة خلقت تجاذبات حادّة في المجتمع اللبناني المنقسم. ونما الاستياء العام تجاه الفلسطينيين بشكل كبير، لا سيّما بين المسيحيين، وقرّر آلاف الشبان الذين كانت تحرّكهم العاطفة، الانضمام إلى الميليشيات المسيحية.

172 هاني أ. فارس، **Lebanon and the Palestinians**، ص 361.

173 جون ك. كولي، **Lebanon in Crisis**، Syracuse: Syracuse University Press, 1979، ص 32.

وفي الوقت نفسه، ازداد تخوّف السنّة والمجموعات اليسارية اللبنانية من محاولات الأحزاب المسيحيّة اليمينيّة إحباط الأنشطة العسكرية الفلسطينية، ونظّموا تظاهرات عنيفة دعمًا لحركة المقاومة الفلسطينية.

في 17 أيلول/ سبتمبر 1973، طالب بيار الجميل بالحق المطلق لحزبه بمواصلة برنامج التدريب والتعبئة، وأقرّ وزير الدفاع اللبناني نصري معلوف، وهو عضو في كتلة نواب حزب الوطنيين الأحرار، هذا الحق[174]. وفي بداية العام 1974 اندلعت اشتباكات بين حركة المقاومة الفلسطينية والميليشيات المسيحية. وعقد ياسر عرفات وغيره من القادة الفلسطينيين اجتماعات متتالية مع بيار الجميل والرئيس السابق كميل شمعون بغية احتواء الوضع المتفجّر، ومنع تطوّر التصعيد مع الكتائب والنمور.

مطلع كانون الثاني/ يناير 1975، شنّت إسرائيل هجمات مدمّرة ضدّ أهداف لبنانية وفلسطينية في جنوب لبنان. وفي العشرين منه، دعا لبنان إلى عقد اجتماع لمجلس الدفاع العربي لالتماس المساعدات القوميّة العربية. وانتقد الرئيس فرنجية الموقف اللبنانيّ المشبوه إزاء الأنشطة الفلسطينية العسكريّة، وطالب باتّخاذ تدابير فعالة لإجبار الفلسطينيين على الالتزام ببروتوكول ملكارت.

في 20 شباط/ فبراير 1975 دعا بيار الجميل إلى إجراء استفتاء حول الأنشطة الفلسطينية العسكرية في البلد، مدّعيًا أنّ ما لا يقلّ عن ستين في المئة من سكّان لبنان دعموا طلب حزبه الداعي إلى نشر قوات الجيش اللبناني على جميع الأراضي اللبنانية. كما طالب الحكومة بمراقبة المخيمات الفلسطينية بمزيدٍ من الحزم[175]. وأيّد الرئيس السابق كميل شمعون بشكل كامل حملة الجميّل ضدّ الأنشطة الفلسطينية العسكرية، وحذا كثير من القادة اليمينيين المسيحيين الآخرين حذوه.

174 جون ك. كولي، **Lebanon in Crisis**، ص 33.
175 **الموضع عينه**.

أشعلت حادثتان أساسيتان فتيل الحرب في لبنان. ففي 26 شباط/ فبراير 1975 تعرّض النائب السابق معروف سعد، الزعيم السني الصيداوي ذو الشعبية الكبيرة، لإطلاق نار حتى الموت على يد «الطابور الخامس» الذي أراد أن يكون مثيرًا للاضطرابات، بهدف خلق عدم الثقة بين السكان المحليين والجيش اللبناني. وكان سعد قد قاد تظاهرة في صيدا ضدّ منح امتياز صيد لشركة كان كميل شمعون على رأس مجلس إدارتها. واتّهم القادة المسلمون البارزون علنًا الجيش بالتعاون مع الكتائب والنمور[176]. بعد هذا الحادث أُثير جدل على الصعيد الوطني بشأن تشكيل الجيش اللبناني وحياده المزعوم، كما أُثير نقاش وطني حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تهدد استقرار النظام السياسي في لبنان، والتي قسّمت اللبنانيين على أساسٍ طائفي بصورةٍ تقليديّة. واندلعت مواجهات مسلحة في صيدا في بدايةٍ شهر آذار / مارس أسفرت عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، والمقاتلين الفلسطينيين، والجنود اللبنانيين. وبعد بضعة أيام، ردّت الكتائب وحزب الوطنيّين الأحرار على التظاهرات المناهضة للحكومة بتظاهرة مضادة دعمًا للجيش اللبناني.

مع ذلك، كانت حادثة حافلة عين الرمانة، وليس اغتيال معروف سعد، هي التي أشعلت الحرب في لبنان. ففي 13 نيسان/ أبريل 1975، قُتل أحد أعضاء حزب الكتائب في عين الرمانة، حيث كان بيار الجميل يحضر حفل تكريس كنيسة جديدة. وبعد بضع ساعات، نصب مسلّحون مجهولون كمينًا لحافلةٍ تنقل فلسطينيين وهي تعبر عين الرمانة. كما وقعت أحداث متتالية أخرى استهدفت الكتائب والفلسطينيين في أماكن مختلفة. واتّهم كلّ طرف الطرف الآخر بفتح النار أولًا. ونتيجة لذلك، حشدت الأحزاب اليسارية السياسية، والمجموعات السنيّة الناصريّة،

176 تيرينس ه. رونغ، **The Sideshow in Lebanon**، ص 83.

والفلسطينيين ميليشياتها، واتّخذت مواقع لها. وبينما كان القتال يمتدّ إلى العديد من المناطق، دعا رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي كمال جنبلاط إلى طرد وزراء الكتائب من الحكومة، وإلى حلّ حزب الكتائب، و«معاقبة المسؤولين عن المجزرة»[177].

أُثنيَ على مطالب جنبلاط في اجتماع استثنائي عقدته اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة برئاسة عرفات، وأعلن رئيس مخابرات حركة فتح صلاح خلف الملقّب بـ«أبو إياد» أنّه يجب على الطريق إلى فلسطين أن تمرّ أوّلاً بالشمال عبر معقل المسيحيّين في جونية[178].

عكست الحادثتان نزعة متنامية داخل لبنان: كانت مجموعتان من القضايا المتعارضة تخلق الانقسامات المتبادلة. وكانت الصراعات الإجتماعية، والاقتصادية، والسياسية بين الطوائف الدينية في لبنان تفرض النزاعات الناشئة عن الوجود المسلّح للفلسطينيين. وفي أواخر عام 1975، تلقّت الميليشيات المسيحية كميات هائلة من الأسلحة والذخائر من إسرائيل[179]. وكان لإسرائيل مصلحة في دعم المسيحيين في بداية الحرب، ذلك أنّ بيار الجميّل وكميل شمعون كانا الشخصيتين اللبنانيتين الوحيدتين المستعدتين للوقوف في وجه المقاتلين المدعومين من سوريا، أي جيش التحرير الفلسطيني وقوات الصّاعقة. ومن دون دعم خارجيّ، كانت الأحزاب اليمينية المسيحية تفتقر إلى الموارد لتحدّيً خصومها. وبالتالي، أصبحت إسرائيل المصدر الرئيسي لهذا الدّعم.

باختصار، أثار استيطان أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان مشاكل داخلية كبرى في البلاد. فلقد سعت المجموعات المسلمة وغيرها من المجموعات اليساريّة إلى كسب الدعم الفلسطيني لمصلحة

177 جون ك. كولي، **Lebanon in Crisis**، ص 34.
178 تيرينس ه. رونغ، **The Sideshow in Lebanon**، ص 84.
179 جون ك. كولي، **Lebanon in Crisis**، ص 92.

مطالبتهم بإصلاحات دستورية، في حين عارضت التجمعات اليمينية المسيحية بشدّة الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان. وأثبتت الاشتباكات التي اندلعت في عامي 1969 و1973 للكتائب، ولحزب الوطنيين الأحرار، ولمنظّمة التنظيم، ولحزب التجديد اللبنانيّ، أنّ الجيش اللبناني، ولعدّة أسباب، برهن عن عدم قدرته على السيطرة على الأنشطة الفلسطينية العسكريّة، وكان عليهم، بالتالي، إعداد ميليشياتهم للحرب المحتّمة ضدّ المقاتلين الفلسطينيين وحلفائهم اللبنانيين.



بشير الجميل يصافح قيادات عسكرية
في القوات اللبنانية



في المجلس الحربي في الكرنتينا:
بشير الجميّل يتوسّط المسؤولين العسكريين



بشير الجميّل
مع مسؤولين عسكريين
في مهرجان حزبيّ



أثناء حصار مخيم تل الزعتر سنة ١٩٧٦

خلال معركة زحلة سنة ١٩٨١



فرحة عارمة للمواطنين خلال استقبالهم بشير الجميّل ومرافقيه



بشير الجميل يصافح الرئيس كميل شمعون
في اجتماع للجبهة اللبنانية
وبَدا الدكتور فؤاد افرام البستاني



مجلس النواب اللبناني مجتمعًا في الفياضيّة
لانتخاب بشير الجميّل رئيسًا للجمهورية اللبنانية سنة ١٩٨٢



بشير الجميّل يتحدث مع الرئيس كميل شمعون
في حضور الشيخ بيار الجميّل



بشير الجميّل على الأكتاف بعد انتخابه
رئيسًا للجمهورية اللبنانية سنة ١٩٨٢

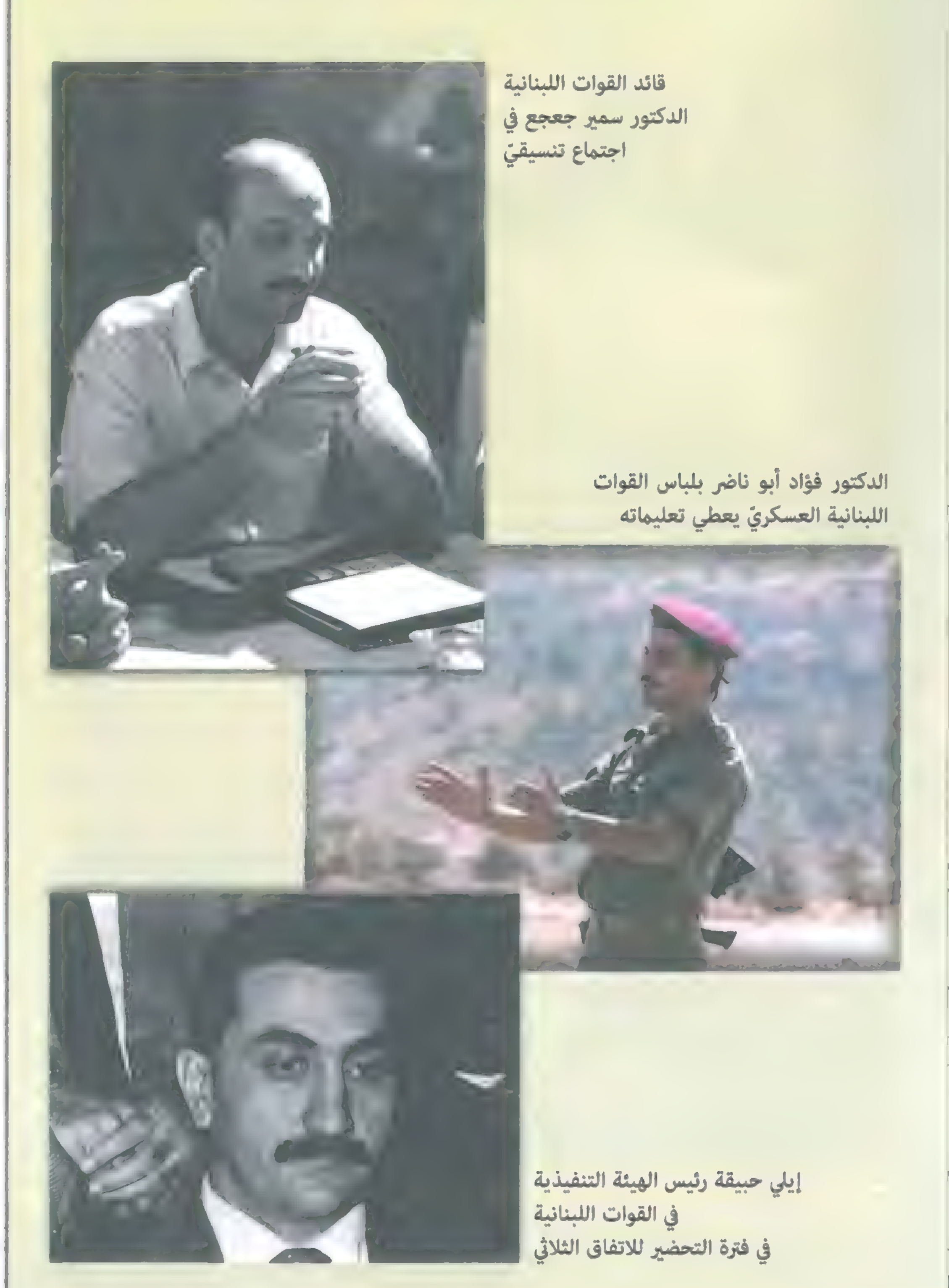


رئيس الجمهورية اللبنانية الشيخ بشير الجميّل
في اللباس الرسميّ



قادة انتفاضة ١٢ آذار ١٩٨٥: سمير جعجع، إيلي حبيقة، كريم بقرادوني، وسط حشد كبير من المقاتلين

الرئيس كميل شمعون في زيارة الدكتور سمير جعجع بعد انتفاضة ١٥ كانون الثاني ١٩٨٦



قائد القوات اللبنانية
الدكتور سمير جعجع في
اجتماع تنسيقيّ

الدكتور فؤاد أبو ناضر بلباس القوات
اللبنانية العسكريّ يعطي تعليماته

إيلي حبيقة رئيس الهيئة التنفيذية
في القوات اللبنانية
في فترة التحضير للاتفاق الثلاثي



مستديرة عشقوت - كسروان خلال المعارك داخل المنطقة الشرقية ١٩٩٠



الآلاف يستمعون الى خطاب الدكتور سمير جعجع
في يوم الشهيد في حريصا - كسروان ١٩٩١

الجزء الثاني

الفصل الرابع

إنشاء مجلس قيادة موحّد للميليشيات المسيحية

حرب 1975 - 1976

إندلعت الحرب اللبنانية في نيسان/ أبريل 1975، وانتشرت في مختلف أنحاء البلد. وبعد وقف إطلاق النار استمرّ شهرين، استأنف المتحاربون المواجهات المسلّحة في شهر أيلول/ سبتمبر. وفي كانون الأوّل/ ديسمبر، هاجمت الميليشيات المسيحية الأحياء السكنية حيث كان يعيش المسلمون في الكرنتينا والنبعة. وأثار هجوم الميليشيات المسيحية الشكوك السورية حول الاستعداد إلى تقسيم لبنان، وكان الرئيس السوري حافظ الأسد يخشى أن تقوم دويلة مسيحيّة بالتحالف مع إسرائيل، لأنّ ذلك سوف يؤدي الى تشكيل دولة فلسطينية مسلمة، من المحتمل أن تضع في نهاية المطاف سوريا في مواجهةٍ مع إسرائيل، في وقت قد لا تكون فيه سوريا على استعدادٍ لذلك[180].

عندها، قرّر الرئيس الأسد التدخل بشكل مباشر في الأزمة اللبنانية، وإرسال وحدات من جيش التحرير الفلسطيني تحت قيادة

180 تيودور هنف، **Coexistence in Wartime Lebanon: Decline of a State and Rise of a Nation**، London: Center of Lebanese Studies and L.B. Tauris، 1993، ص 208.

ضباط سوريين. في 20 كانون الأوّل/ ديسمبر 1975، عَبر ثلاثة آلاف رجل من جيش التحرير الفلسطينيّ الحدود اللبنانية، ودعموا منظمة التحرير الفلسطينية في حصارها لزحلة[181]. وفي مطلع كانون الثاني/ يناير 1976، أعلن وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام أنّ «سوريا لن تقبل بأيّ تقسيم للبنان، وفي حال حصول ذلك، ستقوم سوريا بضمّ لبنان إليها، باعتباره جزءًا تاريخيًّا منها»[182]. إنّ سيطرة الفلسطينيين على منطقة الكرنتينا سمحت لهم بقطع الطرقات التي تربط شرق بيروت بمنطقة الميناء والجبال، وكانت «الجيوب» الوحيدة في هذا المعقل الفلسطيني المحصّن أجزاءً من حيّين مسيحيّين في بيروت الشرقية، وهما عين الرمانة وسن الفيل. ولو نجحت القوى اليسارية اللبنانيّة الفلسطينيّة المشتركة في الاستيلاء على كلا الحيّين، لكانت المناطق المسيحية ستنفصل تمامًا عن بقية البلاد[183].

في 14 كانون الثاني/ يناير 1976، اتخذ رجال الميليشيا المسيحية موقع الهجوم، واحتلّوا مخيم اللاجئين الفلسطينيين في ضبية. وفي 18 من الشهر نفسه، اقتحموا الأحياء الفقيرة ذات الأغلبيّة المسلمة في المسلخ والكرنتينا، وأسفر الهجوم عن مقتل 1500 كرديّ وفلسطينيّ وشيعيّ[184]. وردًّا على ذلك، وبهدف الانتقام، حاصرت الفصائل الفلسطينية لقوات الصاعقة وجيش التحرير الفلسطينيّ، المدعومة من سوريا، جنبًا إلى جنب مع ميليشيات الحركة الوطنية اللبنانيّة، المدن الساحلية المسيحية وخصوصًا الجيّة والدّامور، على الطريق السريع الرئيسي جنوب بيروت. وسقطت كلّ منهما في 20 كانون الثاني/

181 تيودور هنف، **المرجع نفسه**، ص 211.
182 **المرجع نفسه**، ص 212.
183 لويس و. سنايدر، **The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics**، جريدة الشرق الأوسط، شتاء 1984، المجلد 38، العدد 1، ص 7.
184 ويليام هاريس، **Faces of Lebanon: Sects, Wars and Global Extensions**، New Jersey: Markus Wiener Publishers، 1997، ص 162.

يناير[185]. وقام المهاجمون بتدمير المدينتين بشكلٍ منهجيّ، وبفرض انتقامهم على السكّان المسيحيّين. وقُتل بالتالي عشرون رجلاً من أعضاء ميليشيا الكتائب، بالإضافة إلى مئات المدنيّين الذين وُضعوا أمام حائطٍ وأعدموا بدمٍ بارد[186]. وبين القتلى، أفراد أسرة إيلي حبيقة وخطيبته، وهو عضو بارز في ميليشيا الكتائب. وقيل إنّ حبيقة تأثّر كثيرًا من مذبحة الدامور.

بعد ذلك بوقتٍ قصير، نجح مقاتلو الحركة الوطنية اللبنانيّة الفلسطينيّة في السيطرة على سبعين بالمئة من الأراضي اللبنانية، في حين حافظت الميليشيات المسيحية على النسبة الباقية منها، وهي تُشكّل «الجيب المسيحي»، كما وصفه الصحافيّون الغربيّون، المؤلّف من ألفي كيلومتر مربّع، يمتدّان من شرق بيروت إلى الضاحية الشرقية لطرابلس في الشمال. وكان بمثابة المعقل الديموغرافيّ، والإداريّ، والاجتماعيّ، والاقتصادي الرئيسيّ للبلد[187].

دفع التدخل العسكري السوري، تحت ستار جيش التحرير الفلسطينيّ، الزعماء المسيحيّين إلى قبول تسوية سياسيّة برعاية النظام السوري. ففي 7 شباط/ فبراير 1976، توجّه الرئيس سليمان فرنجية ورئيس الوزراء رشيد كرامي إلى دمشق، وتوصّلا إلى اتفاق حول «الوثيقة الدستورية» التي أحالها فرنجية إلى الشعب اللبناني في 14 شباط/ فبراير 1976.

نَصّ الاتفاق على إعادة توزيع السّلطة بين الطوائف المسلمة والمسيحيّة. واكتسب السنّة السّلطة من جهتهم، من خلال تعزيز منصب رئيس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد الاتّفاق التأكيد على الاتفاقات المبرمة سابقًا مع الفلسطينيين. وسهر الرئيس الأسد من

185 تيودور هنف، **المرجع نفسه**، ص 211.

186 روبرت فيسك، **مرجع سابق ذكره**، ص 100-99.

187 وليد فارس، **Lebanese Christian Nationalism**، London: Lyne Rienner Publishers، 1995، ص 111.

ناحيته على ضمان تنفيذ هذه الاتفاقات. باختصار، توصّلت سوريا إلى اتّفاق حلّ وسط بين مختلف الطوائف اللبنانية، الأمر الذي جعلها تؤدي دور الحكم في لبنان[188].

عارضت المنظمات الفلسطينية ضمنًا الوثيقة الدّستورية، لأنها رفضت التقيّد ببنود اتّفاق القاهرة وببروتوكول ملكارت. وبالإضافة إلى ذلك، تجاهلت الوثيقة مُطالبة الحركة الوطنية، ومنذ زمنٍ طويل، بإلغاء الطائفية السياسية، وأبقت على التوزيع الطائفي للمناصب في الدولة. ونظر كمال جنبلاط في الوثيقة لبضعة أيام، قبل أن يقوم برفضها[189].

في غضون ذلك، كان الجيش اللبناني قد تفكّك على طول الخطوط الطائفيّة. فبدعم ضمنيّ من حركة فتح، أعلن الملازم المسلم السني أحمد الخطيب فًي كانون الثاني/ يناير 1976 أنّ عدّة وحدات من الجيش اللبناني (أغلبيّتها مسلمة) قد احتشدت لتشكيل «جيش لبنان العربي». وفي وقتٍ لاحق، وقفت وحدات الجيش الأخرى مع الميليشيات المسيحية، وواجهت البلاد انقسامًا طائفيًّا خطيرًا للقوات المسلّحة النظامية.

وفي 11 آذار/ مارس 1976، إحتلّ العميد المسلم السنيّ عبد العزيز الأحدب الراديو والمحطة التلفزيونية في بيروت، وأعلن نفسه حاكمًا عسكريًا موقّتًا في لبنان، ودعا إلى استقالة الرئيس سليمان فرنجيّة، وإلى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في البرلمان[190]. وأيّده في ذلك اثنان من قادة فتح، هما أبو حسن سلامة وأبو جهاد[191].

رفض فرنجية رفضًا قاطعًا مطالب الأحدب، وأعلن أنه لن يغادر القصر الرئاسي قبل انتهاء ولايته الدستورية. ومن جهته، أيّد الملازم

188 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 212.
189 **المرجع نفسه**، ص 213.
190 **المرجع نفسه**، ص 214.
191 **مقابلة مع جورج حاوي** في مجلة الوسط، عدد 227، أيار/مايو 1996، ص 11.

الخطيب تأييدًا كاملاً مطالب الأحدب. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، ازداد حجم جيش لبنان العربي إلى حدّ كبير، واستولى على جزءٍ مهمّ من السلاح الثقيل للجيش[192].

وعقب اجتماع بين الملازم الخطيب وكمال جنبلاط، أقنع هذا الأخير منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة هجوم ضدّ بيروت الشرقية، بعدما رأى في تحالف الخطيب مع الميليشيات اليسارية والمنظمات الفلسطينية فرصة تاريخية لبلوغ أهدافه الطويلة الأمد، الرامية إلى إحداث تغيير جذري في النظام السياسيّ اللبنانيّ، وتولّي سدّة الرئاسة. وفي وقتٍ لاحق، شكّلت منظمة التحرير الفلسطينية، وجيش لبنان العربي، وميليشيات الحركة الوطنية، «القوات المشتركة» تحت قيادة عسكرية موحّدة. وكان الهدف الأوّل من إنشائها يتمحور حول القصر الرئاسيّ في بعبدا. صَعُب على الجنود المسيحيين في صفّ الجيش اللبنانيّ صدّ الهجوم، علمًا أنّ القادة السوريين أمروا وحدات جيش التحرير الفلسطينيّ بإيقاف تقدّم منظمة التحرير الفلسطينية وجيش لبنان العربي نحو بعبدا. ومع ذلك، سيطر مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية وميليشيات الحركة الوطنية، لا سيّما المرابطون السنّة، على مواقع ميليشيا الكتائب في منطقة الفنادق في وسط بيروت. وهذا ما أدّى إلى اكتمال تقسيم العاصمة إلى شرقيّة وغربية على طول «الخط الأخضر» الذي امتدّ من عين الرمانة والشياح على طول الطريق السريع في دمشق، عبر ساحة الشهداء إلى البوابة الغربية للميناء، وهو تقسيم دام خمسة عشر عامًا[193].

أواخر آذار / مارس 1976، شنّت «القوات المشتركة» هجومًا جماعيًّا، مُنيت الميليشيات المسيحية من جرّائه بهزيمةٍ كبيرة. إذ اقتحمت

192 تيودور هنف، **المرجع نفسه**، ص 214.
193 **المرجع نفسه**، ص 215.

«القوات المشتركة» عددًا من القرى في المتن الأعلى، ولكنّها رُدعت من قبل الوحدات المسيحية للجيش اللبناني، وميليشيات الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار، والتنظيم. واستخدم مصطلح «القوات اللبنانيّة» للمرّة الأولى خلال حرب المتن، للإشارة إلى تحالف الميليشيات المسيحية. ومع ذلك، لم تكن «القوات اللبنانية» تتمتع في ذلك الوقت بأيّ هيكليّة تنظيميّة[194].

أوائل ربيع 1976، استنجد قادة الميليشيات المسيحية بإسرائيل، وردّت اسرائيل عن طريق إرسال الأسلحة والذخائر. وبين شهري أيار/ مايو وآب/ أغسطس 1976، زار كبار المسؤولين الإسرائيليين، ومنهم رئيس الوزراء اسحق رابين، المنطقة المسيحية، وعقدوا لقاءات مع الرئيس السابق كميل شمعون وبيار الجميل[195].

وفي دمشق، إشتبه الرئيس حافظ الأسد بتدخّل إسرائيلي واسع النطاق في لبنان بذريعة مساعدة المسيحيين. وفي شهر آذار/ مارس 1976، أعلن الرئيس السوري أن بلاده قد تتدخّل في لبنان «لمنع تقسيم جارها الصغير، وانحراف المقاومة الفلسطينية، وإنشاء دولةٍ للمظلومين»[196]. وفي حزيران/ يونيو 1976، توغّل الجيش السوري في وادي البقاع وعكّار في شمال لبنان «بهدف إعادة إرساء السلام»، وانتشرت قوات في اتجاه جبل لبنان، بموافقةٍ ضمنيةٍ من إدارة الرئيس فورد وإسرائيل. وقد فوجئ الاتّحاد السوفياتي تمامًا بالتدخل السوريّ ضد حلفاء سوريا، أي منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات اليسارية اللبنانية. ومارس الرئيس السوفياتي ليونيد بريجنيف ضغوطًا شديدة على الرئيس الأسد لوقف الهجوم، ولكن من دون جدوى. من جهتهما، أيّد بيار الجميل والرئيس السابق كميل شمعون التدخّل

194 **مقابلة شخصيّة مع حنا صفتلي**، تموز/ يوليو 1995.
195 وليد فارس، **Lebanese Christian Nationalism**، ص 111.
196 **الموضع عينه**.

السوري لأنهما كانا يعتقدان أنه لديهما تفاهمًا براغماتيًا مع النظام السوري. وانتقد التيار الراديكالي داخل حزب الكتائب، وحزب الوطنيين الأحرار، وأصغر المنظمات القومية التي كانت تسيطر على قيادة الميليشيات، تساهُل القادة المسيحيين مع التدخّل السوريّ المسلّح في لبنان.

وأطلق بشير الجميل انتقاداتٍ لاذعة ضدّ «التعاون» السوري-المسيحي[197]. والتقى كمال جنبلاط في 2 حزيران/ يونيو 1976 لمناقشة الوسائل الآيلة إلى عرقلة الغزو السوري للبنان[198]. وبدورهما، عارض حرّاس الأرز والتنظيم بشدّة قرار الجميل- شمعون القاضي بالتعاون مع النظام السوري[199]. ولاحقًا، أقرّ القيادي في الجبهة اللبنانيّة كميل شمعون أنّ «مسيحيّي لبنان كانوا حذرين ومتحفّظين إزاء انتشار القوات السورية واحتلالها بعض أراضينا»[200].

أثار التدخّل السوريّ ضدّ المقاومة الفلسطينية الخوف لدى العالم العربي من تصفية منظمة التحرير الفلسطينية، فاجتمع عندها وزراء خارجية جامعة الدول العربية في القاهرة، ودعوا إلى وقفٍ فوري لإطلاق النار، وقرّروا إرسال قوة حفظ سلام عربية إلى لبنان. وكانت الأهداف المعلنة لهذه القوة تقضي «بوضع حدّ للحرب الأهلية، ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سلطتها على أراضيها»[201].

وانتهزت الميليشيات المسيحية للنمور، والتنظيم، وحرّاس الأرز، والفصائل المحليّة مثل حركة الشباب اللبنانيّة المتمركزة في الدكوانة (ضاحية بيروت الشرقيّة)، جنبًا إلى جنب مع الوحدات المسيحية للجيش اللبناني، الفرصة لشنّ هجوم من دون هوادة على المخيّم الفلسطينيّ في

197 وليد فارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 112.
198 كريم بقرادوني، **La Paix Manquée: Le Mandat d'Elias Sarkis (1976-1982)**، Beyrouth: FMA, 1984، ص 13.
199 وليد فارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 112.
200 كميل شمعون، **Crise au Liban**، Beyrouth: Librairie Catholique, 1977، ص 122.
201 وليد فارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 112.

تلّ الزعتر في الضواحي الشرقية لبيروت. ورحّب النظام السوري بهذه الضغوط الإضافية التي تمّت ممارستها على منظمة التحرير الفلسطينية، وأرسل كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى القوات المسيحية. وبالإضافة إلى ذلك، أمر الضباط السوريون وحدات جيش التحرير الفلسطيني وقوات الصاعقة بالانسحاب من خطوط المعركة[202]. وقادت ميليشيا النمور والقوات النظامية للجيش اللبناني الهجوم. في البداية، تردّد مقاتلو الكتائب في الاشتراك بالهجوم، ولكنهم سرعان ما شاركوا بنشاطٍ في معركة تلّ الزعتر بعد وفاة قائدهم العسكريّ وليم حاوي في أرض المعركة في 13 تموز / يوليو 1976.

وفي دراسته التي أجراها حول القوات اللبنانية، لاحظ لويس سنايدر أنه لمّا كانت الميليشيات المسيحية تركّز على عمليّة الدفاع، تمكنت من القيام بهذه المهمة على نحو فعّال ومستقلّ عن بعضها البعض. ولم تكن الحاجة تدعو إلى تنسيق وثيق بين العمليات العسكرية، باستثناء الاتفاق حول توزيع المسؤوليات. وعندما نَعمت جبهة المتن بالاستقرار، سَعت الميليشيات المسيحية إلى مهاجمة الحزام الفلسطيني حول بيروت الشرقية، وأضحى التنسيق بين هذه القوات إلزامياً[203].

تعزيز الميليشيات المسيحيّة

خططت الميليشيات المسيحية للسيطرة على مخيّم تلّ الزعتر الفلسطيني المطلّ على شرق بيروت ومنطقة الميناء، ولكن لم يكن لديها خبرة كبيرة في العمليات الهجومية[204]. وأعدّ التخطيط الفعليّ لعمليّة تلّ الزعتر قائد وحدات الجيش اللبناني المنتشرة في المنطقة

---

202 **مقابلة شخصيّة مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو، 1995.
203 لويس و. سنايدر، **The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon's Politics**، ص 7.
204 **الموضع عينه**.

الرائد ميشال عون، بالتعاون مع ممثّلي التنظيم والنمور. وسرعان ما أصبح واضحًا أنّ العملية كانت تستلزم مشاركة جميع القوى المسيحية[205].

نفّذت العمليّة ستّ ميليشيات مختلفة: التنظيم، والنمور، والكتائب، وحرّاس الأرز، وحركة الشباب اللبناني، وأخيرًا وليس آخرًا، جُند المشاة والمدفعية لجيش لبنان المؤلفة من الضباط المسيحيين في الجيش اللبناني برئاسة الرائد فؤاد مالك. وتمّ تنسيق الهجوم من خلال مجلس قيادة عسكرية مشتركة مؤلّفة من بشير الجميل وفؤاد روكز (الكتائب)، داني شمعون ونبيل كرم (النمور)، فوزي محفوظ (التنظيم)، وإتيان صقر (حرّاس الأرز)[206].

كان العنصر الحاسم الذي أدى إلى تشكيل مجلس قيادة مشتركة وَعي جميع الأطراف المشاركة في المعركة لضرورة رصّ الصفوف بغية تسجيل نصرٍ سريع. وفي الأساس، كانت هذه الجماعات تقاتل من أجل قضيةٍ واحدة: الدفاع عن «المنطقة المسيحية»، وتحرير لبنان من الاحتلال الفلسطيني. ودفعت ضرورة التنسيق الوثيق الزعماء العسكريّين المسيحيين إلى وضع خلافاتهم السياسية جانبًا، والعمل معًا من أجل ضمان نجاح العمليّة.

إنّ استقلال القادة العسكريين عن القادة المسيحيين التقليديين، الذين شكلوا «جبهة الحرية والإنسان في لبنان» قبل بضعة أشهر، سَمح بتخفيف حدّة الخلافات السياسية في ما بينهم، ومَهّد لانطلاقة جيلٍ جديدٍ من القادة السياسيين الذين طوّروا طوال السنوات الـ 15 من الحرب مفاهيم خاصة بهم حول مرحلة ما بعد الحرب في لبنان[207].

205 وليد و. قزيحة، **Palestine in the Arab Dilemma**، لندن: كروم هلم، نيويورك: بارنز أند نوبل، 1979، ص 52.
206 لويس و.سنايدر، **مرجع سابق ذكره**، ص 7.
207 **الموضع عينه**.

من الناحية العمليّة، سلّطت حملة تلّ الزعتر الضوء على ضرورة توثيق التعاون بين الميليشيات المسيحية. فقد كان مَردّ العدد الهائل من الخسائر إلى عدم خبرتها في العمليات الهجوميّة، وغياب التنسيق الفعّال في ما بينها. وبالتالي، مهّدت معركة تل الزعتر الطريق لتحسين التدريب الموحّد للميليشيات المسيحية، ولإبراز أهمية إنشاء قيادة عسكريّة مشتركة.

أدّى إنشاء مجلس قيادة مشتركة إلى استقطاب الموارد وتوحيد بعض الإجراءات. وأدّت مركزيّة الموارد نفعًا لجميع الميليشيات المسيحية، بما أنها كانت تتنافس في ما بينها للحصول على الأموال. وكان مصدر الأسلحة في معظم الحالات السوق السوداء التي شملت المنظمات الفلسطينية التي أرادت تخفيض مخزوناتها الزائدة من الأسلحة والذخائر، من دون أن تقتصر عليها. وأدركت الميليشيات المسيحية أنّها كانت تدفع أسعارًا عالية لحصولها على نفس الأسلحة التي كانت الميليشيات الأخرى قد اشترتها من مصدر آخر وبسعرٍ أدنى. واستطاعت الميليشيات المسيحية، عن طريق تجميع الأموال وتقاسم مصادر إمداداتها، تصحيح موقعها التفاوضي وإتمام صفقات أفضل من التي كانت عليه عندما كانت كلّ منها تقوم بشراء السلاح بشكلٍ منفصل[208].

تشكيل القوات اللبنانية

بعد حصارٍ استمرّ 53 يومًا، سقط مخيّم تلّ الزعتر في أيدي الميليشيات المسيحية في 12 آب/ أغسطس 1976. ولم يعد بالتالي الزعماء المسيحيون يدعون إلى فرض قيود على أنشطة حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان فحسب، بل طالبوا أيضًا بنَزع سلاحها بشكل تام. وفي غضون ذلك، انتُخب بشير الجميل قائدًا لمجلس أمن الكتائب في 13 تموز / يوليو 1976، في أعقاب وفاة وليم حاوي في خضمّ المعركة.

208 لويس و.سنايدر، **مرجع سابق ذكره**،

وبعد فترة وجيزة على انتخابه، أدرك الجميل أنّ تحرير لبنان من الاحتلال الفلسطيني كان يستلزم توحيد القوات المسيحية تحت جناح قيادة عسكرية قوية.

أواخر تموز/ يوليو إجتمع بشير الجميل بزعيم التنظيم فوزي محفوظ لدفع مشروع توحيد الميليشيات المسيحية قُدمًا. وبعد بضعة أيام، إستدعى الجميل قادة الميليشيات المسيحية التي شاركت في حملة تل الزعتر، وهي: التنظيم، والنمور، وحركة الشباب اللبناني، وحرّاس الأرز، لمناقشة الآليّة التي سيتمّ من خلالها دمج الميليشيات المسيحية تحت قيادة عسكرية موحّدة.

وضع قادة الميليشيات المسيحية النظام الأساسي لهيكليّة القيادة الموحدة في 25 آب/ أغسطس 1976، وسمّوا المنظّمة العسكريّة الجديدة «القوات اللبنانية». وكان حنّا صفتلي قد رسم علم القوات اللبنانية قبل بضعة أشهر[209]. وحدّد النظام الأساسي هدف القوات اللبنانية القاضي «بتحرير الأراضي اللبنانية من جميع القوات الأجنبية».

تشكّلت القوات اللبنانيّة، وفقًا لنظامها الأساسيّ، من مجلس قيادة موحد، وقسم للموظفين، والقوات المحاربة للميليشيات المسيحية. ويضمّ مجلس القيادة الموحّدة ممثّلين عن أحزاب: الكتائب، والنمور، والتنظيم، وحرّاس الأرز، بالإضافة إلى رئيس الأركان. ويتّخذ مجلس القيادة الموحدة قراراته بالأغلبية المطلقة، ويتمتع الكتائب والنمور سويًا بحق النقض. وكانت الأحزاب تعيّن بنفسها كلّ أعضاء مجلس القيادة الموحدة لمدّة سنة واحدة، وكان مجلس القيادة الموحدة يقوم من ثمّ بانتخاب القائد العام للقوات اللبنانية ونائبه بالأغلبية المطلقة لمدة سنة واحدة أيضًا.

209 **مقابلة شخصيّة مع فوزي محفوظ «أبو روي»**، أيلول/ سبتمبر 1995.

وركّز النظام الأساسيّ على تنظيم القوات المسلحة، فكان عليها العمل بموجب توجيهات رئيس الأركان، وارتداء الزي نفسه، والتجمّع في الثكنات العسكرية نفسها. وأخيرًا، دعا النظام الأساسي جميع الأطراف إلى إعداد قائمة جَرد تفصيلية بالأسلحة والذخائر التي حصلت عليها على مدى السنوات القليلة الماضية، ووضعها تحت تصرّف مجلس القيادة الموحّدة للقوات اللبنانية»[210]. وعيّنت الأحزاب الأربعة ممثليها في اليوم التالي، وتشكّل عندها مجلس القيادة الموحدة للقوات اللبنانية في 30 آب/ أغسطس 1976. بعد ذلك، عيّن المجلس العقيد نزيه الراشد في منصب رئيس الأركان.

واجه الراشد، وهو ضابط معروف في الجيش اللبناني، صعوبات جمّة في عملية دمج الميليشيات المسيحية تحت قيادة عسكرية موحدة. ووفقًا لحنا صفتلي، لم يكن قادة الأحزاب متحمسين بشدة للتخلي عن سيطرة ميليشياتهم لمصلحة مجلس القيادة الموحد. وبالإضافة إلى ذلك، كان حزبا الكتائب والنمور يتنافسان على تجنيد رجال الميليشيات في المنطقة المسيحية. وبالعودة إلى الوراء، تجدر الإشارة إلى أنّ تشكيل مجلس القيادة الموحد للقوات اللبنانية كان يتعارض مع المصالح الذاتية لكلا الطرفين.

كان قادة التنظيم، لا سيّما فوزي محفوظ (الملقّب بأبو روي) وعباد زوين، من بين القِلة التي عملت بمثابرة على تأسيس القوات اللبنانية. فبصفته مديرًا لوجستيًّا، توجّه أبو روي إلى مدينة عشقوت في كسروان، وبقي هناك مدة أسبوعين استطاع خلالهما تحويل دير مهجور إلى ثكنة عسكرية[211]. ولم يبد الأعضاء الآخرون في مجلس القيادة الموحدة التزامًا كافيًا بالقوات اللبنانية. وعلاوة على ذلك، برزت الخصومات

210 **مشروع إنشاء القيادة الموحدة للقوى اللبنانيّة**، Kataeb Party mimeograph، قرار رقم 3450، 25 آب/ أغسطس، 1976.

211 **مقابلة شخصيّة مع حنا صفتلي**، تموز/ يوليو 1995.

الشخصية والخلافات السياسية داخل قيادة التنظيم، ما أدى إلى تفكّك الحركة. كما تسبّب تأييد جورج عدوان الضمني للتدخّل العسكري السوري في لبنان بخلاف عميق مع الغالبية المتطرّفة المناهضة لسوريا والمؤيدة لمحفوظ وزوين.

أقيل عدوان من مجلس قيادة التنظيم، ما دفعه إلى تأليف مجموعة منشقة، هي حزب التنظيم. كما تطوّر صراع حزب الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، متّخذًا آفاقًا جديدة في أواخر عام 1976، الأمر الذي أعاق اندماج الميليشيات المسيحية[212].

بالتوازي مع تشكيل القوات اللبنانية، تمّ إنشاء الجبهة اللبنانية في كانون الثاني/ يناير 1977، وهو مجلس سياسي للقيادة المسيحية في لبنان. وأكّد ميثاق الجبهة الحفاظ على سيادة لبنان واستقلاله السياسي، وأعرب عن استعداد القادة الموارنة النظر في بعض التعديلات للميثاق الوطني لمصلحة المجتمع المسلم. وحضر قائد القوات اللبنانية بشير الجميل اجتماعات الجبهة فقط، عندما تمّ التطرّق إلى المسائل العسكرية. وعكست هذه التطورات انقسامًا ناشئًا بين الزعماء التقليديين الموارنة الذين كانوا يسيطرون على الجبهة وبين القادة العسكريين الشباب «الثوريين» لمجلس القيادة الموحد. وأصبح التميّز بين القادة الموارنة التقليديين والقادة العسكريين الثوريين منطقيًّا عندما كانت نقاط البحث تتركّز للدفاع عن المناطق المسيحية. ولكن، مع استمرار النقاش حول إعادة هيكلة النظام السياسي اللبناني بشكل منفصل، احتدمت الاختلافات بين الزعماء الموارنة القدامى والقادة العسكريين الشباب حول طبيعة النظام السياسي لمرحلة ما بعد الحرب في لبنان[213].

212 **مقابلة شخصية مع فوزي محفوظ**، أيلول/ سبتمبر 1995.
213 لويس و. سنايدر، **مرجع سابق ذكره**، ص 16.

ففي حين دعا القادة العسكريون الشباب إلى إنشاء نظام فيدرالي من شأنه أن يعكس التكوّن التعددي للمجتمع اللبناني، فضّل زعيم حزب الكتائب بيار الجميل المحافظة على الميثاق الوطني، ورحّب بمشاركة أوسع للمجتمع المسلم في شؤون الدولة. وخلقت هذه الآراء المتضاربة بشأن الإصلاحات السياسية موجة من العداء المتبادل على مرّ السنين بين القادة العسكريين المسيحيين الطموحين والنخبة المارونية التقليدية.

الصراع المسيحي السوري اللبناني حول جداول الأعمال

في كانون الثاني/ يناير 1977 أقامت القوات السورية في لبنان، التي تعمل تحت إطار اتفاق الرياض، حواجز في المناطق المسيحية. وسارع بشير الجميل إلى توجيه الانتقادات اللاذعة إزاء المخالفات التي كان يرتكبها الجنود السوريون. وفي 24 كانون الثاني/ يناير قام بتنظيم إضراب، في بيروت الشرقية، ضدّ انتشار القوات السورية في الأشرفية[214]. في وقت لاحق، تمّ اعتقال بشير الجميل عند نقطة تفتيش سورية في الأشرفية، ولم يفرج عنه إلاّ بعد تدخّل ضابط سوري رفيع المستوى[215].

في أيار/ مايو 1977 طالبت الجبهة اللبنانية بإبطال اتفاق القاهرة، وأوصَت بإخراج المئتي ألف مدنيّ فلسطيني الذين دخلوا البلد بصورة غير شرعية إلى دول عربية أخرى[216]، كما رفضت الجبهة مناقشة الإصلاحات السياسية قبل تحقيق هذه المطالب.

رفض النظام السوري رفضًا قاطعًا الحلول التي قدّمتها الجبهة اللبنانيّة، وأراد الرئيس حافظ الأسد إخضاع منظمة التحرير الفلسطينية سياسيًا، ولكنه لم يكن جاهزًا على الإطلاق لحرمانها من

214 كريم بقرادوني، **La Paix Manquée**، ص 96.
215 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
216 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 232.

كلّ نفوذها في لبنان. وفي آب/ أغسطس 1977، توسّطت سوريا لإبرام اتفاق بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو اتفاق حدّد بصورةٍ أدقّ بعضًا من أحكام اتفاق القاهرة. ودعا الاتفاق منظمة التحرير الفلسطينية إلى الامتناع عن اتخاذ مواقع عسكرية داخل عشرة كيلومترات من العمق على طول الحدود الإسرائيلية، وإلى وقف الغارات والقصف المدفعي عبرها[217].

في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر، قام الرئيس المصري أنور السادات بزيارة إسرائيل. ودمّرت زيارته آفاق التسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط، ما أعطى سوريا مصلحة مقنعة لإصلاح الأمور مع منظمة التحرير الفلسطينية. وأدرك الرئيس الأسد من ناحيته أنّ المصالحة مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت من مصلحة كلا الطرفين. ولم يكن لسوريا أيّ مصلحة في نزع سلاح منظمة التحرير الفلسطينية، أو في منع عمليات العصابات من جنوب لبنان. وفي الوقت نفسه، أعرب قادة منظمة التحرير الفلسطينية عن استيائهم التام إزاء عزلهم عن محادثات السلام مع إسرائيل، فقرروا استئناف الهجمات العسكرية ضد إسرائيل عبر الحدود اللبنانية.

ألقت التطورات الداخلية والإقليمية بظلالها على تطوّر القوات اللبنانية، ففي 22 كانون الثاني/ يناير 1977، أصدر مجلس القيادة الموحدة القرار رقم 39 الذي كان يدعو الميليشيات المسيحية إلى تزويد العقيد الراشد جميع المعلومات اللازمة المتعلقة بالأسلحة والذخائر التي كانت تشتريها مختلف الأطراف[218]. وهذه المرة التزَمَ الكتائب والنمور هذا القرار.

217 تيودور هنف، **المرجع نفسه**، ص 228.
218 جاكلين سعد، **قبل سنة أولى القوات اللبنانية**، ص 24.

في أواخر شهر آب/ أغسطس، أعيد انتخاب بشير الجميل قائدًا عامًا للقوات اللبنانية، واحتلّ نبيل كرم منصب العقيد الراشد كرئيس للأركان[219]. وجمّد مجلس القيادة الموحّدة مشاريعه الإدارية، وخضعت الميليشيات المسيحية لتدريب عسكريّ مكثّف في إسرائيل بغية إعداد نفسها للمواجهة المقبلة مع الجيش السوري.

الخلاف بين الكتائب والمردة

في 7 شباط/ فبراير 1978، إشتبك الجنود المسيحيون للجيش اللبناني بقيادة الضابطين سمير الأشقر وإبراهيم طنوس مع القوات السورية التي أقامت حاجزًا أمام المدرسة الحربية في ثكنة الفياضية، ما أسفر عن عدد كبير من الضحايا، لا سيما في صفوف السوريين. فردّت القوات السورية عبر قصف وحشيّ لثكنة الفياضية استمرّ عدة أيام. وبعد ذلك بوقت قصير، إنضمّ التنظيم والنمور إلى المعركة، وشاركوا في قتال الشوارع ضد القوات السورية في الأشرفية وعين الرمانة. وزادت المناوشات من الخسائر التي تكبدتها القوات السورية بشكلٍ هائل، فأجرى عندها الرئيس الياس سركيس وساطة مكثّفة مع الرئيس حافظ الأسد بغية وضع حدّ للمعارك المسلحة. بيد أنّ هذا الأخير لم يكن في مزاج يصلح للتسوية. فطالب بإلقاء القبض فورًا على ضباط الجيش اللبناني المسؤولين عن الهجوم ضد القوات السورية[220].

بعد ذلك بوقتٍ قصير، انتقد الرئيس السابق سليمان فرنجية مَيل الجبهة اللبنانية إلى توثيق التعاون مع إسرائيل، وقرر الحفاظ بالتالي على تحالفه مع سوريا. وترافقت الفجوة السياسية مع عداوةٍ متزايدة

219 **مقابلة شخصية مع حنا صفتلي**، تموز/ يوليو 1995.
220 كريم بقرادوني، **La Paix Manquée**، ص 134-133.

بين أنصار فرنجية وأعضاء حزب الكتائب في شمال لبنان حيث أصبحت شعبية الحزب كبيرة جدًا بين السكان الذين دعموا موقف الحزب المتشدد ضد الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان.

نظر الرئيس السابق سليمان فرنجية نظرةً سلبيّة إلى نفوذ الكتائب المتنامي في ما كان يعتبره معقلاً له[221]. وبعد سلسلة من الأحداث، بما في ذلك الخلاف حول حصص الأرباح المفروضة على إنتاج مصنع الإسمنت في بلدة شكا، واغتيال رئيس قسم الكتائب في زغرتا جود البايع في مطلع حزيران/ يونيو 1978، وبعد فشل جهود الوساطة التي بذلها البطريرك الماروني أنطونيوس خريش، قرر حزب الكتائب الردّ على هجمات فرنجية ضدّ قادته وأنصاره في شمال لبنان.

وفي 13 حزيران/ يونيو 1978، هاجمت وحدات الكتائب بقيادة سمير جعجع، وهو طالب طموح في الطبّ وقائد عسكري كاريزماتي في حزب الكتائب، إهدن، مسقط رأس سليمان فرنجية، بقصد الاستيلاء على منطقته وإطلاق مفاوضات مع الرئيس السابق[222]. وفي كتاب روجيه عزّام المعنوَن «لبنان، تعليم الجريمة: ثلاثون عامًا من الحروب»، نُقل عن الزعيم الحاليّ لحزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون ما يلي: «رافقت فرقة هجوم الكتائب سيارتا بونتياك ومرسيدس تعودان إلى العقيد في الجيش السوريّ إبراهيم حويجي الذي سهّل مرور الفرقة عبر نقاط تفتيش الجيش السوري في شمال لبنان»[223]. ووفقًا للقائد السابق للمكتب الثاني في الجيش اللبناني جوني عبدو، تعرّض العقيد إبراهيم حويجي، وهو كان من سكّان حيّ سن الفيل ذات الأغلبيّة المسيحية، لإغراء فتاة محليّة جذّابة تمكنت من تأمين تعاونه في إطار تمرير مقاتلي الكتائب

---

221 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 235.

222 ريشارد لابيفيار، **La Tuerie d'Ehden**، Paris: Librairie Arthème Fayard, 2009، ص 215.

223 روجيه عزّام، **Liban, l'instruction d'un crime: 30 ans de guerre**، Turquant: Éditions Cheminements, 2005، ص 293.

بصورة سَلسة إلى شمال لبنان[224]. وفي عام 1998 أخبرت السيدة سونيا فرنجية الراسي عزّام أنّ والدها الراحل، الرئيس السابق سليمان فرنجية، كان قد طلب من السلطات السورية إقالة حويجي من مهامه في لبنان بعد أن علم بتواطؤ هذا الأخير مع الكتائب في حادثة إهدن. في وقت لاحق، تمّت مكافأة حويجي، الذي عُرف بدوره في القصف الهمجي على الأشرفية في تموز/ يوليو عام 1978، على الجهود التي بذلها في لبنان، وعيّن قائدًا للحرس الجمهوري في دمشق[225].

لم تصب الخطة التي وضعها بشير الجميل للاستيلاء على قصر إهدن الهدف المرجوّ، وهي خطة أقرّها المكتب السياسي الكتائبي قبل بضعة أيام. فلقد أنشأ رجال ميليشيا المردة مقاومة شرسة ألحقت خسائر فادحة في صفوف المهاجمين. وأصيب سمير جعجع بالرصاص قبل وصوله إلى قصر إهدن، وأرادت المفارقة أن ينقل إلى مستشفى أوتيل ديو في بيروت حيث كان يتابع دروسه كطبيب متمرن. وقد شلّت يده اليمنى شللاً جزئيًا، وتمّ نقله في ما بعد إلى مستشفى في فرنسا لتلقّي المزيد من العلاج. وفي الوقت نفسه، واصلت وحدات الكتائب تحت قيادة إيلي حبيقة وإدمون صهيون الهجوم على إهدن[226]. وأدّى القتال العنيف إلى المقتل الوحشي لطوني فرنجية، وزوجته، وابنتهما، إلى جانب 28 من أتباعه.

بعد ذلك بوقت قصير، أكد قادة الكتائب أنّ مقاتلي الحزب لم يكونوا على علم بوجود طوني فرنجية وعائلته في إهدن في وقت العملية. وتحدّث بشير الجميل عن «مبادرة فردية مؤسفة» ناتجة عن «صعوبات مختلفة تسبّبت بها جماعة فرنجية للشعب في المنطقة»[227]. وغنيّ عن القول إنّ تبريرات الكتائب لم تكن حينها مقنعة أبدًا.

224 ريتشارد لابيفيار، **La Tuerie d'Ehden**، ص 160.
225 روجيه عزّام، **مرجع سابق ذكره**، ص 293.
226 **مقابلة شخصيّة مع زاهي بستاني**، نيسان/ أبريل 1996.
227 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 237.

خلق اغتيال طوني فرنجية انشقاقات لا رجوع عنها بين جماعة فرنجية والجبهة اللبنانية. وأعلن الرئيس السابق سليمان فرنجية عداوته لعائلة الجميّل، وخصوصًا بشير. وأعطى أعضاء الكتائب في شمال لبنان إنذارًا نهائيًا لتسليم أسلحتهم والاستقالة من الحزب، أو مغادرة المنطقة قبل نهاية حزيران/ يونيو[228]. وأدّت حادثة إهدن مباشرةً إلى انتشار القوات السورية في المناطق المسيحية شمال لبنان، وأصبحت حوالى ثلث المساحة التي كانت سابقًا تحت سيطرة الميليشيات المسيحية تحت السيطرة السورية، ورسمت خطوط تماس جديدة أصبحت القوات اللبنانية بنتيجتها تسيطر على حوالى عشرة في المئة فقط من جميع الأراضي اللبنانية. واعتبر انتشار القوات السورية في شمال لبنان الضربة الأولى الجادّة لبشير الجميل، فانتقده، بالتالي، خصومه في حزب الكتائب بشدّة بسبب النتائج المدمرة التي أدّت إليها العملية.

بعد بضعة أيام، قدّم قائد القوات السورية الخاصة رفعت الأسد ووزير الخارجية في حينها عبد الحليم خدام التعازي الرسمية باسم سوريا والرئيس السوري حافظ الأسد للرئيس السابق سليمان فرنجية. وأكّدت مصادر مقرّبة من الأخير لروجيه عزّام أنّ رفعت الأسد وعد الرئيس اللبناني السابق المضطرب أنه سوف يثأر لمقتل طوني فرنجية[229]. وفي ليلة 27-28 حزيران/ يونيو 1978، دخل حوالى مئتي جنديّ سوري تحت قيادة العقيد علي ديب القُرى ذات الأغلبية المسيحية في القاع، ورأس بعلبك، وجديدة الفاكهة في الطرف الشمالي لسهل البقاع، وسحبوا 36 مواطنًا لبنانيًا، 12 منهم من أعضاء الكتائب، من أسرّتهم «بُغية الاستجواب». وفي اليوم التالي، وجد القرويّون الجثث المشوّهة والمروّعة

228 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 293.
229 روجيه عزّام، **مرجع سابق ذكره**، ص 294.

المهترئة للشبّان المعتقلين وأيديهم مكتوفة خلف ظهورهم في الأدغال القريبة في وادي الرّعيان[230]. وكانت النار قد أُطلقت على الضحايا عن قرب مرارًا وتكرارًا[231].

بعد بضع ساعات، دانَ الرئيس السابق كميل شمعون بشدّة قتل المدنيّين الأبرياء، قائلاً: «إنه لأمرٌ خطير للغاية. ومن الواضح أنّ الذين نفذوا العملية ليسوا لبنانيين أو مدنيين». وفي الوقت نفسه، عقد مجلس قيادة القوات اللبنانية اجتماعًا استثنائيًا استمرّ حتى الساعات الأولى من الصباح لمناقشة التطوّرات الدراماتيكيّة. وفي 29 حزيران/ يونيو، نَفّذت المناطق المسيحية في لبنان إضرابًا عامًا إحتجاجًا على مجزرة القاع الوحشية[232].

حرب المئة يوم

في 1 تموز/ يوليو 1978، إشتبك الجنود السوريّون مع مقاتلي الكتائب في ساحة ساسين، الأشرفية. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، تمّ القبض على بشير الجميل، وأطلق سراحه بعد بضع ساعات. ولكنّ اعتقاله أشعل مواجهة مسلّحة بين القوات اللبنانية والقوات السورية استمرت ثلاثة أشهر ونصف، وسمّتها مكاتب القوات اللبنانية في الدول الغربية «حرب المئة يوم».

في الأسبوع الأول من شهر تموز/ يوليو قصف الجيش السوري شرق بيروت. وردّت القوات اللبنانية عبر مهاجمة القوات السورية المتمركزة في المنطقة المسيحية. واستطاع رجال ميليشيا الكتائب والنمور ردع هجوم القوات السورية على عين الرمانة بتفوّق، ولكنّ المدفعية السورية

230 روجيه عزّام، **مرجع سابق ذكره**، ص740-748.
231 **مقابلة شخصيّة مع نيك شحود**، تموز/ يوليو 2010.
232 روجيه عزّام، **مرجع سابق ذكره**، ص 746.

تمكنت من قطع كل الطرق المؤدية إلى بيروت الشرقية[233]. واحتجّ الرئيس سركيس بقوّة على الهجوم السوري ضدّ المناطق المسيحية، وهدّد بالاستقالة إذا لم توقِف القوات السورية أعمالها العدائية. عندها، أمر الرئيس السوري حافظ الأسد بالوقف الفوري لإطلاق النار، وسحب سركيس استقالته يوم 18 تموز/ يوليو.

في أوائل آب/ أغسطس استأنفت المدفعية السورية قصفها الشرس على بيروت الشرقية. وهاجمت القوات اللبنانية المواقع السورية المنعزلة في الأشرفية، الأمر الذي دفع القوات السورية لإخلاء المنطقة، وردّ السوريّون بقصفهم للجيب المسيحي بأسره. وفي أيلول/ سبتمبر وصل القصف السوري لبيروت الشرقية إلى درجة لا سابق لها، من دون أيّ تمييز بين الأهداف العسكرية والمناطق السكنيّة. وتوحّد السكان المسيحيون تحت راية القوات اللبنانية وقائدها بشير الجميل. ووضعت ميليشيات الكتائب والنمور خلافاتها جانبًا، ووحّدت وحداتها المدفعية، وقاومت بشجاعة الهجوم السوري[234]. وبعد بضعة أيام، عارض الرئيس السابق كميل شمعون وبشير الجميّل بشدّة تمديد ولاية قوات الردع العربية. وفي 10 أيلول/ سبتمبر، دعا شمعون إلى متابعة القتال حتى النهاية، حتى لو لم يكن أحد على استعداد لدعم المسيحيين. ومن جهته، أيّد بيار الجميل تمديد ولاية قوات الردع العربية، لكنه دعا إلى اتخاذ تدابير أمنية جديدة في بيروت الشرقية، وقرّر ابنه أمين مواصلة الحوار مع سوريا عبر السلطات اللبنانية[235].

في حلول منتصف تشرين الأوّل/ أكتوبر أصبح جَليًّا أنّ الحرب السورية ضدّ القوات اللبنانية والجبهة لم تحقق أهدافها. ودعا مجلس

233 روجيه عزّام، **مرجع سابق ذكره**، ص 239.
234 **مقابلة شخصيّة مع حنا صفتلي**، حزيران/ يونيو 1995.
235 إليزابيت بيكارد، **Liban, un été de guerre**، مغرب-مشرق، (شتاء 82-1981)، عدد 82، ص 9.

الأمن في الأمم المتحدة جميع الأطراف إلى وقف القتال. وفسّرت القوات اللبنانية بيان مجلس الأمن الدولي على أنّه شكل من أشكال الاعتراف الدولي بمكانتها. وبعد ذلك، جاءت المملكة العربية السعودية بحلّ توفيقي يلبّي جزئيًا مطالب جميع الأطراف. وأعيد التأكيد على قرارات الرياض في مؤتمر عقد في المقر الصيفي الرئاسي في بيت الدين، وجرى خلاله تمديد ولاية قوات الردع العربية، وتمّ استبدال القوات السورية في بيروت الشرقية بالجنود السعوديين[236].

خلاصة القول إنّ «حرب المئة يوم» هي حرب تسبّبت بمئات ملايين الدولارات من الدمار وبخسائر فادحة في صفوف المدنيين. غير أنّ القوات اللبنانية تمكّنت من تسجيل انتصار سياسي، وتعزيز مواقعها العسكرية في بيروت الشرقية. كما شهدت الصعود السريع لبشير الجميل: «قويّ البنية، ومهذّب، يُذكّر بالقروي التقليدي الآتي من الجبال. كما انّ تفقّده الدائم لجبهات القتال وتواجده المستمر بين المقاتلين أعطياه صورة المُحارب القائد. كان يتكلم بأسلوب سَهل فَهمُهُ من الجميع، وكان لديه فطرة في الابتكار تُحَمّس النفوس وتدفع مناصريه الى تطبيقها عمليًا»[237].

إعادة هيكلة القوات اللبنانية

في شباط/ فبراير 1979، أجرى مجلس القيادة الموحدة للقوات اللبنانية تشكيلات عسكرية متكاملة منفصلة ومستقلة عن ميليشيات الأحزاب السياسيّة. وكان على هذه الوحدات العسكرية ارتداء الزيّ نفسه، ورفع علم القوات اللبنانية عند نقاط التفتيش في بيروت الشرقية.

236 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 240.

237 ماري كريستين أولاس، **The Socio-Ideological Development of the Maronite Community: The Emergence of the Phalanges and the Lebanese Forces**، Arab Studies Quarterly، المجلد السابع، العدد الرابع، 1985، ص 21.

واتّخذ مجلس القيادة الموحّد قرارًا يقضي بإنشاء قسم مشتريات مركزيّ للحصول على الأسلحة والذخائر[238]. إلا أنّ هذه التدابير لم تتمكّن من إيقاف ميليشيات الكتائب والنمور من التنافس على المجنّدين في بيروت الشرقية. وشكّل هذا التنافس المستمر بينهما أرضية خصبة لعملاء المخابرات السورية وللمكتب الثاني في الجيش اللبناني لاستغلال العداء المتنامي بين الميليشيتين. وفي منتصف أيار / مايو 1979، إشتبك الكتائب والنمور في بيروت الشرقية، ما أسفر عن عدد كبير من الإصابات في الصفّين. ومارس على أثرها بيار الجميل وكميل شمعون ضغوطًا شديدة على ابنيهما بشير وداني لوقف القتال، ولكن من دون جدوى.

الاشتباكات المتكرّرة بين ميليشيات الكتائب والنمور

كانت استراتيجية المكتب الثاني عام 1979 تقضي بجَعل الصراع بين الميليشيتين يتفاقم[239]. وقدّم الجيش اللبناني كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى النمور لأنه لم يَشأ السّماح للكتائب بممارسة الهيمنة العسكرية على المنطقة المسيحية بأسرها[240]. وبعد فترةٍ من الهدوء النسبيّ، اندلعت جولة جديدة من القتال في منتصف حزيران/ يونيو بين الكتائب والنمور. وعندما فشل بيار الجميل وكميل شمعون في فرض وقفٍ لإطلاق النار، طالبا الرئيس سركيس بإرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى الضاحية الشرقية لبيروت. وفي 18 حزيران/ يونيو 1979 أمر سركيس بنَشر 1000 جندي في عين الرمانة وفرن الشباك بغية إعادة إرساء السلام والأمن في المنطقة.

238 جاكلين سعد، **مرجع سابق ذكره**، ص 24.
239 **مقابلة شخصيّة مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
240 **مقابلة شخصية مع جوني عبدو**، الرئيس السابق للمكتب الثاني، شباط/ فبراير 1996.

لم يَعق دخول الجيش اللبناني إلى الضواحي الشرقية لبيروت قرار بشير الجميل بتوحيد البندقية المسيحية. وتذرّعت ميليشيا الكتائب بقرار إغلاق مراكز القمار غير المشروعة في المناطق الأرمنية في برج حمود، وهاجمت مقرّ حزب الطاشناق في أيلول/ سبتمبر 1979. وكان هذا الحزب على الحياد في الحرب الدائرة، باعتبار أنّ عددًا كبيرًا من الأرمن كانوا لا يزالون يعيشون في بيروت الغربية[241]. لقد كانت الميليشيات المسيحية جدّ منشغلة بمنافساتها وسَعيها للإمساك بالسلطة، ما جعلها تفشل في ملاحظة الخطط والمؤامرات التي كانت تُحاك وراء ظهرها. إذ إنّ السوريين، في هذه الأثناء، كانوا قد أرسوا تعاونًا وثيقًا مع القائد العسكري للنمور الياس حنش.

في 23 كانون الثاني/ يناير 1980 أخلَت القوات السورية الطريق الساحلي جنوب بيروت والخطوط الفاصلة بين قطاعَي العاصمة اللبنانية، باستثناء ثكنة واحدة، واتخذت مواقع لها في الجبال المُطلّة على المدينة. واعتبرت الجبهة اللبنانية الانسحاب الجزئي السوري من بيروت انتصارًا للمقاومة المسيحية. ومَكّنت إزالة نقاط التفتيش عن الطرق المؤدية إلى بيروت الشرقية، وبين الضواحي المسيحية والأشرفية، الميليشيات المسيحية من السيطرة على أرض غير مقسّمة، وللمرة الأولى منذ كانون الأول/ ديسمبر عام 1976[242].

في وقتٍ لاحق، وضعت هذه الميليشيات المناطق المسيحية تحت سيطرتها. وفرضت ضرائب على الشركات الخاصة، ومحطات الوقود، والمطاعم، وكذلك الرسوم الجمركية على المرافئ. وكانت الميليشيات تتنافس باستمرار للحصول على الأموال من أجل شراء الأسلحة وتحسين

241 ديليب هيرو، **Lebanon: Fire and Embers**، London: Butler & Tanner Ltd، 1993، ص 64.
242 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 247.

قدراتها العسكريّة. وبعد انسحاب القوات السورية، إزدادت حدّة المناوشات بين الكتائب والنمور. وتخوّف بالتالي سكّان المنطقة المسيحية من الاشتباكات المتكرّرة، ما دفعَ أركان الجبهة اللبنانية باستمرار إلى التوسّط بينهما[243].

وفي نيسان/ أبريل وأيار / مايو 1980، إندلعت مواجهات عنيفة بين ميليشيات الكتائب والنمور في مناطق كسروان وجبيل. وفي 5 أيار / مايو أعلن بشير الجميل، في اجتماعٍ للمكتب السياسي لحزب الكتائب، أنّ «هاجسين يطاردان داني شمعون: هيمنة الكتائب على المنطقة المسيحية، واغتياله. فهو يتهمني بالتخطيط والتآمر للأمر الثاني. الشغل الشاغل لديّ هو الحفاظ على ثقة السكان المسيحيين بالمقاومة اللبنانية. أنا أرى ثلاثة حلول لحلّ هذا النزاع. أولاً، نَدع بيار الجميل وكميل شمعون يتوصّلان إلى حلّ، لكنّ ذلك لن يجدي نفعًا. ثانيًا، نرضخ لمطالب النمور، وهو أمرٌ غير مقبول. وسيكون الحلّ الثالث حلّ النزاع بالقوة. لا أريد إهدن أخرى، علمًا أنّ خطّة احتلال الصفرا جاهزة. أتمنى لو أجد حلاً رابعًا، ولكنه وبكلّ بساطة غير موجود»[244].

حاول كريم بقرادوني، وهو عضوٌ بارز في حزب الكتائب، وأحد المقرّبين من بشير الجميل، التوصّل إلى حلّ رابع. فالتقى داني شمعون وأطلعه على خطّة بشير القاضية بمهاجمة مقرّ النمور في الصفرا، في حال فشلوا في التوصّل إلى تسوية سلمية للنزاع. وبدا شمعون متقبّلاً لحلول بقرادوني، ولكن من دون التوصّل مع ذلك إلى اتّفاق ما.

أوائل تموز / يوليو هاجمت ميليشيا النمور بيت الكتائب في وادي شحرور، في قضاء بعبدا، ما أسفر عن عدد كبير من الإصابات. وفي

243 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 247.
244 **مقابلة شخصية مع كريم بقرادوني**، نيسان/ أبريل 1995.

5 تموز/ يوليو عقد المكتب السياسي للكتائب اجتماعًا إستثنائيًا لمناقشة التطورات الدراماتيكية السائدة في المنطقة المسيحية، واتفق عدد كبير من الحاضرين على ضرورة الردّ على أداء النّمور العدائي، من دون اتّخاذ قرار نهائيّ في هذا الصدد. وبعد بضع ساعات، أخذ بشير الجميل على عاتقه شَنّ عملية واسعة النطاق ضدّ مكاتب النمور ومقرّها في الصفرا، وهي بلدة صغيرة في منطقة كسروان[245].

245 **مقابلة شخصية مع كريم بقرادوني**، نيسان/ أبريل 1995.

الفصل الخامس

حكم بشير الجميّل

عمليّة «توحيد البندقيّة»

نُفّذت عمليّة توحيد البندقية التي حملت اسم «ALTALENA» (على غرار المواجهة الدامية التي وقعت في حزيران/ يونيو 1948، بين الجيش الإسرائيلي والمجموعة اليهوديّة شبه العسكرية إرغون)، في سرّية تامة في 7 تموز/ يوليو 1980. وقام 300 رجل من ميليشيات الكتائب بتنفيذ العمليّة بعدما تجمّعوا قبل 48 ساعة في مغارة جعيتا، على بعد بضعة كيلومترات من مقرّ النمور في الصفرا[246].

وبعد بضع ساعات من القتال الشرس الذي أسفر عن 150 قتيلاً و500 جريح، وقع 12 مكتبًا من مكاتب النمور وحاميتان لهم أيضًا في قبضة مقاتلي الكتائب اللبنانية. وكان للمعركة آثار مدمّرة على علاقة داني شمعون ببشير الجميل. فلقد نُفي شمعون، وهُزمت الميليشيا التابعة له، وضُمّت بقاياها إلى القوّات اللبنانية.

246 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

ومع القضاء على النمور، وصل وجود الميليشيات المسيحيّة المستقلّة إلى نهاية مفاجئة: لم تعد الأحزاب السياسيّة تتمتع ببنية عسكريّة مستقلّة خاصة بها، وكان النتيجة أن انضمّت عندها تمامًا إلى وحدات القوّات اللبنانيّة في آب/ أغسطس 1980[3].

وشهدت «الحركة التصحيحيّة للسابع من تموز / يوليو»، كما عُرفت بها، الولادة الحقيقيّة للقوّات اللبنانية. ففي 8 تموز / يوليو 1980، نُقل عن المتحدث باسم القوّات اللبنانيّة نعوم فرح قوله: «الآن، وللمرّة الأولى منذ القرن الرابع عشر، سيكون للمقاومة المسيحيّة جيش موحّد خاص بها للحفاظ على الحقوق الأساسية للطائفة المسيحيّة»[248].

وفقًا للدكتور فؤاد أبو ناضر، ابن شقيقة بشير الجميل، لم تكن سوريا أو إسرائيل على علم بعمليّة ALTALENA. وكانت إسرائيل قد أجرت اتصالات مستمرة معٍ داني شمعون، وقيل إن أحد الأسباب الكامنة وراء تفاقم الصراع بين النمور وميليشيا الكتائب كان إصرار بشير على إنشاء قناة اتصال مركزيّة مع إسرائيل، غير أنّ داني شمعون والمسؤولين الإسرائيليين رفضوا تلبية مطالبه[249].

ووضع بشير الجميل المسؤولين الإسرائيليين تحت الأمر الواقع، وفرض نفسه على أنه الممثل الوحيد للميليشيات المسيحيّة. ومن جهته، عارض الرئيس السوري حافظ الأسد بشدّة عمليّة «توحيد البندقية»، عِلمًا أنّها زادت بشير الجميل قوّة ومهّدت الطريق لنفوذه السياسي.

في 8 تموز / يوليو دعا بشير الجميل حزب الكتائب إلى إلحاق رجال ميليشيا الحزب بالقوّات اللبنانيّة، كما طالب بتسليم كافة الأسلحة والذخائر، ووضعها تحت تصرّف مجلس قيادة القوّات اللبنانيّة[250]. وكان

247 لويس و. سنايدر، **مرجع سابق ذكره**، ص 10.
248 وليد فارس، **Lebanese Christian Nationalism**، ص 115.
249 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
250 **المرجع نفسه**.

يريد، من وراء هذه الخطوة، الإظهار لمؤيّديه ومعارضيه على حدّ سواء أنّ الهدف من «توحيد البندقيّة» ليس تأكيد هيمنة الكتائب على المنطقة المسيحية، وإنما عزل «العناصر الفاسدة وغير المنضبطة» من المقاومة المسيحيّة[251].

وفي وقتٍ لاحق من ذلك اليوم، التقى بشير الرئيس السابق كميل شمعون بحضور والده بيار الجميل وكريم بقرادوني. وطغى على اللقاء جوّ من التوتر، ولكن شمعون تمالك أعصابه وتفهّم عمليّة «توحيد البندقية». والأهم من ذلك، اعترف بالأخطاء التي ارتكبتها النمور. وعلى عكس ابنه داني، الذي وضع نفسه في المنفى، اعتبر الرئيس السابق شمعون الوحدة السياسيّة للجبهة اللبنانيّة أولوية كبرى، ووافق على البقاء رئيسًا لها. في المقابل، أبدى بشير الجميل إعجابه العميق بعزم شمعون وخبرته، ورفع شعار «وحدة عسكريّة تعددية سياسيّة». ومع ذلك، تحدّى بقايا النمور أوامر الجميّل، وسلّموا أسلحتهم ومكاتبهم إلى الجيش اللبنانيّ.

إعادة هيكلة القوات اللبنانية

بعد استقرار الوضع العسكريّ في بيروت الشرقيّة، واستيعاب الميليشيات المسيحيّة ضمن وحدات عسكريّة مندمجة مع بعضها، أجرى بشير الجميل مناقشات مطوّلة مع الممثلين العسكريين للأحزاب المسيحيّة التي شكّلت سابقًا مجلس القيادة الموحّد، ورسم هيكلية إدارية جديدة للقوّات اللبنانيّة في 26 آب/ أغسطس 1980.

وفي إطار الخارطة الجديدة، أدّى التوسّع السريع للخدمات العامة ودائرة الشؤون الخارجيّة الى تحوّل القوّات اللبنانيّة تدريجيًا إلى مؤسسة

251 سليم عبو، **Béchir Gemayel ou l'esprit d'un peuple**، Paris: Éditions Anthropos، 1984، ص 162.

عسكريّة -سياسيّة[252]. وبعد إعادة انتخابه قائدًا عامًا للقوّات اللبنانية في أواخر آب/ أغسطس 1980، شَرع بشير الجميل في بناء مؤسسة كبيرة ومتشعبة تهدف إلى تقديم الخدمات إلى المجتمع المسيحيّ، وهي خدمات عجزت الحكومة اللبنانيّة عن تقديمها آنذاك. وتطوّرت القوّات اللبنانية تدريجيًا لتشكّل حكومة بديلة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وكانت أهمّ وظائفها شبه الحكومية ما يأتي:

- التجنيد: بدأت الخدمة العسكريّة الإلزامية في القوّات اللبنانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1981. وحصل كلّ من الرجال والنساء المُقيمين في المنطقة المسيحية على تدريب عسكريّ، بدءًا من سنواتهم الاثنتين الأخيرتين من المرحلة الثانوية.
- الضرائب: كانت القوّات اللبنانية حريصة على أن يُساهم كل منزل في المنطقة الشرقية بدفع رَسم ضريبيّ منخفض، لأنها أدركت أنّ زيادة نسبة الضريبة المباشرة ستؤدي الى غضَب سكان المنطقة الحرّة الذين يمثّلون القاعدة الجماهيرية للقوات اللبنانية. وكانت الضرائب غير المباشرة هي التي أمّنت المداخيل للقوّات اللبنانية (الوقود، وفواتير المطاعم، وتذاكر السينما، ومراكز التسلية، والكازينوهات وغيرها)، بالإضافة إلى أرباح طائلة محققة من الموانئ.
- اللجان الشعبية: شكّلت هذه اللجان الذراع المدنيّ لقسم الخدمات العامة للقوّات اللبنانية، وقدّمت مجموعة واسعة من الخدمات لسكان المنطقة المسيحية، بما فيها الخدمات الصحيّة والتخطيط البيئي والتربية[253].

---

252 لويس و. سنايدر، **مرجع سابق ذكره**، ص 16.

253 ريمون ج. هلميك، **السياسة اللبنانية الداخلية: الجبهة والقوات اللبنانية**، **Toward a Viable Lebanon**، London: Croom Helm، 1988، ص 319.

إشتباكات مع بقايا النمور

بينما كان بشير الجميل يركّز على بناء منظمة عسكريّة سياسية، شهد لبنان أزمة سياسيّة حادة. وكان رئيس الوزراء سليم الحص قد قدّم استقالته في 7 حزيران/ يونيو بسبب فشل حكومته في تحقيق المصالحة الوطنيّة. وفي أيلول/ سبتمبر 1980، استفاد الجميل من الفراغ القائم في السلطة لمصلحته، وقرّر بسط سلطة القوّات اللبنانيّة إلى منطقة الحدث، التي كانت سابقًا تحت سيطرة النمور. والتحقت أغلبيّة مقاتلي حزب الوطنيين الأحرار في الحدث بالقوّات اللبنانيّة، في حين رفض البعض من العناصر المتمردة القيام بذلك لأنهم كانوا يعتقدون أن وحدات الجيش اللبنانيّ المتمركزة في المنطقة قادرة على حمايتهم. شعر بشير الجميل بتحدّ لسلطته، فقرّر سحق «العناصر غير المنضبطة»، وإجبار وحدات الجيش اللبناني على الانسحاب من منطقة الحدث. وأدرك قادة الجبهة اللبنانيّة الخطر الكامن من مواجهة جديدة في المنطقة المسيحية، وعملوا بجدّ على تسوية النزاع سلميًا. وتمّ التوصل إلى اتفاق في 4 أيلول/ سبتمبر، يستعيد بموجبه حزب الوطنيين الأحرار مكاتبه في الحدث من الجيش في 14 أيلول/ سبتمبر. ومع ذلك، شجّع داني شمعون أتباعه ووحدات الجيش المنتشرة في المنطقة على تحدي الاتفاق والبقاء في مواقعهم[254].

في 10 أيلول/ سبتمبر، اشتبكت القوّات اللبنانيّة مع الجيش اللبناني وبقايا النمور. وبعد انقضاء يومين على القتال الشرس، تخلّى الجيش عن مواقعه وانسحب من الحدث. وفي الوقت نفسه، اتخذ زعيم بقايا النمور الياس الحنش ملجأ له في عين الرمانة، وأجرى اتصالات مع المنظمات الفلسطينيّة. وفي 22 أيلول/ سبتمبر، هاجمت القوّات اللبنانيّة مراكز النمور في عين الرمانة من دون أن تتدخل قوّات الجيش اللبناني المتمركزة

254 **مقابلة شخصية مع شارل غسطين**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

في المنطقة، ما أثار دهشة كلا الطرفين. وشنّت القوّات اللبنانية هجومًا حاسمًا ضدّ الحنش وأتباعه، في 28 تشرين الأوّل/ أكتوبر، وبعد 36 ساعة من القتال الشرس، سقطت عين الرمانة وفرن الشباك تحت سيطرة أتباع بشير الجميل، وبقي الجيش اللبنانيّ مرّة أخرى على الحياد.

قضى تخاذل الجيش اللبناني عن تحمّل مسؤولياته على آمال أغلبية صامتة بين المسيحيين والمسلمين الذين كانوا يتوقعون منه أن يقوم بدوره الدستوري لاستعادة النظام والأمن، واستنكرت الحركة الوطنيّة اللبنانيّة والقادة المسلمون انسحاب الجيش المشين، وزرعوا الشكوك حول وجود اتفاق ضمنيّ بين القوّات اللبنانيّة وضباط الجيش[255].

بانتهاء معارك الحدث وعين الرمانة، تمكنت القوّات اللبنانيّة من بسط سلطتها على «المنطقة المسيحية» بأكملها، باستثناء منطقة المتن الشمالي، التي بقيت تحت سيطرة ميليشيات الكتائب الموالية لأمين الجميل حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1988. وفي هذه الأثناء، هرب الحنش وأتباعه إلى بيروت الغربيّة، حيث استقبلهم ضباط المخابرات السورية الذين لجأوا إلى بقايا النمور كعامل تفجيريّ في إطار معركة زحلة بعد بضعة أشهر.

تبوّء بشير الجميل السلطة

بنتيجة هذه الأحداث، أصبح بشير الجميل الزعيم الفعليّ للجيب المسيحي. وهذا ما أكّده دخوله إلى الجبهة اللبنانيّة كعضو دائم في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1980. واعترافًا بدوره الجديد، نشرت الجبهة اللبنانيّة يوم 3 كانون الأول/ ديسمبر بيانًا بعنوان «لبنان الذي نريد بناءه». والتزمت الوثيقة إلى حدّ كبير رؤية بشير الجميل للحلول التي قدّمها للأزمة اللبنانية.

---

255 ديليب هيرو، **مرجع سابق ذكره**، ص 69.

وافق الموقّعون على التخلي عن الميثاق الوطنيّ الذي أقرّ عام 1943 لصالح اتحادٍ فيدرالي ضمن إطار لبنان كدولة واحدة وموحّدة. ودعا البيان العالم العربي والدول الغربية إلى ضمان استقلال لبنان، وإلى وضع حدّ للاحتلال السوري، ورفض مفهوم تسوية دائمة للاجئين الفلسطينيين في لبنان[256].

انتقد القادة المسلمون وثيقة الجبهة اللبنانيّة بشدّة لأنهم اعتبروا أنها تشكّل انقسامًا كبيرًا، في حين رفض القادة السوريون والفلسطينيون محتواها رفضًا قاطعًا، بما أنها دعت إلى إنهاء «احتلالهم المزدوج» للبنان. وأُعجب المسؤولون الاسرائيليون، من جهتهم، ببروز بشير الجميل الذي اعتبروه حليفًا يمكن الاعتماد عليه. وفي أوائل كانون الاول/ ديسمبر من العام 1980، التقى الجنرال الإسرائيلي رفاييل إيتان بشير الجميل في بيروت، ووعد بتقديم الدعم الإسرائيلي للقوّات اللبنانيّة في حال وقوع مواجهة محتملة مع سوريا[257].

قبل ذلك بشهر، أنشأ مجلس قيادة القوّات اللبنانية قسمًا للشرطة العسكريّة بغية السيطرة على مخالفات مقاتليها. وأعقب ذلك بتشكيل «وحدات النخبة» للقوّات اللبنانيّة. وكانت «وحدات أدونيس» القوّات النظاميّة الأولى للمقاومة المسيحيّة، وتبعتها «وحدات بيروت»، قبل أن يتمّ دمج جميع مقاتلي القوّات اللبنانية في وحدات نظاميّة مركزيّة. ونظّم رئيس أركان القوّات اللبنانيّة فادي افرام مخيّمًا عسكريًا ضخمًا للوحدات النظاميّة في قهمز، كسروان. وبعد ذلك بوقت قصير، أقامت القوّات اللبنانية مناورات عسكريّة عُرفت بـ«عمليّة الجبل المقاوم»، ووفّرت التدريب لـ 2000 مقاتل من أجل «تحرير جبل صنين المحتلّ»[258].

---

256 **The Lebanon We Want To Build Up**، n.p. n.d، كانون الأول/ ديسمبر 1980، دير عوكر.

257 ديليب هيرو، **مرجع سابق ذكره**، ص 70.

258 جاكلين سعد، **مرجع سابق ذكره**، ص 26.

وفقًا لفادي افرام، كان للقوّات اللبنانيّة في بداية العام 1981 «جيش نظامي» يتألف من عشرة آلاف مقاتل[259]، وكانت إسرائيل قد باعت القوّات اللبنانيّة كميّات كبيرة من الأسلحة والذخائر، إضافة إلى الدروع، مثل: سوبر شيرمان، و54-T، ومصفّحات BTR[260] عندها، أصبحت القوّات اللبنانيّة على استعداد تامّ لبَسط سلطتها على زحلة والمنحدرات الشرقية لجبل لبنان.

أزمة زحلة

لم تكن الأحزاب السياسيّة التي شكّلت الجبهة اللبنانيّة تتمتع بشعبية واسعة بين سكان زحلة، حتى اندلاع الحرب. ورحّب السكان بارتياح بالتدخل السوري عام 1976، بيد أنّ هذا الموقف سرعان ما تغيّر في أوائل عام 1980، عندما بدأت القوّات السورية بمضايقة السكان المحليين. ونتيجةً لذلك، نَمت شعبية حزب الكتائب بشكل كبير خلال فترة قصيرة من الزمن. وقام الفرع المحليّ للقوّات اللبنانيّة بتجنيد عدد كبير من الشبان، فأصبحت بالتالي أكبر منظمة مسلّحة في المدينة.

حاول بقايا النمور، المدعومين من سوريا وتحت قيادة الحنش، إنشاء قاعدة جديدة لتوليد الكهرباء في مدينة زحلة، مسقط رأسه، بعد طردهم من عين الرمانة[261]. وفي 19 كانون الأول/ ديسمبر 1980، اشتبكت القوات اللبنانية مع أتباع الحنش الذين تعرّضوا لإصابات وخسائر فادحة. وتحت ذريعة إعادة إرساء السلام في زحلة، شارك الجنود السوريون في القتال، ودعموا بقايا النمور، وتكبدوا خسائر كبيرة. ردًّا على ذلك، وبهدف الانتقام، قصفت المدفعيّة السورية المتمركزة في الجبال

259 **مقابلة شخصية مع فادي افرام**، آب/ أغسطس 1995.
260 لويس و. سنايدر، **مرجع سابق ذكره**، ص 10.
261 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 249.

المجاورة زحلة على مدار أسبوع الميلاد. على الأثر، أخلى معظم أتباع الحنش مواقعهم، وانضموا إلى القوّات اللبنانيّة. فاضطرّ الجنود السوريون بدورهم إلى إخلاء نقاط التفتيش في المدينة لمواصلة قصفهم.

تحدثت مكاتب القوّات اللبنانية في أوروبا والولايات المتحدة عن قصف الجيش السوري الشرس لزحلة، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى الدعوة إلى نشر قوّات دولية لحفظ السلام في وادي البقاع بغية وضع حدّ للمذبحة[262]. وردّ الرئيس السوري حافظ الأسد على المبادرة الفرنسية، في 29 كانون الأول/ ديسمبر، بإنكاره مشاركة الجيش السوري في القتال[263]. ودخل وقف إطلاق النار حيّز التنفيذ بعد بضعة أسابيع، وانتشرت قوّات الأمن الداخليّ اللبنانيّة في زحلة. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأت القوّات اللبنانيّة تحصّن مواقعها على التلال المحيطة بزحلة في شباط/ فبراير 1981، وتحفر طريقًا عبر الجبال لربط زحلة بالمنطقة المسيحية في شمال شرق بيروت، وتمنع حصارًا سوريًا محتملاً في المستقبل.

من جهتها، اعتبرت سوريا تحرّك القوّات اللبنانية بمثابة محاولة لتحويل زحلة إلى رابط استراتيجي بين المنطقة المسيحية في الشمال و«جيش لبنان الحر» تحت قيادة الرائد حداد في الجنوب. ووفقًا للتحليلات السورية، كان يمكن للقوّات الإسرائيلية أن تتقدم من دون أيّ عائق على طول هذه الطريق إلى وسط البقاع، وقد تكون في وضع يمكّنها من مهاجمة الوحدات السورية وتهديد دمشق[264]. وحاول الجيش السوري وَقف أعمال الحفر، ولكن من دون جدوى. وفي آذار/ مارس، استأنفت المدفعيّة السورية قصفها الشرس على زحلة.

262 سليم عبو، **Béchir Gemayel ou l'esprit d'un peuple**، Paris: Éditions Anthropos، 1984، ص 167.
263 **الموضع عينه**.
264 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 250.

وردّت القوّات اللبنانية من خلال مهاجمة القوّات السورية المتمركزة في ضواحي مدينة زحلة، التي ردّت بدورها بقصف كلّ من عاصمة وادي البقاع وبيروت الشرقيّة بعنفٍ شديد في 2 نيسان/ أبريل 1981. ردًا على هذه الأحداث، تحدّث وزير الخارجيّة الأميركية الكسندر هيغ، الذي كان يقوم بزيارةٍ رسميّة إلى اسرائيل، عن ضرورة وقف الإعتداءات السورية ضد المدنيين الأبرياء، وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن أنّ بلاده لن تسمح للجيش السوري بإبادة المسيحيين اللبنانيين. ومع ذلك، لم تردع هذه المواقف الجيش السوري عن متابعة قصفه الشرس للجيب المسيحيّ وزحلة. وفي 26 نيسان/ أبريل، استخدم الجيش السوري مروحيّات حربية للمرة الأولى في لبنان من أجل احتلال موقع استراتيجي على جبل صنين، شمال غرب زحلة. ووجدت عندها القوّات اللبنانية نفسها في موقفٍ عسكريّ حرج. فلم يمنع احتلال جبل صنين أعمال حفر الطريق التي تربط مدينة زحلة ببيروت الشرقية فحسب، بل مثّل أيضا تهديدًا سوريًا مباشرًا للجيب المسيحي.

في وقتٍ لاحق، تمكّنت القوّات اللبنانية من تحويل هزيمتها العسكريّة إلى انتصار سياسي بارز. إذ وعد المسؤولون الإسرائيليون الزعماء المسيحيين بأنهم لن يسمحوا بهجمات سورية جويّة ضدّ المنطقة المسيحية. وطالب قادة الجبهة اللبنانيّة إسرائيل بالتزام وعودها، فأمر رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بقصف الطائرات السورية التي تحلّق فوق منطقة المتن. وفي 28 نيسان/ أبريل، قصف الطيران الحربي الإسرائيلي مروحية سورية تحمل البضائع في منطقة المتن. وفي اليوم التالي، صعّدت سوريا خطواتها العسكرية فنقلت صواريخ من طراز SAM-2S وSAM-6S إلى وادي البقاع[265]. وفي 30 نيسان/ أبريل، أمر بيغن بتوجيه ضربات جويّة ضد الصواريخ السورية؛ وأخّرت

265 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 250.

الظروف الجوية غير المؤاتية الهجوم الإسرائيلي، في حين كانت إدارة ريغان تسعى جاهدة للتوسط لإنهاء الصراع. وأُرسل المبعوث الأميركي الخاص فيليب حبيب إلى كلّ من إسرائيل وسوريا للتفاوض على تسوية سلمية للنزاع، كما شجّع حبيب الحكومة السعودية على إحياء لجنة المتابعة التي شُكّلت في وقت سابق، والمؤلّفة من وزراء خارجية لبنان وسوريا والمملكة العربية السعودية والكويت.

في بداية حزيران/ يونيو، اجتمعت لجنة المتابعة بالرئيس سركيس وطالبت بشير الجميل بقطع العلاقات مع إسرائيل. ووعد الرئيس الياس سركيس بالحصول على موافقة بشير الجميل حول هذه المسألة في الاجتماع التالي مع اللجنة. وقدّم، بحضور رئيس الوزراء شفيق الوزان، «الوثيقة اللبنانية» التي دعت، بين أمور أخرى، إلى الانسحاب التدريجي للجيش السوري من لبنان. لكن وزير الخارجيّة السوري خدام رفض مناقشة الوثيقة قبل صدور بيان من بشير الجميل يعلن فيه إلغاء تحالف القوات اللبنانية مع إسرائيل. وتمكّن وزير الخارجية السعودي في نهاية الاجتماع من فرض وقف إطلاق النار. ودخلت نصف كتيبة من قوّات الأمن الداخليّ إلى مدينة زحلة، وحلّت مكان 95 مقاتلاً من القوّات اللبنانية آتين من بيروت الشرقية. وفي 30 حزيران/ يونيو 1981، ترك المقاتلون زحلة مع أسلحتهم الفردية، واستقبلهم قادة الجبهة اللبنانية، فضلاً عن الوزراء والنواب المسيحيين، في مقرّ القوات اللبنانية في الكرنتينا، ورُحّب بهم كالأبطال. وباختصار، حصل بشير الجميل، بفضل «أزمة زحلة» على اعتراف دولي بأنه الزعيم المسيحي اللبناني غير المتنازع عليه، وأصبحت الحكومات الغربية أكثر تفهّمًا لطروحاته لحل الأزمة اللبنانية[266].

266 **مقابلة شخصية مع ألفرد ماضي**، شباط/ فبراير 1996.

في 4 تموز / يوليو 1981، اجتمعت لجنة المتابعة المنبثقة من جامعة الدول العربية مع الرئيس اللبناني، ورئيس الوزراء، ووزير الخارجية في بيت الدين. في بداية الاجتماع، نقل الرئيس سركيس لأعضاء اللجنة موافقة بشير الجميل، خلال اتصال هاتفي معه، على أن يصدر بيانًا يُعلن فيه قطع علاقات القوّات اللبنانيّة بإسرائيل. ومن ثمّ دعا اللجنة إلى مناقشة انسحاب القوّات السورية من لبنان. وكان وزير الخارجيّة السوري عبد الحليم خدام قد ضاق ذرعًا من المناورة السياسية للجميل، فرفض تحديد الجدول الزمني لانسحاب القوات السورية، وقال للحاضرين إنّه يجب عليه العودة إلى دمشق للتشاور مع الرئيس حافظ الأسد أولًا. وأكّد سلوك وزير الخارجيّة السورية الخاطئ شكّ اللجنة في موافقة القيادة السورية بسحب قوّاتها من لبنان، وأثبت بما لا يقبل الشك أنّ القوّات اللبنانيّة لم تكن لتعارض قطع العلاقات مع إسرائيل إذا أعطيت ضمانات باستعادة سيادة لبنان[267].

بشير الجميل يسعى إلى الرئاسة

أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1981، وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لحزب الكتائب، أعرب بشير الجميل عن اهتمامه بتبوّء سدّة الرئاسة، وأعلن أن لبنان بحاجةٍ إلى «رئيس قوي يثق بالمقاومة اللبنانية، وبإمكانه إعادة إرساء السلام في لبنان». وقال إن البلد «بحاجة إلى رئيس يمكن أن يهدّد، ويرفض، ويتخذ قرارًا حازمًا»[268]. بكلام آخر، إنّ لبنان، برأيه، بحاجة إلى رئيس يتّسِم بالحزم ولا يعمل بأوامر دمشق.

267 لويس و. سنايدر، **مرجع سابق ذكره**، ص 3.
268 سليم عبو، **مرجع سابق ذكره**، ص 384.

إنسجمت سِمات «رئيس قوي» إلى حدّ كبير مع صفات بشير الجميل. وعلى رغم أنه لم يعلن رسميًا ترشّحه، تحدّث عن رئيس من شأنه أن يضع حدًّا للأزمة اللبنانية فيفرض شروطه وحلوله، وتحدث عن رئيس لا يتلقى أوامره من دمشق. و لا يمكن لهذا الرئيس أن يكون غير بشير الجميل. وفي خطابه نفسه، دعا إلى الحوار بين اللبنانيين وإلى مفاوضات جادة مع السوريين والفلسطينيين. ويمكن لهذه المفاوضات أن تكون مباشرة مع الحكومة اللبنانية أو غير مباشرة عبر لجنة المتابعة لجامعة الدول العربية.

في 25 كانون الثاني/ يناير 1982، أعلن بشير الجميل، في دورة مجلس قيادة القوّات اللبنانيّة، أنه يتوقع حدوث تطوّرات إقليمية في المستقبل القريب، بما قد يحتّم التحرك السريع من جانب القوّات اللبنانيّة بغية استيعاب هذه التغيّرات وتحويلها لمصلحة المقاومة المسيحيّة[269]. وكان الجميل يشير في هذا الإطار إلى خطة إسرائيلية لتفكيك البنية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، يجري العمل عليها في الدولة العبرية. وكان وزير الدفاع الاسرائيلي أرييل شارون قد قام بزيارة سريّة إلى بيروت الشرقيّة في أوائل كانون الثاني/ يناير، وناقش الخطة الإسرائيلية مع قائد القوّات اللبنانية والرئيس السابق كميل شمعون وبيار الجميل.

منتصف شهر شباط/ فبراير 1982، استأنفت إسرائيل شحنات الأسلحة إلى القوّات اللبنانية، وكانت نقطة التسليم على شاطئ طبرجا[270]. وفي هذه الأثناء، كان رئيس أركان القوات اللبنانية فادي افرام يراقب عن كثب التدريب العسكري لطلبة المدارس الثانوية في

269 بول عنداري، **هذه شهادتي**، Beirut: n.d. publishers 1993، ص 123.
270 ديليب هيرو، **مرجع سابق ذكره**، ص 75.

بيروت الشرقية. وبحلول أيار / مايو 1982، تطوّرت القوّات اللبنانية إلى المنظمة العسكريّة الأكبر والأفضل تجهيزًا في لبنان، وكانت تضمّ 28000 مقاتل مع 15000 مقاتل متفرغين بدوام كامل[271].

وفي 26 أيار / مايو 1982، وافق المكتب السياسي الكتائبي بالإجماع على ترشيح بشير الجميل لرئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة. وأعرب ديبلوماسيون عرب وغربيون في بيروت عن تحفظاتهم العميقة إزاء ترشيح الجميّل لأنهم كانوا يعتقدون أنّ هذا الترشيح قد يشعل فتيل حرب أهلية جديدة في لبنان. وفي الوقت نفسه، واصل وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون خطته الرامية إلى شنّ عمليّة عسكريّة واسعة النطاق في لبنان. وفي 20 أيار / مايو، اجتمع بوزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ في واشنطن، وحصل على موافقته على غزو إسرائيل للبنان. إلاّ أنّ أعضاء إدارة الرئيس ريغان لم يشاطروا جميعهم الموقف الداعم لهيغ، وأعلن وزير الدفاع كاسبر واينبرغر بوضوح أنه لم يكن موافقًا على خطة الغزو الإسرائيلي[272].

الإجتياح الإسرائيلي

بدأ الإجتياح الاسرائيلي للبنان في 6 حزيران/ يونيو 1982، بعد ثلاثة أيام على محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في بريطانيا شلومو أرغوف. وتوقّع شارون أنّ هذا الغزو الإسرائيلي للبنان سيدفع القوّات اللبنانيّة إلى تحمّل مسؤولية تحرير بيروت الغربية من المقاتلين الفلسطينيين، إلاّ أنّه كان لبشير الجميل مخططات أخرى. وعند بدء الإجتياح الإسرائيلي، أظهر قائد القوات اللبنانيّة اهتمامًا واضحًا برئاسة الجمهوريّة. ولهذه الغاية، كان على بشير الجميل أن يكسب

271 **مقابلة شخصية مع فادي افرام**، آب/ أغسطس 1995.
272 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 257.

ثقة الجانب المسلم، وكان مدركًا تمامًا أنّ هجوم القوات اللبنانيّة على بيروت الغربية من شأنه أن يهدّد فرَصه في الوصول إلى الرئاسة. وبعد ذلك بوقت قصير، دعا الجميل المجتمع المسيحي إلى استقبال المسلمين بترحاب، وأعلن في 13 تموز/ يوليو أنّ القوات اللبنانية «لن تطلق رصاصة واحدة على إخواننا في بيروت الغربية الذين هم رهائن»، ردًّا على قصف منظمة التحرير الفلسطينية للأشرفية[273].

وعلى رغم أنّ القوات اللبنانية لم تلتزم بطلب شارون القاضي «بإخلاء» بيروت الغربية من المقاتلين الفلسطينيين، ظلّ وزير الدفاع الإسرائيلي على يقين أنّ المقاومة المسيحيّة ستقوم «بإبادة» أعدائها السابقين في اللحظة الحاسمة. وعكس سوء التفاهم بين شارون وبشير الجميل سوء تفاهم أعمق بين المسؤولين الإسرائيليين وقادة الجبهة اللبنانية. وخاب أمل الإسرائيليين لأنهم كانوا يعتقدون أنّ الموارنة كانوا قادرين على حكم لبنان. فلا شك أنّ العديد من القادة الموارنة كانوا يتفاخرون بأنّ مجتمعهم يستطيع أن يقوم بدور مميّز في لبنان. ومع ذلك، كان قادة الجبهة اللبنانيّة، بما فيهم بشير الجميل، يعلمون جيدًا أن الحكم الذي تفرضه إسرائيل لن يدوم طويلاً في لبنان.

ومن بين الاعتقادات الإسرائيلية الخاطئة، رغبة القادة المسيحيين بالابتعاد عن العالم العربي، والتحالف علنًا مع إسرائيل. فقادة الجبهة اللبنانية يعرفون سلفًا أنّ الدول العربية لا تتفهّم الظروف التي أدّت الى إبرام اتفاق سلام بين لبنان وإسرائيل، لكنهم اعترفوا أيضًا بأن بلدهم هو جزء لا يتجزأ من العالم العربي، وأنه لا يمكنهم اقتلاعه من محيطه الطبيعي"[274].

273 أني لوران وأنطوان بصبوص، **Guerres secrètes au Liban**، Paris: Éditions Gallimard، 1987، ص 195.
274 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 259.

أظهر الغزو الإسرائيلي للبنان قدرات جيشه العسكرية المتفوّقة. ففي أقلّ من أسبوعين، قامت إسرائيل بتدمير النظام الصاروخي السوري، إضافةً إلى تدمير معظم السلاح الجوي السوري في لبنان، وقامت بتفكيك القواعد العسكريّة الفلسطينية في لبنان بشكلٍ كامل تقريبًا. وبحلول نهاية حزيران/ يونيو، كان الجيش الإسرائيلي قد وصل إلى مشارف بيروت، وأقنع شارون حكومته بضرورة تدمير البنية التحتية العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية في العاصمة اللبنانية.

عارضت غالبيّة القيادة العسكريّة الاسرائيلية خطة شارون بغزو بيروت الغربية لأنهم كانوا يخشون الخسائر الفادحة التي قد يتكبّدونها. وبعد ذلك، لجأ الإسرائيليون إلى قصفٍ مكثّف للعاصمة اللبنانيّة. وكانت استراتيجية الجيش الإسرائيلي قاصرة إلى حدّ ما، فلقد أدّى الحصار المفروض على بيروت والقصف المستمر إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، في حين ظلّ مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنيّة في أمانٍ نسبي في مخابئهم تحت الأرض[275].

تعرّضت الحكومة الإسرائيلية لضغوط محلية ودولية لرفع الحصار عن بيروت الغربية. ولم يتراجع رئيس الوزراء بيغن أمام الضغط، لكنه وافق على اقتراح أميركيّ بإرسال مبعوث خاص إلى بيروت للتفاوض على تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي غضون ذلك، تم تشكيل اللجنة العربية الوزارية السداسيّة مباشرة بعد الإجتياح الإسرائيلي، واجتمعت في الطائف في المملكة العربية السعودية، في أواخر حزيران/ يونيو لمناقشة حلول ملائمة لمشكلة الفلسطينيين في لبنان. ودعا المجتمعون بشير الجميل إلى الطائف لمناقشة اقتراح منظمة التحرير الفلسطينية للحفاظ على وجود

275 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 262.

عسكري رمزيّ من 300 مقاتل فلسطيني للدفاع عن مخيمات اللاجئين بعد انسحاب وحداتها المسلحة من لبنان.

اجتمع بشير الجميل بأعضاء اللجنة في الطائف في 10 تموز / يوليو 1982، ورفض بشكل قاطع الاقتراح الفلسطيني، ودعا إلى الانسحاب غير المشروط لجميع المقاتلين الفلسطينيين والقوّات السورية من لبنان. وفشل وزراء الخارجيّة العرب بإقناع زعيم القوات اللبنانية بقبول حلّ وسط حول الوجود المسلّح الفلسطيني الشكليّ في لبنان، ولكنهم لم يستطيعوا إخفاء إعجابهم بعزيمته وعناده[276].

في 24 تموز/ يوليو، أعلن بشير الجميل رسميًا ترشّحه لرئاسة الجمهوريّة اللبنانية. وفي الخطاب الذي ألقاه في «بيت المستقبل»، قال: «أنا مرشّح لرئاسة الجمهورية، وترشيحي ليس مناورة سياسيّة، وأريد أن أؤكد لكم أنني غير مستعدّ لسحب ترشيحي»[277]. وكان قائد القوّات اللبنانية يعتقد بقوة أن رئيسًا قويًا وحده قادر على بناء دولة ديموقراطية حديثة تضمن حقوق جميع مواطنيها، وتؤمّن التعددية الثقافية في مؤسسات الدولة. كما اعتبر أنّ القوات اللبنانية هي القوة السياسية الوحيدة التي يحق لها تزويد مرشح الرئاسة بقاعدة شرعيّته، لأنه من دونها قد يفقد لبنان هويته واستقلاله[278].

حاول أحد مستشاري الجميّل المقرّبين إقناعه بالعدول عن ترشّحه للرئاسة، لأنه كان يعتقد أنّ هذا الترشّح سيطيح ديناميكيته الشغوفة. وحَثّ، بالتالي، بشير على انتظار الانتخابات الرئاسية المقبلة، ولكن من دون جدوى. وكان المستشاران الآخران للجميّل على يقين من أنّ هذا الأخير هو أفضل مرشح لرئاسة الجمهورية، وشجّعاه بالتالي على

276 انطوان نجم، **محضر إجتماع بشير الجميل ولجنة وزراء الخارجية العرب في الطائف**، المسيرة، العدد 150، ص 20.

277 سليم عبو، **مرجع سابق ذكره**، ص 64.

278 **الموضع عينه**.

الإمساك بالسلطة بطريقة غير تقليدية، أي من خلال انقلاب. فهما كانا يعتبران أنّ هذا سيكون الطريق الأكثر ضمانًا للوصول الى السلطة[279].

وكان بشير الجميل يتساءل دائمًا: «كيف سيقوم اللبنانيون بانتخاب رئيس قوي بحرية بوجود ثلاثين ألف جندي سوري، وآلاف عملاء المخابرات، وستمئة ألف فلسطيني على أرضهم؟»[280] ومع ذلك، بقي مصممًا على نَيله منصب الرئاسة من خلال الوسائل الدستورية، واستعادة سيادة لبنان على امتداد 10452 كلم^2 من مساحته[281].

في غضون ذلك، توصّلَ المبعوث الأميركيّ الخاص فيليب حبيب الى صيغة تحفظ ماء الوجه لانسحاب منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. وتمّ نشر قوة متعددة الجنسيات مؤلفة من القوّات الأميركية والفرنسية والإيطالية في بيروت، ووعدت إسرائيل حبيب بعدم غزو العاصمة اللبنانية. وبدأ المقاتلون الفلسطينيون، فضلاً عن الجنود السوريين وجيش التحرير الفلسطيني، بإخلاء بيروت يوم 21 آب/ أغسطس. وبحلول 1 أيلول/ سبتمبر، كانت الفصائل الفلسطينية الأخيرة قد غادرت بيروت.

تسلّل الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان

في صيف 1982، وصل حوالى عشرين عنصرًا من الحرس الثوري الإيراني إلى دمشق، واستقبلهم السفير الإيراني في سوريا حجة الإسلام علي أكبر محتشمي الذي نسّق تسللهم إلى لبنان مع السلطات السورية. وأقام الحرس الثوري في مقر بعض المنازل المهجورة وفندق على مشارف أطلال بعلبك الرائعة في وادي البقاع[282].

279 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، كانون الثاني/ يناير 1996.

280 سليم عبو، **مرجع سابق ذكره**، ص 66.

281 **المرجع نفسه**، ص 65.

282 دايفد كرست، **The Twilight War: The Secret History of America's Thirty-Year Conflict with Iran**، New York: Penguin Press HC، 2012، ص 122.

تمّ التوصل إلى التفاصيل العمليّة للخطة السرية الإيرانيّة خلال لقاء عُقد سابقًا بين كبار المسؤولين الإيرانيين والسوريين في دمشق. وضمّ الوفد الإيراني، إضافة إلى محتشمي، وزير الدفاع ورئيس الحرس الثوريّ محسن رزائي[283]. وجرى اللقاء أثناء منعطف حاسم في الحرب الإيرانية مع العراق، فلقد كان آية الله الخامنئي قد قرر غزو العراق وإطاحة نظام صدام حسين. وشكّل الاجتياح الإسرائيلي للبنان فرصةً ذهبيّة لإيران لتثبّت أقدامها في لبنان ولتنشر أفكار الثورة الإسلامية من خلال تقديم مساعدات للطائفة الشيعية اللبنانية المتعاطفة مع ثورة آية الله الخميني.

في البداية، رفض الرئيس السوري حافظ الأسد بشدة السماح بمرور الحرس الثوري الإيراني إلى لبنان. ولكنه غيّر موقفه عندما قام الجيش الاسرائيلي بالتحريض على المعركة مع القوّات السورية المتمركزة في لبنان، فقرّر عندها الانتقام، وفتح البوابة للحرس الثوري للردّ على الاسرائيليين. وأصبح، بالتالي، الاستشاريون العشرون للجيش الايراني الذين دخلوا سرًّا إلى لبنان رأس الثمانمئة الذين أرسلوا إلى بعلبك[284]. وتحت حماية الجيش السوري، تولّى الحرس الثوري الايراني السيطرة على قاعدة الجيش اللبناني في بعلبك، وهي ثكنة الشيخ عبد الله. وقدّموا المساعدة العسكريّة والسياسيّة والإنسانية للشيعة الذين مزقتهم الحرب وللفقراء بينهم، مع نشر الأفكار الثوريّة لآية الله الخامنئي في بلاد الشرق. وفي غضون ثلاث سنوات، جنّد عناصر الحرس الثوري الإيراني مئات المقاتلين الشبان اللبنانيين الشيعة ودرّبوهم، ليصبحوا بعد ذلك نواة «حزب الله»[285].

283 روبرت باير، **The Devil We Know: Dealing with the New Iranian Superpower**، New York: Three Rivers, 2008، ص 53-63.

284 دايفد ت. مارتن وجون والكت، **Best Laid Plans: The Inside Story of America's War Against Terrorism**، New York: Touchstone Books، 1989، ص 100.

285 دايفد كرست، **مرجع سابق ذكره**، ص 123.

إنتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة

في الوقت نفسه، وفي تل أبيب، ازداد دعم المسؤولين الإسرائيليين لانتخاب بشير الجميل رئيسًا للجمهوريّة اللبنانية. فلقد أثبت زعيم القوات اللبنانية مرارًا وتكرارًا لإسرائيل أنه كان حليفًا جديرًا بالثقة، ما أقنع الإسرائيليين تدريجيًا بأنه سوف يعترف بالخدمات التي قدّمها الجيش الإسرائيلي للبنان، ألا وهي انسحاب القوات السورية والفلسطينية من بيروت، وسيقوم بإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل. كما دعمت الولايات المتحدة الأميركية انتخاب بشير الجميل رئيسًا للجمهورية.

وأبلغ فيليب حبيب الجميّل في 16 حزيران/ يونيو 1982 أنّ إدارة ريغان قد قررت دعم ترشيحه، وأنها سوف تقنع المملكة العربية السعودية والمسلمين اللبنانيين بتأييد انتخابه[286].

في 23 آب/ أغسطس 1982، انتُخب بشير الجميل رئيسًا للجمهورية اللبنانية في المدرسة الحربية في ثكنة الفياضية، في الاقتراع الثاني، وحصل على 57 صوتًا من أصل 62. وكان معظم النواب المسيحيين حاضرين وصوّتوا لمصلحة بشير. ومن بين النوّاب المسلمين أدّى النواب الشيعة دورًا حاسمًا في تأمين انتخاب الجميل، في حين أن الغالبية العظمى من النواب السنة والدروز قاطعت الانتخابات. بالتالي، تمّ إحراق منازل النواب الذين صوتوا للجميّل في بيروت الغربيّة[287].

في بيروت الشرقية، نزل قسم كبير من السكان إلى الشوارع للاحتفال بانتخاب زعيمهم ومعبودهم بشير الجميل. وفي بيروت الغربية، اعتبر النواب المسلمون، الذين عارضوا ترشيح الجميل، انتخابه هزيمة لمجتمعهم. فلقد أعلن رئيس الوزراء السابق صائب سلام أنّ «خطر التقسيم يهدد الدولة اللبنانيّة والمواطنين، وللمرّة الأولى في

286 **مقابلة شخصية مع بوب باسيل**، حزيران/ يونيو 1998.
287 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 267.

تاريخ لبنان المعاصر، هناك قوة منظمة على استعداد لإعادة النظر في الميثاق الوطنيّ الذي وافق عليه جميع المواطنين اللبنانيين لبناء لبنان حرّ، وتسعى هذه القوّة إلى فرض نظام يعتمد على الدكتاتورية والفاشية في حكم البلاد»[288]. من جهته، أعلن رئيس الحزب التقدميّ الاشتراكيّ وليد جنبلاط أنه «يتوقع حصول تداعيات خطيرة على الوضع السياسيّ والأمنيّ في لبنان، ولا سيما في بيروت»[289].

وبعد ذلك بوقت قصير، أرسلت الحكومات الغربية رسائل تهنئة إلى الرئيس المنتخب، في حين امتنعت أغلبيّة الدول العربية عن التعليق على وصول الجميل إلى الرئاسة. وأعلنت الحكومة الكويتية أنّ الانتخابات الرئاسية اللبنانية «هي مشكلة داخلية، وشأن لبنانيّ بحت»، في حين أعلن النظام السوري، عبر راديو دمشق، أنّ إسرائيل قامت بفرض انتخاب بشير الجميل رئيسًا للجمهوريّة[290].

وبعد أيام قليلة على انتخابه، جدّد بشير الجميل نداءه للوفاق الوطنيّ، قائلاً: «بما أن نتيجة الانتخابات قد أُعلنت، أقترح أن نرسم خطًا بين الماضي والحاضر، وأن نبدأ اليوم مسارًا جديدًا معًا، تاركين وراءنا أحكامنا المسبقة وحساسياتنا واعتباراتنا الماضية. وطالما نحن في معركة إنتخابية، لكلّ واحدٍ منّا الحق في إجراء حساباته. ولكن بما أنّ المعركة قد انتهت اليوم، وبما أننا بدأنا مرحلة جديدة، فأنا أمدّ اليوم يدي لجميع اللبنانيين، ولجميع العرب الصادقين، ولجميع رؤساء الدول، ولجميع أصدقائي في العالم الذين يريدون مساعدتنا... أنا لا أتعهّد بالعمل كزعيم فصيلةٍ أو حزب، بل بالوفاء بالوعود التي قطعتها خلال الحملة الانتخابيّة»[291].

288 سليم عبو، **مرجع سابق ذكره**، ص 75.
289 **الموضع عينه**.
290 **الموضع عينه**.
291 سليم عبو، **المرجع السابق ذكره**، ص 78.

ومع ذلك، لم يتوقع الرئيس المنتخب دعمًا فوريًا من خصومه. ففي 26 آب/ أغسطس أعلن أنه ليس ضد معارضة صادقة، وأنه «على استعداد تامّ لمساعدة أي خطوة معارضة كي تصبح ديموقراطية، من أجل الحصول على حكومة مناسبة وعلى معارضة في لبنان، ولكن علينا أن نتفق أو لًا على قاسم مشترك كحدّ أدنى: الولاء الأساسي للدولة اللبنانيّة ووحدة لبنان والديموقراطية»[292].

في معسكر المعارضة، بدأ القادة الذين وقفوا ضد انتخاب الجميل بتنظيم أنفسهم. فترأس رئيس الوزراء السابق صائب سلام الاجتماع الوطني الإسلامي، واستعاد دوره البارز في بيروت الغربية الذي طَغت عليه للأسف منظمة التحرير الفلسطينيّة وبعض حلفائها اللبنانيين في الحركة الوطنية. وفي شمال لبنان، التقى رئيس الوزراء السابق رشيد كرامي الرئيس السابق سليمان فرنجية، وكرّرا معارضتهما الثابتة لانتخاب الجميل. وفي 24 آب/ أغسطس، أعلن كرامي أنه سيقاطع النظام الجديد، وأن كل رجل من شمال لبنان يتعاون مع الرئيس الجميل، سيقوم بذلك ضد إرادة الشعب الذي يفترض به أن يمثّله. وبدوره، رفض فرنجية الاعتراف بما حدث في لبنان في 23 آب/ أغسطس، وبما يمكن أن يحدث في المستقبل «حتى يحرّرنا الله من بيغن ودلفينه (بشير الجميل)، ويمنعهما من تحقيق الحلم الصهيوني من خلال توقيع معاهدة سلام ستكون كافية لتدمير ما تبقّى من هذا البلد»[293].

تجاهل الرئيس المنتخب التعليقات السلبيّة، واقترح على خصومه الصامدين مشروع سلام، قائلاً: «لجميع المواطنين اللبنانيين الحقوق والواجبات نفسها، بغضّ النظر عمّا إذا كانوا مسلمين أو مسيحيين». وفي 1 أيلول/ سبتمبر اتّسَم ردّ الاجتماع الإسلاميّ الوطنيّ بالإيجابية

292 سليم عبو، **المرجع السابق ذكره**، ص 79.
293 **المرجع نفسه**، ص 82.

إزاء انفتاح بشير الجميّل، وأيّد إنشاء «لبنان حرّ وسيّد وديموقراطي»[294]. وفي 3 أيلول/ سبتمبر أثارت الصحافة اللبنانيّة الاجتماع السري الذي عقد بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن وبشير الجميل، حيث رفض الرئيس المنتخب توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، وأكّد أن مثل هذه المعاهدة لن تكون مشروعة ما لم تكن قائمة على إجماع وطني. وقد حسّن موقف الرئيس الجميل، المتمرّد تجاه إسرائيل، صورته بشكل ملحوظ بين المسلمين اللبنانيين.

وفي غضون ذلك، تضاعفت الاجتماعات بين فرنجية وكرامي في شمال لبنان، وتمّ وضع استراتيجية لـ«العصيان المدني» ضد النظام الجديد. وأعرب الرئيس السوري حافظ الأسد عن دعمه «للقوى التي عارضت ترشيح وكيلٍ رئيسًا للجمهورية وتحويل لبنان إلى محمية إسرائيلية»[295].

وفي 9 أيلول/ سبتمبر 1982 قام صائب سلام بخطوة جريئة نحو تطبيع العلاقات بين الطوائف اللبنانية المسلمة والمسيحية، قائلاً إن «انتخاب بشير الجميل قد جاء من دون شكّ تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبدعم من الولايات المتحدة الأميركية، ولكن موقف الرفض التام لنظامه الذي اعتمده الرئيس (السابق) فرنجية ورئيس الوزراء (السابق) كرامي لن يجدي نفعًا، ولن يؤدي سوى إلى تقسيم لبنان واتساع الفجوة بين المسلمين والمسيحيين. إنّ شروط تعاوننا مع الرئيس المنتخب هي: الحرية والديموقراطية واتفاق مسيحي إسلامي، ومن دونها لا يمكن للبنان أن يستمرّ. أصبحت الضغوط التي رافقت الانتخابات الرئاسية من الماضي، فلقد انتخب البرلمان السيّد الجميّل الذي حصل على أغلبية الأصوات»[296].

294 سليم عبو، **المرجع السابق ذكره**، ص 83.
295 **المرجع نفسه**، ص 84.
296 **المرجع نفسه**، ص 85.

أدّت مبادرة سلام الجريئة إلى انهيار معسكر المعارضة. وفي 11 أيلول/ سبتمبر التقى رئيس الوزراء السابق الكاريزماتي الرئيس المنتخب بشير الجميل في قصر بعبدا الرئاسي في إطار «حوار عميق» استمرّ عدة ساعات. وكان السبب الرئيسي وراء التغيير المفاجئ لموقف سلام انسجام جزء كبير من المجتمع المسلم مع الأهداف المعلنة لبشير الجميل.

إغتيال الرئيس المنتخب

في 14 أيلول/ سبتمبر انفجرت قنبلة فوق قاعة اجتماعات حزب الكتائب في الأشرفية، وأسفرت عن مقتل 26 شخصًا، من بينهم الرئيس المنتخب بشير الجميل. وأثار الاغتيال صدمة عارمة في لبنان والشرق الأوسط. وقد ذهل اللبنانيون من مختلف الطوائف جرّاء فقدانهم لبطلٍ وطنيّ. ففي الأيام الـ 22 التي تَلَت انتخابه، استهوى خطاب بشير الجميل عددًا متزايدًا من اللبنانيين، إذ دعا إلى تحرير لبنان من جميع القوات الأجنبية، وإلى بناء دولة قويّة، وجيش متماسك للدفاع عن استقلال لبنان ووحدة أراضيه. كما دعا إلى إنشاء خدمة مدنية فعّالة، وإلى تعزيز مجتمع عادل حيث تعتمد الجدارة والكفاءة، بدلاً من الانتماء العائليّ والمناطقيّ أو الطائفيّ. وتماشى برنامج الجميل مع تطلعات الأغلبية الساحقة من اللبنانيين.

دانت إسرائيل والدول الغربية بشدّة اغتيال بشير الجميل، ولم تعلّق سوريا، من جهتها، على عمليّة الاغتيال، ولكنها اتّهمت اسرائيل بصورة غير مباشرة بمقتل الجميل عندما تطرّقت الصحافة تحت سيطرة الحكومة إلى النزاع الذي نشأ بين مناحيم بيغن وبشير الجميل في نهاريا. واختارت الصحافة السورية عدم ذكر الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه بين بشير الجميل وأرييل شارون في بكفيا في 11 أيلول/ سبتمبر

1982، والذي كان يمثّل خطرًا كبيرًا على المصالح السورية في لبنان. أوجز الاتفاق، الذي عرف باسم «اتفاق مايا» (إشارة إلى ابنة الجميّل البالغة من العمر 18 شهرًا التي قُتلت في انفجار سيارة مفخخة في 23 شباط/ فبراير 1980)، الخطوات الواجب اتخاذها قبل توقيع معاهدة سلام بين لبنان وإسرائيل. في المرحلة الأولى، كان على الجيش اللبناني والمقاومة المسيحية «إخلاء» المخيمات الفلسطينية من «الإرهابيين» الذين ظلوا في مخابئهم في بيروت الغربية. ومن ثمّ، وبمساعدة الجيش الإسرائيلي، كان عليهم أن يخرجوا القوات الفلسطينية والسوريّة من لبنان، ما سيمكّن الدولة اللبنانية من بسط سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية[297].

لم يكن من الممكن التفاوض على اتفاق سلام مع إسرائيل وتوقيعه إلاّ بعد الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من لبنان. وتمّ التوصل إلى اتفاق أوّليّ حول مضمون الاتفاقية المرتقبة: فتح سفارتين في العاصمتين، إبرام اتفاق تجاري مع تثبيت المراكز الجمركية على الحدود لفرض ضرائب الاستيراد على المنتجات الإسرائيلية، ومنع المنافسة غير المشروعة. وأخيرًا وليس آخرًا، اتفق كلّ من شارون والرئيس المنتخب بشير الجميل على أنه لن يتمّ إبرام اتفاق حول الدفاع المشترك بين البلدين[298].

نظرًا إلى هذه المعلومات، لم يكن النظام السوري ليسمح، وتحت أيّ ظرف من الظروف، لبشير الجميل بتولّي مهامه الرئاسية. وهذا ما صرّح به وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام أمام وزير لبناني أثناء زيارة هذا الأخير دمشق[299].

297 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 199.
298 **الموضع عينه**.
299 **المرجع نفسه**، ص 200.

من جهتها، اتّهمت القوّات اللبنانيّة سوريا باغتيال بشير الجميل، واستند اتهامها بشكلٍ أساسيّ على استجواب حبيب شرتوني، وهو عضو في الحزب السوري القوميّ الاجتماعيّ، والذي اعترف أنه وضع المتفجرات المتطورة فوق قاعة اجتماعات حزب الكتائب، حيث كان بشير الجميل يلتقي زملاءه كل يوم ثلاثاء بعد الظهر. وكان شرتوني قد التزم تعليمات نبيل العلم، زميله في الحزب السوري القومي الاجتماعي، والذي قال له إنّ الجميل كان يشكّل عقبة خطيرة في وجه تطبيق خطط الحزب، لا سيما تحقيق سوريا الكبرى، وإنه كان ينبغي وضع حدّ لهيمنته السياسية على لبنان[300].

اعتقلت القوات اللبنانيّة شرتوني في 16 أيلول/ سبتمبر 1982، وأشرف رئيس الأجهزة الأمنيّة للمقاومة المسيحية إيلي حبيقة على التحقيق الشاق الذي تعرّض له المتّهم من البداية وحتى النهاية، ولكنه لم يُدل بأيّ تصريح في هذا الصدد. واعترف شرتوني، في مؤتمر صحافي، قبل تسليمه إلى العدالة اللبنانيّة، أنّ رئيس استخبارات الحزب السوري القومي الاجتماعي نبيل العلم أعطاه مواد شديدة الانفجار ومفجّرًا إلكترونيًّا بعيد المدى في بيروت الغربية. وكان العلم قد أنشأ علاقات وثيقة مع المخابرات السورية، وبعد اغتيال بشير الجميل، لاذ بالفرار إلى سوريا، ليختفي بعد ذلك، ولا يزال مكانه مجهولاً حتى اليوم[301].

وقتذاك، لم يعرب شرتوني، البالغ من العمر أربعة وعشرين عامًا، عن أيّ شعورٍ بالندم بسبب الدور الذي أدّاه في عمليّة الاغتيال الوحشيّة للرئيس المنتخب بشير الجميل. ووصف بالتفصيل كيف تقرّب من نبيل العلم، الذي أقنعه بتنفيذ الاغتيال.

300 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 201.
301 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، كانون الثاني/ يناير 1996.

ففي ليلة 13 أيلول/ سبتمبر 1982، دخل شرتوني بهدوء الطابق الثاني من المبنى حيث يقع مكتب حزب الكتائب في الأشرفية، ودخل إلى الغرفة الموجودة تمامًا فوق المنصة التي سيكون الرئيس المنتخب الجميل وزملاؤه في الحزب جالسين عليها، وأخفى حوالى مئتي كيلوغرام من المواد الشديدة الانفجار. وللعجب، لم يؤد تصرّف شرتوني إلى إثارة أدنى الشبهات لدى ضبّاط أمن الكتائب، علمًا أنّه كان يعيش في الطابق الثالث من المبنى نفسه مع شقيقته وجدّيه[302].

وفي اليوم التالي، ترقّب شرتوني بقلق وصول بشير الجميل إلى مكتب الكتائب، حيث كان من المفترض أن يلقي كلمة يحيّي فيها رفاقه القدامى. وبعد ذلك بوقت قصير، هرع شرتوني للخروج من المبنى وركض إلى شارع الناصرة، واتصل بشقيقته، وطلب منها إخلاء الشقة. وبعد عشر دقائق على بدء بثّ كلمة الرئيس المنتخب بشير الجميل، ضغط شرتوني على المفجّر. وبعد الانفجار بأقلّ من ساعة، عاد إلى المبنى المدمّر لتقييم نجاح العمليّة.

أمضى حبيب شرتوني ثماني سنوات في سجن رومية من دون محاكمة رسميّة، حتى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، عندما تمّ الإفراج عنه خلال غزو الجيش السوري للأراضي التي كانت تحت سيطرة العماد عون. ولا يزال شرتوني حرًّا طليقًا حتى اليوم. وفي 12 أيلول/ سبتمبر 2011 نشرت صحيفة لبنانيّة يوميّة، تُدعى الروّاد، مقابلة أجريت مع حبيب شرتوني في مكان لم يكشف عنه. وأعاد شرتوني التأكيد، خلال المقابلة، على قناعته التامة بصواب قراره باغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل. واعترف بأنّ قادة الحزب السوري القومي الاجتماعي قد قاموا على الفور بفصل أنفسهم عنه بعد تنفيذه العمليّة التي خطّط لها بدقة،

302 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، كانون الثاني/ يناير 1996.

وبرّأوا الحزب من مسؤوليته عن اغتيال الجميل. وتابع شرتوني قائلاً إنه أصبح بالتالي عبئًا ثقيلاً على الحزب بعد أن قام بما كان الحزب السوري القومي الإجتماعي قد طلب منه القيام به[303].

ونقل روجيه عزّام، وهو عضو سابق في «التنظيم»، عن ضابط في استخبارات القوات اللبنانيّة رفض الكشف عن اسمه، بعد قراءته لاعتراف شرتوني تحت الاستجواب المطوّل والمكثّف قائلاً: «تمّ التخطيط لعمليّة الاغتيال خلال لقاءات سريّة عُقدت في قرية عنجر المجاورة للحدود السورية، وحضّرها نبيل العلم وضابطان في الاستخبارات العسكريّة السورية، آصف الحكيم وعلي حمود، بحضور العقيد غازي كنعان»[304]. وشغل علي حمود في وقت لاحق منصب وزير الداخليّة في عهد الرئيس السوري بشار الأسد. وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2004 أقال هذا الأخير وزير داخليته، وعيّن بدلاً منه اللواء غازي كنعان[305].

وأثار عزّام علامة استفهام كبيرة حول مدى إهمال حبيقة حماية الرئيس المنتخب بشير الجميل. لماذا أصدرت الأجهزة الأمنيّة للقوّات اللبنانيّة إجازة مرور لحبيب شرتوني، مانحةً بالتالي إيّاه حريّة التحرّك داخل المنطقة المسيحية؟ وما الذي دفع حبيقة بالامتناع عن إفشاء الأدلة في شهادة شرتوني التي كان من شأنها أن تقحم ضبّاط الجيش السوري في عمليّة الاغتيال؟ أخيرًا وليس آخرًا، تساءل عزّام عن الأسباب الحقيقية التي تكمن وراء تخطيط حبيقة اللاحق لاغتيال عائلة شرتوني في بيروت الشرقية[306]. علمًا أنّ وفاة إيلي حبيقة العنيفة في 24 كانون الثاني/ يناير 2002، خلّفت وراءها أسئلة حيويّة ظلّت من دون أجوبة.

---

303 الروّاد، **مقابلة مع حبيب الشرتوني**، 12 أيلول/ سبتمبر 2011.
304 روجيه عزّام، **مرجع سابق ذكره**، ص 347.
305 **الموضع عينه**.
306 **الموضع عينه**.

الفصل السادس

صراع على السلطة داخل القوات اللبنانية

مجزرة صبرا وشاتيلا

في 13 أيلول/ سبتمبر 1982، انتخب فادي افرام قائدًا عامًا للقوّات اللبنانية، قبل يوم واحد على اغتيال بشير الجميل. وشكّلت الخسارة المأساوية للرئيس المنتخب ضربة صعبة لأنصار المقاومة المسيحية، وشعر افرام بالتالي بعبء ثقيل على كتفيه. وفي 15 أيلول/ سبتمبر، أصدر مذكرة تدعو أعضاء القوات اللبنانية إلى الالتزام بتعاليم بشير، وإلى متابعة مهمة المقاومة المسيحية*.

ولكن، كما يقول المثل القديم، خسارة شخص هي ربح لشخص آخر، قدّم استشهاد بشير الجميل فرصة مثالية لوزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون لغزو بيروت الغربية من دون غطاءٍ سياسي لبناني. وقام بكشف خطته لرئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن الذي ذكّره بقرار مجلس الوزراء بعدم دخول المخيمات الفلسطينية في صبرا وشاتيلا والفاكهاني. ومع ذلك، تجاهل شارون، عن سابق تصوّر وتصميم، قرار مجلس الوزراء ووضع خطته حيّز التنفيذ.

* مقابلة شخصية مع فادي افرام، آب/ أغسطس 1995.

أطلق تساحال أو جيش الدفاع الإسرائيلي «عمليّة الدماغ الحديدي»، كما عُرفت به لاحقًا، في 15 أيلول/ سبتمبر. وشكّلت العملية انتهاكًا صارخًا للاتفاق الذي أبرم بوساطة فيليب حبيب. وبررت إسرائيل عمليتها العسكرية بالادعاء بأنّه كان على الجيش الإسرائيلي احتلال بيروت الغربية لمنع أعمال العنف والحفاظ على الهدوء[307]. إلا أنّ ذلك لم يكن الدافع الحقيقي وراء غزو إسرائيل العاصمة اللبنانيّة، إذ كان قادة الجيش الاسرائيلي يشتبهون بوجود ألفي مقاتل فلسطيني في مخابئهم في المخيمات. وأرادت إسرائيل، بالتالي، «إخلاء» المدينة من كلّ بقايا منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها فضّلت أن تنفّذ القوّات اللبنانية «هذه المهمّة».

وصل رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل إيتان إلى بيروت للتنسيق مع قادة القوات اللبنانية وتحديد دورها في «تنظيف» المخيمات[308]، وأعطاهم التعليمات بالتحضّر، وبإعداد وحدات خاصة للانضمام إلى القوّات الإسرائيلية عند الحاجة. ووافق فادي افرام على الطلب الإسرائيلي من دون أيّ تردد، فلقد اعتبر أنّ مشاركته في «عملية الدماغ الحديدي» ستعيد الثقة بالقوات اللبنانية التي كانت قد تزعزعت وستقرّبه من الإسرائيليين.[309]

وبعد بضع ساعات، وصل أرييل شارون إلى مطار بيروت الدولي، ورافقه رئيس الأمان يهوشع ساغي، ومساعد رئيس هيئة الأركان موشيه ليفي، ورئيس الشين بيت افراهام شالوم[310]. وواجهت وحدات التساحال مقاومة لا تذكر عند اقتحامها قلب بيروت الغربية، وانتشرت في الشوارع

---

307 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 202.
308 ألان مينارغ، **Les Secrets De La Guerre Du Liban**، Paris: Éditions Albin Michel، 2004، ص 460.
309 **المرجع نفسه**، ص 461.
310 **المرجع نفسه**، ص 463.

بسهولة نسبية. وكان الجيش الإسرائيلي قد نقل بعضًا من أعضاء جيش لبنان الجنوبي إلى مطار بيروت الدولي لمساعدتهم في المعركة.

على رغم الضمانات التي قدمها شارون لرئيس الوزراء الإسرائيلي بيغن وحكومته، إخترقت وحدات النخبة الإسرائيلية «سايريت متقل» بحذرٍ مخيّمات صبرا وشاتيلا، وهي ترتدي زيّ القتال، وكانت مجهزة بالخرائط التفصيلية. فاقتحمت أماكن سكن محددة، ونادت الأشخاص الذين كانت تبحث عنهم بأسمائهم العربية وبلهجة غير لبنانية. وبعد أن عرّف الأشخاص المستهدفون عن أنفسهم، طُلب منهم أن يتقدّموا إلى الأمام، وقُتلوا بالرصاص بدم بارد[311]. وغادرت الوحدات الإسرائيليّة مخيّمات صبرا وشاتيلا بهدوء فيٍ وقت متأخرٍ من بعد الظهر، بعد قتلها 63 فلسطينيًّا معظمهم من المثقفين، مُنهيةً بذلك الجولة الأولى من القتل. وكانت المذابح قد بدأت، وحان عندها دور ميليشيا جيش لبنان الجنوبي لمواصلة المهمة[312].

قدّم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل ايتان شخصيًا التعليمات لقائد وحدات جيش لبنان الجنوبي كميل الصبّاح، لضمان «مغادرة الفلسطينيين من المخيّمات». غير أنّه لم يحدّد له كيفية تنفيذ هذه الخطة[313]. واقتحمت بالتالي ميليشيا جيش لبنان الجنوبي مخيّمات صبرا وشاتيلا، وفتحت النار على كلّ من كان يظهر في طريقها. وقتلت عائلات بأكملها، بعضها على الفور، وهي تحاول الفرار[314]. ويوم 16 أيلول/ سبتمبر، انسحب رجال الميليشيا من المخيمات في وقتٍ مبكر من بعد الظهر، وانضموا إلى وحدات جيش لبنان الجنوبيّ المتمركزة في بيروت الغربية.

---

311 ألان مينارغ، **المرجع السابق ذكره**، ص 469.
312 **المرجع نفسه**، ص 470.
313 **المرجع نفسه**، ص 473.
314 **المرجع نفسه**، ص 474.

في وقت سابق من ذلك اليوم، كان رفائيل ايتان وأرييل شارون قد غادرا إلى إسرائيل للقاء بيغن. وأبلغ شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي أنّ «العمليات القتالية في بيروت الغربية قد انتهت، وتمّت محاصرة المخيّمات الفلسطينيّة، وأن بإمكان الكتائب دخولها». وأصدر إيتان، من جهته، التعليمات إلى وحدات تساحال المتمركزة في بيروت الغربية، والتي تنصّ على ما يلي: «يمنع دخول المخيّمات وستقوم الكتائب و/أو الجيش اللبنانيّ بالبحث عن المقاومين المتبقّين. ويحقّ للجيش اللبنانيّ دخول أي منطقة يراها مناسبة في بيروت». واختار كلّ من وزير الدفاع الإسرائيلي ورئيس هيئة الأركان عدم ذكر مشاركة «سايريت متقل» ووحدات جيش لبنان الجنوبيّ في «عملية الدماغ الحديديّ»[315].

بعد بضع ساعات، طلب قائد وحدات الجيش الإسرائيلي في لبنان أمير دروري من فادي افرام نشر القوّات اللبنانية في بيروت الغربية، و«تنظيف» المخيمات الفلسطينيّة من الإرهابيين. وعلى الأثر، أمر افرام بنشر وحدات القوّات اللبنانية الأكثر انضباطًا في مطار بيروت الدولي، وترقّب المزيد من التعليمات لدخول بيروت الغربيّة[316].

في السادسة مساءً، شوهد 1600 رجل من ميليشيا القوّات اللبنانيّة، والتي تنتمي الى جهاز أمن إيلي حبيقة، ينتقلون إلى بئر حسن، على بعد أمتار قليلة من المقرّ الإسرائيلي في المنطقة. وبعد وقت قصير، دخل أتباع حبيقة مخيّمات صبرا وشاتيلا الواقعة على بعد حوالى ثلاثمئة متر شرق المقرّ الإسرائيلي في بئر حسن. وبعد ذلك، بدأ الأطباء الأوروبيون في مستشفى غزة يسمعون طلقات نيران أسلحة صغيرة، وانفجار قنابل يدوية وقذائف الهاون[317].

315 ألان مينارغ، **المرجع السابق ذكره**، ص 475.
316 **المرجع نفسه**، ص 476.
317 واشنطن بوست، 20 أيلول/ سبتمبر، 1982.

وصرّح شهود عيان بأنّ القوّات الإسرائيلية أنارت مخيّمات اللاجئين بالبروجوكتورات طوال الليل، في حين ارتكب رجال فرقة الدامور التابعة لإيلي حبيقة ورجال جهازه الأمنيّ المجازر. ووفقًا للكاتب في صحيفة نيويورك تايمز توماس ل. فريدمان، سَعت فرقة الدامور العسكريّة إلى نيل الانتقام، ليس فقط لاغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، ولكن أيضًا لعمليّات القتل المروّعة التي ارتكبتها الفصائل الفلسطينية بحقّ أسرهم في كانون الثاني/ يناير 1976[318]. وفي 17 و18 أيلول/ سبتمبر، قتل أتباع حبيقة بلا رحمة مئات النساء والأطفال والعجزة الفلسطينيين غير المسلّحين. وفي اليوم التالي، تسرّبت الأخبار حول المجازر إلى وسائل الإعلام، ولم يبق أمام الجيش الاسرائيلي سوى خيار إعطاء أمر لميليشيا جهاز الأمن في القوات اللبنانيّة بمغادرة المخيمات على الفور. وبعد بضع ساعات، دخلت قوات الجيش اللبناني ومتطوعو الدفاع المدني إلى المخيمات لفرض النظام وإزالة أكوام الجثث المتعفنة.

أثارت المجازر غضبًا عارمًا في إسرائيل، ففي 19 أيلول/ سبتمبر، دعا حزب العمل المعارض إلى إجراء تحقيق قضائي في ملابسات الجرائم التي وقعت، واستقالة بيغن وشارون. وتجمّع مئات من أنصار السلام الإسرائيليين خارج مقر إقامة رئيس الوزراء بيغن في القدس، ونددّوا بتدخّل الجيش الإسرائيلي في الشؤون اللبنانيّة الداخليّة.

من جهته، نفى زير الدفاع الإسرائيلي أريل شارون بشكل قاطع أيّ تورّط للجيش الإسرائيلي في المذابح، وأعلن في الدورة البرلمانية الإستثنائية المنعقدة بتاريخ 22 أيلول/ سبتمبر في القدس أنّ «جنود جيش الدفاع الإسرائيلي غير متورّطين في هذا العمل الرهيب... عندما وافقنا على دخول الكتائب (رجال ميليشيا الجهاز الأمني للقوات اللبنانية) إلى

318 توماس ل. فريدمان، **From Beirut to Jerusalem**، London: Harper Collins Publishers، 1998، ص 161.

مخيمات اللاجئين، قيل لهم بوضوح من قبل القادة الكبار في الجيش الإسرائيلي، وأقتبس: إنّ قوّة عسكرية ستدخل مخيّم شاتيلا من الجنوب والغرب، وسوف تقوم بتمشيط المنطقة وتطهيرها من الإرهابيين... لقد تمّ التشديد في اجتماعات التنسيق على أنّ العملية هي ضدّ الإرهابيين، ويجب ألا تضرّ بالمدنيين، لا سيّما المسنّين والنساء والأطفال... وعندما برزت الشكوك حول ما حدث في المخيّمات، طلب رئيس هيئة الأركان اتخاذ إجراءات فورية لوقف الكتائب»[319].

تناقضت حجّة شارون، التي تصر على أنّه طلب من ميليشيا القوات اللبنانية عدم مهاجمة المدنيين الفلسطينيين، مع تصريح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي رفائيل ايتان يوم 19 أيلول/ سبتمبر خلال مؤتمر صحافي بالقرب من مخيم شاتيلا. فعند تعرّض إيتان لضغوط المراسلين الغربيين حول عدم تمكّن قادة الجيش الإسرائيلي من منع المذابح، أجاب: «نحن لا نعطي أوامر للكتائب، ونحن لسنا مسؤولين عنهم. حزب الكتائب هو لبنانيّ، ولبنان لهم، وهم يتصرّفون كما يرونه مناسبًا»[320].

في واشنطن، أعرب الرئيس ريغان عن «غضبه واشمئزازه» إزاء مجازر صبرا وشاتيلا، وأعلن أنّ إدارته عارضت بشدة الاحتلال الإسرائيلي لبيروت الغربية لأنه يعتقد «أن هذا الاحتلال خطأ من حيث المبدأ، ولأنه يتخوّف من أن يتسبّب الاحتلال بمزيد من القتال». وأضاف ريغان أن الأفعال الإسرائيلية هي المسؤولة بالفعل عن مقتل المدنيين الفلسطينيين، ودعا إلى انسحاب فوريّ للقوّات الإسرائيلية من بيروت الغربية[321].

وفي موسكو، وصف الاتحاد السوفياتي مجازر صبرا وشاتيلا «بالجريمة الشنعاء» التي ارتكبتها إسرائيل، ودعا إلى نشر قوّات الأمم المتحدة في بيروت لحماية المدنيين. كما دعت الحكومة السوفياتية

319 واشنطن بوست، 23 أيلول/ سبتمبر، 1982.
320 المرجع نفسه.
321 المرجع نفسه.

مجلس أمن الأمم المتحدة إلى النظر في فرض عقوبات على دولة إسرائيل، وأعلن أن «السؤال الذي يطرح نفسه هو ما إذا كان يمكن لدولة مثل إسرائيل أن تنتهك بصورة منهجية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تبقى عضواً في هذه المنظمة». وجاءت ردة فعل الاتحاد السوفياتي على تقارير المجازر على شكل بيان صادر عن الوكالة الصحفيّة «تاس» (Tass). وحمّل البيان إسرائيل المسؤولية المباشرة عن المجازر التي ارتكبت، ولم يُشر إلى مقاتلي ميليشيا القوّات اللبنانية الذين ذهبوا إلى المخيمات[322].

وفي لبنان، ندّد القادة المسلمون والمسيحيون بالمجازر التي ارتكبت، واعتبروا إسرائيل وحدها المسؤولة. وبرّأت الكتائب القوّات اللبنانيّة من أيّ تواطؤ، واعتمدت أحزاب الحركة الوطنية الموقف ذاته، وقرّر المسلمون اللبنانيون الحريصون على المصالحة الوطنية، تجاهل الواقع المأساوي. وفي هذه الأثناء، رشّح المكتب السياسيّ لحزب الكتائب أمين الجميل لخلافة شقيقه الراحل بشير إلى الرئاسة. وتلقى المسؤولون الإسرائيليون قرار الكتائب بحذر، بما أنّهم لم يكونوا معجبين بأمين الجميل وبتوجهه السياسي الموالي للعرب.

من جهتهم، أعرب قادة القوات اللبنانية عن عدم ثقتهم بالمرشح الرئاسي الجديد، لكنهم جعلوا أنفسهم يعتقدون أنّ أمين سيتّبع المسار السياسي نفسه لشقيقه الراحل. وبعد ذلك، دعم أرييل شارون انتخاب أمين الجميل، بعد أن التقى سراً المرشح الرئاسيّ في 20 أيلول/ سبتمبر في مقر مؤسسة «بيت المستقبل»، بحضور كبار قادة القوّات اللبنانية. ووعد الجميّل «بالسير على خطى بشير والسّعي إلى تحقيق أهدافه»[323]. وبعد بضعة أيام، أقنع قائد الموساد في لبنان الرئيس السابق كميل شمعون بسحب ترشيحه لرئاسة الجمهوريّة.

322 نيويورك تايمز، 20 أيلول/ سبتمبر، 1982.
323 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 204.

أمين الجميل يتبوّأ سدّة الرئاسة

في 21 أيلول/ سبتمبر. انتخب أمين الجميل رئيسًا للجمهورية اللبنانية، وأعربت جميع التجمعات السياسية اللبنانية، بما في ذلك ألدّ أعداء أخيه، وهما سليمان فرنجية ووليد جنبلاط، عن استعدادها للعمل معه. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، أعلن الجميل عن تعلّقه بعروبة لبنان، وقرّر الانفتاح على الولايات المتحدة لاعتقاده أن إدارة ريغان قد تؤمّن انسحاب القوّات السورية والإسرائيلية من لبنان. وكان يعتقد أيضًا أنّ «الخيار الأميركي» قد يجعله يدخّر عناء الحسم بين خيارين صعبين على حدّ سواء: السوري أو الإسرائيلي. في وقت لاحق، رفض الجميل استقبال الأمين العام للخارجيّة الإسرائيلية ديفيد كمحي الذي جاء إلى لبنان للتعبير عن استعداد الحكومة الإسرائيلية لبدء المفاوضات الخاصة بانسحاب جميع القوّات الأجنبيّة من لبنان وبتوقيع معاهدة سلام بين البلدين تحت رعاية إدارة ريغان.

إنّ تملّص الجميل من الاتفاق المبرم مع شارون في بيت المستقبل أغضب هذا الأخير بشكلٍ كبير، وحذّر وزير الدفاع الإسرائيلي القوات اللبنانية بأنها ستدفع ثمن أخطاء الرئيس الجميل[324]. وأخذ فادي افرام تهديد شارون على محمل الجدّ، وقرّر تعزيز علاقات القوات اللبنانية مع إسرائيل. وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر، وبمناسبة الذكرى السنوية الـ 46 لحزب الكتائب، أعلن افرام أنّ القوات اللبنانية تسعى لـ«تعاون فعليّ مع إسرائيل»[325]. ووبّخ، بالتالي، أمين الجميل على موقفه الجاحد تجاه إسرائيل، وأشار إلى أنّ «الخيار الأميركي» للجميّل قد يكلّف القوّات اللبنانية ثمار الانتصار الإسرائيلي، الذي اعتبرته خاصًا بها. وحاول جوزيف أبو خليل، وهو عضو بارز في المكتب السياسي

324 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 205.
325 **المرجع نفسه**، ص 207.

للكتائب، والمقرّب من الرئيس الشهيد بشير الجميل، التوسّط بين افرام والرئيس الجميل، ولكنه لم يحقّق نجاحًا يذكر في هذا الصّدد. فلم يكن أحدٌ منهما على استعدادٍ لتغيير سياسته.

في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1982، بدأت المفاوضات الإسرائيلية اللبنانية في خلدة بحضور الديبلوماسي الأميركي موريس دريبر. وكانت أوّل دورتين صعبتين وبطيئتين، واختلف الوفدان على كلّ شيء تقريبًا. ودفع رفض الحكومة اللبنانيّة المطلق مناقشة التدابير الأمنيّة خارج اتفاق الهدنة لعام 1949، بوزير الدفاع الإسرائيلي أريبل شارون إلى زيارة بيار الجميل في بكفيا في 30 كانون الثاني/ يناير 1983.

ناقش شارون مع زعيم حزب الكتائب الحواجز التي وضعتها الحكومة اللبنانية، والتي أخّرت التوقيع على اتفاق ثنائي، وهدّده قائلاً إنّ أمين الجميل «لن يكون أكثر من رئيس بلدية للقصر الرئاسي في بعبدا» إذا استمرّ بالاعتماد على الولايات المتحدة وحدها ولم يحقق المطالب الإسرائيلية[326]. وطلب من بيار الجميل ممارسة الضغوط على ابنه، وجعله يوافق على الطلب الإسرائيلي بإنشاء محطات إنذار في جنوب لبنان تحت إشراف الجيش الإسرائيلي. وأضاف شارون: «إن لم تتقدّم المفاوضات، ستنسحب اسرائيل لخطّ من 45 كلم إلى شمال حدودها، ومن شأن منظمة التحرير الفلسطينية والسوريين أن يهددوا مجددًا المناطق المسيحية. ولن تدعم إسرائيل القوات المسيحية، وستكون عزلتها كاملة في وجه الميليشيات الدرزية»[327].

وفي حين واصل الوفدان مفاوضاتهما في خلدة، نفّذ الإسرائيليّون تهديدهم. فتبنوا السياسة الإستعمارية الكلاسيكية للتقسيم والحكم من خلال مساعدة جيش لبنان الجنوبي تحت قيادة سعد حداد على توسيع

326 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 272.
327 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 207.

سيطرتهم على المنطقة، وتوفير الأسلحة إلى الميليشيات الشيعية، بهدف خلق وضع متفجر على طول حدودهم الشمالية مع لبنان[328]. وكانت تكتيكات إسرائيل الواضحة، ولكن الخبيثة في جنوب لبنان، مجرد غيض من فيض. فلقد وضع ضباط الجيش الإسرائيلي خطة لزعزعة الاستقرار في منطقة الشوف، لجأ إليها شارون حينما أدرك أنّ الرئيس الجميل تجاهل مطالبه.

إشتباكات في الشوف

في أعقاب الغزو الإسرائيلي، وسّعت القوات اللبنانية نطاق نفوذها إلى جنوب لبنان، وسهل البقاع الغربي، ومناطق الشوف وعاليه. وكان بشير الجميل هو الذي أخذ قرار إرسال وحدات القوات اللبنانية إلى الشوف، سعيًا منه لتأمين عودة القرويين المسيحيين الى الجبل بعد سبع سنوات من التهجير إلى المنطقة المسيحية، إثر مذبحة الدامور والجية، وقرى أخرى على الطريق السريع الساحلي بين صيدا وبيروت في عام 1976، وفي الشوف بعد اغتيال كمال جنبلاط في 16 آذار / مارس 1977.

كان بشير الجميل يَعي أنّ نشر القوّات اللبنانية في المناطق ذات الأغلبية الدرزية، أي عاليه والشوف، سيمثل تحديًا مباشرًا لميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكيّ. وبعد سلسلة من المناوشات بين الطرفين، ضاعف بشير الجميل زياراته للشيوخ الدروز، وحاول تهدئة الوضع، معوّلاً على صداقته مع الأمير مجيد أرسلان، وهو زعيم درزي بارز، سعى لإيجاد حلّ متواز بين الدروز والمسيحيين في الشوف. فأمر الجميل بإعادة فتح مكاتب الحزب التقدميّ الإشتراكيّ التي كانت قد أقفلتها القوّات اللبنانيّة قبل بضعة أشهر، وبسحب العناصر غير المنضبطة

328 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 273.

للقوّات اللبنانيّة التي ارتكبت مخالفات ضدّ الطائفة الدرزية من الجبل. ومع ذلك، اعتبر زعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط جهود الجميل التوفيقيّة «غير كافية»، ودعا إلى الانسحاب الكامل لوحدات القوّات اللبنانيّة من الشوف.

وكان بشير الجميل قد تنبّه لمخاطر وقوع حرب بين القوات اللبنانية وميليشيا الدروز. وبعد أيام قليلة على انتخابه رئيسًا للجمهورية، قرّر سحب قواته من الشوف في إطار خطة شاملة تقضي بحلّ القوّات اللبنانيّة والميليشيات اللبنانية الأخرى، ودمجها في فرقة عسكريّة جديدة تابعة للجيش اللبنانيّ تسمى بـ«الحرس الوطنيّ»[329].

بعد اغتيال الرئيس المنتخب بشير الجميل، ساء الوضع الأمني في الشوف، إذ تضاعفت الحوادث بين الدروز والمسيحيين بشكل كبير، واضطرت القوات اللبنانية إلى إعادة النظر في قرارها بالانسحاب من المنطقة. وفي خريف عام 1982، قرر فادي افرام إرسال قوات إضافية لتحصين مواقع القوات اللبنانية في الجبل.

ومع تطوّر المفاوضات بين إسرائيل ولبنان، قرّر القادة الإسرائيليون ممارسة ضغوط إضافية على الحكومة اللبنانية من خلال تزويد ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي بالأسلحة، والذخائر، والدعم اللوجستي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الدروز الإسرائيليين يتمتعون بوضع مميّز في إسرائيل؛ فهم يشكّلون العنصر العربي الوحيد الذي يخدم في الجيش الإسرائيلي، وتعترف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بإخلاصهم العالي وبروحهم القتالية[330]. وكان تقدير ضباط الجيش الإسرائيلي لجنودهم الدروز كفيلاً بجعلهم يتفادون الصراع مع الحزب التقدميّ الإشتراكيّ خلال الغزو الإسرائيلي للبنان.

329 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
330 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 277.

أوائل شباط/ فبراير 1983، أزال الجيش الإسرائيلي حواجزه في منطقة عاليه، وأعطى الضوء الأخضر لميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكيّ لمهاجمة الأحياء المسيحية. وبات واضحًا تمامًا أنّ الإسرائيليين كانوا مصممين على استخدام القوات اللبنانية ككبش فداء لتسجيل النقاط على الرئيس الجميل. وعلاوةً على ذلك، وجدت إسرائيل في الدروز اللبنانيين حليفًا بديلاً. واعترف خلف شارون في وزارة الدفاع، موشيه أرنس، أنّ التحالف مع الدروز هو أكثر إثارة للاهتمام من التحالف مع الموارنة الذين خيّبوا أمله بتصرّفاتهم[331].

الخلاف بين القوات اللبنانية والرئيس الجميل

ازداد قلق فادي افرام حيال التدهور المفاجئ للعلاقات بين القوات اللبنانية وإسرائيل، وكان موقفه حازمًا ضدّ سياسة الرئيس أمين الجميل، وسعى إلى إحياء علاقات المقاومة المسيحية مع إسرائيل. ومن جهته، حاول الرئيس الجميل احتواء القوات اللبنانية والحدّ من هامش مناورتها. فأمر بنشر وحدات الجيش اللبناني في الجزء الشرقي من العاصمة، من أجل بسط سلطة الجيش على بيروت الكبرى.

وآمن أمين الجميل أنّ من شأن مشروع بيروت الكبرى أن يقوّض نفوذ القوات اللبنانية في المنطقة المسيحية، ويحسّن صورة الجيش اللبناني لدى المسلمين الذين أحبطتهم التدابير الأمنية القاسية للجيش على نحوٍ متزايد في القطاع الغربي من العاصمة (الاعتقالات غير المبررة على سبيل المثال، وحظر التجول الصارم بعد الثامنة مساءً).

رفض افرام تسليم مواقع القوات اللبنانية في بيروت الشرقية الى الجيش اللبناني قبل شباط/ فبراير 1983، وخضع على مضض لطلب

331 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 277.

زعيم حزب الكتائب بيار الجميل القاضي بتسليم الحوض الخامس من ميناء بيروت إلى السلطات اللبنانية، مقابل مبلغ ثابت من المال يدفع له في نهاية كلّ عام. لكنّه رفض رفضًا قاطعًا الشروط التي وضعها الرئيس الجميل لدمج القوات اللبنانية في الجيش اللبناني.

إنّ انصياع افرام لقرارات الرئيس الجميل دفع بالعديد من قياديي القوات اللبنانية إلى انتقاد سياسته الانهزامية بشدة واتهامه بالخضوع تحت الضغط. بالتالي، وجد القائد العام للقوات اللبنانية نفسه في موقف حرج للغاية. فحزب الكتائب والرئيس الجميل كانا يحاولان السيطرة على القوات اللبنانية، بينما كانت القوات تدافع بشراسة عن استقلاليتها. لذلك وجد افرام نفسه في موقف حرج، لأنه حاول التوفيق بين أهداف تبدو متناقضة. وبالإضافة إلى ذلك، كان حريصًا على الحفاظ على علاقات جيدة مع القادة الإسرائيليين الذين هددوا مرارًا وتكرارًا بممارسة جميع أنواع الضغوط على المسيحيين اللبنانيين لجعل الرئيس الجميل يرضخ لمطالبهم.

وفي 6 أيار/ مايو 1983، سهّل الجيش الإسرائيلي الهجوم الواسع الذي شنّه رجال ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي ضد قرية المطلّة، في منطقة إقليم الخرّوب في الشوف. وتصدّت القوات اللبنانية للهجوم، ما أسفر عن ضحايا وخسائر كبيرة في صفوف المهاجمين. ودفعت الهزيمة التي مُني بها الحزب التقدمي الإشتراكيّ بالدروز الإسرائيليين إلى الاحتجاج على سياسات الحكومة الإسرائيلية في لبنان، وإلى دعوتها إلى وضع حدّ لدعمها القوات اللبنانية[332].

332 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 209.

إيران تشنّ حرباً بالوكالة ضدّ الولايات المتحدة

في الوقت نفسه في بيروت، أصبحت السفارة الأميركية تعي تمامًا الدور السياسي والعسكري المتنامي لإيران في لبنان. ففي أوائل نيسان/ أبريل، توقّف رئيس وكالة الأمن الوطني ويليام أودوم لبرهة في بيروت لإجراء محادثات مع رئيس محطة وكالة الإستخبارات المركزية (CIA) والمارينز المتمركزة حول مطار بيروت الدولي. واستجوب رقيب المدفعية المكلّف بجمع إشارات صغيرة من فريق استطلاع راديو المارينز أودوم حول الاتصالات العديدة التي التقطوها بين ثكنة الشيخ عبد الله العسكريّة والقنصلية الإيرانية في بيروت[333].

وفي 17 نيسان/ أبريل 1983، اقتحم انتحاري مجهول الهويّة يقود سيارة خضراء من طراز مرسيدس محمّلة بالمتفجّرات بسرعة فائقة الجزء الأمامي من السفارة الأميركية المؤلفة من سبعة طوابق في بيروت، واصطدمت السيارة بالباب الأماميّ وشغّلت المفجّر. ومحا الانفجار الهائل الجهة الأمامية من المبنى، وأسفر عن مصرع 63 شخصًا، من بينهم 17 أميركيًا، سبعة منهم عملاء وكالة الاستخبارات المركزية، بمن فيهم رئيس المحطة ونائبه، ورئيس وكالة عمليات الشرق الأوسط روبرت أيمز. وكانت وكالة الأمن الوطني (NSA) اعترضت قبل أيام اتصالات بين وزارة الخارجية الإيرانية وسفاراتها في بيروت ودمشق، أشارت إلى هدف غامض يمثّل المصالح الأميركية في لبنان. وتوصّل محلّلو الـNSA في نهاية المطاف إلى نتيجة مفادها أنّ الهجوم الذي ذُكر بالإتصالات كان يشير الى تفجير السفارة[334].

---

333 دايفد كرست، **مرجع سابق ذكره**، ص 131.

334 **المرجع نفسه**، ص 132.

إتفاق 17 أيار / مايو

بعد المفاوضات الطويلة والمحبطة، تمّ التوصل أخيرًا إلى اتفاق بين إسرائيل ولبنان في 17 أيار / مايو 1983. وشملت أحكام الاتفاق وقف الاشتباكات المسلحة، والاعتراف المتبادل بالاستقلال، والسيادة، وحرمة الحدود، وحظر الأنشطة المعادية والدعاية، وفتح البعثات مع وضع ديبلوماسيّ، وإلغاء جميع المعاهدات التي تعارضت أحكامها مع أحكام الاتفاق الإسرائيلي اللبناني[335].

أيّدت القوّات اللبنانيّة بشدّة الاتفاق، ودَعت إلى التصديق الفوريّ عليه. واعتقد فادي افرام عن حقّ أنه من شأن الاتفاق إعادة إرساء سيادة لبنان ووحدته، وتمكين الدولة اللبنانية من بسط سلطتها على كامل أرضها الوطنية[336]. واعتبر الرئيس السوري حافظ الأسد، من جهته، اتفاق 17 أيار / مايو بمثابة معاهدة سلام منفصلة مماثلة لكامب ديفيد، و«محاولة لعزل سوريا وإبعادها عن التيار الرئيسي للديبلوماسية الاقليمية». وبالإضافة إلى ذلك، اعتبر المسؤولون السوريون أنّ العديد من بنود اتفاق 17 أيار / مايو تشكّل «تهديدًا مباشرًا لمصالح سوريا الاستراتيجية والأمنية في لبنان»[337].

صادق البرلمان اللبناني على الاتفاق في 14 حزيران/ يونيو 1983، ولكنّ الرئيس الجميل تردّد في توقيعه. وسعى، بالتالي، إلى جعل الأميركيين يتوسطون له مع الرئيس الأسد، لتفادي تصعيد الصراع مع النظام السوري. وأغضب موقف الجميل الغامض الإسرائيليين، وأبلغوه، عبر مبعوثين لبنانيين، أنه إذا وقّع الاتفاق، فسيسمحون بنشر الجيش اللبناني في مناطق الشوف وعاليه، وبإجراء مصالحة بين الدروز

335 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 273.
336 **مقابلة شخصية مع فادي افرام**، آب/ أغسطس 1995.
337 نواف سلام، **Prospects for Lebanon: An essay on political opportunities and constraints**، London: Oxford University Press، 1987، ص 188.

والمسيحيين هناك، وباتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لجعل الوجود السوري المسلّح في لبنان لا يُحتمَل. وإذا قرّر الجميل عكس ذلك، فسيقوم عندها الجيش الإسرائيلي بالانسحاب فجأة من الشوف وعاليه، وسيعطي المجال للقوات اللبنانية وميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي لإبادة بعضهما البعض[338].

أوائل تموز/ يوليو زار وزير الدفاع الاسرائيلي موشي أرينز لبنان، والتقى قائد وحدات القوات اللبنانية في الشوف، سمير جعجع. وأكّد أرينز قرار إسرائيل بالانسحاب إلى نهر الأوّلي، ونصح جعجع والمجتمع الماروني بالموافقة على «اتفاق 17 أيار/ مايو» قبل فوات الأوان[339]. وفي 14 تموز/ يوليو، كشفت الصحافة الإسرائيلية عن خطة الجيش الاسرائيلي بالانسحاب من الشوف. وفي اليوم نفسه، هاجم مدنيّون دروز دورية تابعة للجيش اللبناني بقيادة العقيد ميشال عون في منطقة عاليه. وكانت الدوريّة عندها تتحقق من المواقع التي من المفترض أن يُخليها الجيش الإسرائيلي. وفي أواخر تموز/ يوليو، التقى وزير الدفاع الإسرائيلي السابق أرييل شارون بيار الجميّل، وحَثّه على ممارسة ضغوط إضافية على ابنه أمين لتوقيع الاتفاق، ونبّه زعيم حزب الكتائب من مضاعفات تردّد الرئيس الجميل وانعكاسها على مصير المسيحيين اللبنانيين[340].

أدرك قادة القوات اللبنانية أنّ الوضع في الشوف كان يخرج عن نطاق السيطرة، فلقد غضّ الجيش الإسرائيلي الطرف عن مرور كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر لميليشيا الحزب التقدّميّ الاشتراكيّ، وإلى المقاتلين الفلسطينيين المدعومين من سوريا، والمقاتلين اليساريين اللبنانيين والقوّات السورية المتمركزة في المتن الأعلى، في حين صَعّب

338 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 211 .
339 بول عنداري، **هذه شهادتي**، ص 146.
340 **الموضع عينه**.

على القوات اللبنانية تعزيز مواقعها في الشوف[341]. وفي أواخر شهر آب/ أغسطس، فقد الجيش اللبناني السيطرة على الضاحية الجنوبية، وعلى أجزاء من بيروت الغربية، عندما قام المقاتلون الشيعة والدروز التابعين لحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكيّ على التوالي باستخدام عنصر المفاجأة ضد مواقع الجيش. وأعاد الجيش بسرعة بسط سلطته على وسط المدينة، ونشر الآلاف من الجنود، لكنه فشل في استعادة مواقعه في الضاحية الجنوبية. وأدرك الرئيس الجميل أنّ سوريا تمارس كل أنواع الضغوط لإجباره على إلغاء اتفاق 17 أيار / مايو.

بعد فشل المفاوضات السرية مع وليد جنبلاط في باريس، أصبح الجميّل على يقين متزايد بأنّه كان عليه التنسيق مع القوات اللبنانية لمواجهة «مؤامرة» سوريا[342]. فوعد قائد القوات اللبنانية فادي افرام، والدكتور فؤاد أبو ناضر، وإيلي حبيقة أنه سيرسل وحدات الجيش إلى منطقة الشوف فور انسحاب الجيش الإسرائيلي، وسيتولّى الجيش مواقع القوات اللبنانية هناك. وبعد بضعة أيام، أكّد الجميل على قراره بنشر الجيش اللبناني في الشوف لسمير جعجع الذي ألقى الضوء على الاستعدادات السورية والفلسطينية لحرب الجبل[343].

حرب الجبل

في 23 آب/ أغسطس 1983، أعلن وليد جنبلاط أنه لن يقبل بنشر الجيش «الطائفي» في الشوف، وأضاف: «إقتربت معركة الجبل، والمعادلة العسكريّة هي التي ستقرّر وحدها مصير لبنان. إذا ربحت الكتائب (والقوّات اللبنانيّة) المعركة، قد تخسر سوريا موقعًا أساسيًا في المنطقة»[344].

341 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
342 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 215.
343 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، كانون الأول/ ديسمبر 1990.
344 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 218.

وكان جنبلاط على حق في بيانه، فلقد كان للرئيس حافظ الأسد مصالح استراتيجية في تأمين فوز الحزب التقدّمي الإشتراكي في معركة الجبل وفرض إلغاء اتفاق 17 أيار / مايو، وجعل الرئيس الجميل أكثر مرونة. ببساطة، أرادت سوريا من حلفائها اللبنانيين السيطرة على الطريق الاستراتيجي بين بيروت ودمشق، لتسهيل حركة المقاتلين الشيعة والحرس الثوري الإيراني من مدينة بعلبك في سهل البقاع الى الضاحية الجنوبية لبيروت وجنوب لبنان، ما يمكّن هذا الأخير من مواجهة القوات الإسرائيلية، ومهاجمة القوات المتعددة الجنسيات، وتهديد المصالح الغربية في لبنان والشرق الأوسط[345]. وأرادت إسرائيل، من جهتها، معاقبة الرئيس الجميل على تردّده في توقيع اتفاق 17 أيار / مايو، والقوات اللبنانية على عدم مشاركتها في معركة بيروت الغربية ضد الفلسطينيين والحركة الوطنيّة اللبنانيّة[346].

في 3 أيلول/ سبتمبر، انسحب الجيش الإسرائيلي من منطقة عاليه والشوف. وكان على وحدات النخبة للجيش اللبنانيّ أن تبقى في بيروت الغربيّة لسحق أيّ انتفاضة محتملة مؤيدة لسوريا. وتقدمت وحدات أخرى على طول الطريق السريع بين بيروت ودمشق إلى بلدة الكحالة، وإلى تلال جبال الشوف الشمالية الغربية وصولاً إلى بلدة سوق الغرب.

اتخذ اللواء الثامن في الجيش اللبنانيّ، المتعدد الطوائف، بقيادة العقيد ميشال عون، مواقع في سوق الغرب، وصَدّ بنجاح الهجمات التي شنّها حلفاء سوريا. وفي مناطق أخرى أخلاها الجيش الإسرائيلي، أطلقت ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكيّ، بدعم من الفصائل الفلسطينية القادمة من سهل البقاع، هجومًا كبيرًا ضدّ مواقع القوات اللبنانية. وكان العقيد ميشال عون يشاهد تقدّم المعركة من خلال منظاره،

345 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، نيسان/ أبريل 1996.
346 سامي الخطيب، **مرجع سابق ذكره**، ص 603.

وأحجم عن مساعدة وحدات القوات اللبنانية بأيّ شكلٍ من الأشكال[347]. وهاجم رجال ميليشيا الحزب التقدّمي الإشتراكيّ والمقاتلون اليساريون اللبنانيون والفصائل الفلسطينية المدعومة من سوريا بدعم من نيران المدفعية الثقيلة للوحدات السوريّة المتمركزة في سهل البقاع، بلدة بحمدون، وبوحدات من الدبابات، وسحقوا مواقع القوّات اللبنانيّة بعد أكثر من 48 ساعة من القتال العنيف. وسرعان ما أدرك سمير جعجع أنّ قواته كانت تقاتل ائتلافًا أكبر بكثير ممّا كان يعتقد، وأنّ الاحتفاظ بها في مواقعها من شأنه أن يؤدي إلى زوالها المحتّم[348]. وأخذ القرار الصعب بتراجع وحدات القوات اللبنانية إلى المدينة المسيحية الأكبر في الشوف، دير القمر، التي حاصرتها ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي. واختار دير القمر لأنها مسقط رأس الرئيس السابق كميل شمعون، الأمر الذي أعطاها أهمية سياسية، ولأنها كانت مدينة تملك الموارد الكافية لتأمين مستلزمات الحياة لمقاتلي القوات اللبنانية لبعض الوقت[349]. وفي وقتٍ لاحق، أبلغ القائد العام للقوات اللبنانية فادي افرام القيادة العسكرية الإسرائيلية في لبنان عن خطة جعجع بالتراجع إلى دير القمر، ونال وعدًا من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي بفرض وقف إطلاق النار في الشوف[350].

شهدت حرب الجبل ارتكاب مذابح بشعة، وأدت إلى النزوح الثاني لعشرات آلاف القرويين المسيحيين إلى بيروت الشرقية. وتمكّن رجال الميليشيا الدرزية المنتصرة، بمساعدة كبيرة من حلفائهم اللبنانيين اليساريين، والمقاتلين الفلسطينيين المدعومين من سوريا، من إفراغ المنطقة الخاضعة لسيطرتهم من جميع المسيحيين، ومن فرض الحصار على دير القمر.

347 **مقابلة شخصيّة مع زاهي بستاني**، نيسان/ أبريل 1996.
348 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 158.
349 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، كانون الأول/ ديسمبر 1990.
350 **مقابلة شخصية مع فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

سوريا وإيران تصعّدان الضغوط على الرئيس الجميل

منتصف أيلول/ سبتمبر 1983، هاجم رجال الميليشيا الدرزية والمقاتلين الفلسطينيين مواقع الجيش اللبناني في سوق الغرب. وصدّ الجيش الهجوم الفلسطيني-الدرزي بشجاعة، وألحق خسائر فادحة بالمهاجمين. وكان هدف وليد جنبلاط ربط الشوف بالضواحي الجنوبية لبيروت التي تسيطر عليها حركة أمل. وفي غضون ذلك، قصفت المدفعية السورية الوحشية المنطقة المسيحية لممارسة المزيد من الضغوطات على الرئيس الجميل والقوات اللبنانية.

في 26 أيلول/ سبتمبر، أوقفت وكالة الأمن القومي برقية ديبلوماسية أرسلتها المخابرات الإيرانية في طهران إلى السفير الإيراني في سوريا حجة الإسلام علي أكبر محتشمي، بإعطائه تعليمات للاتصال بحسين الموسوي، وهو زعيم حركة أمل الإسلامية، وهي حركة منشقّة عن أمل تطورت لاحقًا لتصبح «حزب الله»، يطلب منه فيها «القيام بعملية كبيرة ضدّ المارينز الأميركيين»[351].

من جهتها، حاولت سوريا إضعاف مواقع الجيش اللبناني على جميع الجبهات. ففي 28 أيلول/ سبتمبر، طرد رجال الميليشيا الشيعية لحركة أمل المدعومة من سوريا، السكان المسيحيين في بلدة المريجة، وهاجموا مواقع الجيش اللبناني في عين الرمانة. ودعا الرئيس الجميل إدارة ريغان إلى التدخل واحتواء الصراع المتصاعد مع النظام السوري. فزار عندها المبعوث الأميركي الخاص الجديد روبرت ماكفرلين دمشق في أواخر أيلول/ سبتمبر، وتوسّط لوقف إطلاق النار. ولدى عودته إلى بيروت، نصح الرئيس الجميل بالتفاوض من أجل التوصّل إلى تسوية سياسية مع المعارضة المدعومة من سوريا، وهما حركة أمل والحزب التقدّمي

351 كول. تيموثي ج. جيراتي، **Peacekeepers At War: Beirut 1983 - The Marine Commander Tells His Story**، Dulles, VA: Potomac Books Inc، 2004، ص 181.

الإشتراكيّ، والمحافظة على موقف حازم بشأن اتفاق 17 أيار / مايو[352]. رفض أمين الجميل والقوات اللبنانية تقديم تنازلات سياسية لخصومهما، وهذا التعنّت المسيحي جعل النظام السوري أكثر تصميمًا على ضمّ مطالب المعارضة اللبنانية في ما يختصّ بالإصلاحات السياسية. فدعا، بالتالي، إلى إلغاء فوري لاتفاق 17 أيار / مايو. وبعد بضعة أيام، رفع الرئيس السوري حافظ الأسد من سقف مطالبه فدعا الى انسحاب القوات المتعددة الجنسيات، وإدانة «التدخل الأجنبي في الشؤون اللبنانية الداخلية». وتنبّأ وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام أمام نظيره اللبناني إيلي سالم أنّ الولايات المتحدة قد تسحب قواتها من لبنان بعد أن تكون قد فقدت بعضًا من قوّات المارينز[353].

في 23 تشرين الأول/ أكتوبر، قامت مجموعة إسلاميّة غير معروفة آنذاك تحمل اسم الجهاد الإسلامي، بزيادة حدّة الصراع عن طريق تنفيذ تفجيرين إنتحاريّين أمام مقرّ القوّات الأميركية والفرنسية في بيروت، ما تسبب بوفاة 241 من المارينز، و58 من المظليين الفرنسيين. وقد برّأ «حزب الله» نفسه مرارًا وتكرارًا من أي نوع من المسؤولية عن الهجمات الإنتحارية المزدوجة التي استهدفت مقرّ ثكنات المارينز الأميركية والمظليين الفرنسيين. ومع ذلك، وصف قادة الحزب الشيعي الهجمات الإنتحاريّة «بالعقاب الأوّل لشعبنا ضدّ أميركا، وفرنسا، وإسرائيل». وبعد خمسة وعشرين عاماً، إعترف الأمين العام السابق لـ«حزب الله» صبحي الطفيلي، للصحافي نيكولاس بلانفورد، أنّ «حزب الله» كان مسؤولاً عن تفجير الثكنات[354].

352 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 286.

353 لو كانون، **President Reagan: The Role of a Lifetime**، New York: Simon and Schusters، 1991، ص 362.

354 نيكولاس بلانفورد، **Warriors of God: Inside Hezbollah's Thirty-Year Struggle Against Israel**، New York: Random House، 2011، ص 59.

إثر هذه التطورات المأساوية، نظّمت الحكومة السعودية مؤتمراً لبنانياً «للمصالحة الوطنية» عقد في 31 تشرين الأول/ أكتوبر في جنيف. ولم تتم دعوة القوات اللبنانية إلى المؤتمر لأنّ الرئيس الجميل اختار جعل التمثيل المسيحي يقتصر على اثنين من قادة الجبهة اللبنانية، بيار الجميل والرئيس السابق كميل شمعون. فشل المجتمعون بإيجاد أرضية مشتركة حول التعديلات الدستورية التي دعت إليها حركة أمل والحزب التقدّميّ الإشتراكيّ، إلا أنهم تمكنوا من الاتفاق على بيان بالإجماع حول اعتبار هوية لبنان عربية. ودعا من ثمّ حلفاء سوريا في المؤتمر إلى إلغاء الاتفاق بين إسرائيل ولبنان، ولكنّ قادة الجبهة اللبنانية رفضوا الإملاءات السورية. وتوصّل الرئيس السابق سليمان فرنجية، الذي اختلف مع الحلفاء الموالين لسوريا على طبيعة الإصلاحات الدستورية، إلى حلّ توفيقي لاتفاق 17 أيار/ مايو قضى بأن يوكل المؤتمرون إلى الرئيس الجميل في نهاية المحادثات بالتفاوض على إجراء تغييرات في الاتفاق برعاية أميركية.

انتقد قادة القوات اللبنانية بشدة قرارات مؤتمر جنيف، وأعلنوا أنّ تأييد بيار الجميل وكميل شمعون مبدأ الهوية العربية للبنان قد يشكل سابقة في غاية الخطورة بالنسبة إلى المجتمع المسيحي[355]. وفي 1 كانون الأول/ ديسمبر 1983، زار الرئيس الجميل واشنطن، حيث قيل له إنّ تعديل اتفاق 17 أيار/ مايو غير وارد. عندها، وجد نفسه بين المطرقة والسندان. فقد كان يعرف أنّ سوريا لن توافق على الاتفاق، في حين أنّ إسرائيل قد تجعل المعسكر المسيحي يعاني الأمرّين إذا قرّر إلغاءه.

في غضون ذلك، أعرب القادة المسيحيون عن استيائهم إزاء امتناع الرئيس الجميل عن تنسيق انسحاب القوات اللبنانية من دير القمر مع الإسرائيليين. فقامت عندها الجبهة اللبنانية بحثّه على القيام بذلك، وإلاّ

355 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 181.

تبرّأ مجتمعه منه. عندذاك أجرى الرئيس الجميل اتصالات مع القيادة العسكرية الإسرائيلية التي وعدت بتأمين إجلاء وحدات القوات اللبنانية والسكان المسيحيين من دير القمر[356].

أخيرًا، تمّ رفع الحصار في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1983. وراقب الجيش الإسرائيلي انسحاب المقاتلين المسيحيين واستبدالهم بقوات من الدرك اللبناني. وألقى قادة القوات اللبنانية اللوم على الرئيس الجميل وحده لهزيمتهم في حرب الشوف. ووفقًا لقائد وحدات القوات اللبنانية في الشوف سمير جعجع، كان أمين الجميل يأمل أن تضعف حرب الجبل كلاً من القوات اللبنانية وميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكيّ، وتجبر وليد جنبلاط على قبول نشر الجيش اللبناني في الشوف[357]. ومع ذلك، ذهبت خطة الجميل المكيافيلية سدى، وكان جنبلاط الفائز الوحيد من حرب الجبل.

بعد ذلك بوقتٍ قصير، إنهار وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض بشأنه في جنيف، وردع الجيش اللبناني بصعوبة بالغة هجمات الميليشيا الدرزية في سوق الغرب. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، إستأنفت المدفعية السورية قصفها العنيف على المنطقة المسيحية. فوجدت عندها سوريا الفرصة المناسبة لفرض شروطها على القادة اللبنانيين المسيحيين، بعد أن أحبطت هزيمة القوات اللبنانية الساحقة في الشوف من عزيمتها، وبعد تعرُّض الجيش اللبناني لضغوط مستمرة من ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكي والميليشيا الشيعية. وفي منتصف كانون الثاني/ يناير 1984، قام رجال ميليشيا أمل المدعومة من سوريا بعمليات قنص على الجيش اللبناني والقوات الفرنسية المتمركزة في بيروت الغربية. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن وزير

356 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
357 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، كانون الأول/ ديسمبر 1990.

الخارجية السوري خدام أنه «من غير الممكن التوصّل إلى وقف لإطلاق نار قابل للحياة في لبنان قبل إلغاء اتفاق 17 أيار / مايو»[358]. ورفض قادة القوات اللبنانية الاستسلام جرّاء الضغط، فأكدوا في خطاباتهم مهمة المقاومة المسيحية بتحرير لبنان من جميع القوات الأجنبية، وأعلنوا أن تعاونهم مع الرئيس الجميل سيعتمد على موقفه تجاه هذه المهمة[359]. وفي أواخر شهر كانون الثاني/ يناير، دعا جنبلاط وبري إلى استقالة الجميل بما أنّه فشل في إعادة التفاوض على بنود عدة من اتفاق 17 أيار / مايو. وفي 1 شباط/ فبراير، حاول الجيش اللبناني استعادة مواقعه في الضاحية الجنوبية لبيروت، وقطع خطوط الاتصال بين ميليشيا أمل في بيروت الغربية والحزب التقدمي الإشتراكي في الشوف. وبعد أربعة أيام، قصف الجيش اللبنانيّ بكثافة الضاحية الجنوبية، ما أسفر عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين. على أثر ذلك، قدّم رئيس الوزراء شفيق الوزّان استقالته، ودعا زعيم حركة أمل نبيه بري الجنود الشيعة في الجيش اللبناني إلى عدم إطلاق النار على إخوانهم.

تفكّك الجيش اللبنانيّ

في 6 شباط/ فبراير، شنّت ميليشيات أمل والحزب التقدّميّ الإشتراكيّ هجومًا كبيرًا على مواقع الجيش اللبناني في بيروت الغربية، وتجاوب اللواء السادس للجيش اللبناني المؤلف أساسًا من غالبية شيعية مع دعوة بري وأخلى مواقعه. وفي 7 شباط/ فبراير، اضطرت قوات الجيش النظامي إلى التراجع إلى بيروت الشرقية، فأصبحت العاصمة اللبنانية منقسمة من جديد على طول خطوط التماس الطائفية.

358 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 188.
359 **المرجع نفسه**، ص 187.

ووجّه حلفاء سوريا ضربة سياسية قوية للرئيس الجميل الذي أدرك أنّ سلطته قد تزعزعت بشدة بعد الانسحاب المهين للجيش اللبناني من بيروت الغربية. وبعد ذلك بوقت قصير، قررت الحكومات الإيطالية، والفرنسية، والبريطانية، والأميركية، خوفًا من إقحام القوات المتعددة الجنسيات في لبنان في «حرب أهلية»، سحب قواتها من لبنان. فسحبت عندها قوات المارينز إلى سفنها في 7 شباط/ فبراير، ولحقت بها القوات البريطانيّة في 8 شباط/ فبراير، والإيطالية في الـ20 من الشهر نفسه، ولم يبق سوى القوات الفرنسية في بيروت حتى 31 آذار / مارس، كي لا تعتقد سوريا وحلفاؤها أنّ فرنسا لم تعد تكترث بلبنان.

شكّل الانسحاب السريع للقوات المتعددة الجنسيات من لبنان ضغوطًا إضافيّة على الرئيس الجميل. ففي 15 شباط/فبراير تفكّك اللواء الرابع للجيش اللبناني المجهّز تجهيزًا جيّدًا والمتمركز في الشحار الغربي في المنطقة الساحلية من منطقة الشوف، على طول الخطوط الطائفية، بعد أن خدع الكابتن وليد سكرية قيادة الجيش، وعقد اتفاقًا مع الحزب التقدمي الإشتراكي. فسار الجنود المسلمون للجيش اللبناني بنصر باتجاه بيروت الغربية، في حين فرّ زملاؤهم المسيحيون إلى جنوب لبنان، أو بحرًا إلى المنطقة المسيحية.

قضى سقوط مواقع الجيش اللبناني في الشحار الغربي على ما تبقّى من آمال لدى الرئيس الجميل لقلب هذا الوضع لمصلحته. فقبل الهجوم، كان الجيش يخطّط للتقدم إلى الجنوب الغربي من بيروت، وعزل العاصمة عن الشوف. والأمر المؤسف كان خيانة بعض عناصر الجيش اللبناني، ما أدّى إلى إحباط الخطة، وتسهيل سيطرة الميليشيا الدرزية على منطقة استراتيجية في الجبل[360].

360 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

وضعت سوريا، التي كانت راضية عن الأداء العسكري لحلفائها، شروط الحوار مع الرئيس اللبناني. ونصّت هذه الشروط على إلغاء «اتفاق 17 أيار / مايو»، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وأخيرًا وليس آخرًا، إدخال إصلاحات سياسية على الدستور اللبناني[361]. ورفضت القوات اللبنانية بشدّة الإملاءات السورية، وحثّت الرئيس الجميل على توقيع الاتفاق الإسرائيلي-اللبناني. وناقش فادي افرام إمكانية تقديم مساعدة إسرائيلية للسلطات اللبنانية مع مدير مكتب الاتصال الإسرائيلي في ضبية. وفي الوقت نفسه، حاول جوزيف أبو خليل إقناع الرئيس الجميل بإعادة إطلاق الاتصالات مع المسؤولين الإسرائيليين لأنهم كانوا وحدهم قادرين على مساعدة المنطقة المسيحية عن حقّ. وبعد أيام قليلة من التفكير، توصّل الرئيس الجميل إلى استنتاج مفاده أنّ أغلبيّة الزعماء المسيحيين عارضوا الحلول التي قدّمتها سوريا، ووافق في النهاية على وساطة الكتائب والقوات اللبنانية مع إسرائيل[362].

وفي 24 شباط/فبراير 1984، توجّه فادي افرام وجوزيف أبو خليل إلى تل أبيب، واجتمعا مع وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه أرينز الذي أبلغهما أنّ إسرائيل على استعداد تام لفتح صفحة جديدة مع الرئيس الجميل، ولتقديم كلّ أنواع المساعدة، عَدا نشر القوات الإسرائيلية مرة جديدة خارج جنوب لبنان. وأكد أرينز لضيوفه أنّ أمن بيروت الشرقية مضمون، وأنّ الدعم العسكري للقوات اللبنانية هو مسألة لا رجوع عنها. وأثار أخيرًا إمكانية مساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها على كامل الأراضي اللبنانية بمجرّد تحسّن العلاقات اللبنانية-الإسرائيلية وبناء الثقة بين البلدين[363].

361 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 190.

362 جوزيف أبو خليل، **Les Maronites dans la guerre du Liban: Récit Autobiographique**، Beyrouth: Edifra، 1992، ص 259.

363 جوزف أبو خليل، **المرجع السابق ذكره**، ص 262.

رفض الرئيس الجميل الاقتراح الإسرائيلي لأنه اعتبره غامضًا وغير كافٍ. وقال لافرام وأبو خليل إنه يخطط لزيارة دمشق لتسوية النزاع مع الرئيس حافظ الأسد. عارض افرام بشدة «الخيار السوري»، وحذّر الجميل بأنه سيواجه معارضة مسيحية واسعة النطاق إذا قرّر إلغاء «اتفاق 17 أيار / مايو»[364].

إلغاء اتفاق 17 أيار / مايو

في 29 شباط/ فبراير 1984، التقى الرئيس الجميل الرئيس الأسد في دمشق. وبعد بضع ساعات، أصدر مجلس قيادة القوات اللبنانية بيانًا أعلن فيه عن التعيينات الآتية في قيادته: كريم بقرادوني: المستشار السياسي للقائد العام، إيلي حبيقة: مدير جهاز الأمن، وسمير جعجع: مدير قسم التعبئة[365]. وتمّت التعيينات من دون أيّ تشاور مسبق مع حزب الكتائب. وتلك كانت خطوة جريئة لإثبات استقلالية القوات اللبنانية عن الرئيس الجميل.

في 5 آذار/ مارس، ألغت الحكومة اللبنانية رسميًا الاتفاق بين إسرائيل ولبنان. فانتقدت عندها القوات اللبنانية بشدّة قرار أمين الجميل، ولامَ فادي افرام الرئيس على تكتيكات المماطلة التي استخدمها، والمفاوضات المطوّلة التي أجراها مع إسرائيل بغرض تمكين ظهور حركات معادية لاتفاق 17 أيار/ مايو. فلو أجريت المفاوضات في وقت سابق، لكان الوضع قد اختلف تمامًا، خصوصًا أنّ الدول العربية لم تكن معارضة للاتفاق قبل الانتصارات العسكرية التي دعمتها سوريا في الشوف وبيروت الغربية. وكان القائد العام للقوات اللبنانية يعتقد اعتقادًا راسخًا أنّ إلغاء الاتفاق سيخلق عداوة بين المسيحيين اللبنانيين وإسرائيل[366].

364 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 191.
365 **الموضع عينه**.
366 **مقابلة شخصيّة مع فادي افرام**، آب/ أغسطس 1995.

ومن جهته، إنتقد الرئيس السابق كميل شمعون «القرار الأحادي» لأمين الجميّل، في حين وقف زعيم حزب الكتائب بيار الجميل إلى جانب ابنه، ودعا أعضاء الجبهة اللبنانية إلى دعم سياسة الرئيس.

رحبت سوريا بالقرار «الشجاع»، وطلبت من بري وجنبلاط سحب دعوتهما لاستقالة الجميل. وعقد «مؤتمر المصالحة الوطنية» في لوزان من 12 إلى 20 آذار / مارس. ولم تتم دعوة القوات اللبنانية، للمرّة الثانية، إلى المشاركة في المؤتمر. واتفق المجتمعون على وقف فوري لإطلاق النار، وعلى تعيين لجنة لدراسة الدستور اللبناني، وتشكيل حكومة مصالحة وطنية.

بعد ذلك بوقت قصير، دعا فادي افرام إلى عقد «اجتماع مسيحي» في مقرّ القوات اللبنانية في الكرنتينا، حضره ثلاثون حزبًا، ومنظمة، وتجمعًا. وأصدر المشاركون إعلان مبادئ يشدّد على أهمية الحلّ الفيدرالي للأزمة اللبنانية، والبنية التعددية للبنان، وحقوق «المجتمع المسيحي». وعيّن الاجتماع لجنة برئاسة الدكتور شارل مالك لكتابة «ميثاق للمقاومة اللبنانية المسيحية، ووضع مقترحات لإنشاء مجلس وطني مسيحي»[367].

لم تردع معارضة القوات اللبنانية الصارمة لقرارات مؤتمر لوزان الرئيس الجميل عن تشكيل حكومة مصالحة وطنية تحت رعاية وزير الخارجية السورية عبد الحليم خدام، وعُيّن رشيد كرامي رئيسًا للوزراء، وضمّت حكومته الرئيس السابق كميل شمعون، وبيار الجميل، ووليد جنبلاط، ونبيه بري، إضافة إلى عدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية. انتقدت القوات اللبنانية الحكومة الجديدة التي تجاهلت تمامًا دورها في المنطقة المسيحية، في وقت اعترفت فيه بتأثير الميليشيات المدعومة من سوريا، كالحزب التقدّميّ الإشتراكيّ وحركة أمل. وبعد ذلك،

367 وليد فارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 147.

عارض افرام بشدة قرارات حكومة المصالحة الوطنية، وقرر تعزيز علاقات القوات اللبنانية مع اسرائيل. فافتتحت في 17 أيار / مايو 1984 «الوكالة اللبنانية المسيحية» في القدس، في الذكرى السنويّة الأولى للاتفاق الإسرائيلي-اللبنانيّ الملغى. وقدّم مدير المكتب بيار يزبك مئتي شجرة أرز إلى رئيس بلدية القدس تيدي كوليك، بحضور ديفيد كمحي[368].

أغضب تحرك القوات اللبنانية الجريء الرئيس الجميل غضبًا شديدًا، فاعتبره عرقلة بشكلٍ صارخ لجهوده الرامية إلى تحقيق المصالحة. وفي أواخر أيار/ مايو، أمر الجميّل بإغلاق مكتب الاتصال الإسرائيلي في ضبية، وحاول مد الجسور مع النظام السوري. وفي أوائل حزيران/ يونيو 1984، عارض افرام بشدة انفتاح الرئيس الجميل على سوريا والعالم العربي، وأعلن أنه «من الهرطقة التاريخية فرض هوية عربية مزوّرة على الشعب اللبناني، وخصوصًا على المسيحيين، وإنّها لهرطقة أمنيّة تحويل الجيش اللبناني إلى جيش عربي، وتحويل لبنان إلى دولة مواجهة مع إسرائيل... نحن لن نسمح بإسقاط أي حقّ من حقوق الشعب المسيحي في لبنان»[369]. ومع ذلك، اختار افرام عدم تصعيد النزاع مع الرئيس الجميل إلى حدّ أبعد، وأعاد التأكيد على التزام القوات اللبنانية نجاح خطة بيروت الأمنيّة، والتي وضعتها حكومة كرامي.

وكانت خطة بيروت الأمنيّة قد دعت إلى انسحاب الميليشيات اللبنانية من كلّ قطاعات العاصمة، وإلى استبدالها بوحدات الجيش النظامي. وقد أيّدت جميع الأطراف المتحاربة الخطّة بعد تشكيل مجلس قيادة جديد للجيش اللبناني شمل ممثلاً واحدًا لكلٍّ من الموارنة، والروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والسنة، والشيعة، والدروز، وتعيين العماد ميشال عون قائدًا جديدًا للجيش اللبنانيّ.

368 لوران وبصبوص، **مرجع سابق ذكره**، ص 222.
369 وليد فارس، **مرجع سابق ذكره**، ص 147.

تمّ تنفيذ الخطة الأمنية في 3 تموز / يوليو 1984. وانسحبت، بالتالي، الميليشيات المدعومة من سوريا والقوات اللبنانية من بيروت، في حين تمركز الجيش اللبناني في كلّ قطاعات العاصمة. وبحلول نهاية تموز / يوليو، أعيد فتح ميناء بيروت والمطار، وتمّت إزالة المتاريس بشكلٍ تام على طول خطوط التماس. وفي الوقت نفسه، عيّنت حكومة كرامي لجنة مكلفة بصياغة الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تسمح بمشاركة أوسع للمسلمين في إدارة شؤون الدولة. وبعد ذلك بيومين، أعلن افرام أنّ «المسيحيين سيقاومون وسوف يلجأون إلى السلاح إذا حاولت سوريا فرض الإصلاحات السياسية التي يُمليها عليها حلفاؤها». كما أعرب افرام أيضًا عن معارضته الشديدة لإغلاق المرافئ الخاصة[370].

محاولة الرئيس الجميّل السيطرة على القوّات اللبنانيّة

أصبح الرئيس الجميل على اقتناع متزايد بأن القائد العام للقوات اللبنانيّة فادي افرام سوف يستمر بعرقلة عملية المصالحة الوطنية المدعومة من سوريا، فسعى، بالتالي، إلى إزاحته من منصبه، وتعيين الدكتور فؤاد أبو ناضر مكانه. في بادىء الأمر، استطاع الرئيس الجميل التفوّق على القوات اللبنانية. فلقد كان يتمتع بدعم أغلبية واسعة في حزب الكتائب، ونظر قادة الحزب إلى الدور السياسي المتزايد للقوات اللبنانية بطريقة سلبية. واعتبرت الكتائب المقاومة المسيحية الجناح العسكري للحزب، وأنّه لم يكن يحقّ لقادة القوات اللبنانية التدخل في الشؤون السياسية. ووحدها الثقة التي وضعها أعضاء المكتب السياسي الكتائبي ببشير الجميل هي التي مكّنت القوات اللبنانية من فصل نفسها عن الحزب، واتخاذ قرارات عسكرية وسياسية كان لها تأثير بارز في مجرى الأحداث في لبنان.

370 جوزيف أبو خليل، **مرجع سابق ذكره**، ص 273.

بعد اغتيال بشير، سعى قادة حزب الكتائب إلى استعادة ما كانوا يعتبرونه مُلكًا لهم، وإلى جعل أنشطة القوات اللبنانية تقتصر على مسائل عسكرية، كما جاء في البروتوكول السري المبرم بين بشير والمكتب السياسي الكتائبي. فوفقًا لهذا البروتوكول، إنّ القوات اللبنانية مؤسسة غير مستقلّة عن حزب الكتائب، بل متصلة به من خلال قائدها الذي ينبغي أن يكون حتمًا أحد أعضاء الحزب[371].

كان قادة الكتائب يدركون جيدًا المهمّة الصعبة المُلقاة عليهم. فبعد المقتل المفجع لبشير الجميل، لم يكن من السهل جعل المقاومة المسيحية تلتزم البروتوكول السري. وواصل قادة القوات اللبنانية العمل كما لو كان قائدها العام يتمتع بنفس القوة والشرعية اللتين كان بشير يتمتّع بهما. وبعد مؤتمري جنيف ولوزان، صمّم حزب الكتائب على احتواء القوات اللبنانية وفرض قيود على أنشطتها السياسية. فلم يعد من الممكن السماح بتحدي المقاومة المسيحية المستمرّ للحزب ولسياسات الرئيس الجميل.

قاوم قادة القوات اللبنانية بشجاعة الضغط الذي مارسه حزب الكتائب والرئيس الجميل من أجل الحدّ من أنشطتهم، وكان زعيم حزب الكتائب بيار الجميل الشخص الوحيد الذي يتمتّع بالسلطة المعنوية على المقاومة المسيحية. فبعد مقتل ابنه بشير، حاول جعل القادة الشباب «الثوريين» للقوات اللبنانية أقرب إلى الأعضاء القدامى للمكتب السياسي للحزب، فطلب الجميل من قيادات القوات اللبنانية حضور اجتماعات المكتب السياسي للكتائب، وشارك في المقابل في كلّ المهرجانات والاحتفالات التي نظمتها المقاومة المسيحية. وكان بالتالي زعيم حزب الكتائب، وبكل بساطة، القاسم المشترك الوحيد بين الحزب وأتباع بشير الجميل[372].

371 جوزف أبو خليل، **المرجع السابق ذكره**، ص 312.
372 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

توفّي بيار الجميل في 29 آب/ أغسطس 1984، وشكلت وفاته في هذه المرحلة الحرجة من الأزمة اللبنانية انتكاسة خطيرة للعلاقات الهشّة التي كانت تربط القوات اللبنانية بالكتائب. وفي 13 أيلول/ سبتمبر، انتخب الدكتور إيلي كرامة رئيسًا جديدًا لحزب الكتائب، والدكتور جورج سعادة نائبًا له. وشكّل انتخاب كرامة، الذي كان مقرّبًا جدًا من عائلة الجميل، بداية صراع مفتوح مع القوات اللبنانية. فلقد أصبح قادة حزب الكتائب مصمّمين بشكلٍ متزايد على وضع حدّ لازدواجية القرارات السياسية داخل المعسكر المسيحي.

وطلب كرامة من فادي افرام تسليم إدارة الصندوق الوطني للقوات اللبنانية، إلى حزب الكتائب. وكانت القوات اللبنانية قد فرضت الضرائب على السلع والخدمات في المنطقة المسيحية، وقامت بتخصيص ميزانية للجبهة اللبنانية. ولم يكن قادة الكتائب يتمتّعون بسلطة التحقّق من كيفية إنفاق المال، الأمر الذي اعتبر غير مقبول من قبل القيادة الجديدة للكتائب[373]. رفض فادي افرام رفضًا قاطعًا تسليم الصندوق الوطني للحزب. ومع ذلك، وبعد أيام قليلة من المماطلة، رضخ قائد القوات اللبنانية للضغط، وامتثل لقرار الحزب. والتقى إيلي كرامة، ووافق على تشكيل لجنة مشتركة بين القوات والكتائب مكلّفة بإعداد الميزانية السنوية للقوات اللبنانية.

ومن أهم أسباب امتثال افرام لمطالب الكتائب رغبته في الاحتفاظ بمنصبه كقائد عام. إذ كان من المقرّر إجراء انتخابات قيادة القوات اللبنانية في بداية شهر تشرين الأول/ أكتوبر، وكان يعتقد أنه إذا رضخ أمام قرار الكتائب، قد يطلب عندها الحزب من ممثليه في مجلس القيادة التصويت لمصلحته. من جهّتهم، وجّه قادة القوات اللبنانية انتقادًا لاذعًا لسَعي افرام الى خدمة مصالحه الشخصيّة. وفي وقت لاحق، دعا

373 جوزيف أبو خليل، **مرجع سابق ذكره**، ص 314.

سمير جعجع إلى انتخاب قائد عام جديد للقوات اللبنانية، من شأنه أن يعيد الاستقلال السياسي والمالي للمقاومة المسيحيّة[374].

بعد إحكامهم السيطرة على الصندوق الوطني، سعى قادة الكتائب إلى تسجيل فوز آخر على القوات اللبنانية. فأقنعوا رئيس الجبهة اللبنانية كميل شمعون بدعم انتخاب ابن شقيقة أمين الجميل الدكتور فؤاد أبو ناضر قائدًا عامًا للقوات اللبنانية. واعتبر الرئيس الجميل أن الوضع الحرج في لبنان كان يستدعي توثيق التعاون بين القادة المسيحيين، وآمن أنّ أبو ناضر كان قادرًا على إقامة علاقة متناغمة مع الحكومة اللبنانية.

في البداية، رفض أبو ناضر شغل منصب القائد العام ضدّ صديقه وصهره فادي افرام. ولكن، قامت أغلبيّة ممثلي الأحزاب السياسية داخل مجلس قيادة القوات اللبنانية بحَثّه على قبول ذلك[375]. وفي 9 تشرين الأول/ أكتوبر، انتخب أبو ناضر قائدًا عامًا للقوات اللبنانية بأغلبية سبعة أصوات من أصل ثمانية. وبعد فترة وجيزة على انتخابه، أدرك أنه كان يفتقر السيطرة على صعيدين استراتيجيّين: الأمني والمالي، وكان بالتالي عاجزًا عن اتخاذ أي قرار مهم بصورة مستقلّة عن الكتائب والرئيس الجميل. وكان قادة الكتائب قد أحكموا السيطرة على الصندوق الوطني وعلى قسم الخدمات العامة وجهاز الأمن. وسمّوا هذا الأخير «قسم الأمن الوطني»، وأبقوا إيلي حبيقة في منصبه. لكنّ هذا الأخير كان مرتبطًا بشكل مباشر بزعيم الكتائب[376].

وخلق انتخاب أبو ناضر على رأس قيادة القوات اللبنانيّة خلافًا رئيسيًّا بين قادة القوات اللبنانية. وعلى رغم سجله العسكري المثير للإعجاب، تحفّظ العديد من قياديي القوات اللبنانية على انتخابه، واعتبروه بمثابة

374 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
375 **المرجع نفسه**.
376 **المرجع نفسه**.

«انقلاب» من داخل المقاومة المسيحيّة. وانتقدوا، بالتالي، جهود أبو ناضر التوفيقيّة مع الكتائب والرئيس الجميل، وبدأوا بالتخطيط لإبعاده.

منافسات داخلية تطفو على السطح

في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر 1984، دعم حزب الكتائب انتخاب النائب حسين الحسيني لرئاسة مجلس النواب. فندّدت القوات اللبنانية بامتثال الكتائب والرئيس الجميل للضغوط السورية، واعتبرت أنّ دعم الكتائب للحسيني كان بمثابة خيانة لرئيس مجلس النواب السابق كامل الأسعد الذي أمّن وصول كل من بشير وأمين الجميل إلى الرئاسة. ومع ذلك، إتّخذ أبو ناضر موقفًا معتدلاً تجاه حكومة المصالحة الوطنية، وأعلن أنّ مجلس الوزراء لا يمثل جميع الأطراف، ولكنه كان من الضروري الحفاظ على الاستقرار في أجواء مليئة بالمتغيرات. عندها، دعا القائد العام للقوات اللبنانية زملاءه إلى العمل مع الرئيس الجميل على تحرير الأراضي اللبنانية من جميع القوات الأجنبية[377].

حضر أبو ناضر اجتماعات «اللجنة السياسية العسكرية العليا» التي ترأسها الرئيس الجميل. وتمكنت اللجنة من فرض وقف إطلاق نار قابل للحياة في بيروت والجبل، وحاولت فتح الطريق الساحلي بين بيروت وصيدا. وبرهنت القوات اللبنانية عن حسن نيّة من خلال قبولها خطة أمنية لإقليم الخروب وضعت قبل انسحاب الجيش الاسرائيلي من هناك. ورحّب ممثلو حركة أمل في اللجنة بمبادرة القوات اللبنانية، لأنها كانت تسهّل مرور المواطنين الشيعة إلى جنوب لبنان. ورفضت إسرائيل، من جهتها، رفضًا قاطعًا الخطة الأمنية للمنطقة الساحلية لأنها قد تسهّل

377 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

تسلل «حزب الله» ورجال ميليشيا حركة أمل إلى «المنطقة الأمنية» التي كان يسيطر عليها الجيش الإسرائيلي وجيش لبنان الجنوبي. وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1984، زار أبو ناضر إسرائيل وحاول إقناع المسؤولين الإسرائيليين بضرورة فتح الطريق الساحلي، ولكن من دون جدوى[378].

بعد بضعة أيام، انتهك وقف إطلاق النار بصورة جدّيّة عندما اشتبكت ميليشيا الحزب التقدّميّ الإشتراكيّ مع وحدات القوات اللبنانية في قرى إقليم الخروب. وحثّ الرئيس الجميل السلطات السورية على ممارسة الضغوط على وليد جنبلاط، من أجل أن يوافق على انتشار الجيش اللبناني في المنطقة.

بعد عودة الهدوء إلى إقليم الخرّوب، وافقت «اللجنة السياسية العسكرية العليا» في نهاية المطاف على الخطة الأمنية للطريق الساحلي. وفي 9 كانون الثاني/ يناير 1985، شَرع الإسرائيليون بسحب قواتهم إلى جنوب نهر الأوّلي، وشغلت كتيبة ذات أغلبيّة مسلمة من الجيش اللبناني المواقع التي تمّ إخلاؤها من دون أي حادث خطير[379]. وفي 17 شباط/ فبراير، زار الرئيس الجميل صيدا، عاصمة جنوب لبنان، للاحتفال بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي لها.

في اليوم التالي، تظاهر آلاف الشيعة الأصوليين القادمين من الضاحية الجنوبية لبيروت في صيدا، ودعوا إلى إنشاء جمهورية إسلامية في لبنان. وبعد ذلك بوقت قصير، اختطفت ميليشيات شيعية بعضًا من السكان المحليين المسيحيين. وفيما قررت وحدات الجيش اللبناني المتمركزة في المنطقة عدم التدخل، ردّ السكان المسيحيون على العمل العدائيّ غير المبرر بمهاجمة الأحياء المسلمة القليلة في الجوار، ما أدّى إلى

378 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 192.
379 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 299.

مناوشات قصيرة في ضواحي صيدا. واتهمت القوات اللبنانية الحكومة والجيش اللبناني بعدم تحريك ساكنٍ للدفاع عن المسيحيين في صيدا، وأعلنت أنها سوف تتولّى بنفسها السيطرة على زمام الأمور إذا تكرّرت هذه الحادثة[380].

في الوقت نفسه، كانت المنافسات الداخلية في القوات اللبنانية تغلي تحت السطح لبعض الوقت. وكان أبو ناضر من جهته جدّ مُنشغل بالوضع في إقليم الخروب، الأمر الذي منعه من مراقبة ما كان يدور وراء ظهره. وسعى كريم بقرادوني إلى ردم الفجوة بين اثنين من القادة البارزين للقوات اللبنانية، وهما إيلي حبيقة وسمير جعجع اللذين لم يكونا يثقان أبدًا ببعضهما البعض. ولم يكن سرًا أنّ حبيقة «البراغماتيّ»، الذي كان في ذلك الحين رئيس جهاز الإستخبارات، لم يكن يقدّر جعجع «العقائدي»، الذي كان في ذلك الحين رئيسًا للوحدات المركزية. ونظّم بقرادوني عدّة اجتماعات بين الإثنين، وحثّهما على تنسيق أنشطتهما. كما حثّ حبيقة وجعجع على العمل على مشروع سياسي وطني من شأنه مساعدتهما على تخطّي خلافاتهما. وكان كلا الزعيمين مهتمّين بتأدية دور سياسي، وباتخاذ القرارات المحورية التي من شأنها إنقاذ المعسكر المسيحي من سياسات الرئيس الجميل الخاضعة لسوريا، ولم يكونا قد شغلا بعد منصبًا تنفيذيًا. وتمكّنت تكتيكات بقرادوني الداهية من التقريب بينهما[381]. وفي هذا السياق، عقد جعجع إجتماعات متتالية مع قادة الوحدات المركزية وجهاز الاستخبارات بموافقة حبيقة، ونشر الشائعات حول قرار أبو ناضر المزعوم بحلّ القوات اللبنانية[382].

380 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 299.

381 كريم بقرادوني، **Le Piège: De la Malédiction libanaise à la Guerre du Golfe**، Paris: Éditions Grasset, 1991، ص 109.

382 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

في غضون ذلك، إزداد انزعاج أبو ناضر من القيود المالية التي كانت تفرضها الكتائب على القوات اللبنانية، ومن الخلافات داخل مجلس قيادة القوات اللبنانية. وبَلغته الاتهامات الجارحة التي كان يروّجها حبيقة وجعجع على الملأ، واستدعى زملاءه إلى اجتماع لمناقشة جميع القضايا العالقة. وفي 3 آذار / مارس، اجتمع قادة القوات اللبنانية في ثكنة أدونيس، وبعد مداولات مطوّلة، قرروا التنصّل ماليًا وسياسيًا من حزب الكتائب. وكلّف الحاضرون فادي افرام بإعداد ورقة عمل تحدّد برامج القوات اللبنانية وأنشطتها في المستقبل. كما قرروا إنشاء مجلس مسيحي يضمّ جميع الأطراف الفاعلة في بيروت الشرقية[383].

خلال اجتماع أدونيس، تعهّد قادة القوات اللبنانية بالعمل على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع مع الكتائب والرئيس الجميل. وشدّد أبو ناضر على ضرورة تنسيق الأنشطة السياسية والعسكرية للقوات اللبنانية مع رئيس الجمهورية، ومنع وقوع مواجهة شاملة مع الكتائب. وأيّد حبيقة وجعجع تكتيكيًا قرارات الاجتماع، ولكنهما استمرا بالتحضير لانتفاضتهما.

بعد بضعة أيام، حضر نائب الرئيس السوري خدّام اجتماعًا استثنائيًا لمجلس الوزراء في بكفيا، وحاول التوسط بين الأطراف اللبنانية المتحاربة. وأصدر مجلس الوزراء قرارًا بإزالة حاجز البربارة في شمال المنطقة المسيحية، الخاضع لسيطرة مقاتلي القوات اللبنانية الموالين لسمير جعجع. وتجاوبًا مع قرار مجلس الوزراء، أمر حزب الكتائب في 10 آذار / مارس، بإزالة حاجز البربارة فورًا. ولكن جعجع رفض الامتثال لقرار الحزب، وتحدّث عن وجود أزمة كبيرة داخل قيادة الكتائب، ودعا إلى «إعادة تقييم شاملة لهيكلية القيادة في الحزب من أجل إعادة تحديد مهمّتها، وتمكينها من استئناف دورها الفعال والرائد على الساحة اللبنانية»[384].

383 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
384 جوزف أبو خليل، **مرجع سابق ذكره**، ص 326.

في هذه الأثناء، وضع ضبّاط القوات اللبنانيّة أبو ناضر في أجواء محاولات جعجع المستمرة لتحويلهم ضدّه. وشعر أبو ناضر بخيبة أمل كبيرة إزاء التكتيكات الماكرة لجعجع، وقرّر إعفاءه من مهامّه كقائد للوحدات المركزية[385]. وفي 11 آذار / مارس، اجتمع المكتب السياسي لحزب الكتائب، وطرد سمير جعجع من الحزب ردًا على تصرّفه الهجوميّ. وكان قادة الكتائب تشاوروا قبل الاجتماع مع إيلي حبيقة الذي أكّد لهم أنه يؤيّد تمامًا قرار الحزب[386].

إنتفاضة 12 آذار / مارس: القوات اللبنانيّة ضد الرئيس الجميل

بعد بضع ساعات، إنضم حبيقة إلى جعجع، وافرام، وأسعد الشفتري، و«عباس» المجتمعين في منزل بقرادوني الكائن في قرية غدراس في كسروان، لوضع اللمسات الأخيرة على انتفاضتهم. فعلى مدى الأشهر الستة الماضية، كان الثلاثي حبيقة وجعجع وبقرادوني قد خططوا لأدقّ التفاصيل، وقسّموا المهام في ما بينهم. وأعدّ جعجع العملية العسكرية بدقة، واعتمد في ذلك على تفوّق قواته من ناحية العدد، وعلى عنصر المفاجأة، لتجاوز مواقع القوات اللبنانية حيث انتشرت وحدات موالية لأبو ناضر. وكان دور حبيقة يقضي بمراقبة أنشطة أقسام الكتائب اللبنانية ووحدات القوات وتحرّكاتها. وبالإضافة إلى ذلك، قام بخلق بيئة مؤاتية للانتفاضة بكلّ ذكاء عن طريق كسب تأييد عدد كبير من ثكنات القوات اللبنانية وتأمين حياد الآخرين. وأخيرًا، أنشأ بقرادوني من جانبه علاقات مع شخصيات مسيحية بارزة، ومهّد الطريق للانتفاضة، ولكنه امتنع عن

385 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
386 **المرجع نفسه**.

الإفصاح عن أيّ تفاصيل حول العملية أمام مختلف معارفه. وكان القادة الثلاثة في انتظار اللحظة المناسبة لشنّ انتفاضتهم[387].

وفقًا لسمير جعجع، كان طرده من الحزب بمثابة الشرارة التي أشعلت المواجهة المفتوحة مع الكتائب والرئيس الجميل[388]. وفي 12 آذار / مارس، أمر حبيقة وجعجع وحداتهما بوضع الخطّة حيّز التنفيذ. وفي غضون ساعات قليلة، أحكموا السيطرة على مواقع استراتيجية شمال بيروت، ومن ثم على المقرّ الرئيسي في الأشرفية. وبعد ذلك، حظي جعجع وحبيقة بدعم أغلبيّة وحدات القوات اللبنانية. ولم تحصل الكتائب والرئيس إلا على دعم أهل وسط الأشرفية والمتن الشمالي، وهي المنطقة الأمّ لأمين الجميل.

وأعلن قادة الانتفاضة أن حركتهم تهدف إلى منع عملية بيع لبنان إلى سوريا، وشكّكوا بحقّ الكتائب والرئيس الجميل في احتكار تمثيل المسيحيين، ورفعوا ثلاثة شعارات: «ضمان حرية اللبنانيين»، و«رفض احتكار أمين الجميل لصنع القرار»، و«استعادة استقلال القرار المسيحي». ودعوا أيضًا إلى إنشاء مجلس مسيحي، يكون بمثابة برلمان للمنطقة المسيحي. وأيّد الانتفاضة كلّ من كان يحلم بإعادة تأسيس هيمنة مسيحية، بالإضافة إلى كلّ من لم يكن راضيًا عن سياسات الرئيس الجميل[389].

إثر الإنتفاضة، أمر أبو ناضر الوحدات المركزية للقوات اللبنانية بأن تبقى في ثكناتها، لأنه أراد تفادي إراقة الدماء مهما كان الثمن. وأعلن بعد ذلك أنه يؤيّد تمامًا دوافع الانتفاضة، ولكنه غير موافق على التكتيكات التي كان يقوم بها جعجع، وبقرادوني، وحبيقة تحت الطاولة. وكان القائد العام للقوات اللبنانية المخلوع حريصًا على

387 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 111.
388 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، كانون الأول/ ديسمبر 1990.
389 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 300.

الحفاظ على علاقات جيدة مع زعماء الانتفاضة من أجل الحفاظ على وحدة المقاومة المسيحية[390]، فالتقى بهم في 13 آذار / مارس، في منزل صولانج بشير الجميل، وشدّد على ضرورة متابعة الالتزام في تحقيق الأهداف التي أعلنها الرئيس المنتخب الراحل. وبعد ذلك، تمّ تشكيل «لجنة طوارئ»، ضَمّت: حبيقة، وجعجع، وافرام، وأبو ناضر، وجورج عدوان، وشارل غسطين، وأنطوان بريدي.

عقدت اللجنة اجتماعات عدة، ونظرت في خيارات مختلفة لإعادة تنظيم مؤسسات القوات اللبنانية. وفي 20 آذار / مارس، أصدرت القرارات الآتية:

- تعليق القوانين الداخليّة للقوات اللبنانية لمدة ستة أشهر.
- تحويل لجنة الطوارئ إلى لجنة تنفيذيّة تضمّ: جعجع، وحبيقة، وبريدي، وبقرادوني، وإيلي أسود، وفوزي محفوظ (ابو روي)، وغسطين، وعدوان.
- تعيين سمير جعجع في منصب رئيس الأركان.
- يبقى أبو ناضر في منصب رئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانيّة، بصفة إستشاريّة.

وفي اليوم التالي، انعقدت الهيئة التنفيذية، ووافقت على التعيينات التالية: إيلي حبيقة، رئيسًا للاستخبارات العسكرية، كريم بقرادوني، مديرًا لقسم الإعلام والسياسية، أنطوان بريدي، مفتشًا عامًا، جورج عدوان، مديرًا للأمانة العامة، إتيان صقر (أبو أرز) مديرًا لقسم العلاقات العامة، فوزي محفوظ، رئيسًا لمجلس الإدارة، وإيلي أسود، المشرف المسؤول عن مسائل النقابات واتحاد العمال[391].

---

390 مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر، حزيران/ يونيو 1995.

391 المرجع نفسه.

بعد ذلك، واجهت انتفاضة القوات اللبنانية معارضة رئيسية داخلية، وإقليمية، ودولية، من ناحية أهدافها وقاعدة دعمها. فلقد اعترض رئيس حزب الكتائب إيلي كرامي على اتهامات جعجع، واعتبر انتفاضته انقلابًا عسكريًا في المنطقة المسيحية. وحثّ الرئيس الجميل على إيجاد الحل المناسب لوضع حدّ لهذه الانتفاضة. وبعد ذلك بوقت قصير، حذّر مسؤولون إسرائيليون أعضاء الهيئة التنفيذية من احتمال تدخّل سوريا لدعم الرئيس الجميل، وأعربوا عن خيبة أملهم العميقة إزاء الأسلوب الذي اعتمدته القوات اللبنانية لمعالجة الوضع. فهم لم يقدّروا ببساطة إبقاءهم جانبًا خلال توقيت الانتفاضة ونطاقها[392].

من جهتها، عارضت سوريا بشدة انتفاضة الثاني عشر من آذار / مارس، واعتبرتها محاولة هَندسَتها إسرائيل لتحقيق انقلاب ضدّ الرئيس الجميل. واقترح الرئيس الأسد على الجميل مساعدة عسكرية سورية لسحق الانتفاضة، إلاّ أنّ هذا الأخير اختار إضعاف الإنتفاضة من الداخل[393].

وفي إطار السعي لمواجهة المعارضة العارمة لانتفاضة 12 آذار / مارس، أعلن كريم بقرادوني أنّ «الانتفاضة» لم تكن موجّهة ضدّ الرئيس أمين الجميل، أو ضدّ حزب الكتائب. ودعا إلى مشاركة أوسع لفاعليات المنطقة المسيحية في عملية صنع القرار، وعرض السلام على سوريا، معيدًا التأكيد على أنّ لقادة انتفاضة 12 آذار / مارس أحكامهم المستقلّة، وهم غير منحازين إلى إسرائيل.

وبعد أسابيع قليلة، إزداد تصميم جعجع، وحبيقة، وبقرادوني على كسر المقاطعة التي فرضت على القوات اللبنانية. فاتصلوا عندها بزعماء مسيحيين تقليديين، وشرحوا لهم الأسباب الكامنة وراء الانتفاضة،

392 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

393 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 114.

وحاولوا استمالة البطريرك الماروني، ولكن من دون نجاح يذكر، لأنه فضّل عدم اتخاذ أيّ موقف في النزاع بين الرئيس الجميل والقوات اللبنانية.

وقف النواب المسيحيون بغالبيتهم إلى جانب أمين الجميل والكتائب، وعوّلوا على زوال الانتفاضة. وكان الرئيس السابق كميل شمعون بين الشخصيات المسيحية البارزة القليلة التي حافظت على اتصال دائم مع القادة الشباب للقوات اللبنانية[394]. في غضون ذلك، سعى بقرادوني مرارًا وتكرارًا إلى التقرّب من السلطات السورية، والحصول على أجوبة واضحة منها. كما حاول عقد لقاء مع نائب الرئيس السوريّ عبد الحليم خدّام، لكنّ هذا الأخير أعلن بكلّ صراحة أنه لا يستطيع استقباله كمفوض انتفاضة ضَمّت عميلين إسرائيليين، هما: سمير جعجع وايلي حبيقة[395].

في منتصف آذار / مارس، إهتزّت الخطّة الأمنية للطريق الساحلي بشدّة جرّاء الاشتباكات المتكررة التي وقعت بين القوات اللبنانية والميليشيات الفلسطينية والسنية في محيط صيدا. فمنذ عام 1975 كانت القرى المسيحية عرضة للتهديدات والمضايقات المتتالية من قبل الفصائل الفلسطينية والميليشيات اليسارية اللبنانية. وفي وقت لاحق، تلقت الوحدات المحلية للقوات اللبنانية في جنوب لبنان كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر، وانضمّ إليها بضع مئات من المقاتلين المجهزين بأسلحة ثقيلة من الشمال. فاشتبكوا مع الفصائل الفلسطينية التي تدعمها سوريا، وجيش التحرير الوطني للمنظمة الناصرية الشعبية بقيادة مصطفى معروف سعد ذات الأغلبية السنيّة. وأجبرت المواجهات العنيفة التي وقعت السكّان السنّة على الفرار من

394 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 113.
395 **المرجع نفسه**. ص 115.

قرية عبرا، والبحث عن ملجأ في صيدا. وبعد ذلك بوقت قصير. إنضمّت الكتيبة 98 من الجيش اللبناني، برئاسة النقيب حسن توت، إلى القتال، والتحقت بصفوف الفلسطينيين وبرجال ميليشيا مصطفى سعد[396].

أواخر آذار/ مارس 1985، مال الوضع غير المستقر نحو الأسوأ، عندما رفض قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون نشر قوات إضافية على طول الطريق الساحلي باتجاه صيدا لتولّي المواقع التي أخلتها القوات اللبنانية. وبعد ذلك، إلتحق جيش التحرير الوطني لمصطفى سعد بالكتيبة 98، والمقاتلين الفلسطينيين، لشَنّ هجوم واسع النطاق ضدّ مواقع القوات اللبنانية في صيدا. وزار رئيس أركان القوات اللبنانية سمير جعجع صيدا في 7 نيسان/أبريل لدراسة الوضع العسكريّ. وعانت وحدات القوات اللبنانية في جنوب لبنان قلة تنسيق بين وحدات الإستخبارات العسكريّة التابعة لحبيقة والقوات الموالية لجعجع.

كان الآتي بمثابة نسخة طبق الأصل عن حرب الشوف. فالتحالف اللبناني-الفلسطيني كان يفوق عدد القوات اللبنانية. ومع ذلك، شَنّت هذه الأخيرة معركة شجاعة، ولكن في نهاية المطاف، سقطت كلّ القرى المسيحية حول صيدا في أيدي المهاجمين، فاضطرّ السكان إلى الفرار إلى بلدة جزين المسيحية. وفي 22 نيسان/ابريل أعلن جعجع عن انسحاب مقاتلي القوات اللبنانية غير المحليين من منطقة صيدا. وتأخّر الانسحاب حتى 24 نيسان/ ابريل، بسبب الظروف الجوية غير المؤاتية. واستقلّت وحدات القوات اللبنانية السفن نحو بيروت مع أسلحتها الثقيلة عبر ميناء الجية. وبعد ذلك بوقت قصير، تقدّمت ميليشيا الحزب التقدمي الإشتراكيّ من الشوف إلى إقليم الخروب، واشتبكت مع المقاتلين المحليين للقوات اللبنانية، وسيطرت على المنطقة بعد معركة شرسة.

396 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 207، 210، 215.

ومن جهتها، تقدّمت القوات الناصرية-الفلسطينية نحو قرية كفرفالوس، الواقعة بين صيدا وجزين، ولكنّ جيش لبنان الجنوبي تكفّل بطردها. وقد دفعت الهزيمة الساحقة التي تكبدتها القوات اللبنانية في شرق صيدا بسمير جعجع إلى الإعلان في 1 أيار / مايو أنّ «ما أخذ بالقوة لا يمكن استعادته إلاّ بالقوة»، وإلى الدعوة إلى تعبئة عامة في المنطقة المسيحية. وإذ أغضب إعلان جعجع العدائيّ حبيقة، أصدر هذا الأخير بيانًا يدعو إلى الحوار الوطني، ويُنكر فيه نيّة القوات اللبنانية بفتح معركة جديدة في بيروت أو في أيّ مكان آخر[397].

أثّر الانهيار العسكري للقوات اللبنانية في صيدا بشكل كبير على العلاقة بين زعماء الانتفاضة، وحمّل حبيقة جعجع وحده اللوم على ما تعرّضوا له من هزيمة، وشنّ حملة تشويه ضدّ هذا الأخير. فانتشرت الإشاعات بسرعة والاتهامات الجارحة القائلة إنّ «الشخص الذي تسبّب بنزوح المسيحيين من الشوف قام بالأمر نفسه في إقليم الخرّوب وشرق صيدا»[398].

وتفاقمت الدعاية ضدّ جعجع جرّاء الاختلاف حول مفهوم القيادة الجماعية. فلقد كان حبيقة يعتبر أنّه أدى دورًا محوريًا في الانتفاضة، وأنه ينبغي أن يكون الآمر الناهي في المسائل الاستراتيجية. وأقر جعجع، من جهته، بعدم جدوى القيادة الجماعية، وكان يَعي أنه على الهيئة التنفيذية انتخاب قائد عام، ولكنه كان يعلم أن حبيقة سيعارض بشدّة ترشيحه. وحاول بقرادوني عبثًا حلّ النزاع بين حبيقة وجعجع، والحفاظ على وحدة المقاومة المسيحية، ولكنّ الأمور سرعان ما خرجت عن نطاق السيطرة.

---

397 جريدة النهار، 10 أيار/ مايو، 1985.
398 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

بعد ذلك، شكّل بقرادوني، وجعجع، وحبيقة لجنة مؤلفة من توفيق هندي، وبيرسي كامب، وجورج كساب، ونادر سكّر، ووليد فارس، مكلّفة بوضع النظام الداخلي للقيادة الجماعيّة. وشدّد المدير العام لقسم الإعلام توفيق هندي على ضرورة تحديد مسؤوليات قادة الانتفاضة وواجباتهم، ودعا إلى تشكيل كوادر للقوات اللبنانية من شأنها وضع استراتيجية القيادة الجماعيّة وسياساتها. ورفض أعضاء اللجنة اقتراح هندي، ولكنهم فشلوا في التوصّل إلى بديلٍ عن القيادة الجماعية[399].

وسرعان ما أصبح واضحًا أنّ حبيقة كان مصمّمًا على أن يترأس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية بأي شكلٍ كان. فأثار عندها فشل القيادة الجماعية، ودعا مرارًا إلى انتخاب قائد عام جديد للقوات اللبنانية، فيما كان جعجع وبقرادوني لا يعلمان بالاتصالات السرية التي أجراها حبيقة مع المسؤولين السوريين من خلال ميشال سماحة. وكان هذا الأخير قد قام بترتيب زيارة حبيقة السريّة إلى دمشق في أوائل أيار / مايو 1985[400].

في غضون ذلك، عمل بقرادوني بتحفّظ على إجراء مصالحة بين القوات اللبنانية والرئيس أمين الجميل. وفي اجتماع للجنة التنفيذية، اقترح استئناف اتصالات القوات اللبنانية مع رئيس الجمهورية. ولم يعرب حبيقة عن حماسة تذكر إزاء مبادرة بقرادوني، علمًا أنه كان يريد أن يصبح المحاور المسيحيّ الوحيد مع القادة السوريين. ومن جهته، وافق جعجع على توقيع تصريح خطّي يلتزم فيه الاعتراف بمؤسسات الدولة، وتسليم الموانئ ونقاط تفتيش القوات اللبنانية إلى الجيش اللبناني، ودعم سياسة الرئيس الجميل الخارجية.

---

399 **مقابلة شخصيّة مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

400 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 116.

انتفاضة 9 أيار / مايو: حبيقة يتولّى الحكم

عقد اجتماع للهيئة التنفيذية في 9 أيار / مايو 1985، وفي خلاله قرأ حبيقة لزملائه مضمون البيان الذي تمّ إرساله إلى الرئيس الجميل. وألقى باللوم على جعجع وبقرادوني لمبادرتهما الشخصية التي اعتبرها بمثابة انتهاك جسيم لمبادئ القيادة الجماعية، ودعا إلى انتخاب رئيس للهيئة بَدلاً منها، ولم يهدر الوقت بإعلان ترشيحه لرئاسة الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانيّة.

وصوّت جميع أعضاء اللجنة لمصلحة حبيقة، وبقي جعجع في منصب رئيس الأركان، ولكنه أصبح وحده المسؤول عن المسائل العسكرية، في حين تمّ تقليص دور بقرادوني ليقتصر على وظيفته في قسم الإعلام. وبعد ذلك بوقت قصير، وزّع حبيقة بيانًا يدعو فيه إلى إنشاء علاقات مميزة مع سوريا. وفوجئ بقرادوني وجعجع تمامًا بمضمون البيان الذي كتب على الأرجح في دمشق. فطلبا إجراء بعض التعديلات عليه، ولكنّ حبيقة رفض رفضًا قاطعًا تغيير كلمة واحدة، واقترح إصدار البيان باسمه[401].

وسرعان ما أدرك بقرادوني أنّ لمناورة حبيقة للسيطرة على القوات اللبنانية أهدافًا على المدى البعيد، فلقد استخدم الموقف حيال الرئيس الجميل كذريعة لتولّي قيادة القوات اللبنانية، وإطلاق مفاوضات مع سوريا[402]. ومن جهته، قرّر جعجع أن يسير مع خطة حبيقة المؤذية، في حين أنه كان يخطط بدقّة لانتفاضة جديدة. فهو كان يدرك شعبية حبيقة الواسعة بين موظفي الاستخبارات العسكرية، وافتقاره إلى دعم الوحدات المركزية للقوات اللبنانية. وبعد ذلك، إتصل جعجع بضبّاط الوحدات المركزية، وكشف لهم عن خطته الرامية إلى تحسين مستوى

401 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 217.

402 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 118.

القدرات العسكرية للمقاومة المسيحية. وبالإضافة إلى ذلك، قام بتجنيد ضباط سابقين في الجيش اللبناني للإشراف على برنامج إعادة التأهيل لضباط القوات اللبنانية.

في الوقت نفسه، واصل حبيقة مفاوضاته السرية مع سوريا. وفي 19 أيار/مايو، أمر بإغلاق مكتب اتصال القوات اللبنانية في القدس. وأعلن بيار يزبك في تلك المناسبة: «ليس أمامنا خيار سوى التفاهم مع سوريا. ببساطة، تقضي استراتيجيتنا الآن بالمحافظة على بقائنا على قيد الحياة. أيّ شيء آخر سيكون بمثابة انتحار»[403].

وطلب مسؤولون سوريون من حبيقة أن يقدم وثيقة خطّية يحدد فيها نظرته للاصلاحات السياسية والعلاقات المميزة بين لبنان وسوريا. وأرسل حبيقة مسودّة أولى لخدّام الذي ردّ بسرعة مطالبًا بإجراء التعديلات والإضافات. وحضّر حبيقة نسخة ثانية، وثالثة، عن المسودّة في أواخر آب/ أغسطس، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الاتفاق الثلاثي الذي تم التوصل إليه بعد بضعة أشهر مع حركة أمل والحزب التقدمي الإشتراكي في دمشق[404].

بعد ذلك بوقت قصير، قرّر حبيقة بسط هيمنته على جميع أقسام القوات اللبنانية، وتشديد قبضته على الهيئة التنفيذية. وخير مثالٍ على تعطّشه للسلطة، كان تعيينه بول عريس، أحد شركائه المقرّبين، في منصب مدير الصندوق الوطني. وشكّلت الخطوة الجريئة لحبيقة انتهاكًا صارخًا لاتفاقه مع جعجع قبل انتفاضة 12 آذار/ مارس، والذي نصّ على تعيين شخصين، يختار أحدهما جعجع والآخر حبيقة لإدارة القسم الماليّ للقوات اللبنانيّة. وعارض جعجع بشدّة تعيين عريس، ولكن حبيقة أعلم الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية أن لا رجوع عن قراره. فلقد

403 أوغسطس ريشارد نورتن، **أمل والشيعة**، تكساس: صحافة جامعة تكساس، 1987، ص 131.
404 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 119.

أراد السيطرة على الصندوق الوطني لتوسيع نطاق سلطته على الوحدات العسكرية. وبعد أسابيع قليلة، زاد حبيقة رواتب ضباط القوات اللبنانية الموالية لقيادته، وهي محاولة منه لاستمالة أنصار جعجع.

وكان جعجع قد حذّر زملاءه من خطورة الوضع. وعقد اجتماعات متتالية مع حبيقة بحضور كريم بقرادوني ونادر سكر، وحاول إقناعه بالعدول عن سياساته المثيرة للجدل والانقسام، ولكن من دون جدوى[405]. وفي أوائل شهر تموز/ يوليو 1985، قصفت المدفعية السورية بشراسة بيروت الشرقية من دون أن تتعرّض لأدنى استفزاز. فاستدعى حبيقة جعجع وبقرادوني لاجتماع عاجل، وأعلن أنه على القوات اللبنانية أن تختار بين «البندقية السورية والحوار مع دمشق»[406]. وأضاف أنّ النظام السوريّ يطلب من القوات اللبنانية تقديم وثيقة تحدد نظرتها للاصلاحات السياسية وللعلاقات المميزة بين سوريا ولبنان. ولم يعترض بقرادوني وجعجع على مبادرة إجراء حوار جدّي مع النظام السوري، ولكنهما كانا بعيدين عن معرفة تفاصيل المحادثات بين حبيقة والمسؤولين السوريين التي كانت قد وصلت إلى مرحلة متقدمة. وبعد بضع ساعات، توقف القصف السوري للمنطقة المسيحية بطريقة مثيرة للدهشة.

في 15 تموز/يوليو، قام حبيقة بزيارة رئيس حزب الكتائب إيلي كرامة لمناقشة آخر التطورات في لبنان. ووافق كرامة على دمج القوات النظاميّة للكتائب بالقوات اللبنانية[407]. وفي إطار اجتماع لاحق عقد في 26 تموز/يوليو، شدّد كلّ من كرامة وحبيقة على ضرورة حلّ كلّ النزاعات الناشئة بين القوات اللبنانية والكتائب عبر أسلوب الحوار[408].

405 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، كانون الأول/ ديسمبر 1990.
406 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 119.
407 جوزيف الخوري طوق، **الانتفاضة**، بيروت: مكتب التوثيق الكتائبي، 1987، ص 196.
408 **المرجع نفسه**، ص 203.

وسعى حبيقة إلى إحياء العلاقات مع الأحزاب المسيحية بغية الحصول على تأييدها للمفاوضات المرتقبة بين القوات اللبنانية، وحركة أمل، والحزب التقدّمي الإشتراكيّ، برعاية نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. وفي 31 تموز /يوليو، التقى حبيقة سليمان فرنجية في إهدن لرأب الصدع. وكان هذا اللقاء هو الأول بين زعيم القوات اللبنانية والرئيس السابق منذ اغتيال ابن فرنجية، طوني، في حزيران/ يونيو، عام 1978. وحصل حبيقة على مباركة فرنجية للمفاوضات مع زعيم حركة أمل نبيه بري وزعيم الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط في دمشق. وبعد بضع ساعات، رحّب قادة الجبهة اللبنانية باجتماع إهدن، وأعربوا عن رغبتهم بفتح صفحة جديدة في علاقاتهم مع الرئيس السابق فرنجية.

منتصف آب/أغسطس 1985، شهدت بيروت الشرقية سلسلة تفجيرات لسيارات ملغومة أسفرت عن عدد كبير من الاصابات في صفوف المدنيين. وأصدرت الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية بيانًا حذّرت فيه المعتدين من الردّ السريع والمفاجئ للمقاومة، ودعت فيه القادة المسلمين إلى شبك الأيدي لإنهاء الحرب[409].

في 9 أيلول/ سبتمبر 1985، ترأس حبيقة وفد القوات اللبنانية إلى دمشق، والتقى خدّام. وأعلن أنّ القوات اللبنانية كانت تؤيّد تغيير النظام السياسي اللبناني، وإنشاء علاقات بنّاءة مع جميع الأطراف اللبنانية. كما أعرب عن دعم المقاومة المسيحية لعلاقات مميزة بين لبنان وسوريا، واستعدادها لتبنّي «خيار عربي». وبالإضافة إلى ذلك، تعهد حبيقة بتجنّب الأخطاء التي ارتكبها بشير الجميل وفادي افرام لأنهما لم يعتمدا سوى على إسرائيل[410].

409 جوزيف الخوري طوق، **الانتفاضة**، ص 225.
410 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 120.

استقبل خدّام بحرارة وفد القوات اللبنانية، وشدّد على أهمية التوصّل إلى اتفاق حول دستور لبناني جديد. وأعاد التأكيد على استعداد سوريا للعمل مع حبيقة حتى النهاية لتحقيق مصالحة وطنية في لبنان[411]. بعدها، عاد حبيقة إلى بيروت الشرقية، وكان مصممًا أكثر من أيّ وقت مضى على إنجاز اتفاق سياسي مع ميليشيات أمل والحزب التقدّميّ الإشتراكي المدعومة من سوريا.

الاتفاق الثلاثي

منتصف أيلول/ سبتمبر، أحالَ حبيقة إلى الهيئة التنفيذية المسودّة الأولى للاتفاق المرتقب. وأعرب جعجع وبقرادوني عن تحفظات عميقة إزاء التنازلات التي قدّمها ممثّلا القوات اللبنانية ميشال سماحة وأسعد شفتري، لكنهما أعادا التأكيد على دعمهما لانفتاح حبيقة على سوريا. وفي 18 أيلول/سبتمبر، أعادت الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية انتخاب إيلي حبيقة رئيسًا لها لولاية جديدة تنتهي في أيلول/سبتمبر 1986. وفي غضون ذلك، تطوّرت محادثات القوات اللبانئية مع القادة السوريين بوتيرة متسارعة. وأبقى حبيقة عَمدًا الرئيس الجميل وحزب الكتائب بعيدَين عن المفاوضات، لكنه بقي على اتصال مستمرّ مع الرئيس السابق كميل شمعون.

أواخر شهر أيلول/سبتمبر، اجتمع زعماء حركة أمل، والحزب التقدّمي الإشتراكيّ، والقوات اللبنانية في دمشق للتفاوض على تسوية سلمية شاملة للمسألة اللبنانية. وقدّم برّي حلّين بديلين للمسيحيين: إلغاء النسبية الطائفية في النظام اللبناني وإجراء إحصاء لعدد سكان لبنان وإعادة تقييم نسبة التوزيع الطائفي للمناصب العامّة حسب نتيجة

411 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 122.

الإحصاء. وبعد مداولات طويلة، اتفقت الميليشيات الثلاث على المبادىء العامة والنقاط الرئيسية للدستور الجديد[412].

وتمّ رفض جميع أشكال التقسيم، والفيدرالية، والكونفيدرالية، ونظام الكانتونات، واللامركزية الأمنية. وتم الاتفاق على إنشاء مجلس تشريعي ثان، وهو مجلس الشيوخ، مع تشريع يبتّ في التعديلات الدستورية، والقوانين التنظيميّة المذهبية الخاصة بالأحوال الشخصية. ولم تشر الوثيقة إلى العلمنة في هذا الصدد. وتمّ تقليص صلاحيات الرئيس لمصلحة صلاحيات رئيس الوزراء ومجلس الوزراء. وكقاعدة عامة، سيترأس رئيس الوزراء اجتماعات مجلس الوزراء، في حين لا يترأسها الرئيس إلا في حالات محددة. وستتركز السلطة التنفيذية في مجلس الوزراء، وسيكون لرئيس الجمهورية حقّ النقض[413].

وخلال الفترة الإنتقالية، يحصل المسيحيون والمسلمون على عدد متساوٍ من المقاعد في البرلمان، وينطبق الأمر نفسه على أكبر ثلاث مجتمعات أساسية (الشيعة، والسنة، والموارنة). ويتمّ تعيين النواب بدلاً من انتخابهم عن المقاعد الشاغرة والمستحدثة. ويقتصر نظام الحصص الطائفية في وظائف الفئة الأولى من دون حصر الوظائف بطوائف محددة. ويجب اعتماد أغلبية الثلثين لإنهاء الفترة الإنتقالية بعد أربع سنوات. وينتهي مفعول 55٪ من التصويت بعد ثماني سنوات و51٪ بعد اثني عشر عامًا[414].

ونصّ القسم الثاني من مشروع الاتفاق على تنظيم العلاقات بين سوريا ولبنان، وتمّ تحديد الهدف من العلاقات بين البلدين على أنّه «التكامل الاستراتيجي»، واعتُبر أنّ عروبة لبنان وجدت معناها الحقيقي في علاقاته المميزة مع سوريا. وبحكم التاريخ والجغرافيا، هناك «أسباب حاسمة»

412 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 307.
413 **المرجع نفسه**، ص 308.
414 **الموضع عينه**.

للعلاقات الثنائية. وكان على هذه العلاقات أن تترجم في كلّ من البلدين بأطر قانونية وذلك لوضعها فوق «أهواء أيّ فصيل سياسي، وفوق النزوات والمصالح، والتأثيرات الإقليمية». وفي ما يخصّ العلاقات الخارجية، دعا مشروع الاتفاق إلى «تنسيق كامل وثابت في مختلف القضايا العربية، والإقليمية، والدولية»[415].

وتطرّق قسم العلاقات العسكرية لمشروع الاتفاق إلى الصراع العربي-الإسرائيلي، وإلى جهود سوريا الرامية إلى تحقيق توازن استراتيجي للقوة مع إسرائيل، التي ستفرض على لبنان، لمنع أيّ عمل سياسي أو عسكري ضدّ سوريا عبر أراضيه. علمًا أن تحقيق ذلك كان يتطلّب اتفاقًا حول نشر القوات السورية في لبنان و«تحديد مشترك للتهديدات الرئيسية للأمن، والاستقلال، ونظام كلّ من البلدين»[416]. وانطوى الاتفاق على بند يشدد على ضرورة «إعادة تأهيل الجيش اللبنانيّ بمساعدة سوريا وعلى أساس عقيدة قتالية تميّز بين العدو الحقيقي والصديق الحقيقي. كما سيتمّ سحب وحدات الجيش من جميع المناطق، باستثناء مناطق المواجهة العسكرية مع الاحتلال الاسرائيلي»[417]. ولقد أوكل الى لجنة وزارية مشتركة بين البلدين الإشراف على تطبيق مضمون الاتفاق الثلاثي وتنفيذه.

اعترض جعجع بشدّة على مشروع الاتفاق الذي تمّ التوصّل إليه في دمشق، ودعا إلى تعديل بعض بنوده. من جهته، حاول بقرادوني التوسّط بين زعيمي القوات اللبنانية لتجنّب إراقة الدماء في المنطقة المسيحية، فحَثّ حبيقة على التفاوض على إجراء تغييرات في مشروع الاتفاق، والموافقة على مطالب المسيحيين. وردّ حبيقة قائلاً: «ليس لدينا خيار، إمّا الاتفاق وإمّا الحرب»[418].

415 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 308.
416 **المرجع نفسه**، ص 309.
417 **الموضع عينه**.
418 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 123.

في 14 تشرين الأول/أكتوبر، إشتبكت عناصر مسلحة تابعة للاستخبارات العسكرية للقوات اللبنانية مع قوات موالية لسمير جعجع. فتدخّل بقرادوني على الفور، وتمكّن من تهدئة الوضع. ولكن هذه الهدنة الهَشّة في بيروت الشرقية فشلت في الحدّ من الاشتباكات المتكررة بين أتباع جعجع وأتباع حبيقة. وأصبح السكان المسيحيون منزعجين على نحو متزايد من حكم حبيقة السلطوي، واضطرّت الأحزاب المسيحية البارزة إلى كسر حاجز الصمت حول مشروع الاتفاق المثير للجدل. فاستنكر حزب الكتائب علنًا بعض بنود الاتفاق الثلاثي المرتقب، في حين أعرب الرئيس السابق كميل شمعون عن تحفظاته العميقة إزاء علاقات مميزة بين لبنان وسوريا على النحو المحدد في مشروع الاتفاق.

تخوّف حبيقة من تزايد المعارضة لسياساته، فحاول قمع الانتقادات. فمنع صدور صحيفة العمل الكتائبية في 24 تشرين الأول/ أكتوبر، واحتجز رئيس تحريرها جوزيف أبو خليل في منزله، وعيّن بدلاً منه سجعان قزي. وطلب من بقرادوني إصدار بلاغ يعلن استيلاء القوات اللبنانية على صحيفة العمل، فرفض بقرادوني القيام بذلك، ولكن رفضه لم يردع حبيقة عن توزيع البيان بنفسه[419].

كما ضغط حبيقة على الرئيس السابق كميل شمعون لتأييد الاتفاق الثلاثي من خلال دعم مطالب اللجنة المركزية العليا لحزب الوطنيين الأحرار علنًا. وكانت اللجنة التي تشكّلت بنتيجة انتخابات لحزب الوطنيين الأحرار في 4 آب/ اغسطس، بقيادة شارل غسطين، وايلي أسود، وسيريل بسترس، قد شككت في شرعية انتخاب داني شمعون رئيسًا لحزب الوطنيين الأحرار، ودعت أعضاء الحزب إلى الانضمام إلى اللجنة المركزية العليا.

419 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 123.

وانتقد قادة الجبهة اللبنانية بشدة التدابير القسرية لحبيقة وتكتيكاته الترهيبية، وأعلن حزبا الكتائب والوطنيون الأحرار، بدعم من الأغلبية الساحقة من فاعليات المسيحيين، احتجاجهما على الاتفاق الثلاثي المرتقب. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، قدّم حبيقة مسودّة جديدة للاتفاق إلى الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية. وأعرب جورج عدوان وكريم بقرادوني عن اعتراضهما على بعض بنودها، وطالبا بتعديلها، ولكن حبيقة لم يتجاوب معهما. فحذّر زملاءَه من خطورة الوضع، وضغط عليهم للتصويت بالإجماع على مشروع الاتفاق.

في 12 تشرين الثاني/نوفمبر، انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من مقر الجبهة اللبنانية في عوكر، وأسفرت عن إصابة إيلي كرامة، والرئيس السابق كميل شمعون، وفؤاد افرام البستاني. واستنكرت الأطراف المسيحية العمل الإرهابي، ووجّهت أصابع الاتهام بشكل غير مباشر إلى حبيقة بالتآمر لكي يصفي أعداءه جسديًا. وبعد عشرة أيام، نظّم حبيقة احتفال الذكرى التاسعة والأربعين للكتائب في كازينو لبنان. وحضر الحفل سمير جعجع والأعضاء الآخرون في الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانيّة، في حين قرّر معظم قادة الكتائب تجاهل الحدث. وشدّد حبيقة على ضرورة إعادة تنظيم حزب الكتائب، وأعاد التأكيد على عزمه على مواصلة المفاوضات مع سوريا حتى النهاية.

في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، احتفل قادة الكتائب بالذكرى السنويّة للحزب في كنيسة مار الياس في انطلياس، وكانت المرة الأولى في تاريخ الحزب التي يحتفل فيها بعيده مرتين. وأمر حبيقة وحدات الاستخبارات العسكرية للقوات اللبنانيّة بمنع رئيس حزب الكتائب إيلي كرامة، وغيره من قادة الأحزاب الأخرى، من حضور الحفل، ولكن

تمكّن الجميع من الوصول إلى الكنيسة في الوقت المناسب، الأمر الذي تسبّب باستياء حبيقة الشديد[420].

وفي الوقت نفسه، كان جعجع قد قام بوضع خطة مفصّلة لإطاحة حبيقة. فأطلق حملة تشهير ضدّه، وأعلم ضباط الوحدات المركزية بنيّة حبيقة «ببَيع المقاومة المسيحية» لسوريا مقابل مقاعد وزارية وبرلمانية، فضلاً عن فوائد مالية لم يكشف عنها. وكان حبيقة يدرك جيدًا مخطط جعجع، فأعدّ نفسه للمواجهة المحتملة. وبقي كلا الطرفين بعيدين عن الأنظار، وتجنّبا الاحتكاك بحذر ودهاء. وكان حبيقة بحاجة إلى فترة من الهدوء النسبي بغية توقيع الاتفاق الثلاثي. وبدوره، أراد جعجع كسب الوقت لتشكيل تحالف قوي مع الأحزاب المسيحية التي عارضت الاتفاق، وهي: الكتائب، والوطنيون الأحرار، والرئيس أمين الجميل. ورأى هذا الأخير في الصراع الناشئ بين جعجع وحبيقة الفرصة المناسبة لإضعاف الانتفاضة من الداخل. فعقد اجتماعات متتالية مع مساعدي جعجع، ووافق على مواصلة التنسيق الوثيق بشأن الخطوات المقبلة.

في 24 كانون الأول/ديسمبر، استدعى حبيقة الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية لعقد اجتماع عاجل حيث وزّع عليها المسودّة النهائية للاتفاق الثلاثي، ودعا الحضور إلى الموافقة عليها. وأبلغ أعضاء الهيئة خطته لزيارة دمشق في غضون الساعات الثماني والأربعين المقبلة، الأمر الذي كان يمنعهم من إجراء مداولات مطوّلة. وبعد مناقشات ساخنة، صوّت ستة من أعضاء الهيئة التنفيذية على الاتفاق، في حين صوّت ستة آخرون ضده، وامتنع جورج فريحة عن التصويت. وأعلن حبيقة أنه بما أنّ الأصوات مقسّمة بالتساوي، يكون لرئيس الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية الصوت المرجّح، ويحصل عندها الاتفاق الثلاثي على أغلبية التصويت[421].

420 **مقابلة شخصيّة مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
421 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 126.

أثار سلوك حبيقة السلطوي استياء بقرادوني، فدعا إلى عقد اجتماع عاجل للجبهة اللبنانية لمناقشة الاتفاق. ورفض حبيقة اقتراح بقرادوني، واقترح عقد اجتماع في مقرّ البطريركية المارونية في بكركي يضمّ جميع القادة المسيحيين. وعقد الاجتماع في 27 كانون الأول/ ديسمبر، وعبّر جميع المشاركين فيه عن رأيهم في الاتفاق الثلاثي. فقدّم كلّ من جعجع وحبيقة حججهما، مع تهديدات مستترة ضد بعضهما البعض. وفي محاولة لتأخير المواجهة الحتمية مع حبيقة، سعى جعجع إلى تأجيل توقيع الاتفاق. ودافع حبيقة عن الاتفاق متطرّقًا إلى كلّ نقطة منه، وخلص إلى الآتي: «سوف أتوجّه إلى دمشق غدًا لتوقيع الاتفاق. إذا كان الاتفاق جيدًا، فسيكون ذلك لمصلحة الجميع، وإذا لم يكن جيدًا، سوف أتحمل المسؤولية كاملة»[422].

تدخّلَ جعجع وكشف عن الخطر الكامن في الاتفاق. وانسحب الرئيس السابق كميل شمعون من الاجتماع، بعد أن تعب من المناقشات الطويلة، في حين التزم إيلي كرامة الصمت طوال الوقت ولم يشارك في النقاش. وحاول الزعماء المسيحيون الآخرون عدم الانحياز لأيّ طرف في النزاع الدائر حول الاتفاق الثلاثي، وتحدثوا عن ضرورة التوصل إلى حل يحظى بموافقة جميع الأطراف. وقرّر بقرادوني، من جهته، أن يرافق حبيقة إلى دمشق للتعبير عن وجهة نظره للمسؤولين السوريين، وللتأكيد لحبيقة أنه لا توجد مؤامرة ضده[423].

كان الصراع بين حبيقة وجعجع حول الاتفاق الثلاثي يتوقف على نقطتين رئيسيتين: تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وطبيعة العلاقات المميزة بين لبنان وسوريا. وكان من الممكن تعديل النقطة الأولى عند إحالة الاتفاق إلى البرلمان، في حين أنّ النقطة الثانية كانت أكثر حساسية. وأصرّ بقرادوني على إضافة بند إلى الاتفاق الثلاثي،

422 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 126.
423 **مقابلة شخصية مع كريم بقرادوني**، حزيران/ يونيو 1995.

من شأنه أن يحدد طبيعة العلاقات المميزة بين البلدين. إلا أنّ حبيقة رفض الفكرة رفضًا قاطعًا.

في دمشق، كشف بقرادوني لنائب الرئيس السوري خدّام عن معارضة غالبية القوات المسيحية في بيروت الشرقية للاتفاق الثلاثي، الأمر الذي أثار غيظ خدّام، ودفع به إلى تحذير الذين عارضوا الاتفاق من أنّ ذلك يعني معارضتهم لسوريا[424]. وأضاف أنّ الرئيس الأسد سوف يدعو الرئيس الجميل إلى دمشق في المستقبل القريب لإقناعه بالموافقة على الاتفاق.

وفي 28 كانون الأول/ ديسمبر، استضاف الرئيس الأسد احتفال التوقيع على الاتفاق الثلاثي، حضره مسؤولون سوريون، فضلاً عن قادة حركة أمل، والحزب التقدمي الإشتراكي، والقوات اللبنانية. وفي اليوم نفسه، حضر جعجع حفل تخرّج ضباط في القوات اللبنانية في معهد بشير الجميل في قرية غوسطا الكسروانية. وأعلن في هذه المناسبة أن القوات اللبنانية تعمل على تحقيق توازن قوى مع القوات المسلحة الأخرى في لبنان. وعندها، وبعد ذلك فقط، يمكن التفاوض على شروط أفضل تلبّي تطلعات المسيحيين.

على الأثر، وضع جعجع مع الرئيس الجميل خطة مفصّلة للقضاء على حبيقة سياسيًا وعسكريًا. وكان هذا الأخير قد حاول رشوة الزعماء المسيحيين من خلال وعدهم بحقائب وزارية ومقاعد برلمانية، لكن من دون جدوى. وعلى الصعيد العسكري، حاول حبيقة حشد وحدات القوات اللبنانية وراءه. وقام جعجع، بدوره، بتعزيز القدرات العملانية لألوية القوات اللبنانية الموالية له، وحرّض الرأي العام المسيحي ضدّ حبيقة. وحظي، بالتالي، بدعم أغلبية وحدات القوات اللبنانية، في حين أخذ الرئيس الجميل على عاتقه ضمان حياد الجيش اللبناني في المواجهة المحتملة بين وحدات حبيقة وجعجع. ولم يكن قائد الجيش

424 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 133.

اللبناني العماد ميشال عون مهتمًا بإشراك قواته في صراع داخلي، وهو لم يكن في موقف يسمح له بالتعبير عن رأيه في الاتفاق الثلاثي، ولكنه لم يكن يرغب بأن يشهد «إعادة تأهيل» الجيش اللبناني على يد ضباط سوريين[425].

بعد توقيع الاتفاق الثلاثي، جاء بقرادوني بصيغة توافقية لحلّ النزاع بين جعجع وحبيقة. وكانت الخطّة تقضي بالسماح لحبيقة بتطبيق الاتفاق الثلاثي، شرط أن يتسامح مع المعارضة داخل الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانيّة. وسيكون حبيقة عندها حرًا بترويج الاتفاق وتعزيزه كما يراه مناسبًا، وسيكون من حق بقرادوني وجعجع معارضة ذلك من خلال الوسائل السياسية. وأراد بقرادوني قبل كل شيء تحقيق اتفاق من شأنه حظر اللجوء إلى القوة لحلّ النزاعات بين قيادات القوات اللبنانية[426].

حادثان أفشلا جهود بقرادوني الرامية إلى تحقيق المصالحة. فلقد نصب كمين لمجموعة مرافقة لحبيقة في 31 كانون الأول/ ديسمبر في نهر الموت. ونجا مساعده الرئيسي، أسعد شفتري، من الموت بأعجوبة. وسارع حبيقة إلى اتهام الرئيس الجميل بالتخطيط لاغتياله[427]. ووقع الحادث الثاني في 1 كانون الثاني/ يناير 1986، عندما حجب حبيقة نسخًا من مجلة القوات اللبنانية «المسيرة» التي انتقدت الاتفاق الثلاثي. وكما يقول المثل الشائع، كانت تلك القشّة التي قصمت ظهر البعير.

في 2 كانون الثاني/يناير، زار أمين الجميل دمشق لمناقشة الاتفاق الثلاثي مع الرئيس حافظ الأسد. فقال للرئيس السوري إنّ اتفاقًا بين ميليشيات غير دستوري، وإنه كان بحاجة إلى المزيد من الوقت لمناقشة

425 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 135.
426 **الموضع عينه**.
427 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

بنود الاتفاق مع غيره من القادة المسيحيين اللبنانيين. لم يُخدع الأسد بتكتيكات الجميل المماطلة، فقرر إرسال كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى حبيقة[428].

وفي 8 كانون الثاني/يناير، حذّر حبيقة جعجع وبقرادوني من عواقب معارضتهما للاتفاق الثلاثي. واتهمهما بالتمادي، وبعصيان قرار الهيئة التنفيذية المؤيّد للاتفاق. وأوضح حبيقة أنه لم يكن يخشى مواجهة عسكرية، وأن الاتفاق كان الحلّ الوحيد القادر على إنهاء الحرب اللبنانية[429].

في 13 كانون الثاني/ يناير، ذهب أمين الجميل مجددًا إلى دمشق لإعطاء الرئيس حافظ الأسد جوابه النهائي بشأن الاتفاق الثلاثي. وأعطى هذا الأخير الرئيس الجميل خيارين صعبَين أحلاهما مرّ: الموافقة على الاتفاق الثلاثي أو تقديم استقالته. فاقترح الجميل إحالة الاتفاق إلى البرلمان اللبناني وفقًا للدستور اللبناني، ولكن الأسد رفض بشكل قاطع المناورة السياسية للرئيس اللبنانيّ، وقرر أن يمارس ضغطًا إضافيًا على الزعماء المسيحيين. وبعد بضع ساعات، أعطى حبيقة الضوء الأخضر لمهاجمة معقل الرئيس الجميل في المتن الشمالي. وعلى الأثر، هاجمت وحدات القوات اللبنانية الموالية لحبيقة «قوات 1975» التابعة للجميل. ردعَ الجميل، وبنجاح، ضربة حبيقة الهجومية، ما أسفر عن إصابات وخسائر كبيرة في صفوف المهاجمين.

428 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 136.
429 **الموضع عينه**.

إنتفاضة 15 كانون الثاني/ يناير: جعجع يتولى القيادة

في 15 كانون الثاني/يناير، شنّت القوات اللبنانية الموالية لجعجع هجومًا سريعًا على وحدة الإستخبارات العسكرية لحبيقة. وبعد بضع ساعات من القتال الشرس، تمّت محاصرة أتباع حبيقة في مقرّهم في الكرنتينا. وحذّر قائد الجيش اللبناني ميشال عون جعجع من أنه سيتدخل إن لم توقف القوات اللبنانية الهجوم ضدّ أتباع حبيقة[430].

توسّط المدبّر الرسولي للبطريركية المارونية المطران إبراهيم حلو بنجاح لوضع حدّ للقتال. ووافق حبيقة على مضض على الشروط التي فرضها جعجع لفك الحصار عنه وانسحابه من مقره، وهي: الاستقالة من منصبه كرئيس للهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية، وإعادة كلّ الأموال التي كان قد أخذها من «الصندوق الوطني»، وتركه المنطقة المسيحية من دون أن يأخذ أيّ وثائق من مقر القوات اللبنانيّة[431].

وفي 16 كانون الثاني/ يناير، طار حبيقة من بيروت الشرقية مع المقربين منه في طائرة هليكوبتر للجيش اللبناني، وحرّر أعضاء الهيئة التنفيذية للقوات اللبنانية المقرّبين من حبيقة من مسؤولياتهم على الفور. وفي 24 كانون الثاني/يناير، انتخبت الهيئة سمير جعجع قائدًا عامًا جديدًا للقوات اللبنانية وبقرادوني نائبًا له. ورحبّت الهيئة التنفيذية بأعضائها الجدد، وهم: نادر سكر، ووليد فارس، وجورج كساب الذين حلّوا مكان مساعدي حبيقة[432].

غضب القادة السوريون من التطورات العسكرية والسياسية في المنطقة المسيحية، وكانوا مقتنعين أن إسرائيل كانت وراء انتفاضة

430 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
431 بقرادوني، **Le Piège**، ص 137.
432 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 235.

جعجع. فقد أقنع ميشال سماحة، المقرّب من حبيقة، المسؤولين السوريين أنّ السفن الإسرائيلية رَست على الشواطئ اللبنانية، وقامت بتسليم كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى الوحدات الموالية لسمير جعجع[433]. وأطلق المقربون من حبيقة دعاية تدخّل إسرائيلي هائل في بيروت الشرقية لتبرير هزيمتهم المذلّة. وكانت هذه الدعاية لمصلحة القيادة الجديدة للقوات اللبنانية، وكان المسؤولون السوريون على اعتقاد خاطئ مَفاده أنّ جعجع كان يحظى بدعم كامل من إسرائيل، الأمر الذي ردعهم عن غزو المنطقة المسيحية.

فوجئ المسؤولون الإسرائيليون، من جهتهم، بانتفاضة جعجع على نحو كبير، ولم يعربوا سوى عن بعض الحماسة إزاء قيادة القوات اللبنانية الجديدة. ووفقًا لجعجع، كان حبيقة قد زار القدس مرارًا إثر المفاوضات مع الميليشيات المدعومة من سوريا، وأقنع القادة الإسرائيليين بدعم الاتفاق المحتمل لأنه يخوّل إسرائيل المطالبة «بتعويضات» استراتيجية مشابهة لتلك التي مُنحت لسوريا في إطار الاتفاق. وبالتالي، أيّد المسؤولون الإسرائيليون ضمنًا الاتفاق الثلاثي، وفوجئوا تمامًا بانتفاضة جعجع[434].

ردّت سوريا على انتفاضة 15 كانون الثاني/ يناير من خلال فرض عقوبات سياسية وعسكرية ضد بيروت الشرقية. وعُلّقت اجتماعات مجلس الوزراء. وتجنّب جنبلاط وبري، إضافةً إلى رئيس الوزراء السابق سليم الحص، ورئيس الوزراء رشيد كرامي، أيّ اتصال مع الرئيس الجميل، في حين دعا الرئيس السابق سليمان فرنجية إلى استقالة الجميل الفوريّة.

433 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 235.
434 **الموضع عينه**.

إعادة توحيد المعسكر المسيحي

قررت القوات اللبنانية، بقيادة سمير جعجع، إعادة إحياء العلاقات مع الرئيس الجميل والأحزاب السياسية المسيحية. وأعاد جعجع محطة «صوت لبنان»، التي سبق أن استولى عليها رجال ميليشيا حبيقة، إلى حزب الكتائب، وبدأ الاتصالات مع القادة المسيحيين البارزين الذين كانوا على خلاف مع القوات اللبنانية.

ودعا توفيق هندي، المستشار السياسي لجعجع، إلى توسيع الجبهة اللبنانية، وإدراج الأطراف المسيحية المهمّشة على غرار التنظيم، وحراس الأرز، والرابطة المارونية. كما نصح جعجع بحلّ الصراع مع الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار من خلال الحوار. وبعد ذلك بوقت قصير، تم تشكيل «لجنة طوارئ» لحلّ جميع القضايا العالقة مع حزب الكتائب. وبالإضافة إلى ذلك، التقى جعجع كميل وداني شمعون، ودعا «اللجنة المركزية العليا» إلى تسليم مكاتبها إلى داني شمعون.

وسعى هندي إلى تعزيز موقع حزب الوطنيين الأحرار في المنطقة المسيحية بُغية احتواء التأثير الطاغي لحزب الكتائب. كما دعا إلى انفصال القوات اللبنانية عن حزب الكتائب، إلا أنّ أغلبيّة قادة القوات اللبنانية رفضوا اقتراحه رفضًا قاطعًا، بمن فيهم جعجع[435]. فلقد كان قائد القوات اللبنانية مصممًا على تعزيز وضع حزب الكتائب، وتمكينه من تأدية دور رائد في بيروت الشرقية. فعقد، بالتالي، عدة اجتماعات مع قيادة الحزب، ووضع خطة لانتخاب رئيس جديد للكتائب، من شأنه أن يعمل بشكل وثيق مع القوات اللبنانية.

في غضون ذلك، قررت سوريا إعادة إشعال القتال المسلّح مع المعسكر المسيحي. ففي أوائل شباط/فبراير، هاجمت ميليشيا الحزب التقدّمي

435 **مقابلة شخصية مع توفيق الهندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

الإشتراكيّ مواقع الجيش اللبناني في سوق الغرب، واشتبك مقاتلو حركة أمل مع القوات اللبنانية ووحدات الجيش على طول خطوط التماس. وفي النصف الثاني من شهر شباط/فبراير، حاولت ميليشيا الحزب السوري القومي الاجتماعي، المدعومة من المدفعية السورية، التقدّم نحو بكفيا، مسقط رأس الرئيس الجميل، ولكنّ الجيش اللبناني تكفّل بالتصدّي للهجوم. وبعد ذلك بوقت قصير، شنّت القوات السورية هجومين ضد منطقة المتن، أحدهما في الدوار، والآخر على الطريق بين بسكنتا وبكفيا، ولكنها قوبلت بمقاومة الجيش اللبناني العنيفة[436].

أواخر شباط/ فبراير 1986، أصبح قادة القوات اللبنانية على اقتناع متزايد بضرورة إنشاء علاقة جيدة مع قيادة الجيش اللبناني. فلقد كانت ثلاث قوى رئيسية تحكم سيطرتها على المعسكر المسيحي، هي:

1- الرئيس الجميل الذي كان يسيطر على حزب الكتائب.

2- قائد الجيش اللبناني العماد ميشال عون.

3- القوات اللبنانية.

منذ انتفاضة 12 آذار / مارس، كان بقرادوني يؤيّد مصالحة بين قادة القوات اللبنانية والرئيس أمين الجميل، وقلّل من أهمية إنشاء تحالف مع ميشال عون. ومن جهته، كانت لهندي استراتيجية مختلفة. فهو لم يكن يثق بأمين الجميل، وفَضّلَ، بالتالي، إنشاء تحالف مع ميشال عون. في وقت لاحق، التقى هندي بعون، واقترح عليه توثيق التعاون بين القوات اللبنانية والجيش. وبدا العماد عون متعاونًا مع اقتراح هندي، ولكنه في الواقع لم يكن على استعداد لهذه الخطوة، ولم يحرّك ساكنًا في هذا الصدد.

436- تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 310.

كان قائد الجيش على يقين من النفوذ السوري المتنامي في لبنان، وقرر بالتالي المباشرة باتصالات مع الزعماء اللبنانيين الموالين لسوريا على غرار محسن دلول، ونبيه بري، وميشال المر، لمناقشة تطلعه لتبوّء سدّة رئاسة الجمهورية. وأدرك أنّ التعاون الوثيق مع القوات اللبنانية من شأنه أن يؤثر سلبًا في صورته لدى المسؤولين السوريين، فقرر بالتالي رفض اقتراح هندي[437].

في غضون ذلك، صعّد النظام السوري تهديداته بغزو بيروت الشرقية وسحق الانتفاضة من خلال حلفائه اللبنانيين، وهم: فرنجية، وبري، وجنبلاط، وأخيرًا وليس آخرًا حبيقة. إلاّ أنّ التهديدات بحرب أهلية بسبب الاتفاق الثلاثي ظلّت لفظية إلى حدّ كبير. واعترضت أغلبيّة صامتة من المسلمين والمسيحيين اللبنانيين بشدّة على «إعادة تأهيل الجيش اللبناني من قبل الجيش السوري»، بما أنّ ذلك يعني تحويل لبنان إلى دولة تابعة. ومن الناحية الواقعية، لم يكن أيّ من حلفاء سوريا متحمّسًا لاستئناف الأعمال العدائية. وكان بعض القادة المسلمين قد وافقوا ضمنيًا مع المعارضة المسيحية على بنود الاتفاق المتعلقة بالعلاقات المميزة مع سوريا، من دون أن يتمكنوا من التعبير عن آرائهم[438]. وأفزَعَ الازدراء الصارخ لسوريا إزاء المؤسسات الدستورية اللبنانية رئيس الوزراء كرامي والعديد من النواب اللبنانيين الذين تمّ إبعادهم في البداية عن المفاوضات، قبل أن يمتثلوا لاحقاً للأمر الواقع.

بعد استقرار الجبهات واستبعاد مخاطر الغزو السوري للمنطقة المسيحية، شرع سمير جعجع في إعادة تنظيم مؤسسات القوات اللبنانية. فبعد «مدرسة الضباط» في غوسطا، وضع مجلس قيادة القوات اللبنانية برنامج إعادة تأهيل لمقاتلي القوات اللبنانية. وقد أراد جعجع تحويل

---

437 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
438 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 312.

المقاومة المسيحية إلى جيش نظاميّ منضبط[439]. وفي خطاباته، شدّد على ضرورة بناء توازن قوى مع القوى الأخرى في لبنان. كما دعا إلى الخدمة العسكرية الإجبارية في بيروت الشرقية، وإلى تجنيد طاقم عمل يتمتع بمؤهلات عالية في مؤسسات القوات اللبنانية[440].

تجاوب العديد من ضباط الجيش اللبناني مع نداء جعجع، وعرضوا خبرتهم في إطار برنامج إعادة التأهيل. وفي ربيع 1986، شهدت المنطقة المسيحية تعاونًا لا سابق له بين القوات اللبنانية والجيش. فقد شُكّلت لجنة مشتركة تهدف إلى تنسيق الدفاع عن المناطق المسيحية، وعقدت اجتماعات متتالية لوضع مشروع سياسي مشترك لمرحلة ما بعد الحرب في لبنان. وشجّع القادة العراقيون ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، الذي كان قد أجرى اتصالات مع كلّ من الرئيس الجميل والقوات اللبنانية قبل بضعة أشهر، التعاون بين الجيش اللبناني والقوات اللبنانية. ونظر الرئيس العراقي صدام حسين إلى الزعماء اللبنانيين المسيحيين كحلفاء محتملين له، وذلك نظرًا إلى عداوتهم المشتركة للنظام السوري.

تشكيل «مثلث شرير»

أنشأ كريم بقرادوني علاقات القوات اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق في أعقاب انتفاضة 15 كانون الثاني/ يناير. فبعد فشل علاقاتها مع سوريا وإسرائيل، تعيّن على القوات اللبنانية بناء تحالفات إقليمية جديدة. وكان بقرادوني على يقين من أنّ سوريا وإسرائيل ستعارضان بشدّة أيّ اتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية والعراق. إذ كانت إسرائيل تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية عدوّها

439 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 236.
440 **الموضع عينه**.

اللدود، في حين كان الرئيس السوري حافظ الأسد مصممًا على تقويض سلطة ياسر عرفات وإجباره على التنحّي من منصبه كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، كانت إسرائيل تنظر إلى الرئيس صدام حسين كعدوٍ استراتيجي لها بسبب موقفه المتعنّت تجاه الصراع في الشرق الأوسط وتنامي القوة العسكرية والصناعية للعراق. وعلى نحو مماثل، كان النظام السوري يعتبر صدام حسين عدوًا شرسًا، وكان الرئيس الأسد على استعداد لبَذل كل ما بوسعه من جهودٍ لإلحاق الهزيمة به[441].

في 23 أيار/ مايو 1986، التقى بقرادوني ياسر عرفات في تونس لمناقشة آخر التطورات في لبنان، والنظر في إمكانيات ملموسة للتعاون بين القوات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد فترة طويلة من العداء[442]. وكان مقاتلو منظمة التحرير الفلسطينية في شرك معركة شرسة مع حركة أمل في بيروت، وكانوا بالتالي بحاجة ماسّة إلى مساعدة لوجستية. في نهاية الاجتماع، اتفق عرفات وبقرادوني على فتح صفحة جديدة لعلاقات القوات اللبنانية مع منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى تنسيق أنشطتها معها في لبنان. في المقابل، سهّل عرفات الاتصالات بين بقرادوني والنظام العراقي، وتطرّق إلى أهمية تشكيل «مثلث شرير» مؤلّف من منظمة التحرير الفلسطينية، والعراق، والقوات اللبنانية ضدّ سوريا. ومن جهتهم، أعرب القادة العراقيّون عن استعدادهم للتعاون مع القوات، ودعوا إلى توثيق التنسيق بين المقاومة المسيحية والجيش اللبناني للَجم التهديد السوريّ الوشيك.

441 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 188.
442 **المرجع نفسه**، ص 189.

الفصل السابع

إضفاء الطابع المؤسّساتي على القوّات اللبنانية تحت قيادة جعجع

أواخر شهر أيار/مايو 1986، بدأ قادة الكتائب يستعدّون لانتخاب رئيسٍ جديد للحزب، بالإضافة إلى انتخاب نائب رئيس وأعضاء المكتب السياسي. تقدّم مرشّحان إلى الانتخابات الرئاسية للكتائب: إيلي كرامة، الموالي لأمين الجميل، وجورج سعادة المستند إلى دعم قائد القوات اللبنانية سمير جعجع الذي ألغى اجتماعاته كافّة للتركيز على الحملة الانتخابية لسعادة[443].

عكست حملة المرشحَين صراعًا على السلطة بين الرئيس الجميل وسمير جعجع، وأثّرت سلبًا في الوفاق بين الزعماء المسيحيين في أعقاب انتفاضة 15 كانون الثاني/ يناير 1986. جرت الانتخابات في 16 حزيران/يونيو، وشهدت فوز سعادة الذي خَلفَ كرامة في منصب رئاسة الحزب. شعر الرئيس الجميل بخيبة أمل عميقة حيال نتائج الانتخابات، والتي عرفت، وللمرة الأولى منذ عام 1936، وصول أعضاء معادين لعائلة الجميل، إلى المكتب السياسي.

443 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 237.

وبسرعة، تدهورت علاقته مع رئيس الكتائب الجديد جورج سعادة، إذ لم يحبّذ الجميل الطريقة التي تم بها انتخاب رؤساء الأقسام والدوائر، ودعا أنصاره في الحزب إلى الاستقالة فورًا. استجاب أنصار الجميل كافةً إلى طلبه، باستثناء الدكتور فؤاد أبو ناضر الذي اختار البقاء في مهامه. وبعد ذلك، أدرك جعجع مدى خطورة استبعاد الرئيس الجميل في هذه المرحلة الحرجة من الأزمة اللبنانية، وسعى إلى ترتيب عودة الأعضاء المستقيلين جميعًا باستثناء شارل دحداح، الأمين العام السابق للحزب[444].

في 21 تموز/يوليو، اهتزّت العلاقات بشدة بين القوات اللبنانية والجيش اللبناني بسبب الاشتباكات التي دارت بين ضباط الأمن في قسم الكتائب في منطقة البوار في كسروان، وبين وحدات الجيش المتمركزة هناك. تمكّنت اللجنة المشتركة المؤلفة من القوات اللبنانية والجيش من وقف القتال، ولكن الاشتباكات عكست العداء الكامن والمنافسة المتزايدة بين القوتين العسكريتين في بيروت الشرقية[445].

تابعت القوات اللبنانية برنامج إعادة تأهيل شامل لكلّ وحداتها. غير أن قدامى المقاتلين، وغالبيتهم أعضاء في حزب الكتائب، لم يحبذوا قرار قيادة القوات اللبنانية «بإعادة تأهيلهم». كانوا يأملون أن يعترف قادة القوات اللبنانية بسجلهم العسكري الحافل، فيتمّ إعفاؤهم من برنامج إعادة التأهيل. وفي 10 آب/أغسطس، اشتبك قدامى المقاتلين مع ضباط الأمن في المجلس الحربي ومع وحدات الاستخبارات العسكرية المتمركزة في الكرنتينا.

وبقيادة مارون مشعلاني، احتلّ المقاتلون الأشدّاء ثكنة أدونيس وإذاعة لبنان الحر التابعة للقوات اللبنانية. وأمر جعجع وحدات القوات اللبنانية بسحق التمرّد فورًا، في حين سعى الدكتور فؤاد أبو ناضر جاهدًا

444 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.
445 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 237.

إلى منع سفك الدماء في المنطقة المسيحية، فدعا قدامى المقاتلين إلى العودة إلى ثكناتهم العسكرية بسرعة، وعمل للتوصّل إلى تسوية سلمية لوضع حدٍ للنزاع مع قيادة القوات اللبنانية.

من جهته، تحدّث جعجع عن فشل «الانقلاب» ضد قيادته، وطالب بدعم صريح من الكتائب لبرنامج إعادة التأهيل الذي أقرّه لكوادر القوات اللبنانية. بعد ذلك بوقت قصير، وافق أعضاء المكتب السياسي لحزب الكتائب على طلب جعجع، ودَعوه، في المقابل، إلى تنظيم العلاقات التي تربط القوات اللبنانية بالكتائب، وإلى معالجة مخاوف قدامى المقاتلين المشروعة[446].

أوائل أيلول/سبتمبر، أبرمَ سمير جعجع وجورج سعادة بروتوكولاً جديدًا بين القوات اللبنانية والكتائب. ودعا هذا البروتوكول السري إلى التزام الوحدات المسلحة المسيحية كافة في بيروت الشرقية بقيادة القوات اللبنانية، وإلى إعادة تنشيط الجبهة اللبنانية وتوسيعها، وإلى إعادة تشكيل مجلس قيادة القوات اللبنانية شرط أن يبقى القائد العام عضواً في حزب الكتائب[447].

مع العودة إلى الوراء، يمكن القول إن «القوة الذكية» الديبلوماسية التي يتّسِم بها جعجع قد حققت نتائج ملموسة لمصلحة القوات اللبنانية. فقد حوّل المقاومة المسيحية تدريجيًا من كيان سياسي/عسكري غير منظّم إلى مؤسسة شبه حكومية كاملة، وعمل على إنشاء مجلس أعلى للمسيحيين من شأنه أن يمثّل جميع الأحزاب السياسية في بيروت الشرقية.

446 **مقابلة شخصية مع الدكتور فؤاد أبو ناضر**، حزيران/ يونيو 1995.

447 ريجينا سنايفر- بري، **Guerres Maronites**، Paris: Éditions L'Harmattan، 1995، ص 196.

محاولة حبيقة غَزو المناطق الحرة

في 27 أيلول/سبتمبر 1986، استخدم حبيقة التهديد السوري ضدّ القوات اللبنانية، وحاول استعادة بيروت الشرقية. وبمساعدة من حلفاء سوريا في لبنان، أي ميليشيا البعث وحركة أمل، انطلق أتباع حبيقة بهجومهم المفاجئ من بيروت الغربية عبر خطوط التماس. والجدير ذكره أنه منذ معركة منطقة الفنادق في عام 1976، لم يكن أيّ فريق مسلّح في لبنان قد تجرأ على شنّ حرب عبر خطوط التماس. ونفذت وحدات سابقة للاستخبارات العسكرية في القوات اللبنانية، التي كانت على معرفة وثيقة ببيروت الشرقية، عملية حبيقة المحفوفة بالمخاطر. أُخذت القوات اللبنانية على حين غرّة جرّاء هذا الهجوم المفاجئ، ونجح رجال ميليشيا حبيقة بالتقدّم إلى ساحة ساسين في وسط الأشرفية. بعد ذلك بوقت قصير، قرّر جعجع أن يذهب شخصيًا إلى منطقة المعركة لردع المهاجمين.

في هذا الوقت، أعربت القوات اللبنانية عن قلقها العميق إزاء عدم تدخّل الجيش، لا سيما بعد أن أعطيت أوامر إلى وحدات اللواء العاشر للحد من عمليات التسلل عبر خطوط التماس. وكان مستغربًا أن قائد الجيش اللبناني ميشال عون، رفض نشر وحدات الجيش في الأشرفية، معتبرًا أن التوغل بمثابة حرب بين فصيلين من حزب واحد. وقد أثارت تكتيكات عون المشبوهة غضب الرئيس الجميل، فقرر أن يتدخل في هذه المسألة. وتوجه على الفور إلى غرفة عمليات الجيش اللبناني في اليرزة، وأمر ميشال عون بنشر وحدات من الجيش، على الفور، في الأشرفية[448].

التدخّل المفاجئ لوحدات من الجيش اللبناني في المعركة أجبر حبيقة على أمر أتباعه بالتراجع من بيروت الشرقية. عقب ذلك، أرسلت

448 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 240.

قيادة الجيش اللبناني تعزيزات إلى خطوط التماس، في حين أقامت القوات اللبنانية حواجز في جميع أنحاء المنطقة المسيحية، وألقت القبض على المتعاطفين مع حبيقة الذين سهّلوا تسلل أعضاء سابقين في الاستخبارات العسكرية في بيروت الشرقية، من خلال مَنحهم معلومات دقيقة عن تمركز وحدات القوات اللبنانية على طول خطوط التماس.

كان من المفترض أن يقرّب هذا التعاون العسكري القوات اللبنانية من الجيش، ولكن حصول حادث مأساوي حال دون ذلك، ودفع العداوات القديمة إلى الظهور من جديد. ففي 28 أيلول/ سبتمبر، اشتبك جنود من اللواء الخامس في الجيش اللبناني مع مقاتلي القوات اللبنانية في منطقة الجبل الأخضر المونتفردي، ما أسفر عن عدد من الإصابات عند الطرفين. توسّط كلّ من بول عنداري وغسان توما من القوات اللبنانية مع العقيد خليل كنعان من الجيش اللبناني لوقف إطلاق النار. بعد ذلك، تبلّغ سمير جعجع خبر وفاة هاني رحمة، وهو ضابط رفيع المستوى في القوات اللبنانية، كان قد أصيب بجروح بليغة خلال الاشتباكات. وبعد بضع ساعات، اغتيل العقيد كنعان في منزله[449].

شكّل اغتيال كنعان الوحشي، وهو صديق مقرّب من العماد ميشال عون، عبئًا ثقيلاً على العلاقات التي تربط القوات اللبنانية بقيادة الجيش. والمثير للدهشة، أن عون لم يطالب بإجراء تحقيق جنائي في الظروف المحيطة بمقتل العقيد كنعان. وسارت تكهنات، على نطاق واسع، حول رغبة الجنرال عون باستغلال مأساة مقتل كنعان لخلق شرخ بين المقاومة المسيحية والقوات المسلحة اللبنانية.

449 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 242.

إعادة تشكيل الجبهة اللبنانية والقوات

بعد استقرار الجبهة العسكرية، ركّز جعجع جهوده على إعادة تنشيط الجبهة اللبنانية وإصلاح مجلس قيادة القوات اللبنانية على النحو المتفق عليه في البروتوكول السري المُبرم مع رئيس حزب الكتائب جورج سعادة في أيلول/سبتمبر، فاتصل برئيس الجبهة اللبنانية كميل شمعون، واقترح إضافة أعضاء جدد إلى الجبهة، مثل: شاكر أبو سليمان، وإتيان صقر، وجورج عدوان. في بادىء الأمر لم يرحّب شمعون بهذه الفكرة، إلا أن الزعيمين وافقا على قائمة أعضاء جدد بعد مداولات مطوّلة[450].

في غضون ذلك، واصل بقرادوني اتصالاته مع منظمة التحرير الفلسطينية والقادة العراقيين. فلقد استدعى تفاقم الصراع العسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة أمل حول المخيمات الفلسطينية في بيروت الغربية توثيق التعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والأحزاب المناهضة لسوريا في لبنان. ووجد عرفات في القوات اللبنانية حليفًا محتملاً، لأنها قاومت بشجاعة، مثلما قاوم هو، محاولات النظام السوري للسيطرة عليها. أما بقرادوني، فقد رأى، من ناحيته، في منظمة التحرير الفلسطينية طريقًا نافذًا إلى العالم العربي. فهو كان يعتقد اعتقادًا راسخًا أنّ المنظمة قادرة على تحسين صورة المقاومة المسيحية التي تشوّهت في الدول العربية، وعلى تسهيل الاتصالات مع قادة هذه الدول.

في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1986، قرّر بقرادوني الكشف لسكّان المنطقة المسيحية عن الاتصالات التي قامت بها القوات اللبنانية مع العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال بثّ مقابلة مع ياسر عرفات على محطة القوات اللبنانية التلفزيونية، أي المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC). وقد أراد نائب قائد القوات اللبنانية التأكيد، بما لا

450 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

يقبل الشك، أنّ المقاومة المسيحية تتخذ قراراتها الخاصة بها، وتقوم بالمبادرات التي تراها مناسبة.

أثارت المقابلة غضبًا عارمًا في الوسط المسيحي، وأعرب العديد من القادة المسيحيين عن استيائهم المطلق من العلاقات التي تربط القوات اللبنانية بعدوّها اللدود السابق، أي منظمة التحرير الفلسطينية. وفي اليوم التالي، انتقد الرئيس السابق كميل شمعون بشدة، خلال اجتماع الجبهة اللبنانية، بثّ مقابلة عرفات على قناةالـLBC. بعد ذلك بوقت قصير، أعلن أوري لوبراني، منسق الأنشطة الإسرائيلية في لبنان، أنّ «هذا الانزلاق المخجل والخطير قد تكون له عواقب وخيمة على المسيحيين اللبنانيين»[451].

أوائل كانون الأول/ ديسمبر، قام جعجع بإصلاحات في مجلس قيادة القوات اللبنانية، فأضاف أعضاء جددًا إليه. فتألفت قيادة المجلس الجديدة من جميع الأحزاب المسيحية والمنظمات التي دعمت بشدّة القوات اللبنانية خلال الحرب. وفي هذا المضمار، شهد الجهاز الإداري للمقاومة المسيحية توسّعًا كبيرًا. وفي وقت لاحق، وظّف جعجع المهنيّين المؤهلين والرفيعي المستوى لإدارة الصندوق الوطني والأقسام المدنية التابعة للقوات اللبنانية[452].

سوريا تستعيد نفوذها في بيروت

مطلع كانون الثاني/يناير 1987، أعلن بقرادوني أنّ الهمّ الرئيسيّ للقوات اللبنانية يكمن في تعزيز سلطتها[453]. فبعد أن تمّ التوحيد المَرجوّ للمنطقة الشرقية، وبعد أن استقرّ التمثيل القيادي المسيحي في الجبهة اللبنانية، أو في الاجتماع المسيحي الموسع، أو في مجلس قيادة

451 كريم بقرادوني، **Le Piège**، ص 192.
452 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
453 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 247.

القوات اللبنانية، أصرّ جعجع، على نحو متزايد، على إنشاء توازن قوى مع سوريا وحلفائها اللبنانيين، وعلى صياغة خطة حل شاملة للأزمة اللبنانية. وفي 10 كانون الثاني/ يناير، سلّط جعجع الضوء على النقاط الرئيسية لمشروع القوات اللبنانية السياسي على النحو التالي: الاعتراف بالتكوين التعددي للمجتمع اللبناني، واللامركزية الإدارية والسياسية للمناطق اللبنانية، والاعتراف الدولي بحياد الدولة اللبنانية، وأخيرًا وليس آخرًا، اعتماد نظام فيدرالي في البلد. وأكّد أنه لن يكون هناك اتفاق مع سوريا قبل أن تسحب قواتها من لبنان وتحترم سيادته[454].

في هذه الأثناء، كانت حرب المخيمات بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة أمل قد بلغت حدّة غير مسبوقة في بيروت الغربية والضاحية الجنوبية، ولكن الميليشيات الشيعية فشلت في تحقيق أي انتصار عسكري حاسم على أتباع عرفات. وبتوجيه من الرئيس الجميل، جدّدت السلطات اللبنانية، أواخر عام 1986، جوازات السفر التابعة لـ70000 أجنبي فلسطيني في لبنان. وسهّلت القوات اللبنانية دخول المقاتلين الفلسطينيين عبر ميناء جونية وأمّنت نقلهم، إلى جانب كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر، إلى المخيمات الفلسطينية في بيروت وجنوب لبنان[455].

لم تعتمد منظمة التحرير الفلسطينية فقط على القوات اللبنانية والرئيس الجميل، فهي حازت أيضًا على دعم من الزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي سهّل تحرّك المقاتلين الفلسطينيين وتهريب الأسلحة والذخائر إلى جنوب لبنان[456]. وبسبب مرارة فشلها المتواصل في اقتحام المخيمات الفلسطينية، انقلبت حركة أمل ضدّ حليفها السابق، الحزب التقدمي الاشتراكي، الذي كان قد جنّد في صفوفه مقاتلين سابقين من ميليشيا يغلب عليها الطابع السني، هي المرابطون.

454 **مقابلة مع سمير جعجع**، المسيرة، عدد 63، كانون الثاني/ يناير 1987، ص 25.
455 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 313.
456 **المرجع نفسه**، ص 314.

منتصف شهر شباط/فبراير 1987، إندلعت مواجهة مسلّحة بين الميليشيتين اللتين تدعمهما سوريا في بيروت الغربية، واستُخدمت الأسلحة الثقيلة في اشتباكات الشوارع من مسافة قريبة. وبعد خمسة أيام من القتال الشرس، سيطر رجال ميليشيا الحزب التقدمي الاشتراكي، جنبًا إلى جنب مع الشيوعيين ومجموعات يسارية أخرى، على أغلبية مواقع أمل في القطاع الغربي من العاصمة. ووجدت دمشق في الحرب التي تدور بين الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل فرصة ذهبية لتبرير تدخّلها العسكري في العاصمة اللبنانية. واقتنع البيروتيون الغربيون، الذين سئموا من الاشتباكات المتكررة بين الميليشيات اليسارية المختلفة، بأنه باستطاعة الجيش السوري فقط وضع حد لهذه الفوضى. وناشدوا الرئيس الأسد التدخل بغية إرساء السلام والنظام في مدينتهم. ودعا رئيس الوزراء رشيد كرامي، ورئيس مجلس النواب حسين الحسيني، ورئيس الوزراء السابق سليم الحص جميع الميليشيات إلى وقف المعارك في الشوارع، وطالبوا بنشر القوات السورية في بيروت الغربية. واعتبر الرئيس الأسد أن دعوة كرامي والحسيني هي عبارة عن طلب رسمي لبناني يحثّ الجيش السوري على التدخّل في بيروت[457].

في 22 شباط/فبراير 1987، دخل لواءان سوريان إلى بيروت الغربية، وفرضا وقف إطلاق النار. تراجع رجال ميليشيا حركة أمل إلى الضاحية الجنوبية، ومنع الجيش السوري الميليشيات كافة من حمل السلاح في الشوارع. وبذلك، وبعد مرور خمس سنوات على انسحابها المهين من بيروت، عادت القوات السورية إلى العاصمة اللبنانية مرفوعة الرأس. واعتبرت القوات اللبنانية، من جانبها، أن طلب كرامي والحسيني التدخّل السوري في بيروت الغربية غير قانوني، كما اعتبرت أن نشر القوات السورية في العاصمة اللبنانية هو بمثابة احتلال سوري[458].

457 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 313.
458 جريدة النهار، 23 شباط/ فبراير، 1987.

إستقالة كرامي تكثّف الاضطرابات السياسية

كان للحروب المتتالية في لبنان، على مدى السنوات الثلاث الماضية، آثار مدمرة على التراجع المتواصل لقيمة العملة اللبنانية. وفي 7 كانون الثاني/يناير 1987، أعرب جعجع عن قلقه إزاء الأخطار التي تحيط بالأزمة الاقتصادية، وأعلن أنه «لن يشعر أيّ مسيحي بالجوع في المناطق المسيحية»[459]. وفي 12 آذار/ مارس، أنشأ «مؤسسة التضامن الاجتماعي»، وهي منظمة للرعاية الاجتماعية هادفة إلى مساعدة المرضى والمعوزين في «المناطق الحرة».

بعد أسابيع قليلة، وجّهت القوات اللبنانية، عبر وسائل الإعلام التابعة لها، انتقادات لاذعة ضد رئيس الوزراء رشيد كرامي، ولامَته على مقاطعته للرئيس أمين الجميل بأمرٍ من سوريا، كما حمّلته المسؤولية المباشرة للأزمة الاقتصادية الحالية. ولا بدّ أن هذه الانتقادات قد مَسّت وترًا حساسًا لدى كرامي، إذ أعلن في 4 أيار /مايو، في خطوة غير متوقعة، استقالته، فرحّبت القوات اللبنانية ترحيبًا حارًا بهذه الخطوة.

من جهته، تردّد الرئيس الجميل قبل الموافقة على استقالة كرامي. وفي 10 أيار/ مايو، أرسل وفدًا إلى دمشق لمناقشة آخر التطورات في لبنان. ورفض القادة السوريون الضغط على رئيس الوزراء رشيد كرامي لحمله على إعادة النظر في قراره، ونقلوا رسالة واضحة إلى الرئيس الجميل، مفادها أنّ الإصلاحات السياسية هي شرط مسبق لإحياء مجلس وزراء كرامي أو لتشكيل حكومة جديدة[460].

ترَدّد الجميل في قبول الاستقالة دفعَ جعجع إلى انتقاد سياسات الرئيس علنًا، وأعلن أنه على مدى العام السابق، نسقت القوات اللبنانية مواقفها السياسية بالكامل مع الرئيس الجميل، وركزت كل جهودها من أجل

459 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 248.
460 **مقابلة مع سمير جعجع**، المسيرة، عدد 81، مايو 1987، ص 8.

دفع رئيس الوزراء رشيد كرامي إلى الاستقالة بغية ايجاد حلّ مناسب للأزمة السياسية والاقتصادية. واتهم جعجع رئيس الجمهورية بالسماح لسوريا بالتدخل في أزمة مجلس الوزراء، وبتشديد قبضتها على لبنان. وأعرب عن معارضته الشديدة لترشيح كرامي لرئاسة حكومة جديدة، وعن تأييده لأيّ زعيم سني آخر، غير كرامي. ودعا جعجع إلى تشكيل حكومة تكنوقراط تنكبّ على حلّ الأزمة الاقتصادية[461]. وفي أواخر أيار / مايو، كثّفت القوات اللبنانية انتقاداتها لكرامي وللرئيس الجميل، في حين دعا بري إلى إلغاء الميثاق الوطني، وطالب جنبلاط بإقالة أمين الجميل الذي نَعته بـ«شاه بعبدا»[462].

ولّدت استقالة كرامي أزمة سياسية حادة في لبنان، فضغطت سوريا على الرئيس الجميل لتأييد الإصلاحات السياسية التي دعا إليها حلفاؤها. وبغية التوصّل إلى تسوية معقولة مع سوريا وحلفائها، ومن أجل مواجهة الضغط المتزايد الذي يمارسه قادة الجبهة اللبنانية والقوات، قرّر الرئيس الجميل أخذ وقته لإيجاد حل مقبول من الطرفين.

إغتيال رئيس الوزراء رشيد كرامي

في 1 حزيران/يونيو 1987، اغتيل رئيس الوزراء رشيد كرامي جرّاء انفجار قنبلة زُرعت مباشرة تحت مقعده في مروحية عسكرية كانت تنقله من طرابلس إلى بيروت. وبعد بضع ساعات، اتهمت سوريا الرئيس الجميل والجيش والقوات اللبنانية بالتخطيط لاغتيال كرامي. سارع الجميل إلى تهدئة الوضع، وشكّل لجنة للتحقيق في مقتل رئيس الوزراء الراحل، وطلب من وزير التربية سليم الحص تولّي رئاسة مجلس الوزراء بالوكالة. وافق هذا الأخير على عرض الجميل، لكنه استمر

461 **مقابلة مع سمير جعجع**، المسيرة، عدد 81، مايو 1987، ص 9.
462 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 319.

بمقاطعته، وهي سياسة سبق أن اعتُمدت بنجاح من قبل سلفه. وصحيح أنّ مجلس الوزراء لم يجتمع قط، إلا أنه تمكن من تسيير أعمال الدولة من خلال ما عرف بالمراسيم الجوّالة التي كانت تعمم على جميع أعضائه بواسطة كبار موظفي الإدارة العامة[463].

انتقد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام بشدة قرار الحص بقبول منصب رئيس الوزراء بالوكالة، كما انتقد الاتصالات التي أجراها الرئيس الحسيني مع الرئيس الجميل. و«نصح» رئيس مجلس النواب بتقديم استقالته على الفور. بعد ذلك بوقت قصير، أعرب مجلس قيادة القوات اللبنانية عن قلقه العميق إزاء التدخل السوري السافر في شؤون لبنان الداخلية. واتهم جعجع النظام السوري بمحاولة تسريع نتائج التحقيق من خلال لَوم الرئيس الجميل، وعون، ولَومه هو أيضًا على مقتل كرامي.

بعد أيام قليلة، أصدرت القوات اللبنانية بيانًا أعربت فيه عن معارضتها الحازمة لإقالة أيّ ضابط في الجيش، لأنّ هذا سيعني ضمنًا أن الجيش اللبناني قد خطط لقتل كرامي. وعارضت القوات اللبنانية أيضًا أي محاولة لتقويض سلطة الرئيس الجميل. وكرّر البيان دعوة المقاومة المسيحية إلى تشكيل حكومة جديدة متوازنة، إذ إنّ الحكومة الموقتة قد غدت غير شرعية وغير دستورية بعد اغتيال رئيسها المستقيل[464].

القوات اللبنانية تحاول التقرّب من القادة المسيحيين

استلزم اغتيال رشيد كرامي والتهديدات السورية المستمرة ضد بيروت الشرقية توثيق التنسيق بين القوات اللبنانية والجيش والرئيس الجميل، وطلب توفيق هندي من جورج جبر، وهو محام رفيع المستوى،

463 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 320.
464 شوقي عشقوتي، **الرد العسكري معلّق**، المسيرة، عدد 85، يونيو 1987، ص 10.

إعداد لقاء بين سمير جعجع والعماد ميشال عون[465]. بيد أنه كان لهذا الأخير جدول أعمال سياسي مختلف. ففي أوائل حزيران/يونيو 1987، أطلق انتقادات لاذعة ضدّ القوات اللبنانية خلال اجتماع مع كبار ضباط الجيش. وبعد بضعة أيام، أصدر عون مرسومًا يقضي بعَزل 30 ضابطًا في الجيش بتهمة التعاطف مع القوات. وفي أوائل تموز/يوليو، أقال قائد اللواء الخامس بول فارس، بعد اتهامه بالتآمر مع القوات اللبنانية لتنفيذ انقلاب ضد قيادته[466].

تابع جعجع تحرّكات العماد عون عن كثب، وفي 21 تموز/ يوليو، أعلن في اجتماع لمجلس قيادة القوات اللبنانية أن لعون دوافع خفية، وأنه كان يسعى إلى إقناع الرئيس السوري حافظ الأسد بدعم ترشيحه للانتخابات الرئاسية المقبلة[467]. وبعد بضعة أيام، رتّب كلّ من جورج جبر وتوفيق هندي لقاء بين جعجع وعون. ولكن هذا الأخير استغلّ وفاة الرئيس السابق كميل شمعون في 7 آب/أغسطس، وتذرع بها لإلغاء هذا اللقاء الذي جاء في «توقيت غير مناسب». بعد ذلك، أصبح جعجع على اقتناع متزايد بأنه من المستحيل التوصّل إلى اتفاق مع قائد الجيش اللبناني[468].

سَعت القوات اللبنانية إلى ملء الفراغ في الجبهة اللبنانية الناجم عن الوفاة المفاجئة للرئيس السابق كميل شمعون، وأراد جعجع توسيع الجبهة لجعلها أكثر الهيئات السياسية تمثيلاً وفعالية في الوسط المسيحي. ودعا إلى إعادة تقييم النظام الداخلي للجبهة اللبنانية، وانتخاب رئيس جديد، ونائب رئيس، وأمين عام لها[469].

465 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
466 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 249.
467 **المرجع نفسه**، ص 250.
468 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
469 **مقابلة شخصية مع كريم بقرادوني**، المسيرة، عدد 95، آب/ أغسطس 1987، ص 10.

التحضير للانتخابات الرئاسية عام 1988

قرابة منتصف أيلول/ سبتمبر 1987، قصد كريم بقرادوني باريس واجتمع بوزير الخارجية الفرنسية جان برنار ريمون، وبالرئيس الفرنسي السابق فاليري جيسكار ديستان، وبنوّاب وقادة أحزاب، وناقش معهم الوضع في لبنان، وأوجز شروط الحل التي طرحتها القوات اللبنانية على النحو الآتي:

1 - انسحاب القوات الإسرائيلية والسورية والفلسطينية من لبنان.

2- نشر قوات متعددة الجنسيات على طول حدود لبنان المعترف بها دوليًا.

3- بدء الحوار الداخلي بين المجموعات اللبنانية المختلفة.

4- إعلان حياد لبنان[470].

وفي مؤتمراته الصحافية في باريس، أكّد بقرادوني معارضة القوات اللبنانية لجميع أشكال الاحتلال، وشدّد على موقف المقاومة المسيحية تجاه الانتخابات الرئاسية المقبلة، وأشار إلى أن القوات اللبنانية لا ترشّح إسمًا معيّنًا للانتخابات، لكنها تعارض بشدة انتخاب دمية سورية. وأعرب بقرادوني عن أمل المقاومة المسيحية بأن تترافق الانتخابات الرئاسية المقبلة مع حل دائم ومدعوم دوليًا للأزمة اللبنانية. وقد حسّن التفاعل الملموس لبقرادوني مع وسائل الإعلام الفرنسية، بشكل ملحوظ، صورة القوات اللبنانية في الخارج. فقبل زيارته لباريس، وصفَت الصحافة الغربية، وقد كانت على حقّ، المسيحيين اللبنانيين كمجموعة غير متماسكة، تسعى فقط إلى الوصول إلى السلطة الفردية. وبدا أنّ النزاعات الطاحنة والدامية التي دارت على مدى العامين

470 ريتا عازار، **تغير لبنان في فرنسا**، المسيرة، عدد 100، أيلول/ سبتمبر 1987، ص 11.

السابقين في بيروت الشرقية، لم تكن واضحة وجَلية الأبعاد بالنسبة إلى الصحافيين الفرنسيين، ولكن سرعان ما ساهمت مهارات بقرادوني المُقنعة في تبديد المفاهيم الخاطئة السائدة[471].

أواخر تشرين الأوّل/ أكتوبر احتلّت الانتخابات الرئاسية المقبلة حيّزًا كبيرًا وبارزًا في جدول أعمال الزعماء اللبنانيين، والقوتين الإقليميتين، وهما: سوريا وإسرائيل. وذُكرت أسماء نحو 60 مرشحًا محتملاً إلى رئاسة الجمهورية، وجميعهم ينتمون إلى الطائفة المارونية[472]. وأعلن رئيس حزب الوطنيين الأحرار داني شمعون ترشّحه، ودعا الجبهة والقوات اللبنانية إلى دعمه. وفي مؤتمراته الصحافية، اعتمد شمعون موقفًا معتدلاً تجاه سوريا، واعترف بدورها في لبنان، ودعا إلى تطبيع العلاقات اللبنانية-السورية على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ولسلامة الأراضي[473].

وفقًا لتوفيق هندي، لم يعارض جعجع ترشيح داني شمعون، ولكنه كان واثقًا من أنه لن يحظى بفرصة كبيرة للفوز بالانتخابات. وقد أدى موقف جعجع هذا إلى انعدام الثقة المتبادلة بينه وبين شمعون[474].

أواخر عام 1987 وصل الوضع السياسي في لبنان إلى طريق مسدود. لم يكن استئناف القصف على المنطقة الشرقية يصبّ في مصلحة سوريا، لأنّ ذلك كان يؤثر سلبًا على صورتها في المجتمع الدولي. وتبيّن، بالتالي، أنّ الرئيس الأسد كان غير قادر على تحقيق أهدافه في لبنان عبر الوسائل الديبلوماسية. وقد مَكّنت الهدنة غير المعلنة سوريا والقوات اللبنانية من ترسيخ مواقعهما في غرب بيروت وشرقها على التوالي، فعملت سوريا على التوفيق بين حلفائها، وبخاصة بين بري وجنبلاط، في حين انصرفت القوات اللبنانية إلى إعادة تنظيم وحداتها العسكرية.

471 ريتا عازار، **تغير لبنان في فرنسا**، المسيرة، عدد 100، أيلول/ سبتمبر 1987، ص 11.
472 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص320.
473 **مقابلة مع داني شمعون**، المسيرة، عدد 102، تشرين الأول/ أكتوبر 1987، ص 17.
474 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

في غضون ذلك، أصبح سكان بيروت الشرقية أكثر تقبّلاً للحلّ الفيدرالي الذي طرحته المقاومة المسيحية في لبنان. إذ بعدما قدمت «مؤسسة التضامن الاجتماعي» مجموعة واسعة من الخدمات إلى المحتاجين، أصبحت القوات اللبنانية أكثر شعبية بين طبقات المجتمع المحرومة. ودعا العديد من المسيحيين القوات اللبنانية إلى المشاركة الفعالة في حلّ الأزمة الاقتصادية، ولكن جعجع لم يشأ أن يتخطى حدود الحكومة اللبنانية.

باختصار، في تلك المرحلة، أصبحت القوات اللبنانية مؤسسة شبه متكاملة، تؤدي في كثير من الأحيان دور الدولة. فدوائرها المدنية تحوّلت الى إدارة ذات نسبة عالية من المهنية، ووحداتها المسلحة كانت تخضع إلى دورات إعادة تأهيل متكاملة. ومع ذلك، كان جعجع حريصًا على الحفاظ على «روح المقاومة» بين أعضاء القوات اللبنانية، وأكّد مجددًا، في مناسبات عدة، أنّ غاية برنامج إعادة التأهيل لا تكمن مطلقًا في تحويل المقاومة المسيحية إلى جيش نظامي[475].

أوائل العام 1988، أعلن العماد ميشال عون أنّ الجيش اللبناني يشكّل الحل الأوحد للأزمة اللبنانية. وكثّف اتصالاته مع السلطات السورية من خلال ألبير منصور، ومحسن دلول، ورياض رعد، وفايز قزي من أجل تعزيز حظوظه للفوز بالرئاسة. وفي غضون ذلك، وضع قادة القوات اللبنانية استراتيجية واقعية للانتخابات الرئاسية[476]، فهم كانوا يعلمون أنه مع ميزان القوى القائم آنذاك، كانت القوات اللبنانية غير قادرة على انتخاب مرشحها المفضل، ولكنها، في الوقت نفسه، كانت قادرة على منع انتخاب أيّ طامح للرئاسة موالٍ لسوريا[477].

475 جاكلين سعد، **مرجع سابق ذكره**، ص 20.
476 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 255.
477 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

في 4 كانون الثاني/ يناير، وضع كريم بقرادوني، في اجتماع لمجلس القيادة، خطة عمل القوات اللبنانية لسنة 1988، على النحو الآتي:

1- تحديد موعد لتشكيل الحكومة الجديدة.

2- البحث عن حلّ للأزمة الاقتصادية الحالية.

3- إرساء استقرار الوضع الأمني.

4- اتخاذ موقف واضح بشأن الانتخابات الرئاسية.

وذكر بقرادوني أيضًا الخطوات التي يجب اتخاذها، بحسب القوات اللبنانية، لترسيخ موقف المسيحيين وفق الآتي:

1- الحفاظ على الوحدة المسيحية بين القوات اللبنانية والرئيس الجميل على رغم سوء التفاهمات القائمة.

2- الحفاظ على عملية صنع القرار المستقل الخاص بالقوات اللبنانية.

3- بناء شبكة مالية، واجتماعية، وإعلامية، وعسكرية قوية في المنطقة المسيحية.

وأخيرًا، توقّع بقرادوني أن يكون العام 1988 عام تغيير التحالفات. وأعرب عن استعداد القوات اللبنانية لإقامة تحالفات مع أيّ فريق، مسلمًا كان أم مسيحيًا، بغضّ النظر عن عقيدته وفكره السياسي، شرط أن يكون ضدّ سوريا[478].

أوائل شباط/ فبراير 1988 اندلعت اشتباكات عدة بين مقاتلي القوات اللبنانية والجيش اللبناني. وأثارت المناوشات المتكررة المخاوف من اندلاع مواجهة واسعة النطاق بين القوتين العسكريتين. وبعد أسابيع قليلة، عقدت القوات اللبنانية اجتماعات متتالية مع التجمعات السياسية

478 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 256.

الرئيسية في بيروت الشرقية للنظر في إمكانية الاتفاق على مرشح واحد للانتخابات الرئاسية.

أوائل نيسان/ أبريل، أعلن جعجع أنّ القوات اللبنانية تريد «رئيسًا لبنانيًا وليس شخصًا لا يكون رئيسًا ولا لبنانيًا»[479]. فكشف بذلك عن نيّة القوات اللبنانية بإجهاض الانتخابات الرئاسية وتشكيل حكومة موقتة إذا فشلت في التوصّل إلى اتفاق مع سوريا على مرشح تسوية[480].

في 13 نيسان/ أبريل، نظّمت القوات اللبنانية حفلاً في منطقة حالات للاحتفال بتخريج 340 ضابطًا. واعتبر الجنرال عون أنّ هذا الحفل حيلة تسويقية تهدف إلى إظهار القوات اللبنانية على أنها القوة العسكرية الوحيدة المكرّسة لتحرير لبنان من جميع القوات الأجنبية. وفي 4 أيار / مايو، نشر عون وحدات من الجيش اللبناني في جميع أنحاء المنطقة المسيحية، وألقى القبض على عدد كبير من مقاتلي القوات اللبنانية.

في اليوم التالي، ردّت القوات اللبنانية على استعراض الجيش لقوّته، من خلال نشر وحدات عسكرية وإقامة نقاط التفتيش في بيروت الشرقية، وطلب جعجع من الرئيس الجميل التدخل واحتواء الوضع المتفجّر. وبعد بضع ساعات، أمر الرئيس الجميل بتراجع وحدات الجيش اللبناني إلى ثكناتها، فعاد الهدوء إلى بيروت الشرقية[481].

حاول الرئيس الجميل استغلال الخلافات بين القوات اللبنانية والجيش لمصلحته. واعتقد أنه إذا فشلت سوريا والقوات اللبنانية في التوصّل إلى تفاهم بشأن الانتخابات الرئاسية، فسوف يتم تمديد فترة ولايته. فكان من الواضح أنه يدرك جيدًا أن القوات اللبنانية تعارض بشدة انتخاب العماد عون لرئاسة الجمهوريّة، أو حتى ترشيحه لرئاسة حكومة موقتة.

479 **مقابلة مع سمير جعجع**، المسيرة، عدد 127، نيسان/ أبريل 1988، ص 18.
480 **الموضع عينه**.
481 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

في حزيران/ يونيو 1988، شهدت بيروت الشرقية إحباط ثلاث محاولات اغتيال لسمير جعجع. واتهمت القوات اللبنانية سوريا بالتخطيط للتصفية الجسدية لمعارضيها في لبنان، خصوصاً أولئك القادرين على منع انتخاب مرشحها المفضّل إلى الرئاسة[482]. أواخر تموز/ يوليو، خرجت دولة العراق منتصرة في حربها مع إيران. وبعد ذلك بوقت قصير، قرر الرئيس العراقي صدام حسين تقويض الوجود السوري المسلّح في لبنان للردّ على دعم الرئيس الأسد العلني لإيران خلال الحرب. ومنذ ذلك الوقت، أرسل النظام العراقي كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر إلى المقاومة المسيحية والجيش اللبناني.

جاء ردّ الرئيس الأسد للتهديد العراقي من خلال تعزيز المراكز السورية في القطاع الغربي من بيروت[483]. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المسؤولون السوريون تشديد موقفهم المتعلق بالانتخابات الرئاسية اللبنانية المقبلة، ولم يعد الأسد على استعداد لدعم انتخاب مرشح تسوية، وطلب من الطامحين إلى الرئاسة، الذين زاروا دمشق للحصول على بركته، تقديم وثيقة مكتوبة تحدد رؤيتهم بشأن العلاقات المميزة التي تربط سوريا بلبنان[484]. وكان النائب مخايل الضاهر المرشح الوحيد للرئاسة الذي يفي الشروط التي فرضها الأسد، فأرسل إلى القادة السوريين وثيقة موقعة تكاد تُطابق، إلى حد بعيد، بنود الاتفاق الثلاثي السيئ الذكر[485].

482 فيفيان داغر، **ماذا يعني اغتيال سمير جعجع اليوم؟**، المسيرة، عدد 139، حزيران/ يونيو 1988، ص 5.
483 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 568.
484 **الموضع عينه**.
485 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 262.

إحباط الانتخابات الرئاسية

أوائل آب/ أغسطس، أمرَ وزير الداخلية اللبناني عبد الله الراسي بتنفيذ خطة أمنية في محيط البرلمان اللبناني لتأمين بيئة آمنة للانتخابات الرئاسية، ومنع القوات اللبنانية من اتخاذ أي تدبير من شأنه أن يحول دون وصول النواب المسيحيين إلى البرلمان. وفي 16 آب/ أغسطس أعلن جعجع، في اجتماع لمجلس القيادة، أن «سوريا تريد إثارة مواجهة مسلحة بين القوات اللبنانية والجيش من خلال ميشال عون، إلا أن الرئيس الجميل نجح في إحباط المؤامرة»[486].

هدأ الوضع المتفجّر بين القوات اللبنانية والجيش، بشكلٍ مفاجئ، في 17 آب/ أغسطس، أي قبل يوم واحد من التاريخ المحدد للانتخابات الرئاسية، عندما أعلنت سوريا أن سليمان فرنجية هو مرشّحها الوحيد.

أيّد الرئيس الأسد ترشيح فرنجية، علمًا بأنّ هذا الأخير لم يُشر إلى وثيقة مكتوبة بشأن الإصلاحات السياسية والعلاقات المميزة بين البلدين. فلقد وجد الأسد في صديقه القديم حليفًا موثوقًا به، وأعطى حلفاء سوريا التعليمات اللازمة لدعم ترشيح فرنجية.

ومن أجل ضمان انتخابه، كان فرنجية بحاجةٍ إلى دعم النواب المسيحيين. وكان يدرك في هذا السياق ضرورة الحصول على موافقة القوات اللبنانية لأنها كانت القوة السياسية والعسكرية الأكثر تأثيرًا في بيروت الشرقية. وأرسل فرنجية مندوبًا لزيارة جعجع، واقترح فتح صفحة جديدة، وذلك إذا دعمت القوات اللبنانية انتخابه، ولكن جعجع رفض العرض بكلّ احترام[487].

---

486 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 262.
487 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

بعد ذلك بوقت قصير، أرسل الرئيس الأسد مبعوثًا لزيارة جعجع، واعدًا بتقديم بعض الضمانات السياسية مقابل دعم القوات اللبنانية لانتخاب فرنجية. فشدّد جعجع مجدّدًا على رفض القوات اللبنانية القاطع لأيّ مرشح موالٍ لسوريا[488].

شعر عون، من جهته، بخيبة أمل شديدة بسبب ازدراء الرئيس الأسد له. فقرر بالتالي التعاون مع القوات اللبنانية لمنع انتخاب فرنجية. وفي 17 آب/ أغسطس، أرسل الضابطين فؤاد الأشقر وعادل ساسين للقاء جعجع، وحثّه على الحؤول دون انتخاب فرنجية، لأنّ الجيش غير قادر على التحرك في هذا الاتجاه[489]. وعارضت غالبيّة النواب المسيحيين، الذين يعيشون في بيروت الشرقية، انتخاب فرنجية، ولكنهم ارتأوا عدم التعبير عن رأيهم، مفضلين الحصول على عذر شرعي لتبرير عدم مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية. وعشية 17 آب/ أغسطس، تم التوصل إلى اتفاق بين القوات اللبنانية وهؤلاء النواب، بحيث سيدّعون أنّ عناصر مسلحة تحتجزهم في منازلهم.

وفي 18 آب/ أغسطس، أبلغ عدد من النواب المسيحيين رئيس مجلس النواب حسين الحسيني عدم تمكّنهم من الوصول إلى قصر منصور بسبب اعتقالهم على يد القوات اللبنانية، فأرسل رئيس الوزراء بالوكالة سليم الحص ضابطًا يبلغ عون بالاحتجاز القسري للنواب المسيحيين من قبل القوات. فاتصل عون بالحص بعد بضع ساعات، مؤكّدًا له أنه لم يتم اعتقال أيّ من النواب. وألغى الحسيني الدورة الانتخابية بمجرد أنه أدرك أنّ عشرة فقط من أصل 41 نائبًا مسيحيًا قد وصلوا إلى البرلمان[490].

غضب المسؤولون السوريون بشدّة بسبب مقاطعة النواب المسيحيين للانتخابات الرئاسية، وأصدروا تعليمات إلى حلفائهم اللبنانيين لاعتقال

488 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص262.

489 **مقابلة مع سمير جعجع**،الديار،16 كانون الأول/ ديسمبر 1990، ص 10.

490 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 569.

النائب المسيحي فريد سرحال الذي كان في طريقه إلى جنوب لبنان، وعزلوه في غرفة في فندق بريستول في بيروت الغربية، ثم أرغموه على حضور مؤتمر سياسي[491].

ردًا على ذلك، اعتقلت القوات اللبنانية وزير الدفاع عادل عسيران، وطالبت بالإفراج الفوري عن سرحال. وأبلغ جعجع العماد عون عن اعتقال عسيران، فقرّر هذا الأخير تعميم «دوريات وهمية» في بيروت الشرقية. وبعد ذلك بوقت قصير، تعرضت القوات اللبنانية المتمركزة في العديد من أرجاء المنطقة المسيحية إلى هجوم مباغت من قبل وحدات الجيش اللبناني. وفوجئ المقاتلون كثيرًا بعدوان الجيش، ولم يعرفوا بالتالي كيفية التصرف[492]. في وقت لاحق، طالب عون بالإفراج الفوري عن عسيران، واستجاب جعجع إلى طلبه لمنع إراقة الدماء في بيروت الشرقية.

في غضون ذلك، ازداد قلق الإدارة الأميركية إزاء الوضع في لبنان، فأرسل الرئيس رونالد ريغان مبعوثًا خاصًا إلى سوريا ولبنان للتوسّط بغية عقد اتفاق بين المعسكر المسيحي ونظام الأسد. وفي 15 أيلول/ سبتمبر، سافر الموفد الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، ريتشارد ميرفي، إلى دمشق. ولمدة ثلاثة أيام، تفاوض بلا هوادة مع المسؤولين السوريين للتوصل إلى تسوية ترضي الجميع. وجاءت النتيجة مفاجئة للغاية: اقترحت الحكومتان الأميركية والسورية ترشيح النائب مخايل الضاهر للانتخابات الرئاسية. وكانت هذه المرة الأولى في تاريخ لبنان التي يتم فيها علنًا تعيين مرشح للانتخابات الرئاسية من قبل قوتين أجنبيتين[493]. وبعد اجتماعين مع الرئيس الجميل والبطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير، أعلن ميرفي أن «الخيار منحصر بين الضاهر

491 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

492 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص262.

493 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 569.

والفوضى»[494]. وغنيّ عن القول إنّ غالبية الزعماء المسيحيين عارضت بشدة الضغط الذي فرضه ميرفي والأسد.

في 19 أيلول/ سبتمبر، زار جعجع الرئيس الجميل في بكفيا، وبحث معه إمكانية تشكيل حكومة موقتة تضمّ الأطراف المسيحية كافة. وكان الزعيمان مقتنعين بأن مجلس الوزراء الانتقالي هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق. فناقش جعجع مع الجميل الخيارات الآتية:

1 - مجلس وزراء انتقالي من دون عون: يعتبر هذا الاحتمال خطرًا بسبب عدم التمكن ببساطة من التنبؤ بتصرفات عون، وما إذا كان من الوارد أن يحاول الاستيلاء على السلطة بالقوة.

2- حكومة انتقالية برئاسة عون: الخيار الأسوأ بالنسبة إلى القوات اللبنانية لأنّ عون لم يخف يومًا نواياه الحقيقية تجاه المقاومة المسيحية.

3- مجلس وزراء انتقالي يكون فيه عون وزير دفاع: وهو بالتأكيد الخيار الأكثر ملاءمة للقوات اللبنانية لأنه آيل إلى بناء الثقة بين القوتين العسكريتين.

بدا أنّ الرئيس الجميل قد تقبّل اقتراح جعجع، ووعده بأنه سيعلمه قريبًا بالقرار النهائي الذي سيتخذه في هذا الصدد[495]. في 21 أيلول/ سبتمبر، أرسل الجميل وزير الخارجية السابق إيلي سالم مبعوثًا لإعلام جعجع أنه قد قرّر عدم إدراج اسم عون في الحكومة الموقتة، وإعفاءه من مهامه كقائد أعلى للجيش اللبناني.

صُعق جعجع بقرار الجميل، لأنه كان يدرك جيدًا عواقب استثناء عون من الحكومة الموقتة. وبعد بضع ساعات، أبلغ بقرادوني جعجع نيّة

494 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 570.
495 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

الرئيس الجميل لقاء الرئيس حافظ الأسد في دمشق، وحاول نائب قائد القوات اللبنانية بإصرار أن يقنع جعجع بدعم انتخاب مخايل الضاهر لرئاسة الجمهورية مقابل الحصول على مناصب وزارية ومقاعد نيابية، لكنّ محاولاته باءت بالفشل[496].

في دمشق، ناقش الجميل مع الرئيس الأسد الوسائل والطرق المحتملة للتغلّب على المأزق السياسي الواقع بين سوريا والزعماء المسيحيين اللبنانيين. وكانت المناقشات بين الزعيمين ودية للغاية، إلى حين أُبلغ الأسد بالاجتماع المفاجئ الذي عُقد بين عون وجعجع في وزارة الدفاع في اليرزة. ورأى الرئيس السوري أنه ليس هناك من داعٍ لمواصلة المناقشات مع الجميل، لأنه كان يعرف أن جعجع وعون سيعارضان أي اتفاق يتم التوصل إليه في دمشق. وأكد تمسكه بخيار الضاهر، وأعرب عن عدم رغبته في التفاوض بشأن بدائل أخرى. ولدى عودته إلى بيروت، قال الجميل للنواب المسيحيين المجتمعين في بكركي إنه لا يرى خياراً بديلاً لانتخاب الضاهر. فرفض النواب، عن حق، المفهوم السوري للحلّ.

الرئيس الجميل ينذر بكارثة تهدد المنطقة المسيحية

بعد بضع ساعات، أرسل الجميل مدير المخابرات سيمون قسيس لمناقشة الصيغة الجديدة لمجلس الوزراء الانتقالي مع جعجع الذي سيترأسها الرئيس السابق شارل الحلو أو النائب بيار حلو. واستبعدت الصيغة الجديدة للجميل رئيس حزب الكتائب جورج سعادة والعماد ميشال عون من الحكومة. فرفض جعجع ذلك رفضًا قاطعًا، وقام بزيارة الرئيس الجميل في مقر إقامته في سن الفيل. وأكد قائد القوات اللبنانية على ضرورة أن تشمل الصيغة الجديدة لمجلس الوزراء سعادة وعون لتجنّب

496 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص265.

إراقة الدماء في بيروت الشرقية، ولتفادي أزمة سياسية مع زعيم الكتائب. وبعد مداولات مطوّلة، وعد الرئيس الجميل جعجع بأنه سيعيد النظر في الصيغة المقترحة، إلا أنه أصرّ على الالتزام بتحفظاته تجاه عون[497].

في 22 أيلول/ سبتمبر 1988 أصبح من الواضح تمامًا أنّ جميع السياسيين المسلمين غير مستعدّين للانضمام إلى مجلس الوزراء الموقت، ولم يعرب الرئيس السابق شارل حلو عن أي رغبة في أن يترأس مجلس الوزراء، في حين حاول النائب بيار حلو تشكيل حكومة، ولكن من دون أن ينجح. بعد ذلك بوقت قصير، اقترح مستشارو الجميل تعيين داني شمعون أو حتى ميشال عون في هذا المنصب، ما دام هذا الأخير يوافق على تعيين وزراء مدنيين. في وقت لاحق، رفض عون أن يترأس حكومة غير عسكرية، وعارض جعجع بشدة تشكيل حكومة عسكرية انتقالية[498].

أدرك قائد القوات اللبنانية أنّ الرئيس الجميل قد دقّ إسفينًا بين القوات اللبنانية والجيش، من شأنه أن يؤدي في النهاية إلى مواجهة عسكرية في «المناطق الحرة». وبعد ساعات من المداولات المطولة، قرّر جعجع تأييد الحكومة العسكرية وقلب الأدوار مع الرئيس الجميل[499]. وعند الساعة 23:45، وقّع الجميل أخيرًا مرسومين، وكان الأول يقضي بإقالة الحكومة الموقتة، فيما كان الثاني يتعلق بتعيين حكومة موقتة عسكرية يترأسها عون. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن جعجع أنّ مجلس وزراء عون هو عبارة عن «حكومة الاستقلال» الحقيقية، وأنّ القوات اللبنانية ستؤمن الدعم الكامل لمهمته. ومع ذلك، لم يخف جعجع استياءه تجاه أمين الجميل، وبدأ التخطيط لنَفيه القسري من المنطقة المسيحية[500].

---

497 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، 16 كانون الأول/ ديسمبر 1990، ص 10.
498 **الموضع عينه.**
499 **الموضع عينه.**
500 **الموضع عينه.**

بعد بضعة أيام، قرّر جعجع دمج رجال ميليشيا حزب الكتائب الموالين لأمين الجميل في القوات اللبنانية، وهي مهمة فشل في خوضها جميع أسلافه، بدءًا ببشير الجميل. فاتصل القائد الأعلى للاستخبارات العسكرية في القوات اللبنانية غسان توما بقادة «قوات 1975» الموالية للرئيس الجميل، وأبلغهم قرار جعجع بدمج رجالهم في القوات اللبنانية. وفي 3 تشرين الأول/ أكتوبر، اقتحمت وحدات القوات اللبنانية المتن الشمالي، من دون مواجهة أيّ مقاومة[501].

صدمت هذه العملية السريعة الرئيس السابق أمين الجميل، واعتبرها محاولة لإنهاء دوره السياسي في المنطقة المسيحية. وبعد ذلك، سلّم «بيت المستقبل» وغيره من المؤسسات المدنية التي كانت تخضع لسيطرته إلى القوات اللبنانية، وذهب إلى المنفى.

في غضون ذلك، لم تعترف سوريا بالحكومة العسكرية، واعتبرت أن حكومة الحص هي الحكومة الدستورية. وأرادت كلّ من الحكومتين أن تحظى باعتراف السفراء الأجانب، إلا أنّ المجتمع الدولي اختار عدم الانحياز لأيّ طرف، وظلّ يتعامل مع الحص وعون معًا. ومن بين الدول العربية، وحدهما العراق وليبيا (وهو أمر مستغرب من ليبيا) اعترفتا رسميًا بمجلس الوزراء العسكري. وحكم عون، بحكم الأمر الواقع، في المناطق المسيحية، في حين حكم الحص في المناطق التي يسيطر عليها الجيش السوري وحلفاؤه من اللبنانيين.

لم تمثّل أيّ حكومة الطوائف كافة في لبنان، وقدم الضباط الثلاثة المسلمون الأعضاء في مجلس قيادة الجيش اللبناني استقالتهم، في حين اعتبر الوزراء المسيحيون المقيمون في المنطقة الشرقية، الأعضاء في حكومة الحص، أنه لم يعد يحقّ لهم القيام بواجباتهم الرسمية[502].

501 عماد موسى، **في المتن 15 قانونًا أبيض**، المسيرة، عدد 154، أكتوبر 1988، ص 18.
502 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 571.

وكان البلد يفتقر إلى رئيس للجمهورية، ولكنه كان يملك حكومتين تتنازعان لتُثبت كلّ منهما شرعيتها.

في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1988، عارض جعجع وعون إعادة انتخاب رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، في ظل غياب مرشح آخر توافق عليه الأطراف المسلمة والمسيحية، فشلّ البرلمان، ولم يعد للبنان رئيس مجلس نواب.

كان لانقسام السلطة التنفيذية تأثير الدومينو في القطاع العام وفي قيادة الجيش. فعيّن عون رؤساء جددًا للمخابرات والحرس الجمهوري والأمن العام، وردّ الحص على ذلك بتعيينات مضادة. وفي أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر، دعا وزير الدفاع في حكومة الحص عون إلى «وقف أنشطته السياسية»، وإلى تولّي مهامه كقائد للجيش. فتجاهل عون الطلب الموحى به من سوريا، فردّ الحص بتعيين العميد سامي الخطيب، الموالي لدمشق، قائدًا أعلى موقتًا للجيش اللبناني. وبعد ذلك بوقت قصير، أعفى عون جميع ضباط الجيش الذين غابوا عن مقار أعمالهم من خدماتهم، ومعظمهم من المسلمين، بالإضافة إلى الضباط الذين يعيشون في «المناطق الحرة»، ومعظمهم من المسيحيين[503].

بعد بضعة أيام، قررت الدول العربية التوسّط بين سوريا والزعماء المسيحيين. فأبلغ رجل الأعمال اللبناني-السعودي رفيق الحريري الرئيس حافظ الأسد أنّ الملك فهد يريد أن يرى نهاية للأزمة الدستورية الحالية في لبنان، واقترح الحريري أن يضع البطريرك الماروني مار نصر الله بطرس صفير قائمة المرشحين الخمسة المقبولين للرئاسة، لكي يختار بعدها الرئيس الأسد واحدًا منهم. فقبل الأسد العرض، على أمل ألا يتوصّل البطريرك الماروني إلى إتفاق حول قائمة مشتركة مع الأحزاب المسيحية.

503 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 571.

ورحّب صفير بالاقتراح الأميركي-السعودي، ودعا النواب المسيحيين المقيمين في المنطقة الشرقية إلى ما يشبه الانتخاب الأبيض لاختيار الأسماء الخمسة. وبعد عملية الاقتراع في بكركي، اتصل البطريرك الماروني بالقوات اللبنانية للتنسيق معها، وأطلع جعجع على لائحة مؤلفة من خمسة مرشحين اختارها النواب، وشملت: ريمون إده، وبيار حلو، وميشال عون، وبطرس حرب، وفؤاد نفاع. وأحالت السفارة الأميركية في لبنان اللائحة إلى السعوديين الذين بدورهم نقلوها إلى الرئيس الأسد[504]. ورفض هذا الأخير جميع المرشحين، وأحبط من دون خجل المبادرة السعودية-الأميركية[505].

لا يمكن الإنكار أن المبادرة السعودية-الأميركية والتنسيق بين القوات اللبنانية وبكركي قد زعزعا التحالف الهشّ بين عون وجعجع. فبعد ذلك، زار مدير المخابرات الجديد، العقيد عامر شهاب، سمير جعجع واقترح توسيع الحكومة العسكرية لتشمل قائد القوات اللبنانية والزعماء المسيحيين الآخرين مقابل دمج وحدات القوات اللبنانية بالجيش، وإتباع الصندوق الوطني إلى وزارة المالية. وكان الدافع الحقيقي وراء اقتراح عون تجاوز جميع الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى إجراء انتخابات رئاسية، والحدّ من قدرة القوات اللبنانية على التحرّك بحرية واستقلالية[506].

وفي غضون ذلك، واصل المجتمع الدولي جهوده لوضع حد للأزمة الدستورية المستمرة في لبنان. فاقترحت فرنسا إجراء الانتخابات الرئاسية تحت إشراف قوات الأمم المتحدة، ولكن سرعان ما رفضت سوريا وحلفاؤها هذا الاقتراح. وبعد ذلك بوقت قصير، أعلن نائب

504 أنطوان سعد، **السادس والسبعون مار نصرالله بطرس صفير، الجزء الأول**، دار سائر المشرق، ص 189-186.
505 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، نيسان/ أبريل 1996.
506 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 375.

الرئيس السوري عبد الحليم خدام أنّ سوريا لن ترجّح كفّة أيّ مرشح للرئاسة قبل أن يقدم برنامجًا مكتوبًا يوضح وجهة نظره من موضوع العلاقات المميزة بين سوريا ولبنان[507]. وردّ عون على الإملاء السوري بإعلانه أنّ حكومته تشكّل «حكومة مستقلة»، وأنه سيقاوم محاولة سوريا للسيطرة على لبنان.

507 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 572.

الفصل الثامن

العماد عون يجلب الفوضى إلى المنطقة المسيحية

جامعة الدول العربية تتوسّط بين لبنان وسوريا

مطلع كانون الثاني/ يناير 1989، كثّف وزير الخارجية العراقي طارق عزيز اتصالاته مع القادة العرب لحَثّهم على التدخل ومنع سوريا من «السيطرة على لبنان عن طريق العنف أو الترهيب»[508]. وفي 12 كانون الثاني/ يناير، عيّن مجلس وزراء جامعة الدول العربية لجنة سداسيّة مكلّفة بمسألة الأزمة اللبنانية، مؤلفة من وزراء خارجية الكويت (رئيس اللجنة)، والإمارات العربية المتحدة، والأردن، والجزائر، والسودان، وتونس. وكانت سوريا تعارض باستمرار أيّ تدخل في الصراع اللبناني، أكان عربيًا أو دوليًا. ولكن بعد أن غَدت معزولة في العالم العربي، بعد دعمها العلني لإيران خلال حرب الخليج، وافق الرئيس الأسد، على مضض، على التعاون مع اللجنة العربية. ودعت هذه الأخيرة الزعماء اللبنانيين، بمن فيهم عون والحص والحسيني، إلى إجراء محادثات في تونس.

اعترض العماد ميشال عون على تدخل سوريا في الشؤون اللبنانية الداخلية، وشدّد على ضرورة سحب جميع القوات الأجنبية من لبنان

508 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 572.

لكي تمارس الحكومة سلطتها الكاملة على كل الأراضي اللبنانية. واعترف بوجود اختلاف في الرأي بين اللبنانيين في ما يتعلق بالإصلاحات السياسية، لكنه قال إنه واثق بأنهم سوف يتوصلون إلى اتفاق بعد أن تغادر القوات الأجنبية بلدهم. وأثار عون إعجاب اللجنة بصراحته ووضوح رؤيته، ولكنه لم يتمكن من إقناع وزراء الخارجية العرب الستة بدعم انتخابه لرئاسة الجمهورية.

عون يحاول السيطرة على القوات اللبنانية

لدى عودته من تونس، استأنف عون الحوار مع النظام السوري من خلال مبعوثين. وقرر مجلس الوزراء العسكري الموقت التأكيد على سلطته في «المناطق الحرة»، والحدّ من نفوذ القوات اللبنانية المتزايد، على أمل أن يردّ له الرئيس الأسد الجميل، من خلال تمهيد طريق الرئاسة أمام عون.

كان عون قلقًا لأنّ القوات اللبنانية كانت تدفع لمقاتليها أجورًا يعجز الجيش عن تحمّلها، وتجنّد بنشاط مقاتلين من «المناطق الحرة»، وبات يخشى أن يخرج الوضع عن السيطرة. ولجعل الأمور أسوأ ممّا كانت عليه، قررت القوات اللبنانية إقامة «قوى إقليمية» لغير المتفرغين في صفوفها. عارض عون بشدّة وجود مقاتلين غير متفرغين في المنطقة الشرقية، إذ من شأن ذلك أن يشجّع الجنود في الجيش على المطالبة بمثل ذلك في المستقبل[509]. في غضون ذلك، أوصى روجيه ديب، الأمين العام للشؤون الداخلية في القوات اللبنانية، جعجع بتبنّي شعار «القوات اللبنانية: مؤسسة نحو المستقبل»، وبإنشاء المجلس الوطني للإنماء لضمان التنفيذ السلس لسياسات القوات اللبنانية التربوية، والاجتماعية، والاقتصادية في «المناطق الحرة»[510].

509 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
510 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 572.

كان الهدف من إنشاء المجلس الوطني للإنماء تعزيز الجهود التنموية في المنطقة المسيحية من خلال تشكيل لجان في كل قرية، وعمليًا، تأدية دور البلديات التي كانت غير ناشطة منذ بداية الحرب. واعترضت الأحزاب المسيحية الرئيسية، أي الكتائب وحزب الوطنيين الأحرار، على إنشاء هذا المجلس لأنه كان سيقوّض دورها في المنطقة الشرقية من جهة، وسيمدّ القوات اللبنانية بالمزيد من السلطة والاستقلالية، من جهة أخرى.

علاوةً على ذلك، أجّجت طريقة عرض المشروع مخاوف الزعماء المسيحيين. فهم كانوا يعلمون أنّ القوات اللبنانية ستكون المموّل الرئيسي لهذا المجلس، وأنها ستقدم المساعدة التقنية لضمان نجاحها. وبنتيجة ذلك سيُنظر إلى المجلس عندها لا كمشروع مسيحي مشترك، وإنما كأداة تتحكم بها القوات اللبنانية[511].

هذا الاعتراض المتصاعد على إنشاء المجلس الوطني للإنماء جعل القوات اللبنانية أكثر تصميمًا على تنفيذ مشروعها. وعلى رغم أن عون لم يحبذ إصرار جعجع على متابعة تنفيذ خطته، فإنه كان يعتقد أن المعارضة المسيحية الواسعة لاستراتيجية هيمنة القوات اللبنانية ستكون كافية لإقناع جعجع بالعدول عن المشروع. وعندما أدرك عون أن القوات اللبنانية لم تكترث بهذه المعارضة، قرر أن يتدخل.

طلب عون بكلّ حزم من جعجع وَقف مشروع المجلس الوطني للإنماء، وتسليم مرافق القوات اللبنانية إلى الدولة. وكان من شأن ذلك أن يقلّل من عجز الميزانية المتزايد، وأن يؤمن مصدر دخل مربح للحكومة العسكرية. ولكن زعيم القوات اللبنانية رفض الخضوع لطلب عون، وقرر فرض ضرائب إضافية على الوقود. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح روجيه ديب فرض ضرائب جديدة على أصحاب المهن الحرة في

511 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

المنطقة الشرقية. وتجاوب جعجع مع السياسة الضريبية التي عرضها ديب، إذ إنه كان يؤمن أنه من واجب المهنيين الاعتراف بدور القوات اللبنانية في تأمين بيئة عمل آمنة في بيروت الشرقية[512]. ومع العودة إلى الوراء، يمكن القول إن سياسات القوات اللبنانية القسرية قد خلقت موجة عدائية ضدها لدى العديد من المهنيين المسيحيين الذين كانوا يعتقدون اعتقادًا راسخًا أنه ليس للقوات اللبنانية السلطة الشرعية لفرض ضرائب إضافية[513].

بعد عدة حوادث معزولة، شنّ الجيش اللبناني هجومًا كبيرًا ضدّ وحدات القوات اللبنانية في 14 شباط/ فبراير 1989، أسفر عن عدد كبير من الضحايا لدى الطرفين. وقع القتال في ضواحي بيروت المسيحية، وفي المناطق النائية في «المناطق الحرة»[514]. واستخدم كلا الجانبين الدبابات والمدفعيات الثقيلة التي أرسلت، في وقت سابق، من العراق، ما أدّى إلى دمار هائل في المباني والبنى التحتية. وأعلن عون أنّ القوات اللبنانية كانت تخطط لإعداد انقلاب في بيروت الشرقية، وأنها كانت بالتالي تتصرّف مثل المافيا. واتهم قادة القوات اللبنانية، في المقابل، عون بمحاولة القضاء على المقاومة المسيحية من أجل كسب تأييد سوريا لانتخابه رئيسًا للجمهورية. وبعد ذلك بوقت قصير، دعا البطريرك الماروني والنواب المسيحيون إلى وقف فوري لإطلاق النار ووضع حد للقتال بين الاخوة[515].

وافق عون على وقف إطلاق النار شرط أن تقبل القوات اللبنانية بتسليم الحوض الخامس في مرفأ بيروت وحاجز البربارة في الشمال إلى الجيش اللبناني. وقرّر جعجع، من ناحيته، حلّ النزاع مع عون سلميًا لأنه

512 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
513 **المرجع نفسه**.
514 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 573.
515 جريدة النهار، 15 شباط/ فبراير، 1989.

كان يدرك جيداً أنه من شأن حرب واسعة النطاق بين القوات اللبنانية والجيش أن تخلق انشقاقات لا عودة فيها إلى الوراء، داخل المجتمع المسيحي. وتمّ تشكيل لجنة رباعية في 15 شباط/ فبراير، مؤلفة من توفيق هندي وجورج عدوان من القوات اللبنانية، ومن عامر شهاب وجان فرح من الجيش اللبناني. وكلّفت اللجنة بصياغة اتفاق سياسي وعسكري بين الطرفين.

اتفق أعضاء اللجنة على تراجع مقاتلي القوات اللبنانية من المواقع الاستراتيجية كخطوة أولى نحو عودة كل من القوتين العسكريتين إلى مواقع ما قبل المواجهات. وبعد نجاح تنفيذ الاتفاق العسكري، شرعت اللجنة بالعمل على طرح حلّ سياسي[516].

أراد جعجع تسريع عمليّة المصالحة مع الجيش من أجل منع المزيد من إراقة الدماء في «المناطق الحرة». وفي 22 شباط/ فبراير، نجا القائد العام للقوات اللبنانية بأعجوبة من محاولة لاغتياله. ففي طريقه إلى القصر الرئاسي في بعبدا، تعرّضت سيارته لهجوم من قبل جنود لبنانيين في حاجز للجيش في المكلس. ولم تردع الحادثة جعجع عن متابعة طريقه إلى القصر الجمهوري. بيد أن اللقاء بين الزعيمين كان متوتراً للغاية، وذلك بسبب حادثة المكلس، بشكلٍ أساسي، التي أودَت بحياة أحد مرافقي جعجع.

وافق جعجع وعون يومذاك على متابعة المفاوضات من خلال اللجنة الرباعية. فاستأنفت هذه الأخيرة اجتماعاتها في 25 شباط/ فبراير، وتوصّلت إلى اتفاق سياسي ومالي شامل بين المقاومة المسيحية ومجلس الوزراء العسكري الموقت. بحيث وافقت القوات اللبنانية على تسليم الحوض الخامس في مرفأ بيروت وحاجز البربارة إلى الجيش، فاستعادت الدولة اللبنانية السيطرة على مصدر دخل مُربح. وبموجب

516 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

الاتفاق، اقتصرت إيرادات القوات اللبنانية على ضريبة المطاعم وصالات الترفيه[517]. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت القوات اللبنانية على تنسيق أنشطتها السياسية مع الحكومة العسكرية.

بعد بضع ساعات، قدّم عون تقريرًا قاسيًا لصحيفة الديار اللبنانية، مدعيًا أنّ الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع القوات اللبنانية قد شمل الانسحاب الكامل لقواتها حتى نفق نهر الكلب. وأثار بيان عون شكوكًا جدية حول نواياه الحقيقية تجاه القوات اللبنانية لأنّ الاتفاق لم ينصّ على انسحاب وحدات المقاومة المسيحية من بيروت الشرقية. واجتمعت اللجنة الرباعية مع عون في مساء 25 شباط/ فبراير، لوضع اللمسات الأخيرة وتوقيع الاتفاق. ولكن عون كان متصلبًا عندما أثار هندي قضية انسحاب القوات اللبنانية من بيروت الشرقية. غير أن هذا الأخير رفض بشكل قاطع الرضوخ لمطلب عون[518].

في ذلك الوقت، كان رئيس أركان القوات اللبنانية، فؤاد مالك، بالإضافة الى المسؤولين العسكريين قد وافقوا، على مضض، على بعض الشروط التي وضعها عون لتجنّب هزيمة لا مفرّ منها للقوات في بيروت الشرقية، وإلا لَما كانت سلّمت الحوض الخامس أو حاجز البربارة إلى الجيش[519]. ولم يرض عون تمامًا عن الاتفاق، وفشل في إقناع القوات اللبنانية بسحب قواتها من بيروت الشرقية، واضطرّ إلى ترقّب محاولاتها لتقويض سلطة الحكومة العسكرية.

517 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 573.
518 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
519 **مقابلة مع فؤاد مالك**، المسيرة، تموز/ يوليو 1995.

عون يعلن حرب التحرير ضد سوريا

أواخر شباط/ فبراير 1989، قرر عون التأكيد على سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية. وبعد تقليص مصادر إيرادات القوات اللبنانية، دعا جميع الميليشيات اللبنانية إلى إغلاق المنافذ غير المشروعة وإلى تسليمها إلى السلطات اللبنانية. فامتثلت ميليشيا المردة التابعة لسليمان فرنجية، بصورةٍ رسمية، لقرار عون بتسليم ميناء سلعاتا إلى لواء من الجيش متمركز في شمال لبنان، في حين تحدّى كل من بري وجنبلاط هذا القرار بسخرية[520].

في 3 آذار /مارس 1989، أصدر عون مرسومًا ينص على وقف جميع الأنشطة في موانئ الجية، والأوزاعي، وخلدة التي كان يمارسها الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل. ومنعت البحرية اللبنانية ووحدات مروحية الوصول إلى هذه المنافذ[521]. وحذّر ضباط كبار في الجيش السوري عون من مغبة تصعيد الأمور أكثر، ولكن ذلك لم يردعه عن مواصلة الحصار على المنافذ غير الشرعية.

في 11 آذار / مارس، تلقى ضباط من القوات اللبنانية معلومات موثوقة عن تخطيط عون لهجوم على مقر المقاومة المسيحية في الكرنتينا. فاتصل جعجع على الفور بعون الذي ادعى أنه غير موجود. واتصل قائد القوات اللبنانية في وقت لاحق بمدير المخابرات في الجيش العقيد عامر شهاب الذي نفى وجود مثل هذه الخطة. وبعد ذلك بوقت قصير، اتصل جعجع بجميع الزعماء المسيحيين لإطلاعهم على النوايا الحقيقية لعون. وألغى مجلس الوزراء الهجوم العسكري حالما تسرّبت تفاصيله[522].

520 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 330.
521 **الموضع عينه**.
522 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

بعد مرور أربع وعشرين ساعة، اندلعت مواجهة واسعة النطاق بين قوات عون وقوات سوريا وحلفائها. وقصفت المدفعية السورية في المتن الأعلى ومدفعية الحزب التقدمي الاشتراكي في الشوف، مرفأي بيروت وجونيه. وردت قوات عون بقصف مطار بيروت الدولي. وأغلقت، بالتالي، المرافق الثلاثة. وفي 14 آذار / مارس، عند الساعة 7:30 صباحًا، تم إطلاق قذائف نحو مفترق الطرق المزدحم لليونسكو في بيروت الغربية، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 13 من المدنيين الأبرياء الذين حوصروا في سياراتهم وإلى إصابة عشرات آخرين. ولامَت سوريا بالإضافة الى حلفائها اللبنانيين العماد عون على مجزرة اليونسكو، فنفى هذا الأخير بشدة هذه المزاعم. وذكرت وسائل إعلام شرق بيروت أن مدافع مرابض مدفعية سورية متمركزة، بشكل خاص في تلال عرمون، قصفت منطقة اليونسكو[523].

وأشار مراقبون مستقلون الى أنّ سياسة الرئيس الأسد الكلاسيكيّة «فَرّق تسُد» في لبنان كانت قد أعطت ثمارها في الماضي، وكان بالتالي لديه كل الأسباب الوجيهة لتكرار هذه الصيغة الرابحة. فأصبح من الواضح إذًا أنّ استراتيجية سوريا لمعالجة الصراع مع العماد ميشال عون كانت تقضي بتبرئة نفسها من أيّ تورط في أعمال القتال، وبدفع حلفائها اللبنانيين إلى طليعة المعركة.

بعد ساعات قليلة، صعّد عون الصراع إلى مستويات جديدة من خلال إعلان حرب التحرير ضد سوريا. وقال في كلمة بثتها مباشرة محطة تلفزيون الدولة إن «معركة تحرير الأرض (اللبنانية) قد بدأت»[524]. وسمع قادة القوات اللبنانية للمرة الأولى عن إعلان عون الحرب على محطات الإذاعة، وأصيبوا بخيبة أمل عميقة بسبب توقيتها. فكانت

523 جريدة النهار، 15 آذار/ مارس 1989.
524 **مؤتمر العماد عون التلفزيوني**، 14 آذار/ مارس، 1989.
http://www.youtube.com/watch?v=Z07X-8QySEs

مساعدات الجيش العراقي قد مكّنت القوات اللبنانية والجيش من بناء قوة عسكرية صلبة من شأنها أن تردع سوريا وحلفاءها عن غزو «المناطق الحرة»، إلا أنّ القوات المسيحية كانت، بأي حال من الأحوال، عاجزة عن شن حرب تحرير ضد عدوّ يفوقها قوّة.

واجه عون المجتمع المسيحي بفرض حرب التحرير عليه، ولم يبق لقادة المقاومة المسيحية إلا خيار المشاركة في الحرب. وبالتالي، وضع جعجع وحدات مدفعية القوات اللبنانية تحت تصرّف الجيش. ودفع تضامن القوات اللبنانية مع الجيش بعون إلى الاعتقاد بأنّ المعسكر المسيحي كان موحّدًا في حربه ضد سوريا[525]. وفي 21 آذار / مارس، فرضت سوريا وحلفاؤها من اللبنانيين حصارًا شاملاً على المنطقة المسيحية، فأغلقت جميع المعابر على طول خطوط التماس في بيروت والجبال والشمال، واستأنفت القصف على موانئ بيروت وجونية، ومنعت أيّ نشاط فيها. وبالإضافة إلى ذلك، عمدت سوريا إلى القصف المكثف للمناطق المسيحية، ما أسفر عن عدد كبير من الإصابات في صفوف المدنيين، وعن تدمير لا سابق له للمباني والبنى التحتية. وردّ الجيش والقوات اللبنانية بعنف، فضربوا المواقع السورية في البقاع، ولكن ذلك لم يكن بالتأكيد يضاهي قوة النيران السورية المتفوقة.

اعتبرت الحكومة السورية أن القتال هو «تجدد الحرب الأهلية اللبنانية»، ونَفت أيّ تورط مباشر في المعركة. وكما كان من المتوقع، وقف حلفاء سوريا، وهم: الحزب التقدمي الاشتراكي وحركة أمل وحزب الله، على الخطوط الأمامية، في حين اقتصر نشاط الجيش السوري على الدعم المدفعي. ودفع القصف الثقيل والحصار الصارم المفروض على المنطقة الشرقية عددًا كبيرًا من الأسَر إلى الهجرة عبر ميناء جونيه. ورأى جعجع الأخطار الكامنة في الهجرة الجماعية، وحذّر عون من

525 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 283.

خطورة الوضع، ولكن تحذيره لم يجد نفعًا. فكان عون يعتقد، عن غير حق، أن الدول العربية والغربية ستتدخل حالما تدرك أن اللبنانيين عازمون على تحرير وطنهم من الاحتلال السوري[526]. واعتقد أن الوقت كان يعمل لصالحه، وأن المجتمع الدولي لن يغض النظر عن التدمير المتعمّد والممنهج للبنية التحتية الذي تعتمده سوريا في لبنان.

وقد شجعت طريقة تفكير عون سوريا بالإضافة الى حلفائها من اللبنانيين على تكثيف هجومهم. وأراد الرئيس السوري حافظ الأسد سحق مقاومة عون قبل أن يتمكن من جذب مساعدة إقليمية أو دولية. ودعت اللجنة العربية السداسية إلى وقف فوري لإطلاق النار وإلى انسحاب القوات الإسرائيلية وغير الإسرائيلية من لبنان، ولكن سوريا واسرائيل تجاهلتا تمامًا نداء اللجنة. وقرّر العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية تقديم الدعم الكامل لعون وللقوات اللبنانية في حربهما ضد سوريا.

أعرب وزير الخارجية العراقي طارق عزيز لقادة القوات اللبنانية عن خيبة أمله العميقة إزاء عدم وجود تنسيق فعّال بين المعسكر المسيحي وحكومته، وقال إنه ينبغي على عون أن يكون قد أطلعه على الأقل على خططه. وقال لبقرادوني إنه من الصعب للغاية بالنسبة إلى القوات اللبنانية والجيش الوقوف في وجه الجيش السوري، ولكنه أكّد له أنّ العراق سيواصل تقديم الأسلحة والذخائر إلى المعسكر المسيحي[527].

باشرَ عزيز بإجراء الاتصالات مع القادة العرب، وحثّهم على عقد قمة عربية طارئة لمناقشة دور سوريا في لبنان. وفي غضون ذلك، تبدّدت آمال عون، نهائيًا، في ما يتعلق باحتمال تدخّل أميركي لدعم الحكومة العسكرية بعدما أعلنت إدارة بوش أنها لا تنوي التورّط مرة أخرى في لبنان. وحمّل المسؤولون الأميركيون عون المسؤولية الكاملة للمنعطف

526 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 285.
527 **مقابلة شخصية مع كريم بقرادوني**، أيلول/ سبتمبر 1995.

المأساوي للأحداث في لبنان، بعد أن أحبط انتخاب مخايل الضاهر لرئاسة الجمهورية[528]. وحاولت فرنسا، من جهتها، حشد المجتمع الدولي لدعم الحكومة العسكرية، ولكن من دون أيّ تأثير يذكر.

أواخر شهر آذار/ مارس، تطرّقت فرنسا إلى الأزمة اللبنانية في اجتماع لمجلس الأمن على رغم المعارضة الأميركية، وأقنعت الدول الأعضاء بإصدار قرار يدعو الى وقف اطلاق النار فورًا بين المتحاربين، من دون ذكر اسم سوريا. ولم يردع قرار مجلس الأمن دمشق عن استئناف القصف العنيف على المنطقة المسيحية.

وقد خلق القصف السوري الشرس انشقاقات طفيفة داخل المعسكر المسيحي، ففي أوائل نيسان/ أبريل، اتهم عدد من السياسيين المسيحيين عون بالتضحية بالمسيحيين من أجل تحرير المناطق ذات الأغلبية المسلمة من الاحتلال السوري. واجتمع ثلاثة وعشرون نائبًا مسيحيًا في بكركي، وأعلنوا أنهم كانوا على استعداد للقاء جميع الأطراف والسلطات المعنية لاستعادة السلام[529]. من ناحيته، أعلن البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير أنّ تحرير البلد يجب الاّ يحصل إلاّ عن طريق المنطق والحوار.

أغضبت مبادرة النواب وإعلان البطريرك العماد عون بشكل هائل. فحشد تظاهرات كبيرة ضدّ النواب والبطريرك، متّكلاً على دعم مؤيديه من الشباب الحريصين على رؤية تراب بلدهم محرّرًا من القوات الاجنبية.

اختارت القوات اللبنانية الابتعاد عن الاضواء خلال «حرب التحرير»، فتجنّب جعجع الانتقاد العلني لسياسات عون، وقرّر الحفاظ على الحد الأدنى من الوحدة داخل المعسكر المسيحي. وكان قلقًا للغاية من

528 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 576.
529 **المرجع نفسه**، ص 576.

تعبئة عون للشباب المسيحيين ضدّ البطريركية المارونية، وكذلك من انشقاق زعماء مسيحيين بارزين، مثل: داني شمعون، وإتيان صقر (أبو أرز) عن الجبهة اللبنانية. فلقد أدرك قائد المقاومة المسيحية أنّ عون كان يسعى إلى حشد الشخصيات المسيحية البارزة حوله، والذين كانوا على خلاف مع القوات اللبنانية، من أجل تحويلهم ضدها بعد انتهاء «حرب التحرير»[530].

في غضون ذلك، جذبت شعارات عون للتحرير عددًا قليلاً من أعضاء مجلس قيادة القوات اللبنانية الذين نصحوا سمير جعجع بالانضمام الى الحكومة العسكرية، وبإنشاء دولة مستقلة مسيحية داخل «المناطق الحرة». عارض جعجع بشدة هذا الطرح، لكنه سمح لبعض من أتباعه، مثل جورج عدوان، وروجيه ديب بمتابعة الاتصالات مع عون لجعله يعتقد أن القوات اللبنانية تؤيّد تمامًا سياساته[531].

أواخر نيسان/ أبريل 1989، أعدّ النظام العراقي اجتماعًا لجامعة الدول العربية في تونس. ودعا اللقاء إلى وقف إطلاق النار فورًا، ورفع الحصار عن الموانئ والطرق والمطار، وإرسال مراقبين عرب للإشراف على وقف إطلاق النار. وتردّد عون في البداية، ثم وافق على مبادرة الجامعة.

إغتيال مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد

استأنفت سوريا قصفها على المنطقة المسيحية في أيار/ مايو بكثافة غير مسبوقة، وفي 16 أيار/ مايو انفجرت سيارة مفخخة محمّلة بأكثر من 300 كلغ من مادة الـ TNT، أثناء مرور موكب مفتي الجمهورية الشيخ حسن خالد في عائشة بكار. ولقي الشيخ حسن خالد

530 **مقابلة مع سمير جعجع**، الديار، 18 كانون الأول/ ديسمبر 1990، ص 10.
531 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

و21 شخصًا حتفهم، على الفور، جرّاء هذا الانفجار القوي. ولم يعلن أيّ حزب مسؤوليته عن هذه الجريمة النكراء، إلاّ أن كثيرين اشتبهوا بأنّ عملاء الاستخبارات السورية كانوا وراء عملية الاغتيال.

وفقًا لروجيه عزام، كان للمفتي خالد تحفظات أوليّة حول قرار الرئيس الجميل بتعيين الجنرال ميشال عون رئيسًا للوزراء في الحكومة العسكرية الموقتة لأنه لم يكن يعرفه عن كثب. ولكن المفتي خالد رحّب بالعماد عون عندما صرّح هذا الأخير بنواياه بصوت عال وواضح. وكان المفتي قد طلب مرارًا وتكرارًا من عون، من خلال وسطاء، أن يدرج في خطاباته نقاطًا رئيسية تُناشِد السكان في الأراضي التي تسيطر عليها سوريا. وسرعان ما كشف القادة السوريون التواطؤ الضمني بين الحكومة العسكرية الموقتة والمفتي خالد. فنصحوا هذا الأخير بإصدار بيان يدين سياسات العماد عون، لكنه رفض القيام بذلك رفضًا قاطعًا[532].

اشتبه خالد أنّ قذائف الهاون التي عصفت، من دون تمييز، بقطاعَي بيروت في أوائل أيار / مايو قد أطلقت من مرابض مدفعية سورية، من أجل إلباس الجيش اللبناني تهمة التخطيط لهجوم ضد المنطقة التي تتمتع بأكثرية سنّية في بيروت. ولم يسلم دار الإفتاء، وهو المقرّ الرسمي لمفتي الجمهورية، من القصف. وبعد ذلك بوقت قصير، طلب المفتي خالد من خبراء الجيش اللبناني التحقيق في مسار القذائف، وتبيّن أنّها قد أُطلقت من منطقة تسيطر عليها سوريا. وقرب نهاية شهر رمضان الكريم، وجّه رئيس جهاز الأمن والاستطلاع السوري في لبنان العميد غازي كنعان دعوة للمفتي خالد، من الرئيس حافظ الأسد، لحضور حفل إفطار في دمشق. فرفض المفتي تلبية الدعوة، وقدّم إلى كنعان شظايا من قذائف الهاون التي ضربت دار الإفتاء، طالبًا منه إرسال هذا الرد للرئيس

532 روجيه عزام، **مرجع سابق ذكره**، ص 524.

الأسد: «وصلتني الرسالة»[533]. وغنيّ عن القول إنّ المسؤولين السوريين قد شعروا بغضب عارم جرّاء تصرّف المفتي المثير للتحدي. وتشير مصادر غير موثوقة الى أن اغتيال المفتي جاء وهو على طريق عودته من اجتماع مزعوم مع العماد ميشال عون. واعتُقد أنّ مقتله يشكل تحذيراً واضحًا لجميع الذين تعاونوا مع الحكومة العسكرية الموقتة[534].

وكان يُنظر، على نطاق واسع، إلى المفتي خالد على أنه سياسي معتدل يدعو إلى التسامح والتعايش بين المسيحيين والمسلمين. وكان قد ساهم بنشاط في الجهود الرامية إلى إنهاء إراقة الدماء. وكان البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير من أوائل الذين قاموا بتقديم التعازي للمجتمع السنّي جرّاء وفاة الشيخ خالد المأساوية.

تشكيل اللجنة الثلاثية العربية

بعد بضعة أيام، حثّت كلّ من فرنسا والإتحاد السوفياتي الجامعة العربية على التدخل في الأزمة اللبنانية. وفي 23 أيار/مايو 1989، عُقدت القمة العربية في الدار البيضاء، في المغرب. واتفق المجتمعون على تشكيل لجنة ثلاثية تتكوّن من ملكي المملكة العربية السعودية، والمغرب، ورئيس الجزائر، وتُكلّف بحلّ الأزمة اللبنانية المعقّدة.

باشرت اللجنة الثلاثية العمل بسرعة، فأصدرت إنذارين إلى سوريا والعراق، يقضي الأول باحترام وقف إطلاق النار، والثاني بوقف شحنات الأسلحة إلى عون والقوات اللبنانية. وعقد الأخضر الابراهيمي، الأمين العام الجزائري «للترويكا العربية»، كما عُرفت لاحقًا، اجتماعات

533 روجيه عزام، **مرجع سابق ذكره**، ص 524-525.
534 دايفد غرافتن، **The Christians of Lebanon: Political Rights in Islamic Law**، London: I.B. Tauris, 2004، ص 130.

متتالية ومطوّلة مع الزعماء اللبنانيين، وأحرز تقدّمًا سريعًا في موضوع الإصلاحات السياسية، كما أجرى محادثات معقّدة مع القادة السوريين حول انسحاب قواتها من لبنان.

في 31 تموز/ يوليو، أعلنت اللجنة الثلاثية أنها فشلت في مهمتها، وألقت باللوم على الحكومة السورية لتصعيد الصراع في لبنان. وأبرز تقرير الترويكا حدّة الخلافات بين أعضاء اللجنة وسوريا حول تعريف استقلال لبنان، وسيادته، ومستقبل العلاقات اللبنانية- السورية[535]. وردّت الحكومة السورية على «التقرير الملتبس» للّجنة الثلاثية بقصف متواصل لمدة 36 ساعة على المنطقة المسيحية[536].

أبرز عجز اللجنة الثلاثية عن حلّ الأزمة اللبنانية العقبات والصعوبات الحقيقية التي تعرقل إمكانية إجبار سوريا على إنهاء احتلالها للبنان. ولم يكن أيّ بلد على استعداد لإرسال قوات الى لبنان أو لخوض صراع إقليمي مع النظام السوري. وازداد قلق القوات اللبنانية إزاء الخسائر الإقتصادية الهائلة التي تكبّدتها المناطق المسيحية جرّاء «حرب التحرير» التي شنّها عون. وأراد جعجع وضع حدّ لهذه الخطوة الإنتحارية، مهما كان الثمن، إلا أنه كان على يقين بأن سوريا ستستغلّ أيّ خلاف بين القوتين المسيحيتين. وبالتالي، قرّر الوقوف إلى جانب الحكومة العسكرية الموقتة.

في 13 آب/ أغسطس هجم عناصر من الحزب التقدمي الاشتراكي والفصائل الفلسطينيّة، بدعم من المدفعية الثقيلة السورية، على سوق الغرب. وحاولوا تجاوز مواقع الجيش اللبناني، والوصول إلى القصر الرئاسي في بعبدا. وبعد خمس ساعات من القتال الشرس، نجح الجنود اللبنانيون، بمساعدة كبيرة من مدفعية القوات اللبنانية، بإبعاد المهاجمين وباستعادة مواقعهم.

---

535 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 579.
536 **المرجع نفسه**، ص 580.

دفعت المعركة الشرسة التي دارت في سوق الغرب باللجنة العربية الثلاثية إلى الانعقاد من جديد. وفي 7 أيلول/ سبتمبر، قررت اللجنة مواصلة جهودها لاستعادة السلام في لبنان. وفي 13 منه، قدّمت شروطًا جديدة من أجل التوصل إلى حلّ. وبصرف النظر عن وقفٍ لإطلاق النار أو عن رفع الحصار، طُلب من البرلمان اللبناني الانعقاد في المملكة العربية السعودية في 30 أيلول/ سبتمبر، لمناقشة وثيقة اللجنة المقترحة بشأن المصالحة الوطنية. وفي 21 أيلول/ سبتمبر 1989، اغتيل النائب ناظم القادري على يد مسلّحين مجهولين، يعتقد أنهم عملاء للإستخبارات السورية. وكان هذا النائب السني، المُنتقد القويّ للتدخل السوري في لبنان، قد بدأ بإجراء اتصالات مع الحكومة العسكرية الموقتة قبل فترة وجيزة من مقتله.

جعل اغتيال القادري أمين عام اللجنة الثلاثية أكثر تصميمًا على إجراء مفاوضات مطوّلة مع عون وجعجع، في محاولة لإقناعهما بقبول شروط جديدة للحلّ. ووافقت القوات اللبنانية على هذا الاقتراح لأنه كان الخيار الوحيد المُتاح لوقف الحرب[537].

بعد مداولات مطولة، قبِلَ عون، أخيرًا، بشروط اللجنة في 23 أيلول/ سبتمبر. واستجاب لنداء السكان المسيحيين من أجل السلام، و«سمح» للنواب المسيحيين بالذهاب إلى المملكة العربية السعودية. وأعطاهم مطلق الحرية في مناقشة إطار الإصلاحات السياسية، لكنه أصرّ على حصولهم على جدول زمني محدد وواضح بشأن انسحاب القوات السورية من لبنان. ووعده النواب بعدم قبول أي اتفاق لا يلبّي هذا الشرط.

537 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

اتفاق الطائف

في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1989 افتتح وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل المؤتمر الذي عقد في الطائف، في المملكة العربية السعودية، والذي حضره عدد كبير من النواب اللبنانيين. وكان الهدف من المؤتمر إرساء المصالحة والسلام، وإذا وافق النواب على الإصلاحات السياسية، فلن يكون للقوات السورية أيّ عذر شرعي للبقاء في لبنان. وأبلغ الفيصل النواب أن سوريا لن توافق على الالتزام بوثيقة مكتوبة بشأن سحب قواتها من لبنان. وأكّد وزير الخارجية السعودي أن «المملكة العربية السعودية ستتدخل لدعم لبنان إذا أحجمت سوريا عن احترام التزاماتها»[538].

في البداية، رفض النواب المسيحيون اقتراح الفيصل، وأصرّوا على الحصول على جدول زمني مكتوب ينصّ على الانسحاب السوري. وعارض زملاؤهم المسلمون بشدّة هذا الطلب. فاضطرت اللجنة العربية الثلاثية إلى التدخل وإلى طمأنة الحضور بشأن الالتزام السوري اللفظي، وهو الالتزام الأقصى الذي كان الرئيس الأسد مستعدًا لإعطائه.

كان من المقرر أن يدوم مؤتمر الطائف 72 ساعة، ولكن طال أمده إلى 23 يومًا. وطالب النواب المسيحيون بضمانات تربط بين الإصلاحات السياسية وانسحاب القوات السورية. أما النواب المسلمون، فقد رفضوا أي تراجع سوري، حتى ولو كان جزئيًا، قبل التوصل إلى اتفاق بشأن الإصلاحات الدستورية، وإعادة هيكلة الجيش، وتحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اختلافات خطيرة بين المجموعات الطائفية المختلفة حول طبيعة الإصلاحات السياسية. وفيما أراد النواب المسيحيون إبقاء سلطة الحكومة التنفيذية في

538 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 583.

أيديهم، طالب النواب الشيعة باستبدال التمثيل الطائفي النسبي وبتعزيز صلاحيات رئيس مجلس النواب. وطالب السنّة، بدورهم، بتقوية سلطة رئيس مجلس الوزراء، في حين طالب الدروز بمجلس شيوخ يكون رئيسه درزيًّا.

في البداية، بدا أنّ الاتفاق بين المصالح الطائفية المتضاربة شبه مستحيل. وقد دفع هذا الأمر برئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني إلى الدعوة إلى تشكيل لجنة مؤلفة من سبعة عشر نائبًا، مكلّفة بصياغة الخطوط العريضة للإصلاحات الدستورية. وبعد مداولات مطولة ومراجعة كاملة للقسم الدستوري المتعلق «بوثيقة الوفاق الوطني» التي أعدتها اللجنة العربية الثلاثية، وافقت هذه الأخيرة على الملامح الرئيسية للدستور اللبناني الجديد.

أكدت الوثيقة على عروبة لبنان. وجاء فيها أنّ «لبنان هو بلد عربي، بهويته والانتماء». كما أكدت على التعايش بين مختلف الطوائف الدينية. وما دام البرلمان لم يقر قانون انتخاب «يتجاوز النظام الطائفي، فسوف يتم توزيع المقاعد في مجلس النواب مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، ونسبيًا بين المذاهب والمناطق»[539]. وبالتالي، فسيحلّ التكافؤ مكان التفوق المسيحي العددي الذي منح إليهم بموجب المادة 65 من الميثاق الوطني لعام 1943. وتمّ الإبقاء، حتى لو لم يرد ذلك بصراحة، على التوزيع الحالي للمواقع الرئيسية في الدولة، بين الطوائف، على النحو الآتي: رئيس جمهورية ماروني، ورئيس وزراء سني، ورئيس مجلس نواب شيعي، على أن تتشكل الحكومة مناصفة. بيد أنّ صلاحيات هذه الرئاسات قد تبدّلت[540].

539 تيودور هنف، **المرجع السابق ذكره**، ص 585.
540 **المرجع نفسه**، ص 586.

اكتسب رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء صلاحيات إضافية على حساب رئيس الجمهورية. وأصبحت السلطات السياسية العليا التي يشغلها شيعي وسني أكثر تأثيراً من السلطات التي يتولاها ماروني، والتي احتفظت فقط بأسبقية رمزية[541].

بعد الاتفاق على الإصلاحات الدستورية، انتقل النواب إلى القسم الأكثر حساسية من الاتفاق، ألا وهو القسم المتعلق بالعلاقات العسكرية والسياسية بين لبنان وسوريا. وأبلغت الترويكا العربية النواب بأن عليهم اتخاذ قرار بشأن النص المتفق عليه مع الرئيس السوري حافظ الاسد من دون إجراء تعديلات[542]. وعرّف النص عن دور الجيش السوري على أنه «لمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سلطتها»، على مدى عامين بعد أن يتم التصديق على الإصلاحات السياسية. حتى أن النص اعترف، بصورة قانونية، بتمركز القوات السورية في منطقة البقاع، وفي الجبال، و«في أماكن أخرى» لفترة غير محددة من الزمن، تعمل على تحديدها الحكومتان السورية واللبنانية في وقت لاحق، من دون تدخّل اللجنة الثلاثية العربية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن النص «شكراً» رسمياً للجيش السوري على مساعدته. وأخيراً، يلزم النص سوريا ولبنان بمعاهدات ثنائية ترمي إلى إنشاء «علاقات مميزة في جميع المجالات»[543].

لم يعط النواب حق التفاوض بشأن هذه المسائل: كان بإمكانهم فقط قبول هذه الإملاءات السورية أو رفضها. فأدرك النواب المسيحيون أنه سيكون لاعتراضهم على هذا الجزء من الوثيقة تداعيات وخيمة، مثل استئناف القصف العنيف على المناطق المسيحية، أو حتى احتمال غزوها. بيد أنهم كانوا يعلمون أيضًا أنّ عون سيعترض بشدّة على هذا الجزء من النص. ولذلك، كان عليهم الاختيار بين بديلين غير مناسبين، على حد سواء.

541 تيودور هنف، **المرجع السابق ذكره**، ص 587.
542 **المرجع نفسه**، ص 589.
543 **الموضع عينه**.

بعد تردد طويل، تقبلت أغلبية النواب الأمر الواقع. وفي 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، صوّت 56 نائبًا من أصل 62 لمصلحة اتفاق الطائف الذي حاز دعمًا دوليًا واسع النطاق، واعتبره مجلس أمن الأمم المتحدة، وإدارة بوش، وأوروبا، ومصر، والعراق، فرصةً لإنهاء الحرب في لبنان.

اتخذت اللجنة الثلاثية العربية إجراءات ترمي إلى التنفيذ الفوري لاتفاق الطائف. وطلبت اللجنة من رئيس مجلس النواب حسين الحسيني عقد جلسة للبرلمان اللبناني في بيروت في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر، للتصويت على الاتفاق رسميًا و لانتخاب رئيس للجمهوريّة. وسافر الأمين العام للجنة الثلاثية، الأخضر الابراهيمي، إلى بيروت لإقناع عون بقبول الاتفاقية. بيد أنّ هذا الأخير لم يكن جاهزًا للتسويات. وأعلن أنّ لديه تحفظات طفيفة على القسم السياسي من الإصلاحات، وأنه لا يمكنه أبدًا أن يقبل «بإضفاء الشرعية على الاحتلال السوري للبنان، لأنّ ذلك سيكون بمثابة التنازل عن استقلاله». وكان يعتبر أنه يحقّ للنواب التصديق على الإصلاحات السياسية، إلا أنهم لا يتمتعون بالصلاحيات الدستورية اللازمة لإبرام معاهدات دولية، و لا بالصلاحيات التي تسمح لهم بالتخلي عن سيادة بلدهم. وأعلن أنه سيضطر إلى حلّ البرلمان إذا لم يعودوا عن قرارهم[544].

خلافات داخل المعسكر المسيحي حول اتفاق الطائف

أدى رفض عون المطلق للطائف إلى عزله عن أغلبية القيادات السياسية اللبنانية، فقد أيّد كلّ من البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير وحزب الكتائب اتفاق الطائف، في حين وافقت عليه القوات اللبنانية ضمنيًا. وطوال فترة انعقاد المؤتمر، كان زاهي بستاني على اتصال دائم مع جعجع في محاولة للحصول على موافقته على بنود

544 جريدة النهار، 28 تشرين الأول / أكتوبر 1989.

الاتفاق. وكان لدى جعجع تحفظات عميقة حول بعض البنود، ولكنه أدرك أنّ قبول الاتفاق هو السبيل الوحيد لاحتواء الخسائر العسكرية والاقتصادية الهائلة التي ولّدتها «حرب التحرير».

ووفقًا لتوفيق هندي، استند قبول القوات اللبنانية لاتفاق الطائف على تقييم دقيق للتوازن المحلي والإقليمي للقوى في أعقاب حرب عون. وممّا لا شك فيه، أنّ التوازن العسكري كان لصالح نظام الأسد. فلم يكن بمقدور القوات المسيحية العسكرية متابعة حرب الاستنزاف ضد سوريا وحلفائها اللبنانيين. وبالإضافة إلى ذلك، تخوّفت القوات اللبنانية من هجرة عدد كبير من المسيحيين اللبنانيين، ومن الآثار المدمرة للحصار على الاحتياطيات الغذائية في «المناطق الحرة»[545].

شجّع الدعم الدولي الذي حظي به اتفاق الطائف جعجع على القبول به. وكان يعتقد أنه لم يكن باستطاعة القوات اللبنانية أو العماد عون عرقلة تنفيذه. فمن حيث المحتوى، وجدت القوات في الاتفاق مقايضة مقبولة بين مطالبة المسيحيين باستعادة السيادة وبين مطالبة المسلمين المتكررة بإجراء إصلاحات سياسية. واعتبر جعجع أنّ تأمين حصّة لكلّ طائفة في المجلس اللبناني المخصّص للقرارات المتعلقة بالأمن الوطني هو صمّام الأمان للمسيحيين (إستنادًا إلى المادة 65 من الدستور اللبناني الجديد). ونظرت القوات اللبنانية إلى حقّ النقض هذا الناجم عن حكم الأمر الواقع، على أنه فيدرالية طائفية ضمن نظام سياسي أُضفي عليه، بدرجة عالية، الطابع المركزي[546].

مع ذلك، اختارت القوات اللبنانية عدم الكشف عن موقفها من اتفاق الطائف من أجل تجنّب إراقة الدماء في «المناطق الحرة». وفضّل جعجع التواصل مع عون شخصيًا لإقناعه بقبول الاتفاق، ولكن من دون جدوى.

545 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995

546 جان عزيز، **سياسة القوات اللبنانية من الطائف حتى كنيسة الذوق**، المسيرة، رقم 503، حزيران/ يونيو 1995، ص 22.

فقد أصرّ عون على منع تنفيذ اتفاق الطائف، مهما كان الثمن، لأنه لم يكن ببساطة يرغب في التنحّي والتخلي عن السلطة.

بدأ زعيم القوات اللبنانية الإعداد للخطوة التالية التي سيتخذها عون. وفي أوائل نوفمبر / تشرين الثاني 1989، إستدعى جعجع كبار ضبّاط القوات اللبنانية وطلب منهم إعداد خطة وقائية دفاعية[547]. في غضون ذلك، تشبّث عون بموقفه إزاء اتفاق الطائف، ورفض كلّ صيغة لحلّ وسط. وبما أنه كان يتصوّر أن النواب سينتخبون «دمية سورية» من شأنها أن تنفّذ «المعاهدة المبرمة في ظل الاحتلال»، قام بحلّ البرلمان في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989 بموجب المرسوم رقم 420[548].

إنتخاب رينيه معوض في سدّة الرئاسة

تجاهل رئيس مجلس النواب السابق حسين الحسيني هذا المرسوم، وعقد البرلمان في قاعدة القوات الجوية في منطقة القليعات بشمال لبنان. وفي 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، حضر 58 نائبًا الجلسة البرلمانية الاستثنائية، وأعادوا انتخاب الحسيني رئيسًا لمجلس النواب وألبير مخيبر نائبًا للرئيس. ثم تمّ التصويت الرسمي على اتفاق الطائف قبل انتخاب رينيه معوض، نائب زغرتا، رئيسًا للجمهوريّة. وبعد ذلك بوقت قصير رحّبت الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد السوفياتي، وفرنسا، والدول العربية كافة، باستثناء العراق، بانتخاب معوض[549].

لم يعترف عون بانتخاب معوض لأنه كان قد حلّ البرلمان. بيد أنّ هذه الانتخابات أدّت إلى عزله سياسيًا. واعترف المجتمع الدولي بمعوض رئيسًا شرعيًا للبنان، فأصبح عون زعيمًا متمردًا.

547 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 295.
548 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 592
549 **المرجع نفسه**، ص 593.

في مساء اليوم الذي انتخب فيه معوض، اقتحم متظاهرون البطريركية المارونية في بكركي، وتعاملوا مع البطريرك صفير بخشونة، وحاولوا إجباره على تقبيل صورة عون. وكأنّ ذلك لم يكن كافيًا، شنّ «متطوعون» هجمات بالقنابل ضد مساكن النواب المسيحيين الذين صوّتوا على اتفاق الطائف.

بعد ذلك بوقت قصير، بثت محطة تلفزيون القوات اللبنانية LBC مرارًا وتكرارًا الهجوم على بكركي، وسلّطت الضوء على الميول العنيفة التي يتسِم بها أنصار عون. وفي الوقت نفسه، ازدادت حدة لهجة بيانات رئيس الحكومة الانتقالية على النحو الآتي: «أنا رئيس للبنان حر وسيّد، أما أولئك الذين يدعمون الأطراف الأخرى، فهم مجرّد معاونين. وأنا أمارس امتيازات الرئيس، جنبًا إلى جنب مع الحكومة، لأنّ شرعيتي منبثقة من الشعب. رينيه معوض هو مجرّد نائب سابق وحسب[550]».

تجنّب عون ذكر القوات اللبنانية مباشرة في خطاباته، إلا أنه قلّل من شأن دورها العسكري والسياسي في «المناطق الحرة». ودفعت تصريحاته الغوغائية جعجع إلى الاعتقاد أن رئيس الوزراء كان يبني شعبيته على المبادئ التي طرحتها القوات اللبنانية منذ العام 1976. وتجنّب جعجع انتقاد عون علنًا، وفضّل الحفاظ على وحدة المسيحيين، حتى ولو كان ذلك الأمر على حساب القوات اللبنانية.

بعد بضعة أيام، اجتمع توفيق هندي بعون في القصر الرئاسي في بعبدا. وحاول إقناعه بالاعتراف برينيه معوض رئيسًا، وبالانضمام إلى حكومة المصالحة الوطنية، ومن ثم بالعمل معًا على تغيير الأحكام غير المقبولة في اتفاق الطائف. وكانت استراتيجية القوات اللبنانية واضحة وبسيطة: إذا انضمّ كلّ من عون والقوات اللبنانية الى حكومة الطائف المتفق عليها، كانوا سيضمنون، على الأقل، ثلث المقاعد وسيحبطون

550 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 594.

أيّ قرار تتخذه الحكومة من شأنه أن يضحي بسيادة لبنان أو أن يعرّض التوازن بين الطوائف للخطر. رفض عون اقتراح هندي رفضًا قاطعًا، وقرّر مواصلة معارضته لاتفاق الطائف. وبعد ذلك، استنتج قادة القوات اللبنانية أنّ الحرب ما بين المسيحيين باتت وشيكة[551].

في غضون ذلك، اعتمد الرئيس معوض لهجة تصالحية تجاه عون. وأعلن أنّ التحدي الأكبر في حياته يكمن في «إرساء المصالحة بين اللبنانيين من مختلف التوجهات والنزعات»، مضيفًا أنه «لن يتمّ استبعاد أحد من هذه المصالحة، حتى أولئك الذين يصرّون على استثناء أنفسهم[552]». ومع ذلك، رفض عون جميع المبادرات، وحذّر النواب بأنه إذا تجرّأ أيّ منهم على الانضمام إلى «حكومة المصالحة الوطنية» المفترضة، فسيفقد حقّه في العيش في «المناطق الحرة»[553]. عرض المسؤولون السوريون إزاحة عون من بعبدا من أجل مساعدة معوض على تنفيذ اتفاق الطائف، إلاّ أنّ الرئيس اللبناني عارض بشدة استخدام القوة، وقرر «الفوز ببيروت الشرقية عبر الحوار وليس عن طريق السلاح»[554].

إغتيال رينيه معوض وانتخاب الياس الهراوي رئيسًا للجمهوريّة

في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، احتفل لبنان بالذكرى السادسة والأربعين للاستقلال. وشدّد الرئيس معوض على ضرورة دعم جهود الحكومة اللبنانية في سعيها لتنفيذ اتفاق الطائف وتحقيق المصالحة الوطنية بين جميع فئات الشعب اللبناني. وفي اليوم نفسه، نظّم عون حفلاً في القصر الجمهوري في بعبدا، أشار خلاله إلى أن اتفاق الطائف عبارة عن «خيانة وفشل».

551 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني / نوفمبر 1995

552 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 594

553 **الموضع عينه**.

554 **الموضع عينه**.

بعد حفل استقبال أعضاء السلك الديبلوماسي الذي جرى في مقرّ الحكومة، انفجرت عبوّة ناسفة قوية أودت بحياة معوض وثلاثة عشر شخصًا، بينما كان موكب الرئيس يدخل في الطريق الرئيسي المؤدي إلى الصنائع في بيروت الغربية. وكانت عبوّة ناسفة من 300 كلغ متطورة للغاية قد زرعت في غرفة داخل مبنى مدرسة رمل الظريف الرسمية، المجاورة للطريق، وقد تمّ تفجيرها عن بعد عند مرور موكب الرئيس[555]. وبعد ساعات، اجتاحت الجرافات المنطقة لمَسح الأدلة في مسرح الجريمة[556].

تمّ نقل بقايا سيارة الرئيس معوض المحترقة، وهي سيارة مرسيدس بنز مصفحة، إلى ثكنة الحلو حيث «اختفت» بعد ذلك بوقت قصير[557]. واتهمت الحكومة السورية، فورًا، عون والعراق وإسرائيل بجريمة الاغتيال. وأشارت صحف بيروت الشرقية إلى أن جريمة قتل معوّض قد وقعت في منطقة تسيطر عليها بشكل مباشر قوات الجيش السوري، وحيث لا سلطة أو نفوذ فيها، على الإطلاق، للقوات المسيحية[558].

اعتبرت سوريا أن الاغتيال يشكّل عملاً عدوانيًا ضد دورها العسكري والسياسي في لبنان. وطلب نائب الرئيس السوري خدام من رئيس مجلس النواب الحسيني عقد جلسة للبرلمان في أقرب وقت ممكن لانتخاب خلف لمعوض. وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر، اجتمع 53 نائبًا في بلدة شتورة، وصوّتوا لمصلحة المرشح الوحيد، الياس الهراوي، نائب زحلة. وأعلن راديو دمشق النتيجة قبل إجراء الانتخابات. ناشد الرئيس الجديد اللبنانيين «بأن يفكّروا بدلاً من السماح لأنفسهم بخوض مغامرات

---

555 طنوس معوض، **ثمانية عشر يوماً من عمر لبنان: عهد الرئيس رينيه معوض**، بيروت: دار النهار، 2002، ص 142.

556 روبرت فيسك، **مرجع سابق ذكره**، ص 641.

557 محمد سلام، **مسار الزور 1**، http://www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArticleDetails.aspx?ID=210034

558 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 595.

سياسية، وبأن يكونوا واقعيين بدلاً من الاستماع إلى شعارات حوّلت الأحلام إلى كوابيس والآمال إلى دموع»[559].

على عكس معوض، كان الهراوي مصمّمًا على القضاء على العقبة التي كان يشكّلها عون، بمساعدة من الجيش السوري، إذا لزم الأمر. وفي اليوم التالي على انتخابه، عَفا عون من الواجبات التي تترتب عليه بصفته قائدًا للجيش، ومنحه 48 ساعة لإخلاء القصر الرئاسي في بعبدا، وإلاّ فسينبغي عليه تحمّل العواقب الناجمة عن ذلك. وأعلن الرئيس الجديد أنه مصمّم على الحكم من بعبدا «حتى لو لم يكن هناك سوى غرفة واحدة متبقية»، وأنّ الأمر «سوف يستغرق بضع ساعات فقط للتعامل مع أولئك الذين ليس لديهم أدنى شرعية»[560]. بعد ذلك بوقت قصير، اجتمع عشرات الآلاف من أنصار عون في قصر بعبدا. ونصبت الخيم أمام القصر، ودامت الاعتصامات لمدة أسابيع. أُبطِل الإنذار ولم ينفّذ تهديد الغزو السوري- اللبناني ضدّ المنطقة المسيحية. وعارض بشدة كل من البطريرك الماروني صفير، وإدارة بوش، والاتحاد السوفياتي، وفرنسا، استخدام القوة ضد عون، فلم يبق للهراوي سوى البحث عن بدائل مقنعة لوضع حدّ نهائي لتمرد عون.

القوات اللبنانية عالقة بين نارين

تابعت القوات اللبنانية عن كثب مسار تطور الأحداث، وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تمركز الدبابات السورية على طول خطوط التماس. وكان جعجع يدرك جيدًا استياء المسيحيين الساحق من السوريين، ولم يكن باستطاعته ببساطة أن يتجاهل هذا الأمر. من ناحية أخرى، كان يعلم أنه إذا وقف إلى جانب عون، فستظلّ سوريا وحلفاؤها من اللبنانيين ينظرون إليه على أنه معارض لاتفاق الطائف.

559 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 595.
560 **المرجع نفسه**، ص 596 .

كان جعجع يواجه معضلة، إذ إنه كان محتارًا بين مسؤولياته باعتباره من داعمي الاتفاق ومؤيّديه وبين التزاماته نحو المجتمع المسيحي. فالتقى عون في بعبدا، وأعرب عن معارضته الشديدة لهجوم سوري ضد بيروت الشرقية. وبمجرد أن تمّ تجنّب خطر الغزو، قرر جعجع أن ينسلخ عن عون. وبدأت كل من مجلة القوات اللبنانية «المسيرة» والمؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC) تشيران الى الهراوي كرئيس للجمهورية اللبنانية. أغضبت هذه الخطوة عون للغاية، وأمر وسائل إعلام بيروت الشرقية باحترام قرارات الحكومة «الوحيدة الشرعية»، في إشارة واضحة الى الحكومة العسكرية الموقتة.

بعد بضعة أيام، قرر جعجع كسر صمته الطويل، وإقامة «يوم المقاومة» في 9 كانون الأول/ ديسمبر. واعتقد عون أن جعجع سيعلن موافقته الرسمية على اتفاق الطائف، وأنه سيعبّر علنًا عن دعمه للرئيس الهراوي في تلك المناسبة. فما كان منه إلا أن الغى أي «تجمّع غير قانوني في المناطق الحرة». واعتبر جعجع أن قرار عون الإستبدادي هو إعلان حرب، ولكنه سعى إلى تفادي المشاكل لمنع سفك الدماء في المنطقة المسيحية. وأصدرت القوات اللبنانية على الأثر بيانًا يعلن تأجيل الحفل حتى إشعار آخر.

في غضون ذلك، عينت حكومة الطائف المتفق عليها، في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1989، العماد إميل لحود قائدًا للجيش اللبناني، واتخذت تدابير إدارية صارمة ضد عون. وطلب من موظفي الإدارة العامة ترك الوزارات والمكاتب الحكومية الواقعة في المنطقة الخاضعة لعون، وحُرم من الأجر كل من لم يلتزم هذا القرار.

طلب الهراوي من جعجع إنهاء الازدواجية التي تحيط باتفاق الطائف. بيد أن جعجع رأى الحقيقة المخبّأة وراء طلب الرئيس غير البريء، وأدرك أنها محاولة واضحة لخلق نزاع بين القوات اللبنانية وعون. وبعد

ذلك، تهرّب جعجع بذكاء من الفخ الذي نصبه له حلفاء سوريا في لبنان، وامتنع عن التعبير عن دعمه العلني للاتفاق. وفي 17 كانون الأول/ ديسمبر، أعلن جعجع أنه من الواجب إعطاء فرصة لاتفاق الطائف. كان هذا بمثابة إعلان متحفظ لدعم القوات اللبنانية للاتفاق، ولكنه لم يكن بمثابة موافقة رسمية. لم يكن جعجع يريد ببساطة أن يحرق الجسور مع الحكومة العسكرية.

بعد اتصالات عديدة مع قيادة الجيش اللبناني، احتفلت القوات اللبنانية «بيوم المقاومة» في 26 كانون الأول/ ديسمبر 1989. واعتمد جعجع لهجة تصالحية تجاه عون، وأكد على ضرورة الحفاظ على وحدة المسيحيين ضد أي تهديد خارجي، وشدد من جديد على مشروع القوات اللبنانية لقيام نظام فيدرالي في لبنان من شأنه أن يعكس الطابع التعددي للمجتمع اللبناني. وكرّر رفضه لإحياء الميثاق الوطني لعام 1943، كما ذكّر جعجع الحضور بأن القوات اللبنانية كانت أوّل من قاوم الهيمنة السورية على لبنان، وأنها سوف تواصل القيام بذلك في المستقبل[561].

لم يكن عون راضيًا تمامًا عن خطاب جعجع، فقد أراد أن تعارض القوات اللبنانية بشكل قاطع اتفاق الطائف وأن تنضم إلى حكومته العسكرية. وفي الوقت نفسه، أمرت حكومة الطائف البنك المركزي بوقف جميع المدفوعات للجيش وللخدمة المدنية في المناطق التي يسيطر عليها عون. ونتيجة لذلك، كان على الحكومة العسكرية البحث عن مصدر بديل للأموال، وكان الحل الوحيد الذي قد يفكر فيه عون هو جعل القوات اللبنانية تنضمّ إلى حكومته.

فرضت المقاومة المسيحية الضرائب والرسوم الجمركية، واستطاعت بالتالي تغطية مدفوعاتها، في حين كانت موارد الحكومة

561 لمراجعة النسخة الكاملة لكلمة جعجع، الرجاء العودة إلى **المسيرة**، عدد 218، كانون الثاني/ يناير 1990، ص 43.

العسكرية الموقتة تتضاءل بسرعة. وكان عون يعرف أن العقوبات المالية التي فرضتها حكومة الطائف المتفق عليها ستَدفع، في نهاية المطاف، بجنوده إلى الانضمام الى القوات اللبنانية أو إلى وحدات الجيش الموالية للعماد لحود.

لم تكن ضغينة عون إزاء القوات اللبنانية ناتجة فقط عن الشؤون المالية، فهي كانت ناجمة أيضًا عن صراع على السلطة بين قوتين عسكريتين لديهما برامج سياسية واستراتيجيات مختلفة، ما جعل التعايش في منطقة صغيرة تبلغ مساحتها 2000 كلم2 شبه مستحيل.

كان عون يعتقد أنه من المفترض أن تقود قوة عسكرية واحدة حركة التحرير ضد القوات الأجنبية، وأنه لا يمكن لهذه القوة إلاّ أن تكون الجيش اللبناني. وفي 31 كانون الأول/ ديسمبر 1989، حثّ عون ضباط الجيش الموالين له على اعتماد حالة تأهب قصوى لإحباط محاولات إسقاط حكومته من قبل القوات اللبنانية، وادّعى أن إدارة بوش كانت وراء هذه المؤامرة المزعومة المفاجئة[562].

في مطلع كانون الثاني/ يناير 1990، قرّر عون نشر قواته على طول الطريق الساحلي في «المناطق الحرة»، وتعزيز مواقع الجيش في أدما، وجونيه، وصربا[563]. بيد أنّ جعجع كان قد سبقه وتقدّم عليه بخطوة، فلقد استنتج أنّ قوات عون كانت تخطط إلى شن اعتداء ضد المقاومة المسيحية، وقرر إذًا استباق هذه الخطوة من خلال جعل الوحدات العسكرية المركزية للقوات اللبنانية تتمركز على طول الساحل.

562 جريدة النهار، 22 كانون الثاني/ يناير، 1990.
563 بول عنداري، **مرجع سابق ذكره**، ص 301.

عون يشن «حرب الإلغاء» ضد القوات اللبنانية

اندلع القتال في 30 كانون الثاني/ يناير 1990، عندما قرّرت حكومة عون العسكرية إخلاء مبنى مدرسة كانت قد صادرته القوات اللبنانية في فرن الشباك، وإعادته إلى وزارة التربية والتعليم. وعندما رفضت وحدات القوات اللبنانية الامتثال لأمر عون، فتح الجيش النار، ما أسفر عن عدد من الإصابات. وكانت نوايا عون واضحة وضوح الشمس: كان يريد تولّي السيطرة الكاملة على المناطق الحرة ومنع تنفيذ اتفاق الطائف. في غضون ساعات قليلة، اندلع قتال كثيف في أرجاء المنطقة المسيحية، وكان الجيش أقوى بكثير من حيث العدد والمعدات، لكن جزءًا كبيرًا منه كان يتمركز على طول خطوط التماس بشكل دائم، ولم تكن هناك سوى أعداد قليلة من الجنود التي يتاح لها المشاركة في الحرب ما بين المسيحيين. وردت القوات اللبنانية على هجوم الجيش على مبنى المدرسة من خلال مهاجمة الحاميات التي كانت تفتقر إلى دفاع قوي، على طول الخط الساحلي.

في وقت لاحق من ذلك المساء، أعلن عون أن «الحكومة، إستجابةً لتطلعات الشعب، لن تسمح بعد الآن بوجود سلطة قمعية شبه عسكرية تمارس سلطتها تعسفًا على المواطنين... وأن بندقية المقاومة (المسيحية) سوف تتحد مع بندقية الجيش. لا وجود لوحدتين بعد الآن، وسيخضع الجميع في «المناطق الحرة» في لبنان إلى القانون[564]».

في 31 كانون الثاني/ يناير، إستسلمت حامية الجيش اللبناني في عمشيت للقوات اللبنانية. وتبعتها حامية صربا، والقاعدة البحرية في جونية في 2 شباط/ فبراير. وتراجعت أصغر وحدة متمركزة في ميناء بيروت، إلى بيروت الغربية، فغدَت تحت قيادة الجنرال لحود. وفي غضون

564 جريدة النهار، 31 كانون الثاني/ يناير، 1990.

أيام قليلة، تمكنت القوات اللبنانية من السيطرة على كامل المنطقة الساحلية في المنطقة الشرقية.

شنّ الجيش اللبناني هجومًا مضادًا في 4 شباط/ فبراير. وبعد قتال عنيف، دخل الجيش إلى ضبيه، واقتحم دائرة المالية للقوات اللبنانية، و«الصندوق الوطني»، وتقدم نحو الساحل بالقرب من أنطلياس. وردت القوات اللبنانية بتطويق قاعدة المروحيات، في أدما (كسروان)، وكاد عون أن يفقد أسطول المروحيات بأكمله. وقاومت قوات الجيش الخاصة في أدما بشجاعة، حتى تم التوصّل إلى اتفاق يسمح لها بسحب قواتها مع أسلحتها. بعد ضبيه، سعى عون إلى تعزيز مواقع قواته في بيروت وإلى التقدم نحو كسروان. وعندما علم جعجع بالخطة، أمر «القوات الخاصة» للقوات اللبنانية «بتفجير جسر داريا الذي يربط بين منطقة المتن وكسروان، ولكن العملية لم تلق سوى نجاح جزئي، ولم يدمر الجسر بشكل كامل. وفي 11 شباط/ فبراير، شنّ الجيش هجومًا كبيرًا ضد كسروان على جبهتين: داريا والقليعات. وصمدت القوات اللبنانية، وأوقفت تقدم الجيش نحو كسروان. وفي اليوم نفسه، أعلن العقيد بول فارس، الذي كان معروفًا بتعاطفه مع القوات اللبنانية، نفسه قائدًا «للجيش المحايد». ورضخ جنود الحاميات المستسلمة في عمشيت وصربا وجونية لقيادته[565].

في اليوم التالي، هاجم الجيش الضاحية الجنوبية لبيروت، في خطوة آيلة إلى استئصال وجود القوات اللبنانية في بيروت. وبعد قتال عنيف، سيطر الجيش على عين الرمانة في 16 شباط/ فبراير. فتراجعت القوات اللبنانية عبر بيروت الغربية إلى الأشرفية. وبعد ذلك بوقت قصير، أصدر جعجع بيانًا يدعو «السلطات الرسمية، في إشارة إلى الرئيس الهراوي وحكومة الطائف المتفق عليها، إلى التدخّل. وكبادرة حسن نية، سلّم جعجع أربع طائرات للجيش إلى قاعدة لحود الجوية في القليعات، كانت

565 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 599.

قد استولت عليها القوات اللبنانية. وطالب الرئيس الهراوي القوات اللبنانية بالموافقة على اتفاق الطائف من دون قيد أو شرط وبالاعتراف بحكومة الحص، ولكن جعجع رفض أن يسلّم أمره للمجهول لأنه لم يحصل على ضمانات في المقابل[566].

نداء جعجع للرئيس الهراوي جعل عون أكثر تصميمًا على «توحيد البندقية» (في إشارة واضحة الى عملية بشير الجميل ضد قاعدة النمور في 7 تموز/ يوليو 1980)، وعلى تفادي «خيانة» داخل «المناطق الحرة». وفي 1 آذار/مارس، أطلقت قوات الجيش اللبناني هجومًا كبيرًا ضد وحدات المقاومة المسيحية في ضواحي سن الفيل والنبعة. في البداية، بَدا أن الجيش يميل إلى الانتصار، ولكن بعد ذلك بوقت قصير، واجه الجنود صعوبات هائلة. وقاوم مقاتلو القوات اللبنانية الهجوم بشجاعة، في حين بدأت ذخيرة الجيش تنفد. وبعد ذلك، فشلت قوات عون في المضيّ قدمًا في الضواحي، ووصلت الحرب بين المسيحيين إلى طريق مسدود، إذ كان كلّ من الطرفين غير قادر على هزيمة الآخر.

أصبحت المنطقة المسيحية منقسمة بين الألوية التابعة لـ عون والقوات اللبنانية، فسيطرت القوات اللبنانية على مناطق كسروان وجبيل فضلاً عن أحياء في بيروت الشرقية، كالأشرفية، والكرنتينا. وكانت قوات عون تسيطر على منطقة المتن، والشريط الساحلي بين بيروت ونهر الكلب، والضواحي الشرقية لبيروت، بما في ذلك المنطقة التي تحيط بالقصر الرئاسي في بعبدا[567].

وضعت الحرب ما بين المسيحيين الجيش اللبناني في موقف حرج للغاية، إذ فقدت قوات عون السيطرة على ثلثي الأراضي في «المناطق الحرة». وقد مكّن تضَعضع انتشارها القوات اللبنانية من اجتياز ثكنات

566 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 600.
567 **المرجع السابق ذكره**، ص 601.

الجيش في المنطقة الساحلية بسهولة، ومن الاستيلاء على مستودعات الذخيرة. ويتفق العديد من الخبراء العسكريين على الإقرار بأنّ المعركة بين قوات عون والمقاومة المسيحية كانت الحرب الأشد والألد التي عرفها تاريخ لبنان. فقد لجأ المتحاربون إلى الدبابات والمدفعية الثقيلة، ما أسفر عن عدد مرتفع من الضحايا المدنيين والمقاتلين، على حد سواء.

منتصف آذار / مارس، أعرب عون عن رغبته في التفاوض مع الرئيس الهراوي لأنه أدرك أخيرًا أنّ «الصراع لا يمكن أن يحلّ عن طريق العنف، بل فقط من خلال الحوار». ففرض عليه الهراوي شروطًا صارمة: لا بدّ له من قبول اتفاق الطائف وتسليم قصر الرئاسة في بعبدا من دون قيد أو شرط. وأصبح من الواضح جدًا أنّ عون غير قادر على متابعة تنفيذ عملية «توحيد البندقية»، واقتصرت أنشطة القوات اللبنانية وقوات عون العسكرية على غارات الكوماندوس الضيقة النطاق، والقصف، والمناوشات على طول خطوط التماس في بيروت الشرقية وكسروان.

في غضون ذلك، كان الرئيس العراقي صدام حسين قد دانَ بشدة الحرب بين حلفائه اللبنانيين، ودعا إلى الوقف الفوري للأنشطة العسكرية. كما عارض رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الحرب بين المسيحيين التي استفاد منها العدو المشترك، أي سوريا. فأرسل مبعوثًا الى بيروت للتوسط بين الأطراف المتحاربة، ولكن لم تلق هذه المبادرة نجاحًا يذكر. فلم يكن أيّ من جعجع أو عون على استعداد لتقديم التنازلات لمصلحة الآخر.

أبقت القوات اللبنانية الميناء الذي بناه عون في أنطلياس، والذي يشكّل معبر وصوله الوحيد إلى البحر تحت النار، من أجل منع إرسال الأسلحة والذخائر إلى الجيش. وردّ عون بالقصف المتقطع على موانئ بيروت وجونية، وبالتالي أطال الحصار المفروض على المنطقة الشرقية منذ آذار /مارس 1989. وأصبحت الظروف المعيشية في «المناطق الحرة»

لا تطاق، بسبب النقص الحاد في الوقود والغاز والطحين. هكذا، لم يكن لعون أيّ خيار سوى السعي إلى طلب الدعم السوري. فسمح لأتباع حبيقة ولمليشيا الحزب السوري القومي الاجتماعي بإنشاء قواعد في منطقة المتن مقابل الحصول على الوقود والذخائر. وكان الدافع الحقيقي وراء دعم سوريا لعون، إطالة أمد الحرب ما بين المسيحيين لأطول فترة ممكنة، وإضعاف القوات اللبنانية ووحدات عون بحيث يغدو من المستحيل مقاومة احتلالها للبنان. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن الرئيس الأسد على عجل لتطبيق اتفاق الطائف. فطالما لم يتم التصديق على الإصلاحات الدستورية، لن يكون ملزمًا بوضع جدول زمني واضح لانسحاب القوات السورية من لبنان.

استمر القتال المتقطع خلال شهري نيسان/ أبريل وأيار/ مايو 1990. وحثّ البطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير الفاتيكان على التدخل لوضع حد للقتال الأخوي. وبعد فشل الوساطات العراقية والفرنسية والفلسطينية، اعتقد الفاتيكان أنّ فرَص وقف الحرب بين قوات عون والقوات اللبنانية ضئيلة جدًا. فأطلق مفاوضات لوقف إطلاق النار، دخلت حيّز التنفيذ في 21 أيار/ مايو 1990. ومع ذلك، ظل وقف إطلاق النار هشًا، في حين أنّ العداء المتبادل لم يضمحل أو يتقلّص[568].

شجّع عون تشكيل جبهة لبنانية جديدة تضمّ أعضاء الجبهة القديمة، مثل: داني شمعون وجبران تويني، بالإضافة إلى أعضاء جدد يدعمون سياساته بقوة. ودعت الجبهة اللبنانية الجديدة إلى معارضة مسيحية مفتوحة وعلنية لاتفاق الطائف، وأعربت عن دعمها القوي لحكومة عون العسكرية. وتمكن العماد عون من حشد المعارضين لجعجع وأولئك الذين أغضبهم توسّع نفوذ حزب الكتائب ضمن الجبهة اللبنانية.

568 تيودور هنف، **المرجع السابق ذكره**، ص 601.

في غضون ذلك، كانت حكومة الطائف قد حاولت، مرارًا وتكرارًا، كسر الجليد وبسط سلطتها على المنطقة المسيحية. ففي 11 تموز / يوليو 1990، دعا الرئيس الهراوي جميع القوى السياسية «إلى دعم الشرعية من دون استبعاد أي شخص أو من دون منح أي شخص إمكانية احتكار تمثيل طائفة أو منطقة»، واقترح خطة أمنية للبنان. وكانت الخطوة الأولى تهدف إلى انسحاب جميع الميليشيات من قطاعي بيروت[569].

أيّد كلّ من اللجنة الثلاثية العربية، وسوريا، وفرنسا، والفاتيكان والبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير مبادرة الهراوي. ووافق جعجع على الخطة الأمنية شرط أن يسلّم عون بعبدا واليرزة إلى حكومة الطائف. ورفض عون، من ناحيته، الخطة لأنها من نتاج «سلطة غير شرعية».

طلبت اللجنة العربية الثلاثية من الإبراهيمي محاولة إقناع عون مرة أخرى بقبول اتفاق الطائف، فاقترح الإبراهيمي تشكيل حكومة مصالحة وطنية من شأنها أن تشمل جعجع وعون معًا، ولكنّ الأخير رفض بشكل قاطع هذا الاقتراح. وفي غضون ذلك، أحبط دعم سوريا المتقطع لعون، شيئًا فشيئًا، الرئيس الهراوي. فأدرك أن الرئيس حافظ الأسد لم يكن على استعداد حقيقي لمساعدة حكومة الطائف المتفق عليها ببسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية. على العكس من ذلك، كان هذا الأخير مرتاحًا إزاء الوضع الراهن في لبنان، الأمر الذي سيمكّن سوريا من مواصلة سعيها إلى تطبيق قاعدة «فرّق تسد» في لبنان.

وحول منتصف تموز / يوليو، طلب رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان، العميد غازي كنعان، من مُقرّب من جعجع، جعل القوات اللبنانية تصدر بيانًا علنيًا يشيد بدور سوريا في لبنان. فحذّر توفيق هندي جعجع من نوايا سوريا الحقيقية. فكان من الواضح أن

569 تيودور هنف، **المرجع سابق ذكره**، ص 601.

الرئيس الأسد أراد تأجيج الصراع بين عون والقوات اللبنانية، ولكن جعجع لم يقع في الفخ ورفض إصدار مثل هذا البيان[570].

وباختصار، أجرت سوريا اتصالات مع كل من القوات اللبنانية وعون، وأمرت أتباعها اللبنانيين بتزويدهم بالدعم اللوجستي لمساعدتهم على استئناف التدمير الذاتي. ولم تكن حكومة الطائف المتفق عليها راضية تمامًا عن استراتيجية سوريا الملتوية، لكنها لم تتمكن من تغيير الوضع الراهن. ومع ذلك، طرأت تطورات إقليمية حاسمة في آب/ أغسطس 1990، سرّعت تسلسل الأحداث في لبنان.

صدام حسين يغزو الكويت بتهوّر

في 2 آب/ أغسطس 1990، غزت العراق الكويت. بعد ذلك بوقت قصير، شكّلت ادارة بوش تحالفًا دوليًا قويًا يُعادي العراق ويُكلّف بتحرير الكويت. في البداية تردّد الرئيس الأسد قبل أن يقرر الانضمام إلى التحالف، لكنه أدرك أنّ الاتحاد السوفياتي لم يعد قادرًا على التصدي لقوة أميركا المتزايدة في الشرق الأوسط، فسعى بالتالي إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين سوريا والولايات المتحدة الأميركية.

في ضوء الإدانة الدولية الشاملة إزاء غزو العراق للكويت، كان لا بدّ من تبديد مقارنة صدام حسين لاحتلال الكويت باحتلال سوريا للبنان، وذلك من خلال متابعة تطبيق اتفاق الطائف. ورحّبت المملكة العربية السعودية بموقف الأسد الداعم لحكومة الطائف. وكانت سوريا قد أحكمت بالفعل سيطرتها على لبنان، فلم ير الأسد ضررًا في مساعدة حكومة الطائف على بسط سلطتها على المنطقة المسيحية.

570 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

في الوقت نفسه، أمل عون أن تولّد أزمة الخليج تغييرات رئيسية في الشرق الأوسط. فأيّد بشكل علني غزو الرئيس العراقي صدام حسين للكويت، وشجع أتباعه على تنظيم تظاهرات كبيرة داعمة للعراق. ولم يكن يعلم أن تحالفه مع صدام حسين سيجعل منه أول ضحية سياسية لحرب الخليج، إذ أعطت إدارة بوش الأسد الضوء الأخضر لمهاجمة قوات عون مقابل مشاركة وحدات سورية تكاد تكون رمزية في حرب تحرير الكويت[571].

مع العودة إلى الوراء، يمكن رؤية أن الغزو العراقي للكويت قد زعزع تمامًا ميزان القوى الاقليمي في الشرق الأوسط. وقد أثّر ذلك أيضًا في تنفيذ اتفاق الطائف الذي أخذ في عين الاعتبار علاقات العراق مع المعسكر المسيحي. فلقد كان صدام حسين مشغولاً بالتجهيز لحرب ضد ائتلاف دولي كبير، ولم يعد بالتالي باستطاعته دعم حلفائه اللبنانيين.

وكما لو أن الامور لم تكن سيئة بما فيه الكفاية بالنسبة إلى المعسكر المسيحي، انشغلت كلّ من المملكة العربية السعودية، والجزائر، والمغرب بقضاياها الداخلية، ولم تكن قادرة بالتالي على الإشراف على تنفيذ اتفاق الطائف. كانت المملكة العربية السعودية مهتمة، في المقام الأول، بتأمين حدودها ضد غزو عراقي محتمل، في حين كان على الجزائر التعامل مع مشاكلها الداخلية المتزايدة. ولذلك أعطيت سوريا حرية التصرف الكاملة والمطلقة في لبنان.

في هذه الأثناء، كان جعجع يراقب عن كثب سير الأحداث وتسلسلها في منطقة الخليج. وعلى عكس عون، قرّر عدم تأييد نظام صدام حسين لأنه كان يعرف أن المجتمع الدولي مصمّم على تحرير الكويت. في

571 **مقابلة شخصية مع بوب باسيل،** حزيران/ يونيو 1998.

أوائل آب/أغسطس، تلقّت القوات اللبنانية معلومات موثوقة بشأن عملية سوريّة ضد قوات عون. بعد ذلك بوقت قصير، كثّف جعجع اتصالاته بحكومة الطائف، وقاد مفاوضات تتعلّق بترتيبات سياسية وأمنية للقوات اللبنانية[572].

التصديق على الإصلاحات الدستورية

منتصف آب/ أغسطس 1990، دعا رئيس مجلس النواب حسين الحسيني إلى جلسة برلمانية خاصة في 21 آب/ أغسطس، في «ساحة النجمة» في وسط بيروت للتصديق على التعديلات الدستورية المتفق عليها في الطائف. ونصح العميد غازي كنعان جعجع، من خلال وسطاء، بالسماح للنواب المسيحيين بحضور الجلسة. وفي المقابل، سوف تطلب سوريا من الرئيس الهراوي استبدال الحكومة الحالية بحكومةٍ تكون أكثر تمثيلاً.

رفض جعجع الشروط السورية، وقرر منع النواب المسيحيين من حضور الجلسة. وأدرك أنّ تنفيذ اتفاق الطائف لا يتمّ كما يجب، وأنه كان ينبغي على الهراوي تشكيل حكومة متوازنة من شأنها أن تشمل القوات اللبنانية، إلى جانب غيرها من القادة المسيحيين البارزين، قبل التصديق على التعديلات الدستورية. وبأي طريقة أخرى، لن يكون للقوات اللبنانية ضمانات بشأن دورها في الحكومة[573].

غضب الرئيس الهراوي وحكومة الطائف من تكتيكات المماطلة التي كانت تعتمدها القوات اللبنانية. وبعد بضعة أيام، حذّر ضباط سوريون القوات اللبنانية من تداعيات عرقلة تنفيذ اتفاق الطائف إلى أبعد من ذلك. وبالتالي، ليّن جعجع موقفه وانعقد البرلمان في 26 آب/

572 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
573 **المرجع السابق ذكره.**

أغسطس 1990 للتصديق على الإصلاحات الدستورية. وقد تمّ أخيراً تحريك الجدول الزمني لاتفاق الطائف: ستة أشهر لنزع سلاح الميليشيات وسنتان لانسحاب القوات السورية إلى وادي البقاع.

إطاحة العماد عون

أوائل أيلول/ سبتمبر 1990، قدّمت حكومة الطائف عرضًا نهائيًا إلى المعسكر المسيحي: يتوجّب على عون تسليم القصر الجمهوري في بعبدا إلى الرئيس الهراوي، كما يتوجب على القوات اللبنانية التراجع من الأشرفية؛ وبعدها، سينبغي على عون وجعجع الانضمام إلى مجلس الوزراء بصفتهما وزيري دولة. في 13 أيلول/ سبتمبر، أعرب عون عن معارضته القوية لتسوية محتملة مع «الدمى السورية في بيروت الغربية»[574]. فقرّر عندها الهراوي استعمال القوّة للدخول الى بعبدا.

أوائل تشرين الأوّل/ أكتوبر، ركّز الجيش السوري نخبة قواته على حدود المنطقة المسيحية. وكثفت حكومة الطائف اتصالاتها مع قيادة القوات اللبنانية من خلال الوزراء ألبير منصور، ومحسن دلول، وفارس بويز، وضبّاط في الجيش رفيعي المستوى، للتدقيق في تفاصيل العملية العسكرية ضد قوات عون. واعترضت القوات اللبنانية بحزم على التدخل السوري المباشر، وطلبت من سوريا حصر مشاركتها في العملية بالدعم المدفعي.

وافق قائد الجيش اللبناني العماد إميل لحود، بدايةً، على طلب جعجع، ولكن فارس بويز أعلم القوات اللبنانية، في وقت لاحق، أنّ وحدات الجيش اللبناني كانت غير مجهزة لتنفيذ العملية العسكرية من دون مؤازرة الجيش السوري[575].

574 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 610.
575 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

وافق قادة القوات اللبنانية، على مضض، على الخطة العسكرية، ولكنهم طالبوا بضمانات بشأن عدم مشاركة ميليشيا الحزب السوري القومي الاجتماعي وأتباع حبيقة في العملية. وأكد بويز لجعجع أنّ سوريا ستلتزم شرطه إذا امتنعت القوات اللبنانية عن الدخول إلى المنطقة التي يسيطر عليها عون.

بعد ذلك، تقبّل جعجع بتحفظ انتشار القوات السورية في «المناطق الحرة». فإذا اعترض على العملية، فإنّ القوات السورية لن تتردد في مهاجمة القوات اللبنانية. ولذلك، قرر التعاون مع حكومة الطائف، والحصول على ضمانات من شأنها أن تؤمن الوجود العسكري والسياسي للقوات اللبنانية.

في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، حشد الحزب السوري القومي الاجتماعي وحبيقة قوات على طول حدود المنطقة التي يسيطر عليها عون، وكان هذا التصرّف خرقًا صارخًا للاتفاق الذي توسّط فيه فارس بويز[576]. في الصباح الباكر من 13 تشرين الأول/ أكتوبر، قصفت القوات الجوية السورية قصر بعبدا الرئاسي. بعد ذلك بوقت قصير، تقدمت الدبابات السورية واللبنانية من الجبال والقطاع الغربي من العاصمة نحو المنطقة المسيحية. إغتيل إيلي ضو، وهو مسؤول مميّز في الكتائب والقوات اللبنانية، في مسقط رأسه في كفرشيما[577]. وكان هذا الاغتيال تحذيرًا واضحًا لسمير جعجع والقوات اللبنانية بعدم التدخّل في المعركة. وبعد ساعتين ونصف من بداية الهجوم، لجأ عون إلى السفارة الفرنسية، ودعا قواته إلى وقف إطلاق النار، واعترف بسلطة العماد لحود.

جاء نداء عون بعد فوات الأوان بالنسبة إلى قسمٍ من قواته التي كانت تشارك فعليًا في المعركة. انتهى الهجوم بعد ثماني ساعات من القتال

576 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
577 **مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع ستريدا جعجع**، أيلول/ سبتمبر 2010.

الشرس، واعتقل الجيش السوري نحو عشرين ضابطًا من كبار الضباط، وأحالهم إلى مقره في عنجر قبل نقلهم إلى دمشق. بعد ذلك بوقت قصير، استولت القوات السورية على محفوظات الجيش اللبناني في وزارة الدفاع في اليرزة، في حين كان العماد عون والمقربون منه يسعون إلى اللجوء السياسي في فرنسا[578].

تزعزعت معنويات سكان المنطقة المسيحية الذين تعرّضوا لصدمةٍ قوية جرّاء انتشار الوحدات السورية في أرجاء ما كان يعرف سابقًا بـ«المناطق الحرة». وفي 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، اغتيل رئيس الجبهة اللبنانية الجديدة، داني شمعون، بوحشية، في منزله، في بعبدا، مع زوجته وابنيهما، على يد مهاجمين مجهولين. وتبيّن في ما بعد أن إيلي حبيقة، يرافقه حارسه الشخصي الأمين والمقرّب، روبرت حاتم، كانا قد زارا شمعون قبل يومين من المجزرة البشعة. وتلقّى حاتم تعليمات واضحة من حبيقة بمراقبة عدد حراس داني شمعون الشخصيّين وسلوكهم[579].

وممّا لا شك فيه أن هذه الجريمة النكراء قد أدّت إلى تفاقم الصراع ما بين المسيحيين. ومن باب المفارقات أنّ أنصار عون حمّلوا جعجع مسؤولية غير مباشرة لاغتيال زعيم حزب الوطنيين الأحرار لأنه لم يقف في وجه دخول الجيش السوري والميليشيات اليسارية اللبنانية الى المنطقة المسيحية، في حين لجأ عون، وأبو جمرة، ومعلوف إلى السفارة الفرنسية، تاركين حليفهم الأقرب، داني شمعون، لمصيره. وسرعان ما وجدت القوات اللبنانية نفسها معزولة عن قسم من المجتمع المسيحي وحكومة الطائف، على رغم جهودها الدؤوبة لوقف الحرب وإحلال السلام والاستقرار في لبنان.

578 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 612.
579 روجيه عزام، **مرجع سابق ذكره**، ص 571.

الفصل التاسع

القوات اللبنانية في حقبة ما بعد الطائف

الخطة الأمنية لبيروت

أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1990، إنضمّت عناصر الجيش الموالية للعماد عون إلى ألوية الجيش اللبناني تحت قيادة العماد إميل لحود، وتضاعف بالتالي عدد عناصر الجيش الذي أصبح على استعدادٍ لاتخاذ الخطوة التالية: تحرير العاصمة من الميليشيات كافة. وبعد ذلك مباشرة، أعلنت حكومة الحص عن «خطتها الأمنية» لبيروت بعد أن تمركزت وحدات الجيش، بشكل جيد، حول العاصمة.

في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990، أمرت الحكومة اللبنانية بسحب جميع الميليشيات من بيروت. وامتثلت ميليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي وأمل لهذا الأمر. رفض «حزب الله»، من جهته، سحب قواته في البداية، ولكنه تعرّض لضغوط دفعته إلى سحب مقاتليه بعد أيام. كما رفضت القوات اللبنانية في البداية تنفيذ أمر الحكومة، ونصح توفيق هندي جعجع بعدم سحب مقاتلي القوات اللبنانية من بيروت الشرقية قبل الحصول على ما يحميه في المقابل: إنسحاب الحزب القومي السوري

الاجتماعي وميليشيات حبيقة من منطقة المتن، وتشكيل حكومة أكثر تمثيلاً. وكان يعتقد أنّ الانسحاب غير المشروط للقوات اللبنانية من بيروت سيؤدي إلى استبعادها من المعادلة السياسية اللبنانية. ومع ذلك، كان لجعجع موقف مخالف بشأن الوضع الراهن، فاعتقد من جهته بأنه إذا امتثل لقرار حكومة الحص فسيصبح لاعبًا لا يمكن الاستغناء عنه في حكومة الطائف، وسيكسب في وقت لاحق نفوذًا سياسيًا بارزًا[580].

وضعت القوات اللبنانية الشروط التالية المحددة لسحب مقاتليها من بيروت:

1- ضمان انسحاب الميليشيات الموالية لسوريا من منطقة المتن.

2- تسليم مقار الكتائب ومؤسساتها المُصادرة إلى الحزب.

3- التأكيد على أن وحدات الجيش التي سيتمّ نشرها في الأشرفية لن تتضمن قوى منحازة لعون.

فاجأت حكومة الطائف المُتفّق عليها جعجع بقبولها بجميع الشروط المنصوص عليها أعلاه. وبدأت وحدات القوات اللبنانية عملية الانسحاب في 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، من بيروت، وأنهتها في 3 كانون الأول/ ديسمبر، باستثناء ثلاثمئة مقاتل مَكثوا في مقر المقاومة المسيحية في الكرنتينا والميناء[581]. في غضون ذلك، كثّف رئيس الاستخبارات العسكرية لسوريا في لبنان غازي كنعان اتصالاته مع العضوَين المقرّبين من جعجع في مجلس قيادة القوات اللبنانية نادر سكر وجورج كساب. وسئم هندي من هذه الاتصالات، لأنه كان يعارض بشدة أي حوار سوري مسيحي. فدعا إلى تشكيل جبهة موحدة تترأسها البطريركية المارونية

580 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

581 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 613.

لتقود المفاوضات مع سوريا، لكن جعجع رفض الأخذ بنصيحة هندي، وشجّع سكر وكساب على مواصلة اتصالاتهما مع كنعان[582].

المفاوضات مع حكومة الطائف

أصبح جعجع على يقينٍ من أنّ لا الوقت ولا الظروف ملائمة لإحداث تغيير جذري في موقفه إزاء دور سوريا في لبنان. ومع ذلك، علّمته الحرب كيفيّة المناورة في عالم السياسة. ونظرًا إلى اختلال التوازن الواضح للقوى، اضطرّ جعجع إلى التخفيف من حدّة العداء الطويل الأمد بين القوات اللبنانية وسوريا، في حين بقي وفيًا لمبادئ القوات اللبنانية المترسّخة والثابتة منذ زمنٍ طويل.

فأطلق الحوار مع سوريا عبر السلطات اللبنانية، وكان البند الأول على جدول أعماله يكمن في استبدال حكومة الحص بحكومة أكثر تمثيلاً لتمكين القوات اللبنانية من المشاركة بفعالية في عملية صنع القرار. وجرت المفاوضات مع القادة السوريين من خلال فارس بويز، صهر الرئيس الهراوي. ودعت القوات اللبنانية إلى تشكيل حكومة من 24 وزيرًا، لا يكون ثلثهم حلفاء لسوريا. وكان جعجع حريصًا على تعزيز التمثيل المسيحي في مجلس الوزراء مع سياسيين بارزين مثل وزير الخارجية السابق فؤاد بطرس، إلى جانب ممثلين عن القوات اللبنانية، وحزب الكتائب وكتلة نواب الموارنة المستقلين من أجل التصدي لسيطرة حلفاء سوريا في لبنان.

لدى عودته من دمشق، أبلغ بويز القوات اللبنانية أن القادة السوريين قد رفضوا رفضًا قاطعًا صيغة الـ 24 وزيرًا، وأصرّوا على تشكيل حكومة تتضمن 30 وزيرًا. وبالإضافة إلى ذلك، عارضوا بشدة وجود ثلث معطل من غير حلفاء سوريا في مجلس الوزراء، كما عرضوا ما يلي:

582 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

1- مناصب وزاريّة لسمير جعجع وجورج سعادة.

2- سيحلّ توفيق هندي مكان جاك جوخدريان.

3- سيأخذ نصري المعلوف منصبًا عوضًا عن نقولا خوري.

4- أخيرًا وليس آخرًا، إعترض السوريون على مشاركة فؤاد بطرس وأصرّوا على إدراج ايلي حبيقة وأسعد حردان في الحكومة المرتقبة.

كان الوضع كالآتي: إذا رفضت القوات اللبنانية الصيغة المقترحة، فسيتمّ تشكيل الحكومة من دون هندي ومعلوف[583]. فرفض جعجع بكل احترام هذا العرض، وأصرّ على الحفاظ على أقلية الثلث المعطل في الحكم الجديد. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، أبلغ بويز المسؤولين السوريين الخبر، ولكنه عاد من دون حصوله على النتيجة المرجوّة[584].

في 20 كانون الأول/ ديسمبر عام 1990، اختير عمر كرامي، وهو الشقيق الأصغر لرئيس الوزراء الراحل رشيد كرامي، لتشكيل حكومة جديدة. وبعد أربعة أيام، قدّم حكومته التي تتألف من ثلاثين وزيرًا، وتضم الأحزاب السياسية والمجموعات السياسية كافةً باستثناء «حزب الله»، وحزب الوطنيين الأحرار، والتيار الوطني الحر التابع لعون، والشيوعيين. وأعطي قادة الميليشيات السبعة، وهم: بري، وجنبلاط، وجعجع، وحبيقة، وسليمان طوني فرنجية، وعبدالله الأمين (وهو مؤيّد للحزب السوري البعثي)، وأسعد حردان (الحزب السوري القومي الإجتماعي) مقاعد وزارية من دون حقائب[585].

أقنع الرئيس الهراوي السوريين بتعيين زوج ابنته، فارس بويز، وزيرًا للخارجية. وضمّ إلى الحكومة رجلَي أعمال مسيحيّين بارزَين. وأراد

583 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/نوفمبر 1995.
584 **المرجع نفسه**.
585 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 614.

احتكار تعيين الوزراء المسيحيين غير المتحالفين مع سوريا بغية المحافظة على نفوذه البارز في مجلس الوزراء. ولم يكن ينوي أن يدع جعجع يتدخل في عمليات صنع القرار في الحكومة، ولم تر سوريا أي ضررٍ في تقوية الرئيس اللبناني على حساب المقاومة المسيحيّة.

كان تشكيل الحكومة يعمل بشكل واضح لصالح سوريا، فلم تكن تتضمّن، بين وزرائها، سوى وزيرين غير مؤيدين لسوريا، هما وزيرا القوات اللبنانية والكتائب. وكان هناك ثلاثة وزراء يعتبرون من أشدّ مؤيّدي النظام السوري، أما الوزراء الآخرون فكانوا يتعاونون بطريقةٍ وثيقة مع سوريا[586]. انتقدت القوات اللبنانية بشدّة تشكيل حكومة كرامي، واعتبر جعجع أنّ وزراء الحكومة المسيحيين لا يمثلون بشكلٍ ملائم طائفتهم. فحاول أن يقنعهم بتقديم استقالتهم، ولكن جورج سعادة كان الوحيد على استعداد لاتخاذ خطوةٍ مماثلة. فأعلن رئيس الوزراء عمر كرامي أن حكومته ستتحمّل، إذا اضطرت لذلك، مسؤولياتها من دون الوزراء المعنيّين. ورأى الرئيس الأسد في معارضة جعجع لحكومة كرامي محاولة لتقطيع الوقت بانتظار تغيّرات إقليمية قد تكون من مصلحة الفريق المسيحي.

بعد ذلك بوقتٍ قليل، طلب المسؤولون السوريون من النواب اللبنانيين إعطاء الثقة لحكومة كرامي، وتقويض تكتيكات جعجع المعوقة. فحازت الحكومة ثقة مجلس النواب في 9 كانون الثاني/ يناير 1991. بالتالي، ازداد انزعاج جعجع من الهيمنة السورية الخانقة على لبنان، فاختار عدم المشاركة في لقاءات الحكومة من دون أن يقدّم استقالته. فلقد أدرك أن الهراوي كان سيستبدله بوزيرٍ مؤيّد لسوريا على الفور لو اتخذ خطوةً مماثلة.

586 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 614.

في الوقت عينه، كانت حكومة بوش قد نصحت جعجع بالمشاركة في حكومة كرامي. وقد طلبت منه أيضًا تحويل القوات اللبنانية إلى حزب سياسي بالكامل لكي تستمر القوات في تأدية دور بارز في السياسة اللبنانية[587]. أخذ جعجع هذه النصائح على محمل الجد، ولكنه لم يغيّر موقفه من حكومة كرامي. واختار روجيه ديب، وهو عضو بارز في مجلس قيادة القوات اللبنانية، ليحلّ مكانه في الحكومة. ووقع اختيار جعجع على ديب لأنه أراد أن يشدد قبضته على حزب الكتائب. إذ كان روجيه ديب الأمين العام لحزب الكتائب ومعاونًا قريبًا من جعجع الذي اعتقد أن اختيار ديب لتمثيله في حكومة كرامي سيكبح نفوذ جوج سعادة المتزايد في الكتائب[588].

منتصف كانون الثاني/ يناير 1991، أمرت حكومة كرامي الجيش بتوقيف كل رجال الميليشيات المتمركزين في بيروت الكبرى الذين كانوا يحاولون المحافظة على سلطتهم في أجزاء من العاصمة. ومنعت الحكومة حمل الأسلحة الخفيفة وارتداء الزي العسكري. وقد اعطيت تعليمات للجيش للبحث عن مخابئ الأسلحة الثقيلة وعن مكامن الذخائر، لمنع فرض الضرائب من قبل رجال الميليشيات، ولوضع حدٍ للتظاهرات غير المصرّح بها. وبعد ذلك بوقتٍ قليل، بدأ الجيش بتفتيش مكاتب الميليشيات وبالهجوم على المناطق المشبوهة.

اعترضت القوات اللبنانية بشدة على «التدابير التعسفية» للجيش اللبناني، وتحدث جعجع عن «خطر اندلاع حرب أهليّة جديدة»، وحذّر الجيش من عدم تجاوز «الخط الأحمر» حول مقرات القوات اللبنانية في الكرنتينا. وأكّد وزير الدفاع اللبناني ميشال المر بسرعة أنه لن يكون هناك بعد الآن «جُزر» تتخطى سيطرة الجيش اللبناني و لا ترضخ له. في 11 آذار /مارس، دخل الجيش إلى مقرات القوات اللبنانية،

587 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
588 **المرجع نفسه**.

وأمل، والحزب التقدمي الإشتراكي، و«حزب الله»، ووضع يده على مخابئ الأسلحة في قطاعي بيروت. وسيطر أيضًا على مرافئ الميليشيات: أي الحوض الخامس في مرفأ بيروت، ومرافئ ضبيه، والأوزاعي، وخلده[589].

عجلة التدابير المتخذة ضد القوات اللبنانية دفعت بجعجع إلى الطلب من روجيه ديب حضور لقاءات الحكومة. فلقد اعتقد أنّ مشاركة ديب في الحكومة سوف توضح موقف القوات اللبنانية إزاء نزع الأسلحة، وسوف تُنشِئ أرضية مشتركة مع الميليشيات اللبنانية الأخرى[590].

نزع أسلحة الميليشيات اللبنانية

في 20 آذار/ مارس 1991، اتخذت حكومة كرامي قرارًا بالغ الأهمية يقضي بحلّ كافة الميليشيات بحلول نهاية شهر نيسان/ ابريل. وكان القرار واضحًا للغاية: يتوجّب تسليم الأسلحة إلى الجيش في غضون شهر، وحلّ أجهزة الاستخبارات كافة. وعند الحاجة، كان «الجيش السوري الشقيق» سيتدخل للمساهمة في تنفيذ هذا القرار وتطبيقه. ببساطة، كان ينبغي أن تزول الميليشيات من الوجود. وأعلن الرئيس الهراوي، بعد ذلك بوقتٍ قصير، أنّ «أيام الميليشيات معدودة، ولا يمكن عرقلة عملية السلام»[591].

شكّلت الحكومة لجنةً مصغرة تضم وزيري الداخلية والدفاع، وأوكلتهما وضع خطط لمستقبل عناصر الميليشيات. وأعرب روجيه ديب عن تحفظه الشديد إزاء تشكيل اللجنة، ودعا إلى توسيعها لكي تتضمن ممثلين عن الحزب التقدمي الاشتراكي وأمل والقوات اللبنانية، لأنّ لهذه الأحزاب معرفة عميقة بمنظماتها العسكرية[592].

---

589 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 615.

590 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/نوفمبر 1995.

591 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 616.

592 **مقابلة شخصية مع روجيه ديب**، حزيران/يونيو 1995.

إلا أنّه لم يتم النظر في مطلب ديب، وقدّمت اللجنة تقريرها إلى الحكومة في 25 آذار/مارس 1991. وبناءً على ذلك، كانت الحكومة اللبنانية ستستوعب فورًا 20 ألف عنصر من الميليشيات، وتوفر لهم التدريب المناسب، وسيتوزعون على ألوية الجيش، والأمن، والشرطة[593].

مرة أخرى اعترضت القوات اللبنانية بشدة على قرارات اللجنة. وحذّر جعجع من خطر اندلاع حرب جديدة، ودعا إلى استفتاء حول طريقة حل الميليشيات، وذكّر بالمعاملة الجيدة التي كان من المفترض أن تحصل عليها القوات اللبنانية بموجب اتفاق الطائف[594]. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، نظّمت منطقتا كسروان وجبيل تظاهرات كبيرة لدعم القوات اللبنانية. وفي الكلمة التي ألقاها، تحدّث جعجع عن المصاعب التي تحيط بحلّ المنظمة العسكرية الكبيرة التابعة للقوات اللبنانية، ودعا إلى عقد اجتماع مع رئيس الحزب التقدمي الإشتراكي وليد جنبلاط لمناقشة سُبل التعامل مع قرارات اللجنة، إلاّ أنّ هذا الأخير تجاهله بالكامل.

قرّر جعجع الموافقة على قرار الحكومة لتجنّب مواجهة حاسمة مع الجيش اللبناني. وفي منتصف نيسان/ أبريل 1991، شحنت القوات اللبنانية معدّات وتجهيزات عسكرية ثقيلة وذخائر لبيعها في الخارج. وبعد ذلك، خصصت حكومة كرامي كوتا من 6500 شخص لمحاربي القوات اللبنانية لاستيعابهم في مؤسسات الدولة العسكرية و2800 لكلّ من أمل والحزب التقدمي الإشتراكي، فيما وزّعت الأعداد المتبقية على الميليشيات الأخرى. وفي أواخر نيسان/ أبريل، انتشرت وحدات الجيش اللبناني في زغرتا، والكورة، والبترون. وفي 1 أيار/ مايو، دخلت وحدات الجيش إلى جبيل، وكسروان، والشوف[595].

593 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 616.
594 **الموضع عينه**.
595 **الموضع عينه**.

أجرى رئيس الأركان في القوات اللبنانية فؤاد مالك وأسعد سعيد مفاوضات مفصّلة مع مديرية المخابرات في الجيش اللبناني، وبشكل أساسي مع مدير قسم جبل لبنان ميشال سليمان، ومع الضابط سهيل خوري. واتفقوا على تسليم الأسلحة التي حصلوا عليها من العراق، وعلى إعادة الأسلحة الثقيلة التي صادرتها القوات اللبنانية من عون، إلى الجيش اللبناني. وقد سمحت الحكومة للقوات اللبنانية بالمحافظة موقتًا على الذخائر والأسلحة الثقيلة التي حصلت عليها من مختلف المصادر حتى يتمّ شحنها إلى إسرائيل، والعراق، ويوغوسلافيا عبر مرفأ حالات في كسروان[596].

أول شهر أيار/مايو، بسطت الحكومة اللبنانية سلطتها على المناطق التي كانت خارج سيطرتها منذ عام 1975. وفي حزيران/ يونيو، فتح الجيش أبواب مخيمات التدريب وإعادة التأهيل لرجال الميليشيات السابقين. واختارت أغلبية مقاتلي القوات اللبنانية العادية الـ12000 عدم الانضمام إلى هذه المخيمات، لأنها كانت تعتبر نفسها منضبطة ومدرّبة بشكل ملائم، فقرّرت المضيّ قدمًا في حياتها.

معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق مع سوريا

بعد التنفيذ الناجح لنزع سلاح الميليشيات اللبنانية، وَفت الحكومة اللبنانية بتعهّدها بإبرام معاهدة الأخوّة والتعاون والتنسيق مع سوريا. وقد تم الإتفاق على مبادئ المعاهدة في إطار اتفاق الطائف. وستسعى الدولتان «إلى إحقاق أعلى مستويات التعاون في جميع المجالات بما في ذلك السياسية، والاقتصادية، والتربوية، والعلمية، وغيرها...»، و«تنسيق المواقف في المنظمات العربية والدولية»[597]

596 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، نيسان/ أبريل 1996.
597 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 618.

اختلفت الآراء والمواقف المتعلقة بالمعاهدة. فقد عارضها البطريرك الماروني بشدة وأعلن أن «معاهدة بين شركاء غير متكافئين تعني حُكمًا أنّ أحدهم سيسيطر على الآخرين». أمّا النواب والوزراء المسلمون، فقد أيّدوا من جانبهم إبرام هذه المعاهدة. ودعوا الزعماء المسيحيين إلى الموافقة عليها كأساس للمصالحة الوطنية[598].

في 15 أيار/ مايو، أيّدت حكومة كرامي المعاهدة من دون أي معارضة، إلاّ أنّ روجيه ديب وجورج سعادة امتنعا عن التصويت عليها. وهدف الموقف المحايد للقوات اللبنانية إلى غرضين: فقد أعرب عن تحفظ المقاومة المسيحية تجاه مضمون المعاهدة، وحال دون تدهور العلاقات مع سوريا. بالإضافة إلى ذلك، اعتبرت القوات اللبنانية أنه يمكن عكس معاهدة غير متوازنة بين دولتين، كما يمكن إحداث التعديلات بسهولة عندما يتم تحقيق توازن جديد للقوى[599].

وفي 22 أيار/مايو 1991، تمّ توقيع المعاهدة في دمشق. ولم يحضر ديب وسعادة حفل الاحتفال كما كان يخشى الرئيس السوري حافظ الأسد ويتوقع[600]. وكرّست المعاهدة دور سوريا الإستبدادي في لبنان. ومع التعاون والتنسيق بين البلدين في جميع الميادين، أصبح يحقّ لسوريا التدخل في جميع الشؤون اللبنانية الداخلية كما تراه مناسبًا، أي كلما شاءت ذلك. وأعرب قادة المنفى المسيحيون، وهم: الرئيس السابق أمين الجميل، والنائب ريمون إده، والجنرال ميشال عون عن معارضتهم الشديدة للمعاهدة التي حوّلت لبنان إلى دولة تابعة لسوريا[601].

كان أول مظهر من مظاهر النفوذ السوري في لبنان يكمن في إصرار سوريا على تعيين نواب لبنانيين في جلسة الحكومة كما اتفق

598 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 618.
599 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
600 **مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع ستريدا جعجع**، أيلول / سبتمبر 2010.
601 جريدة النهار، 24 أيار/مايو 1991.

عليه في الطائف. وأعرب روجيه ديب عن معارضة القوات اللبنانية الشديدة للإملاءات السورية، وقال إنّ النواب في الطائف قد وافقوا على مثل هذا البند لأنه كان من المستحيل عندها إجراء انتخابات برلمانية، ولكن الآن وبعد أن تمّ حلّ الميليشيات، وبعد أن بسطت الحكومة سلطتها على جزء كبير من الاراضي اللبنانية، ليس هناك عذر شرعي للجوء إلى تدابير إستبدادية من هذا القبيل. واعتبر ديب أنّ إجراء الانتخابات البرلمانية جزء لا يتجزأ من حق الدولة اللبنانية في بسط سيادتها[602].

وعلى رغم تحفّظ القوات اللبنانية، عقد البرلمان في أوائل أيار/مايو 1991. وعدّل الدستور وفقًا لاتفاق الطائف. فتمّت زيادة عدد النواب إلى 108 ونصفهم من المسيحيين والنصف الآخر من المسلمين، مع تمثيل نسبي لكلّ طائفة. وفي 7 حزيران/ يونيو، «انتخب مجلس الوزراء 40 نائبًا من أصل 384 مرشحًا مقترحًا، ومعظمهم من الموالين لسوريا[603].

دانَ القادة المسيحيون في المعارضة «إضفاء الطابع السوري» على البرلمان، ودعوا إلى عقد انتخابات برلمانية «حقيقية» في أقرب وقتٍ ممكن[604]. وأبدى جعجع، من جهته، انزعاجه البالغ إزاء الأحداث الجارية في لبنان. وقد عرّضت مشاركة القوات اللبنانية في حكومة كرامي، من دون شك، موقفها في الطائفة المسيحية للخطر، فوجد جعجع نفسه محتارًا على نحو متزايد بين المصالح الطائفية وبين مسؤولياته الوطنيّة. فلو طلب من ديب الاستقالة من حكومة كرامي، كان سيكتسب على الأرجح تعاطف شريحة كبيرة من المجتمع المسيحي الذي عارض بشدة الوصاية السورية على لبنان. ولكن من جهةٍ أخرى، كانت استقالة ديب ستشجّع حكومة كرامي على اتخاذ قرارات غير مؤاتية للغاية بالنسبة الى القوات اللبنانية. وحتى لو لم تربح الاحزاب المسيحية الكثير عن

602 **مقابلة شخصية مع روجيه ديب**، حزيران / يونيو 1995.
603 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 619.
604 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

طريق تعيين نوابها، إلا أنّ وجود القوات اللبنانية في الحكومة قد سمح لها بالحصول على حصةٍ صغيرة من الكعكة أو من «الغنيمة».

ومع ذلك، لم يستطع جعجع إخفاء مخاوفه الخطيرة حول مستقبل القوات اللبنانية. فقد استدعى حلّ الجهاز العسكري تحويل القوات اللبنانية إلى حزب سياسي فقط. وكان من الصعب للغاية تقبّل التحويل المفاجئ من مؤسسة شبه دويلة إلى حزبٍ سياسي بالنسبة إلى معظم أعضاء القوات اللبنانية[605]. وبعد مداولاتٍ مطوّلة، قرّر جعجع الشروع في إنشاء حزب «القوات اللبنانية». وكلّف رئيس الأركان السابق فؤاد مالك، ومدير الشؤون الخارجية ريشار جريصاتي، مع ابراهيم يازجي، وأمجد إسكندر، وجوزف رزق، بوضع قوانين للحزب. بالإضافة إلى ذلك، طلب جعجع من المنظّر أنطوان نجم صياغة برنامجه السياسي[606].

قانون العفو العام

أوائل شهر تموز/ يوليو، ناقشت حكومة كرامي قانون العفو العام المقترح حول الجرائم السياسية التي ارتكبت خلال الحرب، حتى 28 آذار/ مارس 1991. وأعرب ممثل القوات فيها روجيه ديب عن تحفظات عميقة حيال بعض الاستثناءات التي انطوى عليها قانون العفو العام، وطالب بأن يشمل هذا القانون جميع الجرائم. ومع ذلك، وافقت أغلبية الوزراء على المبدأ الذي يقضي بالعفو عن الجرائم الكبرى، فاعتمد قرار الحكومة وفق رؤية حلفاء سوريا. وتمّ تجاهل تحفظات القوات اللبنانية على نحو مطلق، وتمّ نشر قانون العفو العام في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 آب/ أغسطس 1991.

605 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
606 **المرجع نفسه**.

اعتبر ديب أن قانون العفو العام المعتمد كان سلاحًا ذو حدين لجميع الأطراف في لبنان، وخصوصًا لأولئك الذين اختاروا عدم التطابق مع توجهات الأغلبية الحاكمة. واعتبرت الدولة اللبنانية أن البنود المستثناة من شأنها أن تخضع لتفسيراتٍ مختلفة. وعلى سبيل المثال، البند الثالث من المادة الثانية من قانون العفو العام كان ينصّ على أن العفو يشمل جميع الجرائم السياسية، شرط ألاّ تكون هذه الجرائم قد ارتُكبت لمصالح شخصية. وبالتالي، فإنّ المادة تربط تفسير الجريمة بتقدير السلطة القضائية المعنية. وهكذا يمكن لأي طرفٍ في السلطة أن يعتبر أن جريمة سياسية معينة قد ارتكبت لأسباب شخصية، ويمكنه أن يضغط على القضاء لاعتبارها جريمة ذات خلفية شخصية.

ومع ذلك، فإنّ البنود التي أثارت ريبة ديب كانت تكمن في البندين 1 و8 من المادة 3. فالبند الأول كان ينص على أن الاعفاءات تشمل «الجرائم التي ارتكبت ضد أمن الدولة الخارجي، كما هو موضّح في المواد 273 حتى 300 من قانون العقوبات»، بينما يضيف البند 8 إلى هذه الاعفاءات «الجرائم التي ارتكبت ضد الأموال والممتلكات العامة بالإضافة الى الممتلكات الخاصة التابعة للدولة أو البلديات والجرائم المرتكبة ضد المؤسسات العامة وممتلكاتها، وضد الممتلكات العقارية الفردية».[607]

يمثّل الفصل الأول من المادة 3 تهديدًا مباشرًا لأولئك الذين كانت لديهم إتصالات مع إسرائيل، والإتحاد السوفياتي، والعراق، وليبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، إذ إن هذه الإتصالات تعتبر جرائم ضدّ «الأمن الخارجي للدولة». ويمثّل الفصل الثامن من المادة 3 أيضًا تهديدًا مباشرًا للميليشيات اللبنانية التي تواجهت مع الجيش أو التي استولت على مؤسسات عامة استخدمتها كثكناتٍ أو مكاتب عسكرية

607 **قانون رقم 84** يرمي إلى منح عفو عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 28 آذار/ مارس 1991 وفقًا لشروط محددة، الجريدة الرسمية، 27 آب/ أغسطس 1991 .

خلال المراحل المختلفة من الحرب. في وقتٍ لاحق، أعرب ديب، في اجتماع للحكومة، عن الاعتراض الشديد للقوات اللبنانية على قانون العفو العام المعتمد. وأعلم الرئيس الهراوي ديب أنه حاول مرارًا إقناع رئيس الوزراء عمر كرامي ووزير الدولة سليمان فرنجية بإدراج اغتيال رشيد كرامي وطوني فرنجية ضمن قانون العفو العام الذي ستصدره الحكومة اللبنانية، ولكن من دون جدوى. وأعاد الهراوي التأكيد على أن الاستثناءات في قانون العفو العام غير موجهة ضد حزبٍ معين، ووعد ديب بأن القوات اللبنانية لن تُحاكم. واعتبر جعجع من جهته أن ضمانات الرئيس اللفظية غير كافية، وطلب من ديب مقاطعة اجتماعات مجلس الوزراء. فهو لم ير فائدة في إبقاء ممثله في الحكومة، خصوصًا أن ديب كان غير قادر على التأثير في عملية صنع القرار[608].

بعد ذلك بوقتٍ قصير، تحققت مخاوف القوات اللبنانية إزاء قانون العفو العام، عندما قام الجيش اللبناني بالقبض على عدد من المقاتلين السابقين للقوات اللبنانية، بتهمة الجرائم المرتكبة ضد أمن الدولة، وضد المؤسسات اللبنانية العامة (في إشارة إلى البندين 1 و8 من المادة 3)[609]. وحذّر جعجع المسؤولين اللبنانيين من آثار الاعتقالات التعسفية على عملية المصالحة الوطنية، ولكن التحذيرات لم تلق آذانًا صاغية. فقد كان الرئيس الهراوي ورئيس الوزراء كرامي مصمّمين على تقوية دور الدولة وتعزيزه، وعلى إضعاف الميليشيات السابقة. بيد أنّ سوريا رفضت نزع سلاح «حزب الله» وحركة «أمل» باعتبار أنهما يحاربان الإحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان.

أوائل أيلول/ سبتمبر 1991، كثّف الجيش تدابيره ضد أنصار عون وضد المقاتلين السابقين للقوات اللبنانية. وبعد ذلك، إزداد قلق المواطنين

608 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
609 **المرجع نفسه**.

المسيحيين إزاء دورهم السياسي المستقبلي في لبنان. وكان أملهم قد خاب للغاية بسبب التأخير غير المبرر في عودة اللاجئين إلى ديارهم. ونددّت القوات اللبنانية والأحزاب المسيحية الأخرى بالتنفيذ المجتزأ لاتفاق الطائف، وأعلنت أنّ حكومة كرامي قد تجاهلت تمامًا أجزاء الإتفاق التي لا تلبّي مصالح سوريا أو حلفائها اللبنانيين[610].

تحويل القوات اللبنانية إلى حزب سياسي

في 10 أيلول/ سبتمبر 1991، تلقّت القوات اللبنانية إشعارًا من وزارة الداخلية بأخذ «علم وخبر» بتشكيل «حزب القوات اللبنانية». وفي الوقت نفسه، كان المنظّر أنطوان نجم قد أكمل البرنامج السياسي للقوات اللبنانية، هذا البرنامج الذي دعا إلى إنشاء نظام فيدرالي في لبنان من شأنه أن يأخذ في الاعتبار التكوين التعددي للمجتمع اللبناني، وشدّد على الحاجة إلى تنمية اقتصادية عادلة في المناطق اللبنانية. ودعا البرنامج أيضًا إلى تنفيذ اللامركزية الإدارية على نطاق واسع في لبنان[611].

في الواقع، لم يكن جعجع على عجلة في المضيّ قدمًا في إنشاء «حزب القوات اللبنانية». فلقد اكتشف عيوبًا في القوانين الداخلية للحزب، فطلب من زملائه مراجعتها. وسعى زعيم القوات اللبنانية إلى توسيع نفوذه داخل حزب الكتائب، وتحسين موقفه في المجتمع المسيحي، ومن ثم استئناف المفاوضات مع الحكومة اللبنانية من خلال موقع تفاوضي أقوى[612].

610 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
611 انطوان نجم، **بيان ومبادىء حزب القوات اللبنانية**، المسيرة، رقم 491، آذار / مارس 1995، ص 9.
612 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

في 16 أيلول/ سبتمبر 1991، نظّمت القوات اللبنانية «يوم الشهيد» في حريصا في كسروان. وكان ذلك أول حفل تنظّمه المقاومة المسيحية بعد أن سلّمت أسلحتها إلى الحكومة اللبنانية. واحتشد عشرات الآلاف من المواطنين المسيحيين للتعبير عن تأييدهم للقوات اللبنانية. هذا الإقبال المرتفع جعل جعجع يدرك أنّ الأغلبية الساحقة من المسيحيين كانت تعرب عن استيائها إزاء سياسات الحكومة اللبنانية المؤيدة لسوريا[613].

خلال خريف العام 1991، استأنف جعجع انتقاداته القاسية واللاذعة لحكومة كرامي، فلفت النظر إلى سجلها في سوء الأداء، وحثّ الوزراء على التركيز على توفير الخدمات العامة الأساسية، على غرار الهاتف والكهرباء، بدلاً من تضييع وقتهم في المشاحنات حول مسائل ثانوية. وفي أواخر كانون الأول/ ديسمبر، كشف جعجع في مجلة المسيرة الأسبوعية أنّ روجيه ديب لم يستقِل من حكومة كرامي، لكي لا يضعف موقف الحكومة اللبنانية في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط. مع ذلك، أشار جعجع إلى أنّ القوات اللبنانية غير راضية عن أداء مجلس الوزراء. وأخيرًا، أعرب عن أمله في أن تُستبدل حكومة كرامي قريبًا بحكومة تكون أكثر تمثيلاً[614].

سقوط حكومة كرامي

في كانون الثاني/ يناير 1992، قدّمت حكومة عمر كرامي مشروع موازنة وصلت فيه متطلبات الإستدانة الى نصف الإنتاج القومي. هذا الأمر أدّى الى التهافت على العملات الأجنبية التي ازداد سعر تصريفها الى أرقام قياسية على رغم سحب الحكومة مشروع الموازنة. وحاول البنك المركزي اللبناني وقف انخفاض قيمة الليرة اللبنانية الهائل،

613 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
614 **مقابلة مع سمير جعجع**، المسيرة، رقم 323-322، كانون الأول/ ديسمبر 1991، ص 9.

ولكن بعد أن أنفق ثلث احتياطه من العملة الأجنبية، وضع حدًا لتدخّله في 29 شباط/ فبراير. بعد ذلك بوقت قصير، بلغت سرعة انخفاض قيمة الليرة اللبنانية أبعادًا مقلقة. في أوائل شهر أيار/ مايو، سجّل الدولار الأميركي مستوى عاليًا بالنسبة لليرة اللبنانية، عندما بلغت قيمة الدولار الواحد 2900 ليرة لبنانية. واحتجاجًا على تفاقم الأزمة المالية، شهد لبنان إضرابًا عامًا في 6 أيار/ مايو، اتّخذ شكل انتفاضة شعبية. ونتيجة لذلك، لم يكن أمام رئيس الوزراء عمر كرامي أيّ خيار سوى تقديم استقالته. ودعت القوات اللبنانية مرة أخرى إلى تشكيل «حكومة متوازنة» تعيد الثقة بالليرة اللبنانية. وبعد بضعة أيام، أرسل الرئيس الهراوي مبعوثًا لجعجع لمناقشة الحلول الممكنة للأزمة الجارية. فطلب جعجع منصبين وزاريّين في الحكومة الجديدة، يكون الأول له والآخر لتوفيق هندي[615].

في 16 ايار/ مايو 1992، تمّ تشكيل حكومة جديدة برئاسة رشيد الصلح. وعرضوا على سمير جعجع منصبًا وزاريًّا من دون حقيبة. وكما كان من المتوقع، فرضت سوريا على الرئيس الهراوي مجلس وزراء بأغلبية ساحقة مؤيدة لسوريا، ومارست عليه الضغوط لقطع العلاقات مع الأطراف المناهضة لها. وأعلن جعجع استقالته من خلال محطة تلفزيون القوات اللبنانية «LBC» بعد ساعتين فقط على تعيين حكومة الصلح. وفي وقتٍ لاحق، قدّم استقالته الرسمية مباشرة إلى الرئيس الهراوي، متجاوزًا رئيس الوزراء الجديد، وكان هذا التصرّف يُعبّر عن اعتراضه على الطريقة التي تمّ من خلالها تشكيل الحكومة[616].

615 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
616 جريدة النهار، 17 ايار/ مايو 1992.

بعد ذلك بوقتٍ قصير، رأى جعجع أنّ حكومة الصلح ستواجه مصير سابقتها: أي الفشل. وانتقد بشدة سوء تمثيل المسيحيين في الحكومة الجديدة، ودعا الوزراء إلى الإستقالة[617]. إلاّ أنّ استقالة جعجع لم تردع سوريا عن ممارسة سيطرتها على مؤسسات الدولة اللبنانية. ولدى عودته من دمشق، أعلن رشيد الصلح إجراء الانتخابات البرلمانية في فصل الصيف. فأثبتَ أن سوريا تريد تنفيذ بنود الطائف التي تناسب مصالحها، كما تريد تماماً أن تهمِل تلك التي تؤمن سيادة لبنان. وكان اتفاق الطائف ينصّ على إنشاء مجلس دستوري، وعلى عودة جميع المهاجرين إلى منازلهم الأصلية، والأهم من ذلك على الإنسحاب الجزئي للجيش السوري من بيروت إلى البقاع خلال عامين على تصديق الإصلاحات الدستورية، وبذلك كان يتوجّب على الجيش السوري إعادة انتشار قوّاته في لبنان في شهر أيلول/ سبتمبر 1992 كحدّ أقصى. وإنّ إجراء انتخابات نيابية في غضون مهلة قصيرة، كان يعني تشكيل برلمان لبناني قبل التمكّن من التقرير بشأن ما إذا كان القانون الانتخابي الجديد دستورياً أم لا. وكان ذلك يعني إجراء انتخابات في مناطق لم تعد إليها بعد أغلبية السكان النازحين، وإجراء انتخابات في دولة يسيطر عليها السوريون وكذلك القوات الإسرائيلية إلى حدّ أقل[618].

أثار إعلان الانتخابات البرلمانية المبكرة ضجة عارمة في بيروت الشرقية، فأعرب كل من ريمون إده، وميشال عون، وأمين الجميل، وسمير جعجع عن معارضتهم الشديدة لإجرائها قبل عودة جميع اللاجئين إلى ديارهم، وقبل انسحاب القوات السورية من بيروت. تجاهلت سوريا احتجاجات القادة المسيحيين، وقدّمت لهم خياراً صعباً بين المشاركة والخسارة، أو مقاطعة الانتخابات[619].

617 **مقابلة مع سمير جعجع**، المسيرة، رقم 343، ايار/ مايو 1992، ص 8.
618 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
619 **المرجع نفسه**.

جعجع يترشح لرئاسة حزب الكتائب

دفع التنفيذ الجزئيّ لاتفاق الطائف جعجع إلى الإعلان رسميًا عن ترشيح نفسه لقيادة حزب الكتائب في 3 حزيران/ يونيو 1992. فقد اعتقد أن الوقت قد حان لتوحيد جهود القوات اللبنانية والكتائب لحماية مصالح المسيحيين في لبنان. واعتقد جعجع أنه كان بإمكانه الفوز بسهولة في الانتخابات، إذ إنه كان يتمتع بأغلبية ساحقة في المكتب السياسي للحزب. حتى أنه شرع في وضع استراتيجية ما بعد الانتخابات لمواجهة حكومة الصلح من خلال موقف مسيحي موحّد من الانتخابات البرلمانية المقبلة. وكان قائد القوات اللبنانية حريصًا على إعادة توحيد حزب الكتائب من خلال تشجيع عودة أنصار الرئيس الراحل بشير الجميل الذين كانوا قد تركوا الحزب بعد انتخاب إيلي كرامة رئيسًا له عام 1988. وكان يعتقد بأن عودتهم إلى الكتائب ستعيد له شبابه وستجدد الدور الريادي الذي أدّاه الحزب في فترة ما بعد الإستقلال. وبعد ذلك بوقت قصير، قرّر جعجع العودة موقتًا إلى مقرّ القوات اللبنانية في الكرنتينا، لإدارة حملته من هناك. وعقد اجتماعات متتالية مع أعضاء الكتائب، وكشف عن خطته الطموحة للحزب. لم يحبّذ المسؤولون اللبنانيون عودة جعجع إلى الكرنتينا، إذ كانوا يفضلون أن يبقى معزولاً في غدراس (كسروان). فضلاً عن ذلك، كان الرئيس الهراوي يعتبر أن ترشيح جعجع لقيادة حزب الكتائب هو بمثابة مناورة سياسية لتقويض اتفاق الطائف ولإنشاء كتلة قوية للمعارضة المسيحية. وبعد بضعة أيام، كشف جعجع، في مقابلة، أنّه ضمن الفوز في انتخابات حزب الكتائب اللبنانيّة المقبلة. وأثارت سياسته الغضب الشديد لدى معارضي القوات اللبنانية، فتنبأ ايلي حبيقة بحدوث حمّام دم في المناطق المسيحية، في حين أنّ المؤيّدين للوزير عبدالله الأمين أملوا أن تكون نتائج انتخابات الكتائب على عكس توقّعات جعجع[620].

620 ايلي الحاج، **الكتائب ربحت**، المسيرة، رقم 345، حزيران/ يونيو 1992، ص 9.

في 8 حزيران/ يونيو 1992، حشدَ جورج سعادة معارضي سمير جعجع، أي أنصار الرئيس السابق أمين الجميل والعماد ميشال عون، ففاز في الانتخابات الرئاسيّة للكتائب. شعر جعجع بخيبة أمل كبيرة جرّاء نتائج الانتخابات، ولكنه هنّأ سعادة وشرع في توحيد الصفوف المسيحيّة في وجه التحدّيات السياسية المقبلة، وهي الانتخابات البرلمانية المستقبلية.

فضّل جعجع البقاء في مقر القوات اللبنانية في الكرنتينا لبدء حوارٍ مع القادة المسيحيين البارزين، ولإقناعهم باتخاذ موقف موحّد بشأنٍ مشروع القانون الانتخابي الجديد. وغنيّ عن القول إنّ رئيس الوزراء رشيد الصلح كان يعتبر أنّ الاتصالات التي يقوم بها جعجع مريبة، إذ إنه كان يخشى أن تتآمَر المعارضة المسيحية المتزايدة ضدّ جهوده «التصالحية».

المعارضة المسيحية الساحقة ضد مشروع القانون الإنتخابي

في 16 تموز/ يوليو 1992، وافق مجلس النواب اللبناني على مشروع القانون الانتخابي الذي قدّمته حكومة الصلح قبل شهرين، وكان مشروع القانون بعيدًا بشكلٍ واضح عن بنود اتفاق الطائف، حيث نصّ القانون على انتخاب 128 نائبًا عوضًا عن الـ108 كما جاء في الاتفاق.

كان التوزيع المناطقي للمقاعد متفاوتًا. وزاد عدد نواب البقاع بنسبة تتجاوز 50 ٪ فيما ازداد عدد النواب في الشمال بنسبة 40 ٪، في حين لم يرتفع عدد المقاعد في بيروت وجبل لبنان إلاّ بما يقلّ عن الخمس. وحازت المناطق التي كانت ترزح تحت وطأة الوصاية السورية أكبر عدد من المقاعد.

وبالإضافة إلى ذلك، تفاوت قانون الإنتخابات بشكل لافت مع بند الاتفاق الذي يتطرق إلى حجم الدوائر الإنتخابية. ففي الطائف، إتفق النواب على أن تقوم الداوئر الإنتخابيّة على المحافظات عوضًا عن المناطق لتشجيع التحالفات بين الطوائف. بيد أن قانون الإنتخابات النيابية لم يقم على المحافظات، أو على المناطق، إنما كان بمثابة خليط من الإثنين: فجاءت انتخابات بيروت وشمال لبنان وجنوبه على أساس المحافظات، بينما جاءت انتخابات جبل لبنان والبقاع على أساس المناطق. وكان هناك أغلبية مسلمة ضئيلة في دائرة بيروت، وأغلبية مسلمة بارزة في جنوب لبنان، والأمر نفسه كان تقريبًا في شمال لبنان. وفي هذه الدوائر، سمح القانون الانتخابي للمسلمين باختيار النواب المسيحيين. ولو تمّ التعامل مع جبل لبنان على أنه محافظة، لكان بإمكان المسيحيين انتخاب النواب المسلمين. ولمَنع حدوث ذلك، تمّ تقسيم محافظة جبل لبنان إلى ست مناطق. ونتيجة لذلك، تم تحييد الأغلبية المسيحية، وأعفي الزعيم الدرزي وليد جنبلاط، على وجه الخصوص، من تسويق انتخابه أمام الناخبين المسيحيين في إقليم الشوف[621].

كان الغرض من هذه المعاملة غير المتكافئة واضحًا للغاية: فكانت الدوائر تكبر أو تصغر تَناسُبًا مع المرشحين الموالين لسوريا بالفوز على خصومهم. أدّى تصميم الداوئر الانتخابية في مشروع القانون إلى اختلال هائل في التوازن ما بين المسلمين والمسيحيين اللبنانيين، فلم تجعل أحكام مشروع القانون النواب المسيحيين يعتمدون على عدد أصوات المسلمين فقط، ولكنه ضمن أيضًا أنّ عدد النواب المسيحيين الذين يُنتخبون بأغلبية مسيحية لن يكوّن ثلثًا معطّلاً من مجموع نواب المجلس، وبدلاً من المناصفة المتفق عليها في الطائف، مكّن مشروع قانون الإنتخابات المسلمين اللبنانيين من السيطرة على البرلمان الجديد[622].

621 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 628.
622 **الموضع عينه**.

في هذا الإطار، شكّل القانون الجديد انتهاكًا خطرًا لاتفاق الطائف، فانتقد كلّ من القوات اللبنانية، والتيار الوطني الحر التابع لعون، وحزب الوطنيين الأحرار، والكتلة الوطنية، وفي مرحلة لاحقة، حزب الكتائب، بشدّة مشروع القانون المبني على مبادرة سورية، ودَعت كلّ هذه الاحزاب المذكورة أعلاه إلى العودة عنه. وأيّد البطريرك الماروني صفير، بدعم من كامل المجمع الكنسي، الزعماء المسيحيين، وعارض بشدّة إجراء انتخابات برلمانية قبل تحقيق الشروط التالية:

أولًا: عودة جميع المغتربين إلى ديارهم.

ثانيًا: منح المنتخبين اللبنانيين حق التصويت.

ثالثًا: إنسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان.

دَعت القوات اللبنانية إلى إضراب عام في 23 تموز/ يوليو 1992 احتجاجًا على قانون الانتخابات. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، قررت حكومة الصلح إطاحة المعارضة المسيحية عن طريق إجبار زعيم القوات اللبنانية على مغادرة الكرنتينا والعودة إلى غدراس. وكان الهدف من استعراض الحكومة لقوّتها ضدّ القوات اللبنانية يكمن في منع زعماء المعارضة الآخرين من مواصلة انتقاداتهم ضد السياسات الحكومية. وبالتالي، أصدرت حكومة الصلح قرارًا تطلب فيه استعادة ممتلكات الدولة المصادرة التي كانت تحتلّها مختلف الأطراف اللبنانية. وعيّنت الحكومة الوزراء مروان حمادة ونبيه بري وشوقي فاخوري للقيام بالاتصالات مع الحزب التقدمي الاشتراكي، و«حزب الله»، والقوات اللبنانية، بغية إقناعهم بإخلاء قصر بيت الدين في الشوف، وثكنة عبدالله في بعلبك، ومجمّع الكرنتينا في بيروت الشرقية، ومبنى دار المعلمين في جونيه. وفي حين أبلغ كلّ من الحزب التقدمي الإشتراكي و«حزب الله» بإشعارٍ مسبق عن نشر الجيش في جميع أنحاء الممتلكات المصادرة، قرّرت

حكومة الصلح استفزاز القوات اللبنانية من خلال الطلب منها بإخلاء عقارات الدولة فورًا ومن دون إشعار مسبق. وجاءت الأساليب الملتبسة التي لجأت إليها حكومة الصلح لتنفيذ قراراتها ردًا على الإضراب العام الذي نظّمه الزعماء المسيحيون في المعارضة. وفي ليلة 23-24 تموز / يوليو، اقتحم الجيش اللبناني مبنى المؤسسة اللبنانية للإرسال (LBC)، وأمر الموظفين بإخلاء مبنى دار المعلمين فورًا. وقد تمّ تكرار السيناريو عينه في ليلة 24-25 تموز / يوليو، عندما انتشرت وحدات الجيش اللبناني بقيادة الضابطين أندريه رحال وعصام عطوي حول مقر القوات اللبنانية في الكرنتينا، داعية إلى إخلاء فوريّ للمكان[623]. طريقة تعامل الجيش مع القوات اللبنانية صدمَت جعجع بشكلٍ لافت، لا سيما بعد حادثة دار المعلمين. وأعطى حرّاسه الشخصيين تعليمات بالتعاون إلى أقصى حَد مع وحدات الجيش المتمركزة حول الكرنتينا. وفرض الجيش طوقًا على المقر، فاتخذ الوضع المتفجّر في الكرنتينا منعطفًا يُنذر بالأسوأ. وتجنّب حرّاس جعجع أيّ مواجهة مع الجيش اللبناني من أجل حماية زعيمهم من الأذى الذي قد يلحق به[624].

وبعد ساعات طويلة، سمح لقائد القوات اللبنانية سمير جعجع وزوجته ستريدا بمغادرة الكرنتينا. وفي اليوم التالي، تمّ تنظيم مظاهرة كبيرة في بكركي لدعم سمير جعجع والقوات اللبنانية. ومُني عرض القوة للجيش ضد القوات اللبنانية بفشل لافت، إذ إنه لم يحقق النتائج المرجوّة. فازداد اعتراض المسيحيين على مشروع القانون الانتخابي الجديد، في حين ازدادت شعبية جعجع بشكلٍ بارز بعد حادثة الكرنتينا. ومن غدراس، كثّف جعجع اتصالاته بممثلي التيار الوطني الحر، والكتلة الوطنية، وحزب الوطنيين الأحرار، واتفقوا جميعًا على مقاطعة الانتخابات البرلمانية القديمة. وأكّد

623 **مقابلة عبر البريد الإلكتروني مع ستريدا جعجع**، أيلول / سبتمبر 2010.
624 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

التعاون الوثيق بين الزعماء المسيحيين في المعارضة موقفهم الموحّد إزاء هيمنة سوريا على لبنان[625].

قاطعت أغلبية مهمة من المسيحيين اللبنانيين الانتخابات، فبلغت نسبة المشاركة الإجمالية للناخبين أقلّ من الثلث بكثير، وهذه سابقة فريدة من نوعها في تاريخ لبنان. وبات البرلمان المنتخب حديثًا يفتقر إلى التمثيلية وإلى الشرعية الديموقراطية. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، انتقد البرلمان الأوروبي بشدة الظروف التي جرت بموجبها الإنتخابات التشريعية، في حين أعلن المرشّح الديموقراطي إلى الرئاسة الأميركية بيل كلينتون أن الانتخابات اللبنانية لم تكن «حرة ونزيهة»[626].

تشكيل حكومة الحريري

أعرب المجتمع الدولي عن قلقه العميق إزاء التمثيل الشعبيّ للبرلمان الجديد، ولكنه امتنع عن انتقاد تدخّل سوريا في الشؤون اللبنانية الداخلية. وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر، أظهر الرئيس السوري حافظ الأسد حسن النيّة تجاه المجتمع الدولي من خلال السماح للملياردير اللبناني السعودي رفيق الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة. فأخذ هذا الأخير على عاتقه إرساء الاستقرار في الاقتصاد اللبناني ومواصلة التعاون الوثيق مع سوريا. وتمّ تشكيل حكومة الحريري في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1992، وغالبية أعضائها كانت من غير المجلس النيابي لمواجهة خلل التوازن في الانتخابات البرلمانية. إلا أنّ الحريري لم يعرض على جعجع منصبًا وزاريًا لأنه لم يتمّ تمثيل القوات اللبنانية في البرلمان الجديد. في الوقت نفسه، لم يكن الرئيس السوري راضيًا عن المقاطعة المسيحية الساحقة للانتخابات البرلمانية، فقرر تفكيك

625 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
626 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 632.

الأحزاب المناهضة لسوريا في لبنان. وممّا لا شك فيه أنّ القوات اللبنانية كانت حتمًا المجموعة الأكثر تنظيمًا في المعارضة المسيحية، فكان الأسد مقتنعاً أنه إذا سنحت ظروف مؤاتية لسمير جعجع فإنه سينقلب على سوريا. وبعد عملية الإستئصال الأولى لمعارضي سوريا المسيحيين التي حصلت في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، كان لسوريا مصالح في القضاء على معارضيها المتبقّين في لبنان، أي القوات اللبنانية وبكركي. وبما أنّ بكركي كانت تمثّل رمزًا دينيًا للمسيحيين في الشرق الأوسط، سَعت سوريا إلى تحييدها سياسيًا من خلال تفكيك حليفها الأكثر نشاطًا، أي القوات اللبنانية. وبالمختصر، تمّ اتخاذ قرار حلّ القوات اللبنانية في أيلول/ سبتمبر 1992، بيد أنّ الرئيس الأسد لم يبح بهذا الشأن[627].

في غضون ذلك، قرر جعجع المباشرة باتصالات مع الرئيس رفيق الحريري للتعبير عن دعمه لسياسات الحكومة. فحضر زاهي بستاني، وهو صديق مقرّب من جعجع ومستشار لرفيق الحريري، لقاءً بين الزعيمين. وأمل جعجع بأن يساعد رئيس الوزراء الجديد المسيحيين اللبنانيين على التغلب على الآثار المدمرة للانتخابات البرلمانية، أي سوء تمثيلهم في مؤسسات الدولة واستبعادهم عن عملية صنع القرار. وفي الواقع، كان زعيم القوات اللبنانية قد بنى آمالاً غير واقعية، إذ أُعطي للحريري هامش مناورة واسع النطاق في المسائل الاقتصادية. بيد أنه لم يكن له أي تأثير في التمثيل الطائفي في مؤسسات الدولة والعلاقات الثنائية بين سوريا ولبنان[628].

في تشرين الثاني/ نوفمبر 1992، اعتقل الجيش اللبناني بتعسّف عددًا كبيرًا من أعضاء القوات اللبنانية، واتهمهم بالسعي إلى زعزعة استقرار

627 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
628 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، كانون الثاني/ يناير 1996.

النظام اللبناني من دون تقديم الأدلة الملموسة في هذا الإطار. وقد دفع هذا الاعتقال العشوائي والمتواصل لأعضاء القوات اللبنانية بالعديد منهم إلى مغادرة البلد والبحث عن العمل في الخارج. وفي مؤتمراته الصحافية، حذّر جعجع مرارًا الحكومة اللبنانية من العواقب الوخيمة للاعتقالات التعسفية على عملية المصالحة الوطنية، بيد أنّ دعوته لم تجد آذانًا صاغية. ففي أوائل كانون الأول/ ديسمبر 1992، استأنف الجيش اللبناني الاعتقالات التعسفية للمجموعات المناهضة لسوريا، فأصبح واضحًا تمامًا أن سوريا تسعى إلى دفع معارضيها اللبنانيين إلى الفرار من ديارهم[629].

تدهور العلاقات بين الكتائب والقوات اللبنانية

تسببت الإجراءات التعسّفيّة التي اتّخذت ضدّ أعضاء القوات اللبنانية بدفع رئيس حزب الكتائب جورج سعادة إلى تحييد نفسه تدريجيًا عن المعارضة المسيحية، وإلى تقديم مجموعة متنوعة من المبادرات الودّية تجاه سوريا، وأعلن أنّ مقاطعة الكتائب للانتخابات النيابية كانت خطأ جسيمًا. فاعتمد لهجات أكثر تصالحية تجاه البرلمان الجديد. وعقد المكتب السياسي لحزب الكتائب ندوة حوالى منتصف كانون الأول/ ديسمبر، وصادق على خطة عمل لعام 1993.

بعد ذلك، أصدر المكتب السياسي للكتائب قرارًا يُنهي من خلاله ولاية رؤساء ومساعدي رؤساء مناطق الكتائب وأقسامها، كما وضع حدًا لولاية رؤساء اللجنة التنفيذية وأعضائها. وقد اتهم أنصار جعجع في حزب الكتائب جورج سعادة بالتآمر ضدّ أنصار القوات اللبنانية والمتعاطفين معها، ودعوا قيادات الحزب إلى إلغاء القرار المذكور فورًا[630]. ولكنّ

629 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
630 جريدة النهار، 15 كانون الثاني/ يناير 1993.

سعادة تمسّك بموقفه، وأعلن أنه يريد القضاء على ازدواجية الولاء بين الكتائب والقوات اللبنانية. وقررت سوريا، من جهتها، أن تصعّد الصراع بين القوات اللبنانية والكتائب. فشجّعت السلطات اللبنانية على الوقوف إلى جانب حزب الكتائب، ونصحت البرلمان اللبناني الجديد بمناقشة إلغاء الطائفية السياسية كما جاء في المادة 95 من الدستور الجديد. وتنصّ المادة على أحكام لإلغاء الطائفية السياسية، إلاّ أنها لا تحدد تاريخًا وموعدًا معيّنين لتنفيذ هذا الإلغاء بشكلٍ فعّال. وأثار التدخل السوري السافر في الشؤون الداخلية فورة من الغضب في المناطق المسيحية، واعتراض كلّ من جعجع وسعادة ودوري شمعون بشدة على إلغاء الطائفية السياسية. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، أعلن نائب الرئيس السوري خدّام أنّه يجب إلغاء الطائفية السياسيّة في لبنان قبل أن تقوم سوريا بتنفيذ انسحاب، ولو جزئيّ، لقوّاتها من لبنان[631].

وأكّد إعلان خدام شكوك المسيحيين اللبنانيين ازاء نوايا سوريا الحقيقية تجاه لبنان، فقد أصبح المسؤولون اللبنانيون معتمدين بشكل كامل على حسن نوايا سوريا وحساباتها الاستراتيجية.

استنتج جعجع، في نهاية المطاف، أنّ سوريا عازمة على ضمّ لبنان إليها تدريجيًا، وعلى إخضاع جميع المجموعات الدينية فيه إلى سيطرتها من خلال استغلال خلافاتهم الداخلية. وبعد هزيمته في الانتخابات السياسية للكتائب والتدهور التدريجي لعلاقته مع جورج سعادة، قرّر جعجع التركيز على تشكيل حزب القوات اللبنانية وعلى قيادة المعارضة المسيحية[632].

631 تيودور هنف، **مرجع سابق ذكره**، ص 636.
632 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

تعليق لقاءات مجلس القيادة في القوات اللبنانية

أواخر عام 1992، كثّف رئيس الاستخبارات العسكرية السورية في لبنان العميد غازي كنعان اتصالاته مع ثلاثة من قادة القوات اللبنانية، وهم: نادر سكر وجورج كساب وجورج أنطون، على أمل أن يقوم هؤلاء القادة بإقناع جعجع بالتعامل بشكلٍ مباشر مع المسؤولين السوريين[633]. في البداية شجّع جعجع هذه الاتصالات من أجل الكشف عن النوايا السورية الحقيقية تجاه القوات اللبنانية، ولكنه سرعان ما أدرك أنّ كنعان يريد تحويل القوات اللبنانية إلى دميةٍ سورية أخرى[634]. وبالإضافة إلى ذلك، ازداد استياء جعجع من المشاحنات المتواصلة التي حدثت مؤخراً في اجتماعات مجلس القيادة[635]، فلقد أصبحت علاقة القوات اللبنانية مع سوريا موضوع خلاف في كنف المجلس. واستمرّ كلّ من سكّر، وكسّاب، وأنطون في الدفع إلى إنشاء حلف بين سوريا والقوات اللبنانية، إلاّ أنّ وجهات نظرهم لم تلقَ دعم قياديي القوات اللبنانية الآخرين وتأييدهم. وفي أواخر كانون الثاني/ يناير 1993، قرّر جعجع أخيرًا أن يعلّق لقاءات مجلس القيادة.

بعد ذلك بوقتٍ قصير، طلب جعجع من فؤاد مالك وأنطوان نجم تحضير مؤتمر لحزب القوات اللبنانية، وعَقدِ اجتماعاتٍ متتالية مع كوادر في القوات اللبنانية، والكشف عن برنامج الحزب السياسي. وفي أوائل ربيع 1993، كلّف جعجع فؤاد مالك بتشكيل لجنة فرعية مكلّفة بإعادة صياغة القوانين الداخلية للحزب التي أحيلت في البداية إلى وزارة الداخلية في أيلول/ سبتمبر 1991.

633 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
634 **المرجع نفسه**.
635 **المرجع نفسه**.

قدّمت اللجنة الفرعية المشروع المنقّح إلى الوزارة في آب/ أغسطس 1993، وبعد ذلك حصلت على الموافقة في وقتٍ قصير. وبالتالي، عيّن كلّ من ممثلي حزب القوات اللبنانية: فؤاد مالك، وريشار جريصاتي، وابراهيم يازجي، وجوزف رزق، وأمجد اسكندر، أنفسهم أعضاءً في اللجنة الإدارية، بموجب الفقرة 9 من القانون الأساسي للحزب الذي لم تطرأ عليه تغييرات. وشرعت اللجنة الإدارية في تنظيم أقسام الحزب، فأنشأت مجالس لمناطق بشري والبترون والشوف وجنوب لبنان، وبدأت تعمل على تشكيل المجالس للمناطق اللبنانية المتبقية.

في غضون ذلك، افتتح جعجع مدرسة «الكوادر» في غدراس. وكان الهدف الرئيسي للمدرسة الاستفادة من الدم الجديد بغية إنشاء مشروع سياسي للقوات اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان. وعقدت ندوات حول الديموقراطية، والطائفية، والتعددية الثقافية، والفيدرالية، وحضر هذه الندوة في الغالبية طلاب الجامعات والمهنيون الشباب والمقاتلون السابقون للقوات اللبنانية[636].

وقد عجّل تشكيل مدرسة «الكوادر» القرار السوري لتفكيك القوات اللبنانية. فقد كان الرئيس حافظ الأسد مستاء من حشد الشباب المسيحيين، ومن تلقينهم مبادئ ومعتقدات ضد الوصاية السورية على لبنان. فاعتبرت السلطات السورية مدرسة «الكوادر» حيلة لإعادة تشكيل وحدات القوات اللبنانية العسكرية. ومن جهته، أدرك جعجع أن الجيش اللبناني والاستخبارات العسكرية السورية كانوا يراقبون ويتابعون بعناية أنشطة القوات اللبنانية، ففكّر في تأجيل مشروع مدرسة «الكوادر»، إلاّ أنه لم يكن يريد أن ينأى بنفسه عن قاعدة الحزب. وخلال لقاءاته مع ناشطي القوات اللبنانية، شدّد جعجع على ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاق

636 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

الطائف كخطوة أولى نحو إنشاء النظام الفدرالي في لبنان. واعتبرت سوريا أنّ تكتيكات المناورة التي اعتمدها جعجع تشكل تحديًا مباشرًا لدورها في لبنان، وطلبت من الجيش اللبناني اعتقال عدد من أنصار القوات اللبنانية[637].

قيام القوات اللبنانية باتصالات جديدة مع سوريا

عندما تيقّن جعجع أنّ مخاوف سوريا وشكوكها إزاء أنشطة القوات اللبنانية السياسية قد ازدادت، قرّر استئناف الإتصالات مع المسؤولين السوريين في خريف عام 1993، من خلال المخابرات العسكريّة اللبنانية. فعقد اجتماعات متتالية مع كبار ضباط الجيش اللبناني في غدراس، وقدّم لهم معلومات حول مواقع مخابئ الأسلحة الصغيرة والمتوسطة للقوات اللبنانية. وكان جعجع حريصًا على طمأنة المسؤولين السوريين أن القوات اللبنانية لا تخفي أسلحة وأنها ليست على استعداد لإعادة بناء هيكليتها العسكرية في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان. ومع ذلك، فشلت الإتصالات الجديدة في تحقيق نتائج ملحوظة. فكانت سوريا مصمّمة على فرض إملاءات على المجموعات اللبنانية كافة، في حين كان جعجع يرفض تبنّي الخطّ السياسي الذي يتناقض مع معتقدات المقاومة المسيحية ومبادئها[638]. ووصلت المناقشة مع المسؤولين السوريين إلى طريق مسدود في نهاية تشرين الثاني / نوفمبر 1993. وبعد بضعة أيام، أصبح المناخ السياسي في لبنان متوترًا للغاية بسبب نشر تصريحات طائفية في الصحافة.

في 20 كانون الأول / ديسمبر، ارتفعت حدّة التوتر السياسي إلى آفاق جديدة، عندما انفجرت قنبلة في بيت الكتائب في الصيفي في بيروت

637 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
638 **المرجع نفسه**.

الشرقية، ما أدى إلى إصابة عدد كبير من أعضاء المكتب السياسي التابع للحزب. وفي وقتٍ لاحق، اعتقلت السلطات اللبنانية حوالى 70 مقاتلاً سابقًا في القوات اللبنانية لاعتقادها أنهم خبراء في تصنيع المتفجرات، فزعمت أنهم مسؤولون عن هذا التفجير.

وأعقب احتجاز مقاتلي القوات اللبنانية «الكَشف» عن الطرف الذي كان وراء محاولة فاشلة لاغتيال الرئيس الياس الهراوي قبل عامين: القوات اللبنانية. وفي اليوم التالي، نشرت الصحف اللبنانية تقارير ملفّقة عن إحباط مؤامرة الاغتيال. وحذّر السياسيون المتعاطفون مع جعجع هذا الأخير من الإجراءات المقبلة التي قد تتخذ ضد القوات اللبنانية، وقدّموا له ممرًا آمنًا للخروج من لبنان. فرفض جعجع رفضًا قاطعًا مغادرة البلد لأنه كان متأكّدًا تمامًا من أنّ الحكومة اللبنانية لا تملك أدلّة ملموسة لاتهام القوات اللبنانية بجريمة محاولة اغتيال الرئيس الهراوي. وقد اتّخذ هذا القرار لأنه اعتقد أنّ سوريا لن تسمح للهراوي بمتابعة ثأره ضد القوات اللبنانية[639].

تبيّن أنّ حسابات جعجع لم تكن صحيحة. ففي 16 كانون الثاني/ يناير اجتمع الرئيس الأميركي بالرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف. واعتبر الاجتماع بمثابة اعتراف أميركي رسمي بدور سوريا الرائد في منطقة الشرق الأوسط. فلم يُثر كلينتون مسألة الوجود السوري المسلّح في لبنان من أجل تشجيع الرئيس الأسد على متابعة جهوده «الإيجابية» التي كان يبذلها من أجل إرساء السلام مع إسرائيل. وفي 21 كانون الثاني/ يناير توفي باسل حافظ الأسد في حادث سير مأساوي. وترأس جعجع، الذي كان يراقب بعناية فائقة احتمالات الوفاق الأميركي السوري، وفدًا للقوات اللبنانية لتقديم تعازيه للرئيس الأسد في القرداحة في محافظة اللاذقية في سوريا الغربية، وكان ذلك بتاريخ 26 كانون الثاني/ يناير 1994[640].

639 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

640 جريدة النهار، 27 كانون الثاني/ يناير 1994.

وممّا لا شك فيه أنّ زيارة جعجع المفاجئة إلى القرداحة قد أخذت حلفاء سوريا في لبنان على حين غرّة، وجعلتهم يتخوفون من أي تقارب بين القوات اللبنانية وسوريا. واعتبر جعجع من جانبه أنّ زيارته هي واجب اجتماعي، على أمل أن تساهم في كسر الجليد مع النظام السوري.

في 25 شباط / فبراير، فتح مواطن إسرائيلي النار على رجال اجتمعوا للصلاة في مسجد «الحرم الابراهيمي» في الخليل، ما أدى إلى وفاة عدد كبير من المصلّين المسلمين. وندّدت سوريا بهذا العمل الوحشي العنيف، وأمرت بوقف المفاوضات مع إسرائيل في واشنطن. وبعد ذلك بيومين، انفجرت عبوة في كنيسة سيدة النجاة في ذوق مكايل- كسروان، أودَت بحياة 9 مصلّين وأسفرت عن إصابة العديد منهم. وحتى يومنا هذا لم يكشف عن هويّة مرتكبي هذا التفجير.

حلّ القوات اللبنانية

حصل الإنفجار في الكنيسة بينما كانت إدارة كلينتون تحثّ سوريا وإسرائيل على ممارسة ضبط النفس في إطار التعامل مع مذبحة الحرم الإبراهيمي وعلى استئناف محادثات السلام. وفي ظل هذه البيئة السياسية المتوترة للغاية، قرّر جعجع إطلاق الانتقادات اللاذعة ضدّ الحكومة اللبنانية ومؤسساتها العسكرية والقضائية. ففي 28 شباط / فبراير 1994، عقد مؤتمرًا صحافيًا لمهاجمة الحكومة اللبنانية، متهمًا إيّاها بالفشل في تحمّل مسؤوليتها الدستورية بحماية المواطنين. وبثّت محطّة تلفزيون LBC، التابعة للقوات اللبنانية، لقطات متكررة لفضح تقاعس السلطات القضائية عن التحقيق وعن محاكمة مرتكبي الجرائم الكبرى في لبنان. وجاء هذا المؤتمر الصحافي ضدّ مؤسسات الدولة اللبنانية في وقتٍ محرجٍ للغاية بالنسبة إلى حكومة

الحريري التي كانت تسعى جاهدة إلى تحقيق استقرار الوضع الأمني، فلم يكن بإمكانها أن تسمح بقبول استمرار هجمات القوات اللبنانية ضدّها. بالإضافة إلى ذلك، تخوّف النظام السوري من أن يخرج الوضع غير المستقر في لبنان عن نطاق السيطرة، فأعطت سوريا للحكومة اللبنانية تعليمات بتحميل مسؤولية تفجير الكنيسة لجعجع، وبحلّ حزب القوات اللبنانية. فقد وجد الرئيس السوري حافظ الأسد في انفجار الكنيسة عذرًا شرعيًا لتنفيذ خطة طويلة الأجل بغية القضاء على أعدائه اللدودين في لبنان[641].

وسرعان ما أشارت تسريبات إعلامية إلى أنّ التحقيق في تفجير الكنيسة كان يرتكز على مشتبه فيهم ذات صلة مزعومة بالقوات اللبنانية. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، أرسل الرئيس الياس الهراوي ثلاثة مبعوثين إلى سمير جعجع، وهم: نادر سكر ومي كحالة وبيار الضاهر، لكي ينصحوا زعيم القوات اللبنانية بمغادرة لبنان. لكنّ جعجع رفض رفضًا قاطعًا هذا العرض غير البريء. وفي 10 آذار/ مارس، حاوطت وحدات الجيش اللبناني منزل سمير جعجع في غدراس، وحالت دون وصول الصحافيين والزوّار إليه، واعتقل نائب جعجع فؤاد مالك في 23 آذار/مارس قرب جونية وأحيل إلى وزارة الدفاع في اليرزه للتحقيق معه. وبعد ساعات قليلة، عقدت الحكومة اللبنانية اجتماعًا وأصدرت مراسيم تحظّر «حزب القوات اللبنانية»، وتصادر جميع أصوله، وتمنع جميع محطات التلفزيون والإذاعات اللبنانية من بثّ الأخبار والبرامج السياسية إلى حين وضع قانون للإعلام المرئي والمسموع في لبنان. وفي اليوم التالي، احتجز مساعدان لمالك. فاعترض جعجع على قرار الحكومة، وطالب بمحاكمة عالمية لإثبات براءة القوات اللبنانية للشعب اللبناني.

641 **مقابلة شخصية مع توفيق هندي**، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.

وقدّم المدّعي العام طلبًا باعتقال العشرات من أعضاء القوات اللبنانية ذات الصلة بعملية التفجير. وفي أواخر شهر آذار/ مارس، كشف وزير الدفاع اللبناني محسن دلول أنه تمّ تجميع قنبلة سيدة النجاة وتركيبها في مكتب فؤاد مالك في ذوق مكايل. وأضاف دلّول أنّ «الاستعدادات والتحضيرات قد جرت في مكتب هذا الأخير، وأنه من المستحيل أن يكون ذلك قد حدث من دون علمه»[642]. بيد أنّ ضبّاط الاستخبارات العسكرية السورية واللبنانية لم يكونوا مهتمين بفؤاد مالك، فأرادوا منه أن يتعاون مع لجنة التحقيق لكي يصطادوا السمكة الأكبر أو الزعيم الأعلى، ألا وهو سمير جعجع. وجرى تسريب أخبار مفادها أنّ مالك تعرّض لانهيار عصبي في السجن، وأصبح فجأة على استعداد لتأكيد الادعاءات ضدّ القوات اللبنانية. وفي أوائل نيسان/ أبريل 1994، تحسّنت ظروف اعتقاله بشكلٍ ملحوظ، وأعطى مالك تعليمات لمحاميه برفض الادعاءات علنًا التي كانت تشير إلى أنه تعرّض لمعاملة سيئة في السجن.

كان المحتجزون الآخرون من القوات اللبنانية أكثر ترددًا في الاعتراف زورًا تحت الإكراه، وتعرّضوا للتعذيب القاسي في مبنى وزارة الدفاع. وتوفي أحدهم، وهو فوزي الراسي، أثناء احتجازه في 22 نيسان / أبريل 1994، إذ تمّ نقله إلى المستشفى حيث توفي في العناية الفائقة. كما تمّ نقل معتقل آخر من القوات اللبنانية، حنا العتيق، إلى العناية الفائقة في الشهر عينه، بعد أن تعرّض إلى ممارسات الاستجواب الوحشية في وزارة الدفاع[643].

اعتقل جعجع في 21 نيسان/ أبريل 1994، بتهمة تدبير تفجير كنيسة سيدة النجاة في ذوق مكايل، وبتهمة محاولة تقويض سلطة الحكومة من خلال «إبقاء ميليشيا تحت ستار الحزب السياسي»، وبتهمة التحريض على أعمال العنف وإثارتها، وبتهمة التآمر وتنفيذ الاغتيالات خلال الحرب

642 جريدة النهار، 31 آذار/ مارس، 1994.
643 قانون العفو الدولي، **بيان موجز للجنة حقوق الإنسان لبنان**، شباط/ فبراير 1997.
http://asiapacific/amnesty.org/library/index/ENGMDE180051997
open&of=ENG-ISR

الأهلية اللبنانية. ببساطة، استغلّت السلطات اللبنانية والسورية إلى أقصى حدّ الثغرات الواردة في قانون العفو العام لسنة 1991 المتعلق بجرائم الحرب التي ارتكبت قبل عام 1990. فكان القانون ينصّ بوضوح على أنّ كل جريمة ترتكب بعد هذا التاريخ لن يشملها العَفو.

بعد ذلك بوقتٍ قصير، أجبرت الاستخبارات اللبنانية العسكرية للجيش اللبناني، بتوجيهاتٍ من العقيد جميل السيّد، أحد أعضاء القوات اللبنانية، جرجس الخوري، على أن يشهد ضد سمير جعجع، وإلاّ سيلقى حتفه. لم يمنح للخوري حق التواصل مع محامين أثناء احتجازه في السجن الإحتياطي، فجعلوه يعتقد أنه شاهد، ولم يكن بالتالي على علم بالتهم الموجهة ضده. ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، جاءت «اعترافات» الخوري تحت الإكراه، في حين اعتبرت لاحقًا من الدلائل الرئيسية في محاكمته[644].

أبلغ جرجس الخوري المحكمة أنه كان قد عُذّب في حضور القضاة، وأعطيت له إمكانية الاختيار بين خيارين غير منطقيّين على قدم المساواة: «الاعتراف بأنه هو نفسه الذي فجّر الكنيسة، أو أنه شارك في عملية التفجير». وأعلم المحكمة أنّه وقّع الأوراق التي قدّمت إليه لأنه لم يعد قادرًا على التعامل مع التعذيب المبرح[645].

لم يقتنع النائب العام اللبناني منيف عويدات بأيّ شكلٍ بشهادة الخوري الهشّة. علمًا أنه قبل ستة أشهر، كان فايز قزي، وهو زعيم سابق في حزب البعث العراقي في لبنان، قد أخبر عويدات أنّ السلطات اللبنانية والسورية منشغلة بتدبير مؤامرةٍ صلبة ضدّ سمير جعجع للقضاء عليه سياسيًا. بيد أنّ موقف المدعي العام غير المتعاون في إطار التحقيق مع

644 قانون العفو الدولي، **لبنان: سمير جعجع وجرجس الخوري: تعذيب ومحاكمة غير عادلة،** 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004.
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE18/003/2004

645 **المرجع نفسه.**

جعجع لم يَرُق للسلطات اللبنانية والسورية. وتمّت إزاحة عويدات عن قضية تفجير كنيسة سيدة النجاة، واستبدل بالقاضي جوزيف فريحة[646].

في 13 حزيران/ يونيو 1994، تمّ اتهام 22 شخصًا بتفجير الكنيسة، وأحيل ثمانية منهم إلى المحاكمة، وحُكم على خمسة منهم غيابيًا، في حين رفع قاضي التحقيق التهَم عن بقية المتهمين.

وحكمت السلطات القضائية اللبنانية أولًا على سمير جعجع بتهمة الأمر بقتل داني شمعون وزوجته وطفليهما، لأنها أرادت أساسًا تأمين إدانة جعجع قبل أن تصدر حكمًا متساهلاً لمصلحة فؤاد مالك في قضية تفجير كنيسة سيدة النجاة.

وعلى رغم أنّ فؤاد مالك لم يورّط جعجع تحديدًا في اغتيال شمعون، إلاّ أنّه شهد قائلاً إنّ استئصال زعيم سياسي مسيحي بارز كان مستحيلاً من دون موافقة سمير جعجع. وأكّد أنّ هذا الأخير كان المستفيد الوحيد من موت شمعون. وفي محاكمة وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها معيبة «على نحو خطير» بسبب رفض المحكمة التحقيق في ما إذا كانت الاعترافات طوعيّة أو إذا قد تمّ انتزاعها عن طريق التعذيب، أدين جعجع وحكم عليه بالإعدام، وخفّضت عقوبته إلى السجن المؤبد مع الأشغال الشاقة[647].

أدّت المحاكم المدبّرة اللاحقة إلى إدانة جعجع بالتآمر لقتل زعيم عسكري سابق في القوات اللبنانية عام 1989، وهو الدكتور الياس الزايك، وبتهمة التخطيط عام 1991 لمحاولة قتل ميشال المر الذي كان وزير الدفاع آنذاك. ومن جهته، حصل فؤاد مالك على تعويض ملفت، من خلال تخفيض عقوبته بشكلٍ ملحوظ لتعاونه مع السلطات اللبنانية. وفي

646 **مقابلة شخصية مع زاهي بستاني**، حزيران/ يونيو 1997.

647 قانون العفو الدولي، **Lebanese Forces' Trial Seriously Flawed**، 24 حزيران/ يونيو 1995، http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE18/002/1995/en/086d33de-eb48-11dd-8c1f-275b8445d07d/mde180021995en.html

أيار/مايو 1995، أطلق سراحه بكفالة، وأقسم أنّه لن يتعاطى السياسة ولن ينخرط فيها بعد الآن[648]. وفي السنة التالية، حكم عليه بعقوبة خفيفة مدّتها ثمانية عشر شهراً في السجن بتهمة التخطيط لإصلاح ثكنات عسكرية.

وفي 13 تموز/ يوليو 1996، تمّت تبرئة زعيم القوات اللبنانية من عمليّة تفجير الكنيسة، بسبب عدم توافر الأدلة الكافية لإدانته. واعترض محامو جعجع على مرسوم الحكومة اللبنانية القاضي بحلّ حزب القوات اللبنانية، وأحالوا القضية إلى مجلس شورى الدولة لإعادة النظر فيها، ولكن من دون نجاح يُذكر. وفي 25 حزيران/ يونيو 1999، إتهمت المحكمة جعجع بتدبيرٍ اغتيال رئيس الوزراء السابق رشيد كرامي عام 1987، فأدين للمرة الرابعة بالسجن المؤبد. وخدم أيضًا حكمًا في السجن لمدة عشر سنوات بتهمة إعادة تسليح القوات اللبنانية عام 1994 بهدف إطاحة نظام الحكم في لبنان.

648 جريدة النهار، 19 أيار/ مايو، 1995.

خاتمة

وُضعت أسس القوات اللبنانية تلقائيًا في أوائل السبعينات ردًا على تزايد الوجود الفلسطيني المسلّح في لبنان والانتهاك التدريجي الذي كانت تتعرّض له سيادة البلاد. فأخذ الشباب المسيحي على عاتقه التصدّي لتهديد محتمل قد يواجهه استقلال لبنان ووقف خطة اليساريين اللبنانيين لإطاحة الجمهورية.

تحت قيادة الشيخ بشير الجميل، تطوّرت القوات اللبنانية من هيئة منسّقة مؤلفة من ميليشيات مسيحية إلى دولة بديلة في بيروت الشرقية. وتتوّج الصعود الشهابيّ لبشير الجميل في انتخابه رئيسًا للجمهورية اللبنانية، وقد خلّفت وفاته الشنيعة فراغًا كبيرًا في القوات اللبنانية. وبعد صراع على السلطة استمرّ حوالى ثلاث سنوات ونصف، تولّى سمير جعجع قيادة القوات اللبنانية في كانون الثاني/ يناير من العام 1986 وحوّلها الى مؤسسة سياسية عسكرية حديثة. فأظهر مستوى عاليًا من البراعة السياسية في الأوقات الصعبة، ووضع استراتيجية مفصّلة للحدّ من هيمنة سوريا السائدة في لبنان.

وأثار تعيين العماد ميشال عون رئيسًا لحكومة عسكرية موقتة في أيلول/ سبتمبر 1988 سلسلة من الأحداث الدرامية في لبنان. فلقد جرّ المنطقة المسيحية إلى «حرب التحرير» المدمّرة ضد الجيش السوري الذي كان يفوقه قوّةً، فمُني بفشلٍ ذريع. فتعرّضت المنطقة المسيحية إلى دمار شامل في وجه الجيش السوري لمدّة ستة أشهر، ما دفع النواب المسيحيين إلى تقديم تنازلات سياسية مؤلمة في الطائف لإنهاء الحرب. عارض عون بشدة اتفاق الطائف، في حين دعمته القوات اللبنانية ضمنيًا. وبعد ذلك بوقت قصير، شنّ العماد عون حرب الإلغاء ضد القوات اللبنانية في محاولة فاشلة لاحتكار عملية صنع القرار في المناطق المسيحية.

بعد إبعاد العماد عون في تشرين الأول/أكتوبر من العام 1990، عارضت القوات اللبنانية باستمرار الإملاءات السورية والتطبيق الانتقائي لاتفاق الطائف. وزادت مواقف جعجع المتعنّتة إزاء التدخل السافر للنظام السوري في الشؤون الداخلية اللبنانية من عزم الرئيس حافظ الأسد على القضاء على أبرز خصومه في بلد الأرز: القوات اللبنانية. بالتالي، أمرت الحكومة اللبنانية بحلّ القوات اللبنانية في 23 آذار / مارس 1994. إلاّ أنّ ذلك لم يُحبط سمير جعجع الذي رفض عدة عروض بمغادرة البلاد، وقرّر مواجهة الاتهامات الكاذبة بحقّه بشجاعة، على غرار اتهامه بتفجير كنيسة سيدة النجاة. ودفعَ، بالتالي، الثمن النهائي لتحدّيه السياسة التوسّعية للرئيس الأسد، وأمضى 11 عامًا ونصف في السجن في عزلةٍ تامّة داخل حبسٍ انفرادي.

يقدّم الجزء الثاني من الكتاب نظرةً مفصّلة حول الدّور البارز الذي أدّته القوات اللبنانية في مقاومة خطة النظام السوري القاضية بابتلاع لبنان، وفي بناء تحالف متعدّد الطوائف لاستعادة سيادة لبنان.

كما يناقش بالتفصيل العودة الكاملة للقوات اللبنانية إلى الساحة اللبنانية بعد اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005 وسعيها المستمر إلى تعزيز تحالف 14 آذار.

وأخيرًا وليس آخرًا، يسلّط الجزء الثاني الضوء على دهاء القوات اللبنانية وفطنتها في إحباط محاولة الرئيس السوري بشار الأسد ونظام الملا الإيراني توريط لبنان في حربٍ أهليّة دامية أخرى، وعزمها الثابت على بناء دولة لبنانية قوية.

نادر مومني

المراجع

- 1 -
الكتب

أ- باللغة العربية

الأشقر، جميل جبر، **الحركة الكتائبية: مفهوم عقيدتها، تاريخها، أهدافها**، بيروت: مطبعة الأمل، 1949.

بقرادوني، كريم، **صدمة وصمود**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2009.

حتي، جو، **قمة الإلتزام: سمير جعجع**، مونتريال: n.p. n.d، 2011.

- **من البطريرك الأول إلى الحكيم ونبقى**، مونتريال: n.p. n.d، 2009.

حزب القوات اللبنانية، «الشرعة»، معراب: n.p. n.d، شباط/ فبراير، 2012.

- **النظام الداخلي**، معراب: n.p. n.d، حزيران/ يونيو 2011.

الخطيب، سامي، **في عين الحدث: 45 سنة من أجل لبنان**، الجزء الأول، مطبعة دار العربية للعلوم، بيروت، 2008.

ديب، روجيه، **لبنان المستقر**، دار النهار، بيروت، 2011.

سعد، أنطوان، **الإنسان، الوطن، الحرية: مذكرات الأباتي بولس نعمان**، الجزء الأول، دار سائر المشرق، لبنان، 2009.

سعد، أنطوان، **السادس والسبعون: مار نصرالله بطرس صفير**، الجزء الأول، دار سائر المشرق، لبنان، 2001 (ط 5، 2011).

- **السادس والسبعون: مار نصرالله بطرس صفير**، الجزء الثاني، دار سائر المشرق، لبنان، 2005 (ط 4، 2011).

- **السادس والسبعون: مار نصرالله بطرس صفير**، الجزء الثالث، دار سائر المشرق، لبنان، 2011 (ط 3، 2013).

سعد، أنطوان، **فؤاد بطرس - المذكرات**، دار النهار، بيروت، 2009.

طوق، جوزيف الخوري، **الإنتفاضة**، مكتب التوثيق الكتائبي، بيروت، 1987.

عنداري، بول، **هذه شهادتي**، بيروت: n.p، 1993.

فارس، وليد، **التعددية في لبنان**، جونية، لبنان: جامعة الكسليك، 1979.
مالك، عادل، **1958: القصة، الأسرار، الوثائق**، جديده، لبنان: دار سائر المشرق، 2011.
محفوض، إيلي، **بثلاثين من الفضة**، بيروت: n.p، 2010.
معوض، طنوس، **ثمانية عشر يومًا من عمر لبنان: عهد الرئيس رنيه معوض**، بيروت: دار النهار، 2002.
مؤسسة بشير الجميّل، **بشير الجميّل ضمير وتاريخ**، بيروت، 1984.
- **بشير الجميّل «ايمان وقضية»**، بيروت، 1991.
ناجي، أمين، **فلسفة العقيدة الكتائبية**، بيروت: n.p. n.d، 1966.
نعوم، سركيس، **الجنرال عون حلم أم وهم**، بيروت: مطبعة المتوسط، 1992.

ب - باللغة الأجنبية

ABOU, SELIM, *Béchir Gemayel ou l'esprit d'un peuple*, Paris: Éditions Anthropos, 1984.

ABBOUD, SAMER, N. & MULLER, BENJAMIN, J., *Rethinking Hizballah: Legitimacy, Authority, Violence*, Farnham, Surrey: Ashgate Publishing Co, 2012.

ABOUJAOUDE, JOSEPH, *Les Partis Politiques au Liban*, Kaslik: Université Saint-Esprit, 1985.

Abou Khalil, Joseph, *Les Maronites dans la Guerre du Liban: Récit Autobiographique*, Beyrouth: Edifra, 1992.

ABRAMS, ELLIOT, *Tested by Zion: The Bush Administration and the Israeli-Palestinian Conflict*, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

AESCHIMANN, ÉRIC & BOLTANSKI, CHRISTOPHE, *Chirac d'Arabie: Les mirages d'une politique française*, Paris: Éditions Grasset & Fasquelle, 2006.

AJAMI, FOUAD, *The Syrian Rebellion*, Stanford: Hoover Institution Press, 2012.

- *The Vanished Imam: Musa al Sadr and the Shia of Lebanon*, New York: Cornell University Press, 1986.

AMMOUN, DENISE, *Histoire du Liban contemporain*, tomes I & II, Paris: Éditions Fayard, 2004.

Attie, Caroline, *Struggle in the Levant: Lebanon in the 1950's*, London: I.B. Tauris, 2004.

Avi Ran, Reuven, *The Syrian Involvement in Lebanon Since 1975*, Boulder: Westview Press, 1991.

Avon, Dominique & Khatchadourian Anaïs-Trissa, Todd, Jane Marie (tr.), *Hezbollah: A History of the "Party of God"*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2012.

Azzam, Roger, *Liban, l'instruction d'un crime: 30 ans de guerre*, Turquant: Éditions Cheminements, 2005.

Baer, Robert, *See No Evil: The True Story of a Ground Soldier in the CIA's War on Terrorism*, New York: Crown Publishing Group, 2002.

- *The Devil We Know: Dealing with the New Iranian Superpower*, New York: Three Rivers, 2008.

Barak, Oren, *The Lebanese Army: A National Institution in a Divided Society*, Albany: State University of New York Press, 2009.

Bar-Zohar, Michael & Mishal, Nissim, *Mossad: The Greatest Missions of the Israeli Secret Service*, New York: Harper Collins Publishers, 2012.

Basbous, Antoine, *Le Tsunami Arabe*, Paris: Éditions Fayard, 2011.

Bergman, Ronen, *The Secret War with Iran: The 30-Year Clandestine Struggle Against the World's Most Dangerous Terrorist Power*, New York: Free Press Publishing, 2008.

Beydoun, Ahmad, *Le Liban – Itinéraires dans une guerre incivile*, Paris: Éditions Karthala/Cermoc, 1993.

Black, Ian & Morris, Benny, *Israel's Secret Wars*, London: Hamish Hamilton, 1991.

Blair, Tony, *A Journey: My Political Life*, New York: Knopf Publishing Group, 2010.

Blanford, Nicholas, *Killing Mr. Lebanon: The Assassination of Rafik Hariri and its Impact on the Middle East*, London: I.B. Tauris, 2006.

- *Warriors of God: Inside Hezbollah's Thirty Year Struggle Against Israel*, New York: Random House Inc., 2011.

Bolton, John, *Surrender Is Not an Option: Defending America at the United Nations*, New York: Threshold Éditions, 2007.

Bonnet, Yves, *Liban: Les Otages Du Mensonge*, Neuilly-sur-Seine Cedex: Éditions Michel Lafon, 2008.

Boykin, John, *Cursed Is The Peacemaker: The American Diplomat Versus The Israeli General*, Beirut 1982, Belmont, CA: Applegate Press, 2002.

Bradley, John R., *After the Arab Spring: How Islamists Hijacked the Middle East Revolts*, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2012.

Bulloch, John, *Death of a Country: the Civil War in the Lebanon*

- *Final Conflict: The War in the Lebanon*, London: Century Publishing, 1983.

Bush, George W., *Decision Points*, New York: Crown Publishers, 2010.

Cambanis, Thanassis, *A Privilege to Die: Inside Hezbollah's Legions and Their Endless War Against Israel*, New York: Free Press, 2011.

Carter, Jimmy, *White House Diary*, New York: Picador, 2011.

Chamoun, Camille, *Crise au Moyen-Orient*, Paris: Éditions Gallimard, 1963.

- *Crise au Liban*, Beyrouth: Librairie Catholique, 1977.

Charara, Walid & Domont, Frédéric, *Le Hezbollah, un movement islamo-nationaliste*, Paris: Éditions Fayard, 2004.

Chirac, Jacques, *Le temps présidentiel: Mémoires, tome 2*, Paris: Éditions Nil, 2011.

Chomsky, Noam, *The Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians*, London: Pluto Press, 1983.

Clinton, Bill, *My Life*, New York: Knopf, 2004.

Collings, Deirdre (ed.), *Peace for Lebanon: From War to Reconstruction*, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1994.

Cooly, John K., *The Palestinians*, in Edward Haley and Lewis Snider (ed.), *Lebanon in Crisis*, Syracuse: Syracuse University Press, 1979.

Corm, Georges, *Le Liban contemporain – Histoire et société*, Paris: Éditions La Découverte, 2003.

Crist, David, *The Twilight War: The Secret History of America's Thirty-Year Conflict with Iran*, New York: Penguin Press HC, 2012.

Dabashi, Hamid, *The Arab Spring: The End of Postcolonialism*, London: Zed Books, 2012.

Dagher, Carole, *Bring Down The Walls: Lebanon's Post-War Challenge*, Hampshire: Palgrave Macmillan Ltd., 2002.

- *Le défi du Liban d'après guerre*, Paris: Éditions L'Harmattan, 2002.

- *Les paris du Général*, Beyrouth: FMA, 1992.

Dawisha, Adeed, *The Second Arab Awakening: Revolution, Democracy, and the Islamist Challenge from Tunis to Damascus*, New York: W.W. Norton & Company, Inc., 2013.

DEBIÉ, FRANCK & DANUTA, PIETER with the collaboration of ERIC VERDEIL, *La paix et la crise: le Liban reconstruit?*, Paris: Éditions des Presses Universitaires de France, 2003.

DEEB, MARIUS, *Syria's Terrorist War on Lebanon and the Peace Process*, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2003.

- *The Lebanese Civil War*, New York: Praeger Publishers, 1980.

DELAFON, GILLES, *Beyrouth: Les soldats de l'Islam*, Paris: Éditions Stock, 1989.

DIB, BOUTROS, *Histoire du Liban – Des origines au XXe siècle*, Paris: Éditions Philippe Rey, 2006.

DUPLAN, NATHALIE & RAULIN, VALÉRIE, *Le Cèdre et la croix – Jocelyne Khoueiry, une femme de combat*, Paris: Éditions des Presses de la Renaissance, 2005.

DUVERGER, MAURICE, *Political Parties: Their Organization and Activity in the Modern State*, Paris: Armand Colin, 1951.

EDDÉ, HENRI, *Le Liban d'où je viens*, Paris: Éditions Buchet-Chastel, 1997.

EL-HUSSEINI, ROLA, *Pax Syriana: Elite Politics in Postwar Lebanon*, Syracuse: Syracuse University Press, 2012.

EL-KHAZEN, FARID, *The Breakdown of the State in Lebanon 1967-1976*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000.

ENDERLEIN, CHARLES, *Paix ou Guerres: Les Secrets des Négociations Israélo-Arabes 1917-1997*, Paris: Éditions Stock, 1997.

ENTELIS, JOHN, *Pluralism and Party Transformation in Lebanon: Al Kataeb*, 1936-1970, Leiden: E.J. Brill, 1974.

EVRON, YAIR, *War and Intervention in Lebanon: The Israeli-Syrian Deterrence Dialogue*, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1987.

FERNEINY, ELIE, *The Lebanese Forces and the Taef Accord*, Saarbrucken, Germany: VDM Verlag, 2009.

FISK, ROBERT, *Pity The Nation: The Abduction of Lebanon*, New York: Nation Books, 2002.

FOLMAN, ARI & POLONSKY, DAVID, *Waltz with Bashir: A Lebanon War Story*, New York: Metropolitan Books, 2009.

FRANGIÉ, SAMIR, *Voyage Au Bout De La Violence*, Beyrouth: L'Orient des Livres-Actes Sud, 2011.

GELVIN, JAMES, L., *The Arab Uprisings: What Everyone Needs to Know,* Oxford: Oxford University Press, 2012.

GEMAYEL, AMIN, *L'offense et le pardon*, Paris: Éditions Gallimard, 1988.

GEMAYEL, PIERRE, *Connaissance des Kataëb: Leur doctrine et leur politique nationales. Dans les déclarations, messages, articles et lettres officielles depuis 1936*, Beyrouth: Imprimerie Jeanne d'Arc, 1949.

GERAGHTY, TIMOTHY, J. COL. (Ret.) USMC, *Peacekeepers at War: Beirut 1983 - The Marine Commander Tells His Story*, Dulles, VA: Potomac Books Inc., 2009.

GLEIS, JOSHUA, L. & BERTI, BENEDETTA, *Hezbollah and Hamas: A Comparative Study*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2012.

GOODARZI, JUBIN, M., *Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East*, London: I.B. Tauris, 2008.

GORDON, DAVID, C., *Lebanon: The Fragmented Nation*, London: Croom Helm Ltd, 1980.

GRAFTON, DAVID, *The Christians of Lebanon: Political Rights in Islamic Law*, London: I.B. Tauris, 2004.

HAMIZRACHI, BEATE, *The Emergence of the South Lebanon Security Belt: Major Saad Haddad and the Ties with Israel*, New York: Praeger Publishers, 1988.

HAMMEL, ERIC, *The Root: The Marines in Beirut August 1982- February 1984*, New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1985.

HANF, THEODOR, *Coexistence in Wartime Lebanon : Decline of a State and Rise of a Nation*, London: Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 1993.

HAREL, AMOS & ISSACHAROFF, AVI, *34 Days: Israel, Hezbollah, and the War in Lebanon*, Hampshire: Palgrave Macmillan Ltd., 2009.

HARRIS, WILLIAM, *Faces of Lebanon : Sects, War, and Global Extensions*, Princeton : Markus Wiener Publishers, 1997.

HAUGBOLLE, SUNE, *War and Memory in Lebanon*, Cambridge: Cambridge University Press, 2010.

HELMICK, RAYMOND G., *Internal Lebanese Politics: The Lebanese Front and Forces*, in HALIM BARAKAT (ed.), *Toward a Viable Lebanon*, London: Croom Helm, 1988.

HENRI, PAUL-MARC, *Les Jardiniers de l'enfer*, Paris: Éditions Olivier Orban, 1984.

HIRO, DILIP, *Lebanon: Fire and Embers*, London: Butler & Tanner Ltd, 1993.

HIRST, DAVID, *Beware of Small States: Lebanon, Battleground of the Middle East*, New York: Nation Books, 2011.

Hirvonen, Heidi, *Christian-Muslim Dialogue: Perspectives of Four Lebanese Thinkers*, *The History of Christian-Muslim Relations*, Leiden: Brill Academic Publishers, 2012.

Hokayem, Emile, *Syria's Uprising and the Fracturing of the Levant*, London: Routledge, 2013.

Jaber, Hala, *Hezbollah*, New York: Columbia University Press, 1997.

Jabre, Antoine, *La Guerre du Liban*, Paris: Éditions Belfond, 1980.

Jansen, Michael, *The Battle of Beirut: Why Israel Invaded Lebanon*, London: Zed Press, 1982.

Joffé, George, *Islamist Radicalization in Europe and the Middle East: Reassessing the Causes of Terrorism*, London: I.B Tauris, 2012.

Johnson, Michael, *All Honorable Men: The Social Origins of War in Lebanon*, London: Centre for Lebanese Studies and I.B. Tauris, 2001.

Joumblatt, Kamal, *Pour le Liban*, Paris: Éditions Stock, 1978.

Karam, Patrick, *La Journée des Dupes ou le Samedi syrien: les non-dits de l'affaire Aoun*, Paris: Éditions Union des Jeunes Européens, 1991.

Kassir, Samir, *La Guerre du Liban – De la dissension nationale au conflit régional*, Paris: Éditions Karthala/Cermoc, 1994.

Kaufman, Asher, *Contested Frontiers in the Syria-Lebanon-Israel Region: Cartography, Sovereignty and Conflict*, Baltimore, MD: The Johns Hopkins University Press, 2013.

Kaufman, Stephen, *The Road to 1559: Lebanon at the Core of the George W. Bush Administration*, Jdeideh, Lebanon: Entire East Publishing House, 2011.

Kazziha, Walid W., *Palestine in the Arab Dilemma*, London: Croom Helm; New York: Barnes and Noble, 1979.

Kemp, Geoffrey & Gay, John Allen, *War With Iran: Military and Economic Consequences*, Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, 2013.

Khalaf, Samir, *Lebanon Adrift: From Battleground to Playground*, London: Saqi Books, 2012.

Khalidi, Walid, *All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*, Washington: Institute for Palestine Studies, 1992.

- *Conflict and Violence in Lebanon*, Cambridge, MA: Harvard Center for International Affairs, 1979.

KINGSTON, PAUL W.T., *Reproducing Sectarianism: Advocacy Networks and the Politics of Civil Society in Postwar Lebanon*, Albany, NY: State University of New York Press, 2013.

KISSINGER, HENRY, *White House Years*, New York: Simon and Schuster, 2011.

KNUDSEN, ARE & KERR, MICHAEL, (eds), *Lebanon After the Cedar Revolution*, London: C Hurst & Co Publishers Ltd, 2012.

KOURY, ENVER, *The Crisis in the Lebanese System: Confessionalism and Chaos*, Washington: American Enterprise Institute, 1976.

- *The Operational Capability of the Lebanese Political System*, Beirut: Catholic Press, 1972.

KOWALSKI, STANLEY, D. (ed.), *Lebanon: Background and Issues*, Hauppauge: Nova Science Publishers, Inc., 2010.

KURTZER, DANIEL, C., LASENSKY, SCOTT, B., QUANDT, WILLIAM, B., SPIEGEL, STEVEN, L. & TELHANI, SHIBLEY, Z., *The Peace Puzzle: America's Quest for Arab-Israeli Peace 1989-2011*, Published in Collaboration with the United States Institute of Peace, New York: Cornell University Press, 2013.

LABAKI, BOUTROS & ABOU RJEILY, KHALIL, *Bilan des guerres du Liban, 1975-1990*, Paris: Éditions L'Harmattan, 1993.

LABÉVIÈRE, RICHARD, *La Tuerie d'Ehden*, Paris: Librairie Arthème Fayard, 2009.

- *Le Grand Retournement: Bagdad-Beyrouth*, Paris: Éditions Du Seuil, 2006.

LARKIN, CRAIG, *Memory and Conflict in Lebanon: Remembering and Forgetting the Past*, London: Routledge, 2012.

LARTÉGUY, JEAN, *Dieu, l'Or et le Sang*, Paris: Presses de la Cité, 1980.

- *Liban: 8 Jours Pour Mourir*, Paris: Presses de la Cité, 1984.

LAURENT, ANNIE & BASBOUS, ANTOINE, *Guerres Secrètes au Liban*, Paris: Éditions Gallimard, 1987.

LA SABLIÈRE, JEAN-MARC DE, *Dans Les Coulisses Du Monde: Du Rwanda à la guerre d'Irak, un grand négociateur révèle le dessous des cartes*, Paris: Éditions Robert Laffont, 2013.

LAWSON, FRED, H., *Global Security Watch – Syria*, Santa Barbara: Praeger Publishers, 2013.

LEENDERS, REINOUD, *Spoils of Truce: Corruption and State-Building in Postwar Lebanon*, Ithaca: Cornell University Press, 2012.

LEFEVRE, RAPHAEL, *Ashes of Hama: The Muslim Brotherhood in Syria*, New York: Oxford University Press, 2013.

LESCH, DAVID, W., *Syria: The Fall of the House of Assad*, New Haven: Yale University Press, 2012.

- *The New Lion of Damascus: Bashar al-Asad and Modern Syria*, New Haven: Yale University Press, 2005.

LEVITT, MATTHEW, *Hezbollah: The Global Footprint of Lebanon's Party of God*, Washington, D.C.: Georgetown University Press, 2013.

LIJPHART, AREND, *Democracies in Plural Societies: A Comparative Exploration*, New Haven: Yale University Press, 1977.

- *Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty one Countries*, New Haven: Yale University Press, 1984.

LYNCH, MARC, *Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*, Jackson, TN: Public Affairs, 2012.

MABON, SIMON, *Saudi Arabia and Iran: Soft Power Rivalry in the Middle East*, London: I.B Tauris, 2013.

MA'OZ, MOSHE & YANIV, AVNER, *Syria Under Assad: Domestic Constraints and Regional Risks*, Hampshire: Palgrave MacMillan, 1986.

MARTIN, DAVID, C. & WALCOTT, JOHN, *Best Laid Plans: The Inside Story of America's War Against Terrorism*, New York: Touchstone Books, 1989.

MAZZETTI, MARK, *The Way of the Knife: The CIA, a Secret Army, and a War at the Ends of the Earth*, New York: Penguin Press HC, 2013.

MCFARLANE, ROBERT, C. & SMARDZ, ZOFIA, *Special Trust*, New York: Cadell & Davies, 1994.

MÉNARGUES, ALAIN, *Les Larmes de la colère*, Paris: Éditions des Presses de la Cité, 1991.

- *Les Secrets De La Guerre Du Liban – Du coup d'Etat de Bachir Gémayel aux massacres des camps palestiniens*, Paris: Éditions Albin Michel, 2004.

MERMIER, FRANCK & PICARD, ELIZABETH, *Liban une guerre de 33 jours*, Paris: Éditions La Découverte, 2007.

MEYSSAN, THIERRY, *L'effroyable imposture 2: Manipulations et désinformations*, Monaco: Éditions Alphée, 2007.

NAFTALI, TIMOTHY, *Blind Spot: The Secret History of American Counterterrorism*, New York: Basic Books, 2005.

NAJEM, TOM, *Lebanon: The Politics of a Penetrated Society*, London: Routledge, 2011.

NAJEM, TOM, *The Collapse and Reconstruction of Lebanon*, Ithaca: Ithaca Press, 1999.

NAJJAR, ALEXANDRE, *L'école de la guerre*, Paris: Éditions Balland, 1999.

NAKAD, NAHIDA, *A la recherche du Liban perdu*, Paris: Éditions Calmann-Lévy, 2008.

NAOUM, SARKIS, *General Aoun Hilm Am Wahm, General Aoun: Dream or Illusion*, Beirut: Matbaat al-Mutawassit, 1992.

NASR, NICOLAS, *Faillite syrienne au Liban, 1975-1981*, Beyrouth: Dar-el-Amal, 1982.

NEWMAN, BARBARA, *The Covenant - Love and Death in Beirut*, New York: Crown Publishers, Inc, 1989.

NISAN, MORDECHAI, *The Conscience of Lebanon: A Political Biography of Etienne Sakr*, Abu-Arz, London: Frank Cass Publishers, 2003.

NORTON, AUGUSTUS RICHARD, *Amal and the Shi'a*, Austin: University of Texas Press, 1987.

- *Hezbollah: A Short History*, Princeton: Princeton University Press, 2007.

NOUEIHED, LIN & WARREN, ALEX, *The Battle for the Arab Spring: Revolution, Counter-Revolution and the Making of a New Era*, New Haven: Yale University Press, 2012.

NOUZILLE, VINCENT, *Dans Le Secret Des Présidents: CIA, Maison Blanche, Elysée: les dossiers confidentiels 1981-2010*, Paris: Éditions Fayard, 2010.

O'BALLANCE, EDGAR, *Civil War in Lebanon: 1975-92*, Hampshire: Palgrave Macmillan Ltd., 1998.

OWEN, ROGER, *The Rise and Fall of Arab Presidents for Life*, Cambridge: Harvard University Press, 2012.

OZ, AMOS, *The Slopes of Lebanon*, New York: Mariner Books, 2012.

PAKRADOUNI, KARIM, *La Paix Manquée: Le Mandat d'Elias Sarkis*, 1976-1982, Beyrouth: FMA, 1984.

- *Le Piège: De la Malédiction libanaise à la Guerre du Golfe*, Paris: Éditions Grasset, 1991.

PARSI, TRITA, *Treacherous Alliance: The Secret Dealings of Israel, Iran and the United States*, New Haven: Yale University Press, 2007.

- *A Single Roll of the Dice: Obama's Diplomacy with Iran*, New Haven: Yale University Press, 2012.

PETIT, MICHAEL, *Peacekeepers at War: A Marine's Account of the Beirut Catastrophe*, London: Faber and Faber, 1986.

PETRAN, TABITHA, *The Struggle Over Lebanon*, New York: Monthly Review Press, 1987.

PETRAS, JAMES, *The Arab Revolt and the Imperialist Counterattack*, Atlanta: Clarity Press, 2012.

PHARES, WALID, *Lebanese Christian Nationalism, London: Lynne Rienner Publishers, 1995.*

PICARD, ELIZABETH, *Lebanon: A Shattered Country*, Teaneck: Holmes & Meier Publishers, 2002.

POLLACK, KENNETH M., *The Arab Awakening: America and the Transformation of the Middle East*, Washington, D.C.: Brookings Institution Press, 2011.

PONS, FRÉDÉRIC, *Mourir pour le Liban*, Paris: Presse De La Cité, 2007.

PRADOS, JOHN, *Safe for Democracy: The Secret Wars of the CIA*, Chicago: Ivan R. Dee, 2006.

QASSEM, NAIM SHEIKH, *Hezbollah: The Story from Within*, London: Saqi Books, 2005.

RABIL, ROBERT, G., *Religion, National Identity, and Confessional Politics in Lebanon: The Challenge of Islamism*, Hampshire: Palgrave Macmillan Ltd., 2011.

RABINOVICH, ITAMAR, *The Lingering Conflict: Israel, the Arabs and the Middle East 1948-2012*, Washington, D.C: Brookings Institution Press, 2012.

- *The War for Lebanon, 1970-1983*, New York: Cornell University Press, 1984.

RANDAL, JONATHAN, *The Tragedy of Lebanon*, London: The Hogart Press, 1990.

REAGAN, RONALD, *An American Life: The Autobiography*, New York: Simon & Schuster, 2011.

RICE, CONDOLEEZZA, *No Higher Honor: A Memoir of My Years in Washington*, New York: The Crown Publishing Group, 2011.

ROBERTS, REBECCA, *Palestinians in Lebanon: Refugees Living with Long-term Displacement*, London: I.B. Tauris, 2010.

ROCHE, JAD, *Liban: le véritable enjeu*, Paris: Éditions Cariscript, 1987.

RONDEAU, DANIEL, *Chronique du Liban rebelle*, Paris: Éditions Grasset, 1991.

ROSS, DENNIS, *The Missing Peace*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004.

RUMSFELD, DONALD, *Known and Unknown: A Memoir*, New York: Sentinel HC, 2011.

SAAD-GHORAYEB, AMAL, *Hizbu'llah: Politics and Religion*, London: Pluto Press, 2001.

SAADÉ, JOSEPH, BRUNNQUELL, FRÉDÉRIC & COUDERC, FRÉDÉRIC, *Victime Et Bourreau*, Paris: Éditions Calmann-Lévy, 1989.

SALAM, NAWAF, (ed.), *Options for Lebanon*, London: I.B. Tauris, 2005.

- *Prospects For Lebanon: An Essay on Political Opportunities and Constraints*, London: Oxford Center for Lebanese Studies, 1987.

SALIBI KAMAL, *A House of Many Mansions: the History of Lebanon Reconsidered*, London, I.B. Tauris, 1988.

- *Crossroads to Civil War: Lebanon 1958-1976*, New York, Times Books, 1979.

- *The Modern History of Lebanon*, New York: Caravan Publishing, 1977.

SARTORI, GIOVANNI, *Parties and Party Systems*, New York: Cambridge University Press, 1976.

SCHIFF, ZE'EV & YA'ARI, EHUD, *Israel Lebanon's War*, New York: Simon & Schuster, 1984.

SEALE, PATRICK, *Asad: The Struggle for the Middle East*, Berkeley: University of California Press, 1990.

SHANAHAN, RODGER, *The Shi'a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics*, London: I.B. Tauris, 2005.

SHIFFER, SHIMON, *Opération Boule de Neige, Les Secrets de l'Intervention Israélienne au Liban*, Paris: Éditions JC Lattès, 1985.

SHLAIM, AVI, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, London: Penguin Group, 2001.

SHULTZ, GEORGE, P., *Turmoil and Triumph: Diplomacy, Power and the Victory of the American Ideal*, New York: Scribner, 1995.

SNEIFER-PERRI, REGINA, *Guerres Maronites 1975-1990*, Paris: Éditions l'Harmattan, 1995.

STARR, STEPHEN, *Revolt in Syria: Eye-witness to the Uprising*, New York: Columbia University Press, 2012.

SULEIMAN, MICHAEL, *Political Parties in Lebanon*, Ithaca: Cornell University Press, 1967.

SULTAN, CATHY, *Tragedy in South Lebanon: The Israeli-Hezbollah War of 2006*, Minneapolis: Scarletta Press, 2008.

Tabler, Andrew, *In The Lion's Den: An Eye Witness Account of Washington's Battle with Syria*, Chicago: Lawrence Hill Books, 2011.

Toaldo, Mattia, *The Origins of the US War on Terror: Lebanon, Libya and American Intervention in the Middle East*, London: Routledge, 2012.

Totten, Michael J., *The Road to Fatima Gate: The Beirut Spring, the Rise of Hezbollah, and the Iranian War Against Israel*, New York: Encounter Books, 2011.

Tripp, Charles, *The Power and the People: Paths of Resistance in the Middle East*, Cambridge: Cambridge University Press, 2013.

Tuéni, Ghassan, *Une guerre pour les autres*, Paris: Éditions JC Lattès, 1985.

Tuéni, Ghassan & de Tonnac, Jean-Philippe, *Enterrer la haine et la vengeance*, Paris: Éditions Albin Michel, 2009.

Tyler, Patrick, *Fortress Israel: The Inside Story of the Military Elite Who Run the Country - and Why They Can't Make Peace*, New York: Farrar, Straus and Giroux, 2012.

Van Dam, Nikolaos, *Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-80*, London: Croom Helm Ltd., 1981.

- *The Struggle for Power in Syria: Politics and Society under Asad and the Ba'th Party*, London: I.B. Tauris, 2011.

Von Maltzahn, Nadia, *The Syrian-Iran Axis: Cultural Diplomacy and International Relations in the Middle East*, London: I.B Tauris, 2013.

Ward, Steven, R., *Immortal: A Military History of Iran and Its Armed Forces*, Washington D.C.: Georgetown University Press, 2009.

Weinberger, Caspar, *Fighting for Peace: seven Critical Years in the Pentagon*, New York: Grand Central Publishing, 1991.

- *In The Arena: A Memoir of the 20th Century*, Washington D.C.: Regnery, 2001.

Weiss, Max, *In The Shadow of Sectarianism: Law, Shi'ism, and the Making of Modern Lebanon*, Cambridge, MA: Harvard University Press, 2010.

White, Jonathan, R., *Terrorism and Homeland Security*, Beverly, MA: Wadsworth Publishing; 8th edition, 2013.

Wilkins, Henrietta, *The Making of Lebanese Foreign Policy: Understanding the 2006 Hizballah-Israeli War*, London: Routledge, 2012.

Woodward, Bob, *Veil: the Secret Wars of the CIA, 1981-1987*, New York: Simon & Schuster, 2005.

WRIGHT, ROBIN, Sacred Rage: The Wrath of Militant Islam, New York: Touchstone, 2001.

YANIV, AVNER, Dilemma of Security Politics, Strategy and the Israeli Experience in Lebanon, New York: Oxford University Press, 1987.

YOUNG, MICHAEL, The Ghosts of Martyrs Square: An Eyewitness Account of Lebanon's Life Struggle, New York: Simon & Schuster, 2010.

- 2 -
المقالات

أ- باللغة العربية

سلام، محمد، **مسار الزور 1**، لبنان الآن. NewsArticleDetails.aspx?ID=210034

ياغي، صبحي م.، **أبو زكي: هؤلاء اغتالوا كمال جنبلاط وهكذا اغتيل**، جريدة «الجمهورية»، 16 آذار/ مارس، 2012.

قانون رقم 84 يرمي إلى منح إعفاء عام عن الجرائم المرتكبة قبل تاريخ 28 آذار/ مارس 1991 وفقًا لشروط محددة، Official Gazette ،27 آب/ أغسطس، 1991.

ب- باللغة الأجنبية

AULAS, MARIE-CHRISTINE, *The Socio-Ideological Development of the Maronite Community: The Emergence of the Phalanges and the Lebanese Forces*, Arab Studies Quarterly, Vol.7, N°4, 1985.

COULAND, JACQUES, *Liban: L'Argent des Milices*, Les Cahiers de L'Orient, 2nd Semester, 1988.

FARIS, HANI A., *Lebanon and the Palestinians: Brotherhood or Fratricide?* Arab Studies Quarterly, Vol.3, N°4, Fall 1981.

GAMBILL, GARY C., *Lebanon's Shadow Government Takes Charge*,

Middle East Intelligence Bulletin, Vol.3, N°8, August/September 2001.

GAMBILL, GARY C. & ABOU AOUN, ELIE, *Special Report: How Syria Orchestrates Lebanon's Election*, Middle East Intelligence Bulletin, Vol. 2, N°7, August 2000.

GAMBILL, GARY C. & NASSIF, DANIEL, *Lebanon's Parliamentary Elections: Manufacturing Dissent*, Middle East Intelligence Bulletin, Vol. 2, N°8, September 2000.

HADDAD, SIMON, *Palestinians in Lebanon: Towards Integration or Conflict*, Middle East Quarterly, Vol. 7 (3) p. 29, Web posted February 15th, 2002.

LUTFI, MANAL, *The Making of Hezbollah*, Ash-Sharq al-Awsat, London, May 18, 2008.

HARIK, JUDITH, *The Public and Social Services of the Lebanese Militias*, Papers on Lebanon, N°14, Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1994.

PICARD, ELIZABETH, *Liban un été de guerre, Maghreb-Mashrek*,, Winter 1981-1982, N°82.

SNIDER, LEWIS W., *The Lebanese Forces: Their Origins and Role in Lebanon›s Politics*, The Middle East Journal, Vol.38, N°1,Winter 1984.

STOAKES, FRANK, *The Supervigilantes: The Lebanese Kataeb Party as a Builder, Surrogate and Defender of the State*, Middle Eastern Studies, 11, October 1975.

WRONG, TERENCE H., *The Sideshow in Lebanon*, SAIS Review 2:1,Winter 1981-82.

- 3 -
الأدب الرمادي (المنشورات غير المطبوعة)

أ- باللغة العربية

نجم، أنطوان، **دولة لبنان الاتحاديّة**، بيروت، 1990 ,.n.p. n.d

- **هوية الشعب وهوية الدولة في لبنان**، بيروت، 1991 ,.n.p. n.d

ب- باللغة الأجنبية

AMNESTY INTERNATIONAL, *Deadly Reprisals: Deliberate Killings and Other Abuses by Syria's Armed Forces*, June 2012.
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE24/041/2012/en/30416985-883b-4e67-b386-0df14a79f694/mde240412012en.pdf

- *Human Rights Committee Briefing Lebanon*, February 13, 1997.
http://asiapacific.amnesty.org/library/Index/ENGMDE180051997?open&of=ENG-ISR

- *Lebanese Forces' Trial Seriously Flawed*, June 24, 1995.
http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE18/002/1995/en/086d33de-eb48-11dd-8c1f-275b8445d07d/mde180021995en.html

- *Lebanon: Samir Gea'gea' and Jirjis al-Khouri: Torture and Unfair Trial*, November 23, 2004.
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE18/003/2004

CHATHAM HOUSE MEETING SUMMARY, *Syria: Prospects for Intervention*, August 2012
http://www.chathamhouse.org/publications/papers/view/185299

FITZGERALD, PETER, *Report of the Fact-Finding Mission in Lebanon Inquiring Into The Causes, Circumstances and Consequences of the Assassination of former Prime Minister Rafik Hariri*, New York, March 24, 2005.
http://domino.un.org/unispal.nsf/0/79cd8aaa858fdd2d85256fd500536047?OpenDocument

FOLLATH, ERIC, *Breakthrough In Tribunal Investigation: New Evidence Points To Hizbollah in Hariri Murder*, Hamburg, May 23, 2009.
http://www.spiegel.de/international/world/0,1518,626412,00.html

HUMAN RIGHTS WATCH, *By All Means Necessary!: Individual and Command Responsibility for Crimes against Humanity in Syria*, New York, December 2011.
http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria1211webwcover_0.pdf

GAMMA GROUP, *Option de Base pour un Programme de Gouvernement*, Beyrouth: n.p., n.d., June 1982.

KECHICHIAN, SEVAG, *The Many Faces of Violence and the Social Foundations of Suicide Bombings*, Lebanon 1981-2000, Unpublished paper, February 2007.

Laursen, Hans, *Al Kataeb: A Comprehensive Study of a Lebanese Political Party*, unpublished M.A. Thesis, American University of Beirut, 1951.

Lebanese Information Center, *Joint Statement by Lebanese-American Organizations on the US Assistance to the Lebanese Armed Forces*, Virginia: August 16, 2010.

- *Lebanese Parliamentary Elections of 2009: A Determining Factor In Lebanon's Fate*, Virginia, January 6, 2009.

- *LIC Applauds Congress Decision on Assistance to the Lebanese Armed Forces*, Virginia: December 23, 2011.

- *LIC Statement on Recent U.S. Positions Towards Lebanon*, Virginia: November 1st, 2010.

- *The 2009 Lebanese Election: A Technical Assessment of the Electoral Process*, Virginia: October, 2009.

- *The 2009 Lebanese Election Results and their Implications: A Post-Voting Analysis*, Virginia: July 2009.

- *The Christian Vote in Lebanese Parliamentary Elections*, Virginia: April 2009.

- *The New Lebanese Government: Overview and Assessment*, Virginia: November 2009.

Madsen, Wayne, *Rove's White House Murder Inc*
http://iwww.nogw.com/articles/rove_murder_inc.html

Mehlis, Detlev, *Report of the International Independent Investigation Commission Established Pursuant to Security Council Resolution 1595*, 2005, Beirut: October 19, 2005.

Pakradouni, Karim, *Structure des Kataëb*, unpublished Mémoire de Diplome d'Études Supérieures de Sciences Politiques, Université de Saint Joseph, Beirut, Lebanon, September 27,1967.

Schultze, Kirsten, *The Politics of Intervention: Israel and the Maronites, 1920-1984*, Unpublished Ph.D Thesis, Oxford University, 1994.

Wright, Robin, *Top U.N. Envoy to Present Syria With Ultimatum*, The Washington Post, March 11, 2005
http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A25429-2005Mar10.html

- 4 -
المنشورات الدوريّة

أ- باللغة العربية

الرواد، العدد 15، أيلول/ سبتمبر 2011، ص4-6.
العمل (بيروت)، 7 آذار/ مارس، 1969.
- 21 تشرين الثاني/نوفمبر، 1944.
المسيرة، العدد 63، كانون الثاني/ يناير 1987.
- العدد 81، أيار/ مايو 1987.
- العدد 85، حزيران/ يونيو 1987.
- العدد 95، آب/ أغسطس 1987.
- العدد 100، أيلول/ سبتمبر 1987.
- العدد 102، تشرين الأول/ أكتوبر 1987.
- العدد 127، نيسان/ أبريل 1988.
- العدد 139، حزيران/ يونيو 1988، ص 5.
- العدد 150.
- العدد 154، تشرين الأول/ أكتوبر 1988.
- العدد 218، كانون الثاني/ يناير 1990، ص 43.
- العدد 220، كانون الثاني/ يناير 1990.
- العدد 491، آذار/ مارس 1995، ص 9.
- العدد 503، حزيران/ يونيو 1995، ص 22.
الوسط، العدد 227، أيار/ مايو 1996، ص 11.

ب- باللغة الأجنبية

Action، نيسان/ أبريل، 1960.
- تشرين الثاني/ نوفمبر، 1987.

- 5 -
الصحف

أ- باللغة العربية

تشرين (سوريا)
الديار (لبنان)
الرأي (الكويت)
النهار (لبنان).

ب- باللغة الأجنبية

Daily Star (Lebanon)
Le Monde (France)
L'Orient Le Jour (Lebanon)
The New York Times (USA)
The Washington Post (USA)

- 6 -
المواقع الإلكترونية

Al Arabiya http://english.alarabiya.net
Al Jazeera http://english.aljazeera.net
Al Joumhouria http://www.aljoumhouria.com
Amnesty International http://www.amnesty.org
Annahar http://www.annahar.com

CNN http://www.cnn.com
Daily Star http://www.dailystar.com.lb
New York Times http://www.nytimes.com
Now Lebanon http://www.nowlebanon.com
Special Tribunal for Lebanon http://www.stl-tsl.org
Spiegel Online http://www.spiegel.de/international
The Lebanese Forces http://www.lebanese-forces.com
The United Nations http://www.un.org/en
The Wall Street Journal http://online.wsj.com
The Washington Post http://www.washingtonpost.com
Yalibnan http://www.yalibnan.com
Youkal http://www.youkal.net
You Tube http://www.youtube.com
Wikipedia http://en.wikipedia.org/wiki/Main_Page

- 7 -
المقابلات الشخصية

ألفرد ماضي، شباط/ فبراير 1996.
أنطوان نجم، أيلول/ سبتمبر 1995.
أنطوانيت جعجع، آب/ أغسطس 2012.
إيلي أسود، تشرين الأول/ أكتوبر 1995.
بوب باسيل، حزيران/ يونيو 1998.
توفيق هندي، تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر 1995، كانون الثاني/ يناير 1996، كانون الثاني/ يناير 2003.
جان عساف، تشرين الأول/ أكتوبر 1995.
جورج أنطون، شباط/ فبراير 1996.
جوزيف جبيلي، تموز/ يوليو 2010.
جوني عبدو، شباط/ فبراير 1996.
حنا صفتلي، تموز/ يوليو 1995.
خليل أبو أنطون، نيسان/ أبريل 1997.

الدكتور فؤاد أبو ناضر، حزيران/ يونيو 1995.
دوري شمعون، تشرين الأول/ أكتوبر 1995.
روبير فرح، حزيران/ يونيو 1998.
روجيه ديب، حزيران/ يونيو 1995.
ريشار جريصاتي، كانون الثاني/ يناير 1996.
زاهي بستاني، كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل 1996، حزيران/ يونيو 1997.
ستريدا جعجع، أيلول/ سبتمبر 2010 (مقابلة عبر الإنترنت).
سمير جعجع، آب/ أغسطس 2012.
سيريل بطرس، تشرين الأول/ أكتوبر 1995.
شارل غسطين، تشرين الثاني/ نوفمبر 1995.
فادي افرام، آب/ أغسطس 1995.
فؤاد مالك، تموز/ يوليو 1995.
فوزي محفوظ، (أبو روي)، أيلول/ سبتمبر 1995.
كريم بقرادوني، كانون الثاني/ يناير- نيسان/أبريل - حزيران/يونيو - أيلول/ سبتمبر 1995، نيسان/ أبريل 1997.
نعوم فرح، أيلول/ سبتمبر 1995.
نيك شحود، تموز/ يوليو 2010.
وليد معلوف، آذار/ مارس 2012.

الفهرس

الجزء الأول

الجزء الثاني

Dar Saer Al Mashrek
Publications 2014

دار سائر المشرق
منشورات ٢٠١٤

رؤية وخريطة طريق	انطوان نجم
أنابيب حمراء: لماذا سوريا؟ ولماذا الآن؟	أنطوان مرعب
المقامات الصوفيّة في شعر ربيعة أبي فاضل	ناتالي الخوري غريب
الخواجة (طبعة ثالثة)	محمد طعان
تلّة الملاح	جان هاشم
لبنان: الموارنة إلى أين؟	الأباتي بولس نعمان
لبنان بين الطوائف (١٩٢٠-١٩٩٠)	ارمان عساف
التوافقية وإدارة التعددية اللبنانية	مجموعة مؤلّفين
اقتراض الشّعر لا قرضه	هاني فحص
نيو سدوم... وَحَكَم الشيطانُ الأرض	إيلي صليبي
المواطنة والدّولة المدنيّة في الفكر الإسلاميّ المعاصر	محمد زيدان

Dar Saer Al Mashrek
Publications 2014

دار سائر المشرق
منشورات ٢٠١٤

القوّات اللبنانية: نشأة المقاومة المسيحيّة وتطوّرها	نادر مومني
جمهوريّة خارج الكهف	غسان حاصباني
ميخائيل نعيمه وكمال جنبلاط، شاعران في معراج الصّوفيّة	ناتالي الخوري غريب
للجبل عندنا خمسة فصول	ماري القصيفي
رجلٌ ضدّ الله	سمير زكي
سرُّ المئة عام	شبل عيسى الخوري
توهّج البصيرة بغياب البصر	نضال الأميوني دكاش
زمن الحصار	غسان الديري
براعم خريف	أمين زيدان
مذكّرات ناسك مجنون	غبريال عطو
بيروت بأقلام الشعراء: صراع القِمّة والهاوية	جان نعوم طنوس
Mondialisation: droit international ou droit mondial?	*Rodrigue Abi Khalil*

«يقدّم كتاب نادر مومني دراسة تأمّلية وتحليليّة للجوانب المختلفة للواقع اللبناني، عن طريق اختيار عمل أكاديميّ، سرعان ما أصبح كتابًا عن حرب لبنان. فالمؤلف الشاب لكتاب "القوّات اللبنانيّة: نشأة المقاومة المسيحيّة وتطوّرها"، كرّس نفسه لدراسة إحدى الأطراف الفاعلة في حرب لبنان، وركّز الكاتب تحليله على "القوّات اللبنانية"، الميليشيا المنشقّة عن الأحزاب المسيحيّة التي شاركت بصورة ناشطة وحاسمة في العمليّات الحربيّة وفي محادثات "المصالحة الوطنيّة" بدءًا من العام ١٩٧٦ عندما أُنشئت القوّات اللبنانيّة، وصولاً إلى العام ١٩٩٤ عندما تمّ حلّها رسميًّا. وأصبح مومني المحلّل، مراقب نموّ سياسيّ عجيب.

(...) بالإضافة إلى ذلك، أعاد مومني بشكلٍ واضح مختلف مراحل التحوّل السياسي للميليشيا المسيحيّة وحلّها. وتساعد هذه المراحل على فهم اتجاهات الحركة وخياراتها وتردّدها وفشلها واستراتيجيّة معارضتها لسياسة النخب المسيحيّة التي كانت تعتمدها سابقًا. ولكن، أليس التحوّل اليوم هو مُلك هذا النظام، إلى حدّ بعيد أو قريب، والذي كان لا يزال البارحة عُرضة لمعارضته؟»

جوزيف مايلا

بروفسور في العلوم السياسيّة

رئيس سابق للجامعة الكاثوليكيّة في باريس

هذا الكتاب حصيلة أبحاث عشرين عامًا حول نشأة المقاومة اللبنانية قام بها الباحث اللبناني-الكندي نادر مومني الحائز على ماستر في العلوم السياسية وماستر في إدارة الرعاية الصحية من الجامعة الأميركية في بيروت.

من منظار لبناني غير متحزّب ومتجرد من الروابط والتأثيرات والمؤثرات، تتّبع مومني خيوط الحقائق، من خلال عشرات المقابلات والأبحاث والوثائق التي وقعت بين يديه، إلى أن نفَذَ إلى أسرار ظن كثيرون أنها انطوت مع التبدلات الدراماتيكية التي شهدها لبنان في العقود الثلاثة الأخيرة.

ISBN 978-9953-569-65-9



تنفيذ الغلاف: جوني كارليتش